



**إفادات قادة ثورة 14 فبراير
والمعارضة البحرانية أمام المحاكم الخليفية**



تِيَّارُ الْوَفَاءِ الْإِسْلَامِيِّ

Al-wafa'a islamic party | Bahrain



«شهادة وطن» كتاب يوثق لإفادات قادة المعارضة
البحرانية أمام المحاكم الخليفية، والذين اعتقلهم
النظام بشكل تعسفي على إثر ثورة 14 فبراير 2011.
الطبعة الأولى 2013، تيار الوفاء الإسلامي.



**إفادات قادة ثورة 14 فبراير
والمعارضة البحرانية أمام المحاكم الخليفية**

فهرس شهادات قادة المعارضة البحرانية أمام المحاكم الخليفة

- 007 شهادة سماحة آية الله الشيخ
عبدالجليل المقداد
- 015 شهادة الأستاذ الفاضل
عبدالوهاب حسين
- 031 الشهادة النصية للأستاذ
حسن مشيمع
- 047 شهادة سماحة الشيخ المجاهد
محمد حبيب المقداد
- 075 شهادة الأستاذ
عبدالهادي الخواجه
- 085 شهادة فضيلة الشيخ
عبدالهادي المخوضر
- 093 شهادة الأستاذ
إبراهيم شريف
- 101 شهادة فضيلة الشيخ
سعيد النوري

-
- 117 شهادة الدكتور
عبدالجليل السنكيس
- 145 شهادة الأستاذ
محمد علي رضي إسماعيل
- 157 شهادة سماحة الشيخ
عبدالله عيسى المحروس
- 175 شهادة الأستاذ
صلاح الخواجة
- 203 شهادة الأستاذ
محمد جواد برويز



سماحة وطين

إفادة سماحة آية الله الشيخ
عبد الجليل المقداد

«إفادة سماحة آية الله الشيخ عبدالجليل المقداد أمام المحكمة الخليفية

المحطة الأولى: الاعتقال ومحنة التعذيب

إن التعذيب الذي تعرضنا له والإساءة لا يمكن للبيان أن يستوفيه في هذه العجالة، ويعجز القلم عن سطره، ويعترض اللسان لجلجة عند ذكره، وقد أسرف القوم فيه وأسأؤوا ولا أقول ذلك مبالغة ولكنها الحقيقة لا يشوبها شك ولا ريب، إنما حصل في سجن القرين، وبقية السجون جرح لا يندمل وعار لا يمسح، وانتكاسة لقيم الإنسانية.

في 27 من مارس 2011 وفي قرابة الثالثة بعد منتصف الليل تمت مداهمة منزلي وكنت حينها نائماً مع زوجتي وابني البالغ من العمر 7 سنوات، وقد فُوجئتُ باقتحام الغرفة و الرشاشات موجهة إليّ مما أثار كثيراً من الرعب والخوف في قلب زوجتي. أخذوني من غرفتي وأوقفوني في صالة المنزل، وقاموا بتفتيش المنزل بعد أن قيدوا يدي خلف ظهري، وقد هدّدوني بعض التهديد، ولم يبرزوا لي مذكرة القبض و التفتيش، ولم يعرفوا أنفسهم لي، ثم اقتادوني حافي القدمين رغم أنني أعاني من الألم في قدمي اليسرى بسبب الإصابة بانزلاق في غضروف فقرات الظهر. أركبوني السيارة وأخذوني إلى مكانٍ أجهله لأنه كانت على عيني عصابة، وكانوا يسخرون مني.

وعندما أنزلوني من السيارة لطمني أحدهم على وجهي، ثم حققوا معي في وقت متأخر من الليل، وكنتُ أسمع صراخاً كثيراً لأفراد كانوا يتعرضون للضرب و التعذيب، وعند الصباح قادوني إلى سجن القرين.

وبمجرد وصولي إلى السجن شرعوا في ضربي وإيذائي وإهانتني وقد أمرني بعضهم ويدعى أبا يوسف بنزع سراويلي فأبيت وقلت له: اتق الله أنا بمنزلة أبيك. فكأنه استحي وخرج غاضباً مهدداً.

وبعد خروجه بقليل جاءت مجموعة من المثلثين وانهالوا عليّ بالضرب والركل واللكم على الوجه الظهر والجانبين، وأجبروني على وضع لساني في حفرة صغيرة تجتمع فيها الأوساخ، كما أجبروني على وضع لحس الأرض بلساني وعلى تقبيل أحييتهم، وكنت أجبر على الوقوف على القدمين، وأجبروني حين الوقوف على رفع يدي دون أن تعتمد على الجدار، وكانوا يسكبون عليّ الماء وعلى فراشي ووسادتي، وقد عشتُ ظروفاً قاسية جداً فقد كنتُ أنام على الأرض و ثيابي مبللة بالماء. في يوم من الأيام وضعوني على الأرض، وقاموا بجلدي بعد أن سكبوا عليّ الماء وكنت أتألم من الضرب في داخلي، وأظن أن الجلد كان بحزام من الجلد أو بنعل. في يوم من الأيام جاء إليّ أبو يوسف وأجبرني على فتح فمي وقام بالبصق فيه

شهادة الشيخ عبدالجليل المقداد

وأمرني ببلع البصاق ، وأكرهني على ذلك.
وفي مرة من المرات دخل علي رجل يرتدي الزي العسكري لقوة الدفاع، وسألني عن الشيخ محمد عن المكان الذي يختفي فيه فقلت: لا أعلم فانهال علي بالضرب و الركل.

وفي ليلة من الليالي وبعد منتصف الليل جاءت مجموعة من المثلثين قال أحدهم "إن الله شديد العقاب" وتوجّهوا إلى زنزانة الشيخ محمد وضربوه فقلت: إنه سيموت على أيدهم من شدة الضرب وقد نذرتُ لله نذراً إن سلمه من أيدهم أن أطعم الطعام. وكان أبو يوسف يدخل على الشيخ محمد ويقول له قل أبوك كلب ويجبره على ذلك مغلوباً علي أمره وإلا تعرض للضرب، وكان يقول له أيضاً قل أمك " قحبة " فيقول ذلك مغلوباً على أمره، وكان يكرّر عليه من هو أبوك فيقول أبي .. ومن هي أمك فيقول أمي كذا.

وفي ذات يوم بصق أبو يوسف في حلق الشيخ ميرزا وأمره ببلع البصاق فلم يستطع وأرجع البصقة فصفعه على وجهه صفعة سمعتُ صوتها، نعم لقد كنتُ أعتقد أنها صفعة لكن الشيخ أخبرني بعد ذلك بأنها كانت ضربة بخرطوم مطاطي.
وقد استمر معنا التعذيب النفسي و الجسدي قرابة الشهرين والنصف.
هذه هي المحطة الأولى من محطات التعذيب ذكرتها باختصار شديد جداً.
المحطة الثانية: (في النيابة العسكرية)

في النيابة العسكرية حينما كنتُ أقادُ للتحقيق ، أوقفوني في المرة الأولى خارج غرفة التحقيق وكنتُ أضربُ على رأسي بجسم صلب مرات حتى أنني شعرتُ بإختلال في رأسي ، وكانوا يوجهون إلي اللكمات على رأسي وجبهتي وكنتُ معصب العينين وأظن ظناً قوياً أنني مقيد اليدين وكانت المعاملة قاسية جداً ، وقد أخبرتُ من حقق معي واسمه محمد علي بذلك ، وطلبتُ منه أن لا يوقفني خارج غرفة التحقيق إذا ما تم إستدعائي ثانية حتى لا أتعرض للضرب والإساءة ، وأخبرته بما تعرضتُ له من ضرب وإساءة وطلبتُ منه أن يتناول موضوع التعذيب الذي تعرضتُ له في ملف التحقيق ، وقد وعدني بذلك وبعرضي على طبيب لكنه لم يف بوعده.

المحطة الثالثة: في مبنى الجهاز الوطني

وهي الأشد على نفسي حيث إقتادوني ليلاً إلى مبنى أظن أنه لجهاز الأمن الوطني، وما أن وطأت قدمي السيارة التي أركبوني فيها حتى بدأوا بالنيل مني سباً وشتماً واستهزاءً ، وتحرشاً وإساءةً ، ونالني منهم الكثير .

وعندما وصلنا إلى المبنى أجلسوني على سرير وقال لي أحدهم إنا لا نضرب ولكن سنهينك ، ونؤذيكَ حتى تكره نفسك، وهكذا فعلوا فقد اجتمع علي منهم ما لا يقل عن خمسة أشخاص ، وأسأوا إلي إساءة يعجز البيان عن وصفها وتضيق العبارات عن شرحها. لقد قاموا بسببي وسب أمي وزوجتي وبناتي ومذهبي وعلماء مذهبي

شهادة الشيخ عبدالجليل المقداد

وكان السبُّ و الشتم يقرعُ إذني من كل جانب وقد وضع أحدهم رجله على فخذي وآخر وقف على رأسي ورقبتي وهو يحرك جهازه التناسلي وثالث وضع يده اليمنى على كتفي متكئاً ، ورابع كان يحاول سحب سراويلي وأنا أمنعه وكانت العصابة على عيني .

وأسمعني بعضهم تسجيلاً صوتياً زعم أنه لصدام حسين وأنه لازال حياً وسيقضي على الشيعة، ووضع بعضهم جهاز الإتصال في جيبِي، وكان يتصل بي ويلزمني بالرد عليه وكان يقول : إنه فولتر أو لفظة قريبة منها ، وبعضهم أسمعني تسجيلاً صوتياً لعزاء الإمام الحسين (ع) للشيخ الأكرف ، وألزمني باللطم على وقع العزاء ، ولم يتوقفوا عن سبي وشتمي وشتم أمي وزوجتي والإساءة إلي طوال المدة التي استمرت كما أخبروني بذلك، ثم أدخلوني على تلك الشخصية وقيل إنها تدعى بالشيخ صقر وامرهم برفع العصابة عن عيني وكان جالساً وأمرني بالجلوس وكان بيننا طاولة مستديرة .

شعار تغيير النظام:

لم يكن شعار تغيير النظام مطروحاً في الوسط الشعبي، إلا أن السلطة وبعد أن أصابها الصمم عن الاستماع للنداءات الوطنية المخلصة بإصلاح السياسات الفاسدة وبعد أن استيأس اليأس من الاستجابة لمطالباتهم بالإنصاف والانتصاف، وهم يشاهدون الظلم والتمييز والاستئثار بالثروة والتفرد بالقرار هي التي دفعت الناس واضطرتهم إلى رفع شعار تغيير النظام، فلا تلوموا الناس ولوموا أنفسكم.

جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصير الحقائق فقرة 625 ((..... وفي بداية الأحداث في البحرين وكما حدث في عقود سابقة كان المطلبُ الأساس هو إجراء الإصلاحات وليس تغيير النظام ، وهو ما كان عليه الحال في المراحل الأولى من المظاهرات و الإحتجاجات التي جرت في كل من تونس ومصر وسوريا و اليمن ولكن كما بينت التجربة فإنه عند عدم الإستجابة لمطلب الإصلاح فإن الأمر يتطور ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام))

وأعتقد أن هذه الفقرة من التقرير قد وضعت الأصبع على الجرح وأشارت إلى سبب الأزمة في هذا البلد بعبارة واضحة وهو عدم الإستجابة لمطالب الإصلاح وأرى ان الحكومة لو استجابت لمطالب الإصلاح لجنبت البلاد و العباد الأزمات التي مر بها هذا البلد ومنها الأزمة الأخيرة.

إن الانتفاضة التي بدأت في 14 فبراير تعبر عن انطلاقة ذاتية لشعبٍ تعرض للظلم والجور وأصبح ضحية سياسات فاسدة لفترات طويلة.

إن من أخطأ في حق إنسان حسن منه تقديم الاعتذار وجبر الكسر، فكيف بمن أساء إلى الإنسان وانتهك كرامته أو تسبب بإهماله وتقصيره في ذلك، ومن هنا فالمتمحتم على السلطة أن تعتذر لأبناء هذا الشعب الذين أساءت وقصرت في حقهم.

شهادة الشيخ عبد الجليل المقداد

سلطة بلا قابلية للحكم:

إن مثل هذه السلطة تفقد اللياقة والأهلية للإستمرار في موقعها لو كانت لها القابلية من الأساس ، وإنه لمن المؤسف حقاً أن يتم الحديث عن التعويض المادي للضحايا و الإعراض عن الإعتذار و الإعتراف بالتقصير .

هل الدماء التي أريقت ظلماً وعدواناً تقبل التعويض ؟
هل كرامة الإنسان تعوض بثمن ؟

ما أسهلها من معادلة حينما يُسئ الإنسان لأخيه الإنسان ، ويسرف في حقه ثم يتخذ المال وسيلة لمحو ما سلف منه من إساءة وتقصير !
لا أدري عن أي عنف تتكلم السلطة ؟

هل تتكلم عن العنف الذي ازهق أرواح ابنائنا وشبابنا في السجون ؟ أو عن العنف الذي مزق أجساد ابنائنا وأخواننا ؟ فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من فقد بعض أعضاء جسده .

أو عن العنف الذي ستتحدث به جدران السجون إن أذن الله لها ؟
ولا ينقضي عجبني من حديث السلطة عن العنف وإدانته
لا أدري عن أي عنف تتكلم السلطة ؟

هل تتكلم عن العنف الذي ازهق أرواح ابنائنا وشبابنا في السجون ؟ أو عن العنف الذي مزق أجساد ابنائنا وأخواننا ؟ فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من فقد بعض أعضاء جسده .

أو عن العنف الذي ستتحدث به جدران السجون إن أذن الله لها ؟
أو عن العنف الذي روع النساء والأطفال وهتك الحرمات ، وخالف الأعراف وتجاوز الأخلاق والقيم
أو عن العنف الذي أتلف الأموال والممتلكات ، بلا مبرر سوى الإمعان في التشفي وإلحاق الضرر ؟

أو عن العنف الذي امتد إلى صفاء القلوب ، فعبث بنقائنها ممزقاً روابط المحبة والألفة بين أبناء شعب عرفوا بالتسامح و التعايش ؟
أو العنف الذي نشر روائحه النتنة الخائقة واستنشقها أحرار الوطن ثمناً لإستنشاق نسيم الحرية و الكرامة ؟ ما لكم كيف تحكمون !
زعموا أنهم بتلك الممارسات سيقضون على إرادة شعب طلق الخنوع و الذل ثلاثاً وهام قلبه حباً وعشقاً في وصال العزة و الحرية و التحرر من الأغلال.

قضاء مسيس:

لقد كان القضاء ولازال مسيساً تتلاعب به السياسية ، وتوجهه حيث شاءت وتضرب به من شاءت ، وهو سلاح من أسلحة السلطة تُشهره في وجه المعارضين لها.
أقول إلى الذين طالبوا بإنزال أقصى العقوبات في حقنا ، إلى الذين لا زالوا يفترون

شهادة الشيخ عبدالجليل المقداد

علينا ویرموننا بالخيانة ، إلى الذين تناسوا قوله سبحانه ((وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ))
إلى الذين علقوا صورنا ، وعلقوا صور أبنائنا وشبابنا على المشانق ، وطالبوا بإعدامنا، إليهم جميعاً أقول : غداً نلتقي بين يدي الله سبحانه وتعالى ونقول : أردنا الكرامة و العزة و الحرية لأبناء الوطن ، فماذا سوف تقولون ؟
أقول إلى أبنائنا وفلذات أكبادنا وإلى شبابنا الذين يقبعون في السجون : ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)) ثقوا بالله فهو معنا وهو ناصرنا .
كم عانى الشرفاء من أحكام السلطة القضائية ، ومواقفها المتناغمة مع السلطة و الدائرة في فلك رغباتها وميولها ، وبذلك فقدت سلطة القضاء في كثير من المواقع الإستقلالية و الحيادية ، مما تسبب في ضياع الحقوق وتفشي الظلم وفقد الأمل عند أبناء الوطن في عدالة هذه السلطة وتجردها عن النظر في القضايا المرفوعة إليها.

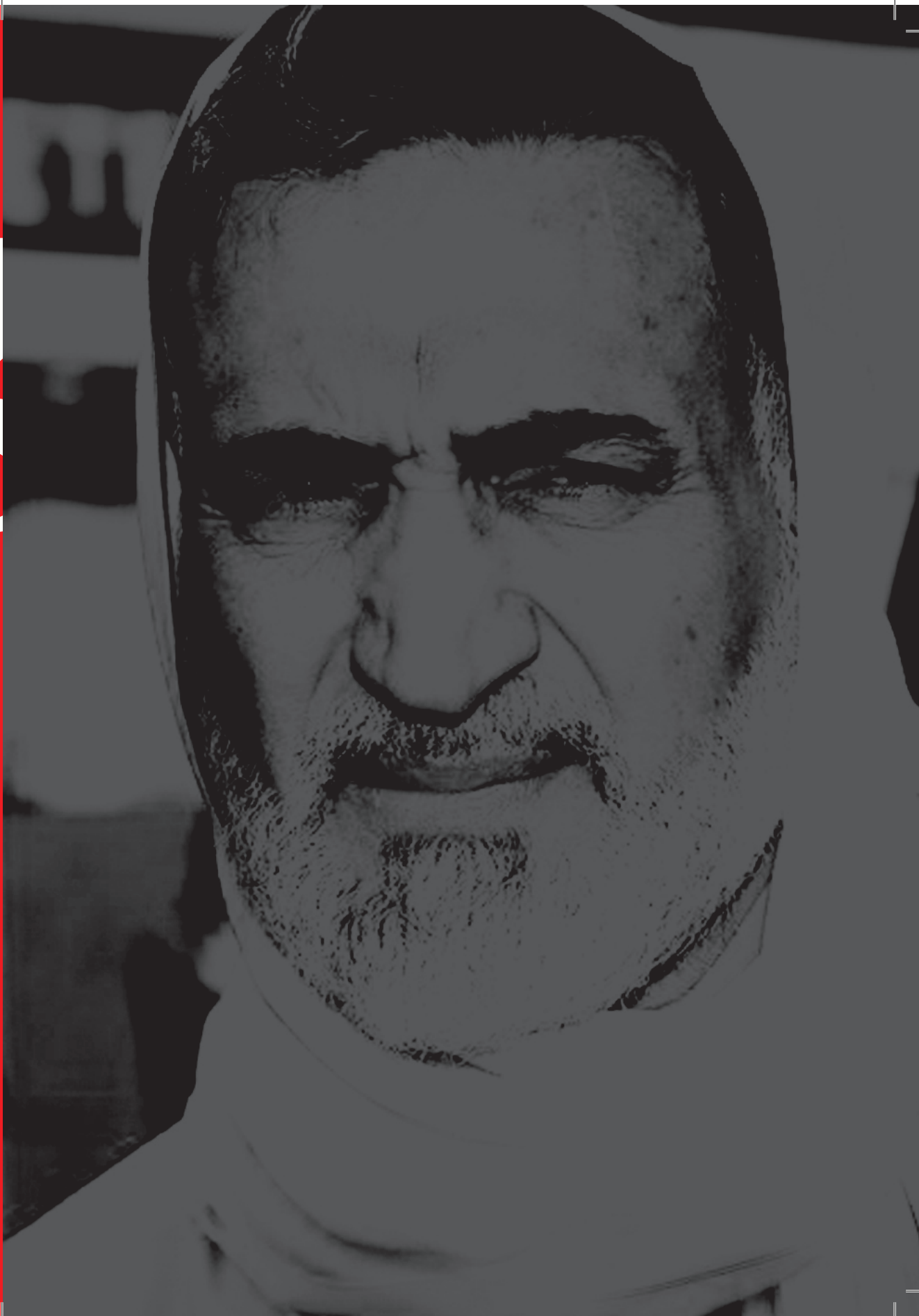
يوم النطق بالحكم حيث رددنا " سلمية سلمية شعب يطلب حرية " بعد أن حكم القاضي بالسجن المؤبد على بعضنا وبأحكام أخرى على البعض الآخر .
عندها أخرجنا أفراد من الشرطة العسكرية من قاعة المحكمة وشرعوا في ضربنا وركلنا بالأيدي والأرجل وقيدونا بالقيود الحديدية وأيدينا إلى الخلف .
وقد ضربني بعضهم ضربة قوية على رأسي دفعت أمتاراً إلى الأمام ، ورأيت الأستاذ عبد الهادي يتألم عندما تم ضربه على فكه موضع العملية ، كما رأيت الشيخ ميرزا المحروس وقد إحمرت عينه وتورمت من ضربة إصيب بها .

تهمة التحريض على كراهية نظام الحكم والإزدراء به:

إنه كلامٌ فضفاض وذو عرض عريض ، يمكن إصاقه بكل أحد .
ما كنت أقوله في خطبي هو لسان مقال البعض ولسان حال الآخر . إنما كنت أنتقد سياسات فاسدة جرت الولايات والمشاكل إلى هذا الوطن .
كنت أنتقد سياسية التفرد بالقرار والإستئثار بالثروة ، وكنت أنتقد سياسة التمييز و التجنيس و الفساد المالي ، وهذا حديث يتحدث به الكثير أو الأكثر من أبناء الوطن ، وتلك إنتقادات تجري على لسان القاضي و الداني .
إن إبداء الرأي وتوجيه الإنتقاد أمرٌ تقره المواثيق والأعراف الدولية، وهو أمر ضروري لمواجهة الفساد والأخطار التي تستتبعها السياسات الفاسدة وما أكثرها !
إن في هذا البلد الكثير من السياسات الفاسدة التي تحتاج إلى علاج جذري ، وليس من العقل و الصواب أن يُمنع الإنسان من توجيه النقد ومواجهة فساد السلطة على ما هي عليه من الشطط و التقصير .
تحذير من محكمة الله عز وجل:
وأما محكمتكم هذه فهي على المحك تتنازعها قيم العدالة و الضمير من جهة ،

شهادة الشيخ عبد الجليل المقداد

و السلطة وضغوطها ومصالحها من جهة أخرى ، وسوف يصدر الحكم بشأنها في محكمة لا إستئناف فيها ولا تمييز ، ملف دعاها ((اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك دسيباً)) ، و القاضي فيها هو العالم بما تخفي الصدور ، وشهود إثباتها الجوارح ، إما شهود النفي فيها فكما قال سبحانه وتعالى : ((إذ تدبراً الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب)) يوم لا شفيع ولا نصير ولا محام ولا ظهير .



سهمادة وطن

كلمة الأستاذ الفاضل
عبدالوهاب حسين

« كلمة الاستاذ الفاضل عبدالوهاب حسين أمام محكمة الاستئناف العليا. الثلاثاء 22 مايو 2012

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية

أشكر السادة أصحاب السعادة القضاة على الإذن لي بالكلام في هذه المحكمة وأرجو أن تتسع صدورهم لكلامي لكي أشرح خلفيات وحيثيات قضيتي وأدافع عن نفسي.

أولاً: استهدافي أمنياً بسبب آرائي السياسية المعارضة للسلطة:

أنا ناشط سياسي معارض للسلطة في البحرين وقد استهدفتني السلطة بسبب آرائي السياسية المعارضة لها ، لمطالبتي بالإصلاح الدستوري و القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البحرين بالأساليب السلمية .وقد حرصت على الجهر بآرائي ونشرها للرأي العام ، فتعرضت بسبب ذلك الى المراقبة والمضايقات الأمنية واعتقلت في التسعينات من القرن الماضي مرتين ، المرة الأولى لمدة 6 أشهر من 17\مارس\1995 الى 10\سبتمبر\1995 ، والمرة الثانية لمدة 5 سنوات من 14\يناير\1996 الى 5\فبراير\2001 ، قضيتها في السجن الانفرادي وشبه الانفرادي وبمعزل تام عن سائر المعتقلين ، وذلك تحت طائلة قانون أمن الدولة سيء الصيت.

وفي المرحلة الأمنية التي سبقت ثورة 14\فبراير وعرفت باسم الخلية الارهابية وضمت 25 ناشطاً سياسياً وحقوقياً ، كنت قد وضعت في هيكليّة او خارطة الأسماء والصور التي نشرتها جريدة الوطن البحرينية على رأس القائمة ، الا انه لم يتم اعتقالى لاسباب أجهلها ، ولكني كنت بحسب تصريحات المحامين من الشخصيات المستهدفة اثناء التحقيقات مع المتهمين ، وهذا ما علمته ايضاً من بعض المتهمين ، وقد تم الافراج عن المتهمين في هذه القضية بعد تفجر ثورة 14\فبراير ثم أعيد اعتقال معظمهم بعد 21 يوماً من الافراج عنهم وضموا الى هذه المجموعة . وعن نفسي ، فانه بعد ثورة 14\فبراير قد زادت درجة الاستهداف الامني لي من قبل السلطة ، وذلك بسبب الدعم السياسي الذي أظهرته لمطالب الثورة الاصلاحية ، وكان لي شرف المشاركة في اول مسيرة خرجت في 13\فبراير\2011 بعد صلاة الفجر من مسجد الشيخ احمد في قرية النويدرات الى الدوار على الشارع الرئيسي في مدخل القرية ، وكان المشاركون في المسيرة يطالبون بالاصلاحات الدستورية والسياسية ، وكانت المسيرة في غاية السلمية والحضارية ، حتى انه لم يرم المشاركون في المسيرة ولا غيرهم حجرة واحدة أو غيرها على قوات الشغب ، استخدمت قوات

الشغب للقوة المفرطة ضد المشاركين في المسيرة ، وكان فيها اطفال ونساء وكبار في السن ، وقد أشار بيسيوني الى هذه المسيرة في تقريره (الفقرة 202) .

ثانياً: نصوص من تقرير بيسيوني حول ثورة 14 فبراير:

في 640 قال: (فان المطالب والدعاوي للقيام باصلاحات سياسية واقتصادية اجتماعية في البحرين ليست جديدة ، وإنما تأتي تكملة لمطالب ومظالم عبر عنها البحرينيون في فترات تاريخية سابقة).

في 641 قال: (فان البحرين قد تأثرت بما أصبح يعرف عامة بالربيع العربي ، ورغم ان كل دولة ومجتمع عربي تأثر بهذه الأحداث والتطورات بشكل مختلف ، إلا أن الثابت أن الربيع العربي شجع شعوب عربية ، ومنها البحرين على الإعراب عن مطالبهم ومطالب اصلاحية كانت مكبوتة لفترات طويلة ، وبعكس الاضطرابات الشعبية التي شهدتها البحرين في فترات تاريخية سابقة ، لم تكن الاحتجاجات التي بدأت في 14 فبراير مدبرة من قبل جمعيات سياسية معارضة ذات طابع مؤسسي، وقادتها شبكات من شباب غير مسيس وغير منتمي لأي جماعات سياسية ولكنه احس بالغضب ازاء الاحوال في البلاد).

وقال في نفس الفقرة : (كما تجدر الاشارة الى أن المطالب التي رفعت عبر عنها خلال التظاهرات التي بدأت يوم 14 فبراير\2011 على الاقل في بداية الامر ، بدرجة عالية من الدعم الشعبي الذي تجاوز الحدود الدينية والطائفية والعرقية) .

في 642 قال : (وتمتد جذور التظاهرات التي بدأت في الرابع عشر من فبراير والى عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، خلال هذه العقود وقبل ظهور وسائل الإتصال والتواصل الإجتماعي الحديثة ، تظاهر العديد من البحرينيين للمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي بداية الأحداث في البحرين وكما حدث في عقود سابقة ، كان المطلب الاساسي هو إجراء الإصلاحات، وليس تغيير النظام ، وهو ماكان عليه الحال في المراحل الاولى من المظاهرات والاحتجاجات التي جرت في كل من تونس ومصر وسوريا اليمن ، ولكن كما بينت التجربة ، فإنه عند عدم الاستجابة لمطالب الاصلاح ، فان الأمر يتطور ويرتفع سقف المطالب ليكون المطلب هو تغيير النظام ، ويتعرض المجتمع لحالة من الاستقطاب او التطرف) .

في 650 قال : (وإلا أنه وعلى الرغم من ارتفاع سقف مطالب المتظاهرين وقيامهم بتوسيع اماكن تجمعاتهم الا ان التظاهرات ظلت تتسم بالطبيعة السلمية) .

في 661 قال : (وقد ساهمت المواجهات العنيفة للمتظاهرين وعدم تجاوب الحكومة مع مطالبهم في تأجيج الغضب في الشوارع ، وتسبب في وقوع المزيد من التصادمات بين المتظاهرين و الشرطة) .

التعليق:

هذه النصوص ايها السادة تثبت تجذر التظاهرات والمطالب الشعبية العادلة في البحرين ، وأنها تمتد لفترات تاريخية سابقة ، وأن تظاهرات 14 فبراير اتسمت بالطبيعة السلمية ، وتحمل السلطة مسؤولية العنف وارتفاع سقف المطالب الشعبية ، وتنفي مسؤولية القوى السياسية من التحريض ، الامر الذي يشمل هذه المجموعة ، مما يترتب عليه اسقاط كل التهم الباطلة لهم بتشكيل التنظيم والتحريض على العنف لاسقاط النظام .

ثالثاً: القبض العنيف «من لحظة القبض حتى مكان الحبس المجهول»:

لقد تم القبض علي في يوم 17\مارس\2011 في وقت متأخر من الليل قبل الفجر ، وكان القبض عنيفا للغاية حيث كسرت القوات الباب الخارجي للمنزل ، ودخلت عنوة الى البيت ، وقاموا بطرق الباب الداخلي بعنف شديد افزع من كانوا في البيت ، وحاولوا كسره ، إلا أنني تمكنت من فتحه قبل أن يتمكنوا من كسره ، وما إن فتحت الباب حتى تناولتني أيدي المثلثين الذين ملؤوا المكان بالصفع واللكم ، وتم جري بقسوة الى خلف الباب ، واستمروا في الصفع واللكم والرفس بالأرجل وعليها الأحذية ، وقد قاموا بضرب رأسي بالجدار حتى شج جيني فوق الحاجب الأيسر ، وسالت مني الدماء حتى لطلخت ملابسي ، وتم تعصيب عيني وتقييد يدي الى الخلف بسلك ، واخذت الى سيارة مدنية صغيرة كانت متوقفة في مكان قريب من منزلي ، وكنت أتعرض الى الصفع واللكم والرفس حتى تم إدخالني الى السيارة في المقعد الخلفي ، وجلس أحدهم عن يميني وآخر عن يساري وكانوا يمارسون مهمتهم في الضرب والشتم ، وبقيت في السيارة لمدة ساعة تقريبا ، ثم أخذت الى مكان مجهول .

وكننت طوال الطريق اتعرض في داخل السيارة للصفع واللكم والشتم الذي شملني شخصيا وشمل عرضي وزوجتي وأمي وبناتي وطائفتي ورموزي الدينية ، وكان الضابط بدر الغيث قائد القوات كما عرفت اثناء شهادته في المحكمة العسكرية بشأن قبضه على الحقوقي عبدالهادي الخواجه احد افراد هذه المجموعة حيث ذكر انه تولى ايضا القبض علي ، يصفعني ويقول ، هذه عن الملك وهذه عن رئيس الوزراء ، وهذه عن وزير الدفاع ، وهذه عن وزير الداخلية ، ونحو ذلك .

وقد استمر الصفع حتى أنزلوني من السيارة في مكان أجهله إلى الآن ، وبمجرد إنزالي من السيارة طرحوني أرضاً وتجمّعوا عليّ رفساً بالأرجل وعليها الأحذية . كان أحدهم يقول ويكرّر : لولا الأوامر لم يخرج من بيته إلا ميتاً . ثم أدخلوني إلى "المكان" ، وأجلستُ على كرسيّ مدة تزيد عن الساعة ، ثم أخذتُ إلى شخص قال عن نفسه بأنه طبيب ، وأنا معصوب العينين ، ومقيّد اليدين إلى الخلف ، فسألني بعض الأسئلة عن صحتي ، ثم أعادوني إلى نفس الكرسيّ -على ما أظن- ، وبعد فترة

شهادة الأستاذ عبدالوهاب حسين

قصيرة أخذوني إلى مغسلة، وفكّوا القيدين عن يديّ، ورفعوا "العصابة" عن عيني، وطلبوا مني غسل الدماء عن وجهي، وطلبوا مني خلع ثوبي و"فانيستي" الداخلية المملوكة بالدماء، وألبسوني ثوب أحد الشرطة، ثم نقلوني إلى نفس السيارة -على ما أظن-، وقبل أن يدخلوني السيارة طرحوني أرضاً، وتجمّعوا عليّ رفساً بالأرجل وعليها الأحذية، ثم أدخلت إلى السيارة، وجلس أحدهم عن يميني وآخر عن يساري، كما في المرّة الأولى، وفي أثناء الطريق استمرّوا في صفعي ولكمي، وكان الضابط "بدر غيث" يجلس في المقعد الأمامي يقول لي عند كلّ صفعة أو لكمة: هذه عن الملك، وهذه عن رئيس الوزراء، وهذه عن وزير الدفاع، وهذه عن وزير الداخلية، ونحو ذلك.

كان الذين معه يعلّقون على الصفعات واللكمات بقولهم: هذه قويّة، وهذه أقوى، وهم يضحكون ويقولون: تريد تغيير النظام؟. وقد أخذت إلى غرفة بدا لي من خلال تأثيثها أنها غرفة في مستشفى، وهناك تمّت معالجة الجرح فوق الحاجب الأيسر لعيني، ثم أخذت إلى السجن، وأدخلت في زنزانة، في عنبر لم يكن فيه غيري سوى شخص واحد كان في الزنزانة الأولى من العنبر، وأنا كنتُ في الزنزانة الأخيرة منه، ولم يكن فيه غيرنا نحن الإثنين، وقد عرفت فيما بعد أنّ الشخص كان الأستاذ حسن المشيمع، والسجن هو سجن القرين العسكري، والعنبر رقم "3".

رابعاً: تخريب البيت وترويع الأهل وسرقة المال والممتلكات:

علمت فيما بعد بأنه وأثناء الساعة التي أبقيت فيها في السيارة، في المكان القريب من منزلي بعض القبض عليّ، كانت القوّات تمارس مهنتها في تفتيش البيت، ولم يكن بالطبع تفتيشاً عادياً، وإنما كان انتقامياً. لقد قاموا بتخريب البيت ومحتوياته، وسرقوا المال والممتلكات الخاصة مثل: كاميرا فيديو يقدر سعرها بـ 1800 دينار، وساعة وخواتم، وهواتف نقالة، وأجهزة لابتوب، وأجهزة كمبيوتر عادية، وأجهزة إلكترونية، ومكبرات صوت خاصة بمجلسي، وأوراق ثبوتية، وأوراق خاصة. وقد أجبروا زوجتي على فتح الصندوق التجوري، ثم أجبروها على الخروج من غرفة النوم، وقد تبين لها بعد خروجهم أنهم أخذوا مبلغاً من المال لا يقل عن 1300 دينار بحريني، كما أخذوا حقيبتين "دبلوماسيتين" خاصتين بي، وفيها مقتنيات وأوراق خاصة، وأخذوا ساعتني الخاصة، وخاتمين ثمينين، أحدهما بفص عقيق يمني، وآخر بفص فيروزج، وأخذوا محفظة نقودي، وفيها العديد من البطاقات، وأخذوا الصندوق الذي فيه أدويتي، وبعض الأجهزة والأدوات الطبية الصغيرة، وأخذوا الهواتف النقالة، وأجهزة لابتوب، وثلاثة أجهزة كمبيوتر مكتبية، ومكبر صوت معه جميع الأجهزة الإلكترونية الخاصة بمجلسي.

وكانوا قد وضعوا جميع أفراد العائلة في غرفة الطعام، وقاموا بتفتيش المنزل، بغير رقيب ولا حسيب، فلا يُعلم ما أخذوا على وجه التحديد، وقد أخذوا من مكتبي أشياء

لا حصر لها، ولا أعلم حتى الآن ماهي، ولم يُعرض عليّ في النيابة العسكرية أثناء تحقيقها معي سوى دفتر به ملاحظات صغيرة، وستة هواتف نقالة، وخمسة أجهزة لابتوب، وثلاثة أجهزة كمبيوتر مكتبية، لا يعود لي منها إلا دفتر الملاحظات الصغير وهاتف نقال واحد، وجهاز لابتوب واحد، والباقي يعودون إلى أفراد أسرتي، وقد تم تثبيت ذلك في محضر التحقيق، ولم تعرض عليّ أثناء التحقيق معي في النيابة العسكرية، ولا قائمة الأشياء الكثيرة الأخرى، مما يدل على أنها غير ذات صلة بالقضية التي تمّ القبض عليّ بسببها، وقد حكم القاضي العسكري بمصادرة جميع المضبوطات التي عرضت عليّ في النيابة العسكرية، على الرغم من أنّ معظمها يعود لأفراد أسرتي ولا تحتوي على شيء يتعلق بي وبقضية اعتقالي، وقد تسبب أخذهم لجهاز اللابتوب وجهاز الكمبيوتر الخاصين بابنتي حوراء إلى تأخر تخرجها من الجامعة لمدة فصل دراسي واحد؛ لأنّ فيهما مشروع تخرجها ولم يسعفها الوقت لإعداده مرة ثانية، كما أنّ القوّات قامت بضرب ابنتي عقيلة بأعقاب البنادق، وطرحوا ابني أحمد على أرض غرفته مكبواً على وجهه، وأخذوا يطأونه بأقدامهم أثناء حركتهم داخل غرفته طيلة الوقت الذي قضوه في تفتيشها، الجدير بالذكر أنّ القوّات التي ألقت عليّ القبض وقامت بتفتيش منزلي لم تعرض عليّ أمراً قضائياً بالقبض أو التفتيش.

خامساً: نصوص من تقرير بيسيوني حول عمليات القبض:

ف 1704 قال: في الفترة مابين 21/ مارس و 15/ أبريل/ 2011 هاجمت قوّات في 1172 الأمن بشكل منهجي المنازل بغية توقيف الأفراد وهو ما أدى إلى ترويع القاطنين هذه المنازل، وكانت هذه العمليات تتم في أوقات متأخرة من الليل وقبل الفجر، ويقوم بها أشخاص ملثمون، وكان هؤلاء الأشخاص يكسرون الأبواب عن قصد ويدخلون عنوة، وسجلت حالات سرقة من المنازل في بعض الأحيان، وكانت هذه الممارسات ترتبط في العادة بإهانات وسب موجه للطائفة التي ينتمي إليها هؤلاء، وفي العديد من الحالات المبلغ عنها كانت النساء والأطفال وغيرهم من أفراد الأسرة تأمرن بالوقوف بملابس النوم، الأمر الذي عرضهن وأفراد الأسرة الآخرين للإهانة الشديدة، وذلك بالإضافة إلى ترويع الأطفال، وعادة ماكان يتم اقتياد الأشخاص الموقوفين معصوبي الأعين إلى أماكن الاحتجاز التي لم تكن معلومة آنذاك لهم، ويشير هذا الأسلوب النمطي المتكرر للقبض إلى وجود خطة عمليات قام على تنفيذها موظفون في جميع الأجهزة.

ف 1124 قال: حيث يدل أسلوب تنفيذ عمليات القبض.. على نمط سلوكي متكرر من قبل الجهات الأمنية المشاركة، مصمم لبث الرعب في نفوس المقبوض عليهم وأفراد أسرهم والقاطنين معهم بالإضافة إلى ذلك، يفضح هذا النمط من تكرار ممارسة إتلاف ومصادرة الممتلكات الشخصية.

شهادة الأستاذ عبدالوهاب حسين

ف 1178 قال: وختاماً، خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت بناء على النمط الموصوف عاليه تعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني.

ف 1179 قال: ويشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى أن هذا هو اسلوب تدريب هذه القوّات الأمنية وأن هذه هي الطريقة التي من المفترض أن يعملوا بها، وأن هذه الأحداث لم تكن لتحديث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني.

ممارسات التعذيب والإرهاب:

و أحياناً يحركون الأجسام المعدنية بعنف شديد على الشبك ذهاباً وإياباً، و أحياناً يقومون برمي الأجسام المعدنية بشكل مفاجئ و من بعيد على الأرض لخلق أجواء الرعب وإدخاله إلى نفسي، يفعلون ذلك كالأشباح و هم صامتون، و استمرت تلك الممارسة بشكل متواصل حتى طلوع الفجر، و توقفت عند صلاة الفجر، و بعد الصلاة عادوا مرة ثانية حتى قرب ضوء الشمس و أضاء العنبر قليلاً. و في ساعات النهار تعرضت للضرب و السب و الإهانات، و في الليالي التالية كانوا يوقظوني من النوم بشكل مفاجئ و تفرع في أوقات مختلفة، و قد يتكرر ذلك في الليلة الواحدة أكثر من مرة، و يطلبون مني الوقوف و وجهي إلى الجدار و رفع اليدين إلى الأعلى و لأوقات طويلة رغم تدهور حالتي الصحية و يأمروني أحياناً بالدوران حول نفسي، و كانوا يصبون عليّ الماء حتى يغمرؤا جسمي و ملابسي و فراشي و لحافي، و مع برودة الطقس، كانت مكيفات الهواء تعمل بأقصى طاقتها، فعلوا بي ذلك مرات عديدة. و تعرضت إلى الضرب مرات عديدة، و حرمت من السباحة لأكثر من عشرة أيام، حتى تدهورت حالتي الصحية كثيراً و احتجت إلى رعاية صحية خاصة. و كانوا يأمروني بقضاء الحاجة و أبواب الحمام مفتوحة و تحت نظر الحراس، و كانوا يكثرون من إهانتني و شتمني و شتم مذهبني و طائفتي و رموزي الدينية، و يسيئون إلى عرضي بشكل مستمر، و إجباري على تقبيل أيدي و أقدام المثلثين، و صور الملك، و رئيس الوزراء، و ملك السعودية، و كانوا أحياناً يبصقون في فمي مرات عديدة و يجبروني على بلع بصاقهم، و يقابل رفض هذه الأوامر بالضرب. و قد استمر هذا الوضع السيء حتى 10/ يونيو، و قد وثق تقرير البسيوني حالتي (الحالة 4 . صفحة 548 . الملحق الثاني . ملخصات الإفادات).

مندوب مزيف عن (الملك):

الجدير بالذكر؛ أنني أخذت في ليلتين من السجن العسكري إلى مكان مجهول، و قابلني هناك شخص قال بأن إسمه الشيخ صقر بن خليفة آل خليفة، و أنه مندوب من الملك إلى مقابلي، و طلب مني أن ابعث برسالة اعتذار إلى الملك في سبيل

مصلحتي كما قال، فرفضت ذلك، وقلت: بأنني لم أخطئ، وأن النيابة العسكرية قد حققت معي وأنا أحاكم أمام المحكمة العسكرية، إلا أنني اتفقت معه في آخر الجلسة على أن أبعث برسالة متلفزة إلى الملك حول الحوار، وكان ذلك بعد جلسة المحكمة العسكرية الأولى. وفي الليلة الأولى بعد جلسة المحكمة العسكرية الثانية أخذت إلى نفس المكان، وقابلني نفس الشخص، فقمتم بحسب الاتفاق بعمل رسالة متلفزة إلى الملك حول الحوار يوجد نصها المكتوب لدى المحامي، ثم طلب مني الشخص المذكور إعادة ما قلته أمام النيابة العسكرية ليقوموا بتصويره بالفيديو بهدف رفعه إلى كما قال، فرفضت ذلك بشكل قاطع ونهائي، وقلت: بأن النيابة العسكرية قد حققت معي وأنهت التحقيق، ومثلت للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية وأرفض أي تحقيق آخر، فغضب كثيراً لهذا الموقف مني وأساء معاملتي، وفي طريق إعادتي إلى السجن، سمعت من الجلاوزة ما لم أسمع في حياتي من الشتم والكلمات البذيئة والإساءة إلى أمي وزوجتي وبناتي وكانوا يكررون أنهم يريدون التمتع بهن لأن المتعة حلال عند الشيعة، وأن أكثر الشيعة هم أبناء متعة، وشتما مذهبني وطائفتي ورموزي الدينية (المراجع والأئمة من أهل البيت (ع)) وقد أخذت النيابة بتفاصيل هذا الحادث، وأنا أحملهم المسؤولية عنه، لأنني كنت في سجن القرين العسكري تحت إشرافهم، فهم يعلمون قطعاً بالجهة التي أخذت إليها والشخص الذي قابلني هناك وانتحل صفة مندوب الملك، وفعل هو و الجلاوزة الذين معه من الإساءة والانتهاكات ما قد وصفت أعلاه.

سابعاً: نصوص من تقرير البسيوني حول تعذيب السجناء و سوء معاملتهم:

ف 1238 قال: "وتبرهن المعاملة الجسمانية والنفسية السابق شرحها على حدوث هذه الممارسات بصورة عمدية من قبل منتسبي جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية. في بعض الحالات، وكان الهدف من هذه الممارسات هو الحصول على الاعترافات والإقرارات بالإكراه، بينما في حالات أخرى، كان المقصود من هذه المعاملة هو الجزاء والعقاب. ويستخلص من التحقيقات التي أجرتها اللجنة ولا سيما تقرير الطب الشرعي، أنه كانت هناك ممارسات ممنهجة من سوء المعاملة البدنية والنفسية، والتي وصلت إلى التعذيب في عدة حالات، قبل عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في مراكز التوقيف".

ف 1230 : "توضح المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، سيما أثناء المقابلات مع الأشخاص الذين ادعوا أنهم ضحايا لسوء المعاملة ولأشكال أخرى من الإساءة البدنية والنفسية أثناء وجودهم في مراكز التوقيف التابعة للدولة، أنه كان هناك أنماط معينة من السلوك التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية. لم تكن هذه الأنماط موحدة باستثناء ما يتعلق بسوء المعاملة مع فئات معينة من الموقوفين

شهادة الأستاذ عبدالوهاب حسين

بما في ذلك بعض أفراد الطاقم الطبي الذين أُلقي القبض عليهم بتهمة مرتبطة بأحداث مجمع السلمانية الطبي ٦٠٣ والشخصيات السياسية الأربعة عشر الذين كانوا موقوفين في سجن القرين. وكان الغرض في الكثير من هذه الحالات هو الحصول على إفادات أو اعترافات تجرّم أولئك الأشخاص المقبوض عليهم، وفي حالات أخرى، كان الغرض المقصود من الحصول على إفادات من بعض هؤلاء الأشخاص هو استخدامهم ضد أشخاص آخرين ينتمون إلى نفس الجماعة. " وقد أشار التقرير إلى هذه المجموعة في فقرات عدة منها: ف 1185، ف 1187، ف 1188، ف 1204، وغيرها.

ف 1243 قال: " فمعاودة ارتكاب العديد من الانتهاكات، التي حددتها لجنة مناهضة التعذيب، في الآونة الأخيرة تشير إلى أن مسؤولي السجون مازالوا يتبعون مجموعة من الممارسات، أو حتى السياسات، المشابهة، كما كان الأمر في السابق. وهذا يشير إلى وجود مشكلة منهجية، لا يمكن معالجتها. " ف 1240 قال: " ولاحظت اللجنة عدداً من إفادات الشهود تشير إلى أن الضالعين في إساءة المعاملة كانوا يبدون للموقوفين دائماً شعوراً بأنهم سيفلتون من العقاب. وترى اللجنة أن عدم مساءلة المسؤولين في النظام الأمني قد أدت إلى سيادة ثقافة الإفلات من العقاب، حيث إن مسؤولي الأمن ليس لديهم إلا قليل من الحوافز التي تدفعهم إلى تجنب إساءة معاملة السجناء أو اتخاذ إجراءات لمنع إساءة المعاملة من جانب مسؤولين آخرين. وفي ضوء هذه الثقافة، تشيد اللجنة بالشجاعة الهائلة التي تمتع بها ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة في الإبلاغ عما تعرضوا له. "

ثامناً: نصوص من تقرير البسيوني حول تواطئ النيابة و القضاء:

ف 1241 قال: " وقد تلقت اللجنة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات، تغاضى العاملون في السلك القضائي والنيابة العامة ضمناً عن هذا الافتقار إلى المساءلة. " ف 1698 قال: " ولقد تلقت اللجنة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات لم تقم النيابة أو القضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين " ف 1247 أوصى بقوله: " في ضوء "نموذج الإفلات من العقاب" على جريمة التعذيب والمعاملة السيئة في الماضي، يجب أن تبدأ المحاكمات المناسبة بما يضمن تحقق العقاب المكافئ لفداحة الجرم. " ف 1246 قال: " توصي اللجنة بأن تتولى جهة مستقلة ومحايدة التحقيق في كافة الادعاءات بالتعذيب والمعاملة المماثلة وفقاً لمبادئ اسطنبول ٦١٦، حيث يجب أن يكون للتحقيق القدرة على تقديم المرتكبين للمحاكمة بصورة مباشرة وعلى كافة مستويات المسؤولية. " ف 1716 أوصى ب: " وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين

الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسئولية القيادة" عليهم وفقاً للمعايير الدولية. "

ف-1722 أوصى ب: " القيام بتحقيقات فاعلة وفقاً لمبادئ الردع الفعال والتحقيق في جميع حالات القتل المنسوبة لقوات الأمن الذي يقع خارج إطار القانون أو بشكل تعسفي أو دون محاكمة. وكذلك، التحقيق في جميع دعاوى التعذيب والمعاملة المشابهة من قبل هيئة مستقلة ومحايدة وفقاً لمبادئ اسطنبول. ويجب أن يفضي التحقيق في الانتهاكات المزعومة إلى محاكمة الأشخاص المتورطين، بطريقة مباشرة وعلى كل مستويات المسؤولية، مع ضرورة ضمان اتساق العقوبة مع خطورة الجرم. "

ف-1722 و أوصى ب: " تدريب الجهاز القضائي وأعضاء النيابة العامة على ضرورة أن تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالهما. "

التعليق:

أُملي أن تأخذ هيئات المحاكم وأعضاء النيابة بتوصية البسيوني بأن تكون وظائفهم عاملاً مساهماً في منع التعذيب وسوء المعاملة واستئصالها وذلك بإبطال كافة التهم التي بنيت على باطل وهذا من شرف المهنة وأعمال الضمير، وأن يقوموا باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين عن التعذيب وسوء معاملة السجناء و المعتقلين و الموقوفين، وأن تبدأ المحاكمات المناسبة للأشخاص المتورطين بمن فيهم ذوي المناصب القيادية: مدنيين كانوا أم عسكريين بما يضمن تحقق العقاب المكافئ لفداحة الجرم.

تاسعاً: تشكيل النيابة العسكرية لتهم غير واقعية ضدنا:

لقد تجاهلت النيابة العسكرية كل الأوضاع السيئة و سوء المعاملة لي في داخل السجن ، بما في ذلك تعرضي و جميع افراد المجموعة الى الضرب المبرح في مبنى المحكمة العسكرية و كذاً تحت إشرافها في سجن القرين العسكري. و علاوة على ذلك، قامت بتشكيل تهم ضدي غير واقعية، و لا تمت بصلة لأقوالي في تحقيقاتها معي، فالجماعة التي اتهمت بعملية الانقلاب هي مجموعة مختلقة و ليس لها وجود إلا في مخيلة النيابة العسكرية و لا وجود لها على أرض الواقع، فأفراد المجموعة هؤلاء الماثلين أمام المحكمة و غيرهم لها انتماءات أيديولوجية و فكرية و سياسية و تنظيمية متباينة أيديولوجية و فكرية و سياسية و تنظيمية متباينة (الوفاء ، و حق ،

شهادة الأستاذ عبدالوهاب حسين

والا حرار ، ووعد، وأمل ، وحقوقيين ، ومستقلين) وبعضهم لم تكن لي معهم معرفة سابقة او ارتباط اجتماعي، وأما تهمة التخابر فهي اتفه من أن ارد عليها واكتفي فيما يتعلق بتهم (التنظيم ، والتخابر ، واسقاط النظام بالقوة، بما جاء على لسان محكمة التمييز، واترك الدفاع القانوني بشأنها وبشأن غيرها من التهم المفبركة من قبل النيابة العسكرية الى المحامي الفاضل.

عاشراً: نصوص من تقرير البسيوني حول دور النيابة العسكرية :
ف 1701 " وسجلت اللجنة انتهاكات عديدة لحقوق المحاكمة العادلة، وتعتقد اللجنة ان احد اسباب هذه الانتهاكات يتمثل في غياب تشريع يحدد سلطات الحكومة اثناء تطبيق حالة السلامة الوطنية.بالإضافة الى ذلك، يبدو ان النائب العام العسكري قد اختار ان يعتمد على تلك الأحكام التشريعية الأكثر اجحافا بحقوق الاشخاص الموقوفين والمدعى عليهم الذين احيلوا الى محاكم السلامة الوطنية، وهي محاكم استثنائية تتشكل برئاسة قاض عسكري وعضوية قاضيين مدنيين"
ف 1702 - قال " من الواضح ان مرسوم السلامة الوطنية الذي طبقه النائب العام العسكري قد تجاوز النظام القضائي الوطني. ونتيجة لذلك، فلقد وقعت بالفعل انتهاكات نمطية لقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات، وأثناء المحاكمات التي حرمت معظم المتهمين من الضمانات الاساسية للمحاكمات العادلة."

الحادي عشر: الانتهاكات لقواعد المحاكمة العادلة :
لم تتوفر في المحكمة العسكرية التي حكمنا شروط المحاكمة العادلة فقد تجاهلت الخل القانوني في اجراءات القبض وما تعرضنا له من تعذيب وسوء المعاملة ، والخل القانوني في تحقيقات النيابة العسكرية معنا، واختزلت جلسات المحاكمة وسلقتها سلقاً، ونحن تحت تأثير ارهاب الشرطة العسكرية في جميع جلسات المحكمة وقد تعرضنا للضرب الوحشي وبشكل جماعي من جماعات الشرطة العسكرية لمجرد اننا هتفنا في المحكمة بشعار " سلمية سلمية ، شعب يطلب حرية " ، ولم يسمح لنا بالكلام في جلسات المحكمة ولا لمرة واحدة ولم يمنح المحامون فرصة المرافعة الشفهية ، واصدرت المحكمة العسكرية ضدنا احكاماً جائرة على تهم مختلقة لا وجود لها في الواقع وذلك استناداً الى ادلة باطلة ولا اساس لها من الصحة وقد تم اخضاع العديد من المحاكمين الى التحقيق من قبل النيابة العسكرية

الثاني عشر : نصوص من تقرير البسيوني حول الانتهاكات لقواعد المحاكمة العادلة:

ف-1279 - قال معلقاً على المواد (165، 168، 169، 179، 180) من قانون العقوبات البحريني : " وترى اللجنة ان حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة وردع المعارضة السياسية"

ف-1700 قال: " تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية وسجنوا لمخالفتهم نصوص المواد أرقام 165 و 168 و 169 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني وذلك خلال أحداث فبراير ومارس الماضيين. وجدير بالذكر أن الصياغة الفضفاضة لتلك المواد، والطريقة التي طبقت بها تثير التساؤل بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي ودستور البحرين."

ف-1280 قال : " ونظراً للطريقة التي جرى بها تطبيق هذه الاحكام في البحرين، فإن لدى اللجنة عدداً من بواعث القلق بشأن اتساقها مع احكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين."

ف-1697 قال: " وقد استخدمت هذه الاعترافات المنتزعة تحت وطأة الإكراه في المحاكمات التي تمت سواء أمام المحاكم الخاصة المنشأة بموجب مرسوم السلامة الوطنية، وفي بعض الحالات أمام المحاكم الجنائية العادية."

التعليق:

قد سجلت لجنة البسيوني انتهاكات عديدة لشروط وقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات وأثناء المحاكمات استجابة من النيابة العسكرية والنيابة العامة ومن القضاء العسكري والقضاء العادي الى سياسة السلطة وتوجهها لمعاقبة وقمع المعارضة السياسية لها.

والقبول بتقرير البسيوني يقتضي ابطال كل ما صدر عن تلك المحاكم من احكام والافراج الفوري عن جميع المعتقلين الذين عاقبتهم السلطة من خلال أجهزتها القضائية التي تفتقر الى الاستقلالية والنزاهة ، وقد قبلت السلطة رسمياً بتقرير البسيوني وأعلنت للرأي العام والمجتمع الدولي التزامها بتطبيق جميع ما جاء فيه من توصيات الا انها لم تف بالتزاماتها ولهذا نحن نحكم هنا بغير وجه حق.

الثالث عشر: توصية البسيوني بإلغاء الاحكام والعقوبات :

ف-1720 - اوصى : " إتاحة الفرصة لمراجعة جميع احكام الإدانة الصادرة عن محاكم السلامة الوطنية التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحام استعانة كاملة وفورية وعدم قبول الأدلة التي انتزعت بالإكراه."

ف-1291 : " توصي اللجنة بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف، أو بحسب الحالة، بمراجعة الأحكام الصادرة ضدهم، وبإسقاط

التهم المعلقة الموجهة إليهم أو تخفيفها بحسب الحالة." (1722 - ح)

الرابع عشر: اختياري لقيام النظام الجمهوري:

في ظل تطورات الأحداث وسقوط الشهداء بسبب عنف الشرطة والجيش وارتفاع سقف المطالب لدى الجماهير بشكل تلقائي من إصلاح النظام إلى إسقاط النظام، فقد تبنيت سياسياً خيار إقامة النظام الجمهوري وهذا يدخل ضمن حقي في حرية الرأي والتعبير الذي كفلته المواثيق الدولية ودستور البحرين وأكد البسيوني هذا الحق في تقرير (ف 1281) حيث قال: " جرى تطبيق المادة ١٦٥ من قانون العقوبات تطبيقاً ينتهك حرية الرأي وحرية التعبير، إذ أقصيت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم في البحرين والآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام. " انتهى، وأنا لم أدعو إلى عنف، بل كان خياراً دائماً هو المنهج السلمي، و كنت من أكثر من نظّر و دعى إلى المنهج السلمي في البحرين، وتشهد على ذلك كتاباتي المنشورة في كتبي وموقعي الإلكتروني الذي أغلقته السلطة بغير وجه حق، ورفض القضاء العسكري الاستجابة لطلب المحامي بفتحه للاستفادة مما هو فيه في الدفاع عني. كما أعتمدت على وجوب الرجوع إلى الإرادة الشعبية في اختيار النظام السياسي والتزامي بالنزول على هذه الإرادة المحترمة.

رسائل اختيار النظام الجمهوري:

وكان اختياري لقيام النظام الجمهوري يحمل مجموعة من الرسائل السياسية الأساسية التي لا زلت أؤكد عليها وهي:

1. أن النظام الذي لا يملك القدرة على التجديد الذاتي واستيعاب تطورات العصر والارتقاء إلى مستوى طموحات المستقبل لأبناء الشعب من خلال المؤسسات الدستورية الفاعلة، لا يمتلك القابلية للبقاء والاستمرار.

2. أن الحكومة التي تعادي أو تخاصم نصف أبناء شعبها أو أكثر، لا يمكنها أن تحافظ على الأمن والاستقرار في البلاد، ولا أن تقيم العدالة على الأصعدة القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، ولا أن تكون أمانة على مصالح الشعب.

3. أن الشعب هو مصدر شرعية النظام والسلطة، ويجب أن ينبثق النظام والحكومة من إرادة الشعب واختياره ومن حقّ المواطنين أن يغيروا النظام والحكومة متى ما تبين لهم أنهما لا يمثلان إرادتهم واختيارهم ولا يقومان على مصالحهم، وذلك من خلال الانتخابات الحرة النزيفة. ويجب على السلطة في جميع الأحوال والأوقات أن تحترم إرادة المواطنين، وأن تحرص على كسب ثقتهم ورضاهم، وأن تعمل من أجل مصلحتهم، وأن تقف على بعد واحد منهم جميعاً ولا تميّز بينهم على أساس الدين

أو المذهب أو العرق أو الجنس أو الانتماء السياسي أو التنظيمي أو غير ذلك، وأن لا يكون حكمها بالقوة والإرهاب وفرض الأمر الواقع.

4. إن الحرية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة هو البديل عن عنف البوليس والقوات المسلحة، فإن غابت الحرية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة حل محلها إرهاب الدولة الفكري والسياسي والإعلامي والقانوني و عنف البوليس والقوات المسلحة لقمع المعارضة والقضاء على الاحتجاجات و المطالبات المشروعة بالإصلاح والحقوق، وفقد الأمن والاستقرار، وضاعت فرص التقدم والرخاء والازدهار، وتحولت المؤسسات الدستورية إلى مؤسسات صورية غير فاعلة و وسيلة إلى ترسيخ الدكتاتورية والاستبداد وشرعنة الظلم والانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان والتمييز بين المواطنين.

وختاماً:

إنني حريص على التعبير عن رأيي بما أرى أنه حقّ وصواب يصبّ في مصلحة أبناء الشعب، وهذا ليس بجريمة في ظل دولة الإنسان والحكم الرشيد، وإنما يعدّ جريمة في ظل الأنظمة الدكتاتورية والحكومات المستبدّة، وأنا غير مكترث بأن تكون وراء ممارستي لحقي في التعبير عن رأيي عقوبات جائرة، فدائماً ما يضطر الشرفاء والمناضلون إلى دفع أثمان باهظة في سبيل الحرية والعدالة والعزّة والكرامة في ظل الأنظمة الدكتاتورية والحكومات المستبدّة، وأنا أعلم جيداً بحجم التحريض السياسي والإعلامي على هذه المجموعة وغيرهم من الشرفاء والمناضلين، وأعلم بالرسالة التي بعث بها القضاء إلى مؤتمر حوار التوافق الوطني واشتكووا بأنهم لا يتمتعون بالاستقلال الكافي، ووقفت على ما جاء في تقرير البسيوني من أوجه الخلل في التشريعات البحرينية ودور النيابة العامة والقضاء في تمرير سياسة السلطة والمساهمة في قمع المعارضة ومعاقبتها، إلا أن ذلك لم يمنعني ولن يمنعني من التعبير عن رأيي بكل سفاكية و وضوح. ويفترض بحسب قواعد العدالة و ما جاء في تقرير البسيوني الذي قبلته السلطة والتزمت به أمام الرأي العام والمجتمع الدولي بأن تطبّق توصياته، بأن أكون أنا وجميع أفراد هذه المجموعة وغيرنا من سجناء الرأي والمناضلين الشرفاء نتمتّع بحريتنا في خارج السجن ونمارس دورنا الوطني في الإصلاح والتنمية، وأن تكون قيادات سياسية وأمنية وعسكرية عليا، وأعضاء نيابة وقضاة ارتكبوا جنایات بحقّ أبناء الشعب الأبرياء هم في داخل السجن.

وأقول: إذا كانت النيابة العامة تتمتع بالاستقلال الكافي، وتريد أن تحاسب الانقلابيين الحقيقيين كما هو المفروض، فعليها أن تحاسب رموز السلطة الذين نفذوا انقلاب أغسطس 1975م بتعطيل بعض مواد الدستور، وتعطيل الحياة البرلمانية، وهما إجراء انقلابيان خالف بهما رموز السلطة الدستور واجب التطبيق والعمل به،

شهادة الأستاذ عبدالوهاب حسين

وفرضوا قانون أمن الدولة سيء الصيت والسمعة، ومارسوا الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والقتل غير القانوني تحت التعذيب في داخل السجن وخارجه، ثم الذين نفذوا انقلاب فبراير / 2002م بإلغاء الدستور ومخالفة ميثاق العمل الوطني والتعهدات التي التزموا بها لوجوه المعارضة، وفرضوا مؤسسة برلمانية صورية غير فاعلة، وأدخلوا البلاد في أزمة دستورية وسياسية وأمنية تعتبر ثورة 14 / فبراير والأوضاع الخائفة الراهنة أحد أهم تداعياتها الخطيرة.

والحمد لله رب العالمين.

سجين الرأي: عبدالوهاب حسين علي

الثلاثاء 22 / أبريل / 2012م

البحرين . وزارة العدل . محكمة الاستئناف العليا



سلفادور وطن

الإفادة النصيَّة للأستاذ
حسن مشيمع

« الإفادة النصية الأستاذ حسن مشيمع

من تقرير اللجنة المستقلة

مادة 1693 : ص 529

لقد اعتقدت الحكومة ان الوضع الداخلي قد وصل الى حد يهدد بانهياء تام للقانون ... و في 15 مارس 2011 اصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي رقم 18 لسنة 2011 بإعلان حالة السلامة الوطنية في البحرين ، و بدورها استعانت حكومة البحرين بقوات دفاع البحرين و الحرس الوطني لمساعدة الوحدات التابعة لوزارة الداخلية في استعادة النظام العام .

كذلك تم الاستعانة بجهاز الامن الوطني للقبض على عدد كبير من الاشخاص من بينهم بعض القيادات السياسية و الدينية البارزين في المعارضة و الجماعات الشيعية ، و لقد نفذت قوات الأمن ايضاً عدداً كبيراً جداً من عمليات القبض دون ابراز أوامر القبض أو حتى إخبار الأشخاص المقبوض عليهم بأسباب القبض ، و في حالات كثيرة لجأت الجهات الأمنية في حكومة البحرين إلى استخدام القوة المفرطة و غير الضرورية مصحوبة بسلوك بث الرعب في نفوس المواطنين فضلاً عن الإتلاف الغير ضروري للممتلكات ، و بالتأكيد فإن وجود مثل هذا النمط المتكرر من السلوك يكشف عن طبيعة التدريب السابق لتلك القوات . وما كان متوقعا منهم تنفيذه .

مادة 1694 : ص 529

و في هذا الإطار تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب و لأشكال أخرى من الانتهاكات البدنية و النفسية داخل محبسهم ، الأمر الذي يدل مرة أخرى على وجود انماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية و بالطبع لم يتعرض جميع الموقوفين لكافة اساليب إساءة المعاملة و لكن تلاحظ وجود نمط ملحوظ من سوء المعاملة موجه لفئات بعينها من الموقوفين ، ان حجم و طبيعة سوء المعاملة النفسي و البدني يدل على ممارسة متعمدة كانت تستهدف في بعض الحالات انتزاع اعترافات و إفادات بالإكراه بينما في حالات أخرى كانت هذه المعاملة تستهدف العقاب و الانتقام .

مادة 1696 : ص 530

و كان من بين الأساليب الأكثر شيوعاً لإساءة معاملة الموقوفين تعصيب العينين و تكبيل اليدين و الإجبار على الوقوف لفترات طويلة و الضرب و اللكم و الضرب بخراطيم مطاطية و اسلاك كهربائية على القدمين و الضرب بالسياط و قضبان معدنية و خشبية و اشيء أخرى و الصعق بالكهرباء و الحرمان من النوم و التعريض لدرجات حرارة شديدة و الاعتداءات اللفظية و التهديد بالاعتصاب و اهانة الطائفة الدينية للموقوفين من الشيعة و قد اجرت وزارة الداخلية تحقيقاً في حالة الادعاء

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

بالتعذيب و باستثناء 10 حالات ملاحقة قضائية لعمليات تعذيب افضى إلى موت ، لم يتم البدء في أي ملاحقات قضائية.

الأسوأ في كل الاعتقالات السابقة

جاء الاعتقال الأخير الذي وقع على اثر الأحداث التي جرت منذ 14 فبراير 2011 ليشكل الأسوأ في كل الاعتقالات التي مرت بي ، ففي الصباح الباكر و في الساعة الثانية من الفجر من يوم الخميس الموافق 17 مارس 2011 وهو الوقت الذي اختارته القوة الأمنية لحملة اعتقالها ليكون أكثر أذى و ترويعاً للنائمين و إرهاب الأطفال و تخويفهم و ليحفروا في ذاكرة الأطفال و العائلة تلك المناظر المقززة و الانتهاكات الصارخة ، كنت نائماً إلا أن أولادي و بناتي كانوا مستيقظين فسمعوا طرقة شديداً و متواصلاً لجرس المنزل فجاءوا لإيقاظي و إخباري بأن قوات الشغب تطوق المنزل و قد جاءت لاعتقالي ... فخرجت إليهم و سألتهم السؤال المعتاد إن كانوا يحملون أمراً قضائياً أو من النيابة فلاذوا بالصمت و دخلوا مع قوات الشغب و ملثمين إلى حجرة نومي و فتشوا الغرفة ثم عرض على المسئول فيهم (اللاب توب) و هاتفي النقال، بعدها اقتادوني مقيداً مصحوباً بقوات شغب كبيرة إلى سافرة ... وهناك و بعد الفحص الشكلي و السريع أعادوا تقييدي و صمدوا عيني و وضعوني في سيارة لا اعرف شكلها لتبدأ حفلة الاستقبال الخاصة و خلافاً لكل الاعتقالات السابقة بالضرب و الإهانات و السب و الشتم، فليس ثمة قانون يطبق أو يحترم و ليس ثمة حقوق للمعتقل بل نافذات من الحقد و الانتقام و التشفي ، فكانت أولى العبارات الجميلة هي: (مشيمع ... طز فيك و طز فيك مذهبك) و استمر هذا التعامل الحاط بالكرامة طوال الطريق حتى وصلنا إلى سجن القرين الذي عرفته فيما بعد لتبدأ حفلة أخرى من الاستقبال بالضرب و اللكم في كل مواقع الجسد و خاصة على الرأس و الإذن و البصق و الدفع حتى وقعت على الأرض و جرحت و كنت على وشك التقيؤ من شدة البرد لكنهم كانوا مستمرين في سبهم و شتمهم و إهاناتهم و ضربهم حتى تم اخذي إلى الزنزانة الانفرادية و هناك و إمعناً في الإهانة و الإذلال أعطيت فراشا ممزقا قديماً للنوم عليه و لحافاً قديماً وسخاً و مخدة قديمة جداً و بها روائح و ما أن جلست على ذلك الفراش المهين حتى فوجئت بأحدهم (الملثمين) يأتي بماء بارد في الجو البارد و المكيف يعمل ليبدأ بسكب الماء على رأسي و جميع أجزاء جسمي و الفراش و اللحف لأبقى أرتجف من شدة البرد و لا أستطيع أن أنام رغم أنني متعب ... و في الليلة التي بعدها أطفأت الأنوار لنغوص في الظلمة و بدأت حفلة أخرى من الترويع و الإزعاج بواسطة أجسام صلبة تضرب على شباك الزنزانة و تصدر أصواتاً عالية و مزعجة و في منتصف الليل تأتي مجاميع أخرى ملثمة تهدد وتشتم و تسخر و تضرب و استمرت تلك المعاملة الحاطة بالكرامة و استمر مسلسل التهيب و التعذيب بوتيرة يومية و خاصة عند منتصف الليل فلا تنهأ بالنوم بل أظل

على وجل متوقعاً قدومهم في أي لحظة من أنصاف الليالي حيث تحضر مجاميع من المثلثين لتواصل وسائلها القذرة في التعدي و السب و الضرب و الإهانة بأشكال مختلفة مثل الوقوف لساعات مقابل الجدار مع رفع اليدين و أحياناً من غير رفعهما. أتذكر أنني بقيت بنفس الملابس من دون إستحمام لمدة 10 أيام حتى كرهت رائحتي و في مرة طلبت من الشرطي و هو أيضاً ملثم بالسماح لي بالإستحمام فلم يجب و بعد حوالي الساعة جاء شخص ملثم و دخل الزنزانة بلباسه المدني وهو يصرخ بأعلى صوته : " قم ، جابل الجدار ما يربت تسبح في لندن في الشارع ؟ ثم اخذ يسكب الماء البارد على كل أنحاء جسمي و أنا واقف مقابل الجدار و قال : " لا تتحرك من مكانك " بقيت على هذا الحال حوالي 5 ساعات ليأتي بعد ذلك ملثم آخر ليقول: " نسيناك " ، و بقيت مدة طويلة مقطوعاً عن العالم لا أدري في أي سجن أنا و لا أهلي يعرفون عني شيئاً و بعد مدة تزيد على الشهر سمحوا لي بمكالمة وحيدة و بشرط أن لا أتحدث مع الأهل بغير التحية و السلام ... و عندما قالت إحدى بناتي إنهم يسلمون عليك قبل إكمال الكلمة قطعت المكالمة و أرجعت إلى الزنزانة ليوصلوا التعذيب و التعدي، وهددوني بأن يحضروا كلاباً لي و كنت اسمع أصوات تلك الكلاب.

لم تكن الإهانات و السب و الشتيم تمس أشخاصنا فحسب بل كان التعدي على المذهب و العقيدة ، أتذكر أنني أخذت في أكثر من مرة في شهر مايو حيث كانت بداية المحاكمة إلى جهة ليست بعيدة عن المعسكر و كنت مصمد العينين و مقيداً عند الفجر، و كانوا شباباً من المراهقين المثلثين و في الصعود إلى السيارة و النزول و في السيارة نفسها قد بدعوا يشمتون و يسخرون و قاموا بسبي و شتمي و شتم المذهب و العلماء المراجع، و انبرى أحدهم يقول بسخرية مهينة و لا أظن أحدهم يقبل به قال بكل صلابة و هو يضحك: "ابنتك حليوة ... تزوجني ايها متعة ؟" و قلت له ممتعضاً: " لا تذكر أهلي أو بناتي رجاءاً إلا انه اخذ بشتمي و بتهديدي ... ثم اقتيادي إلى تلك الجهة التي لا اعرفها، هناك قال أحدهم إن شخصاً سماه (شيخ صقر) من العائلة الحاكمة و جاء من قبل الديوان الملكي ليتعرف على رأيك و يسمع منك لينقل إلى الملك و أثناء الحديث عما حدث و جرى اقترح علي أن اعتذر و يتم تصوير ذلك تلفزيونياً و حين رفضت ألح علي أكثر من مرة و قال: "إنا سنستدعيك مرة أخرى" ... و فعلاً بعد جلسة المحاكمة استدعوني حوالي الساعة 3 قبل أذان الصبح و أخذوني مكبلاً و مصمد العينين بنفس الطريقة من السخرية و السب و الشتيم، و حين قابلت عرض علي الرأي السابق إلا أنني رفضت و على الفور انبرت مجموعة من المثلثين على العبث معي و التحرش بي و شد لحيتي و التهديد، وقالوا لي: "أننا سوف نرجع لك السرطان الذي شفيت منه هذه الليلة". و كنت و اسمع في الذهاب و الإياب كل ألوان التشفي و الحقد الذي لا علاقة له بتطبيق القانون ..

ان تعذب من قبل المخابرات و تمارس ضدك ألوان الأساليب القذرة و المهينة لانتزاع اعتراف قد يبدوا مبرراً وان كان مخالفاً لحقوق الإنسان لكن أن تعذب و تتخذ ضدك

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

كل تلك الأساليب و المعاملة الحاطة بالكرامة و لمجرد التشفي و الحقد فهو مضمون يختزن في داخله غياب دولة القانون و إهدار الكرامة الإنسانية و ضياع المواطنة و هي دليل على العقيدة التي إنتهجها الجيش و الداخلية و جهاز الأمن الوطني . يكشف عن طبيعة التدريب السابق لتلك القوات و اعتبار المعتقل عدواً ينبغي الانتقام منه لا مواطناً له كرامة و له حقوق.

في إحدى الليالي في حوالي نهاية شهر مايو تقريباً من جلسة النطق بالحكم و ربما في بداية شهر يونيو و كالمعتاد في منتصف الليل حضر إلى داخل السجن حوالي 9 أشخاص ملثمين و بدءوا في السب و الصراخ و الضرب و الشتم و عند اقترابهم من زنزانتني أخذوا يسخرون و يهددونني بحكم الإعدام ثم انبرى أحدهم و هو بعمر أحفادي و مد قدمه طالباً مني تقبيلها، فهل ثمة اهانة أكثر من ذلك ؟ ... وهل الأساليب المهينة و النهج الذي مورس ضدنا تصرفات شخصية كما يحاول البعض أن يطرح و كما هو ديدن السلطة ؟ ... أم هو نهج السلطات العليا و هل يستطيع موظف صغير أن يتخذ إجراء دون وجود ضوء اخضر من القيادات العليا؟ لقد شكونا حالنا و ما نتعرض له من الإهانات إلى المحققين في النيابة العسكرية نفسها و بأشكال مشينة و مهينة، في نفس الوقت إذا أرادوا أن يأخذونا إلى قاعة المحكمة أو إلى لقاء المحامي أو لقاء الأهل القصير كانوا يتعاملون معنا بحقارة و إذلال و بالصراخ يقولون نزل راسك طالع الأرض و أحياناً يمسوننا من رقبتنا بكل قوة و هم يدفعون بنا إلى غرف المقابلة ... و في يوم النطق بالحكم المصادف 22 / 6 / 2011 و بعدما هتفنا: "سلمية .. سلمية .. شعب يطلب حرية"، وضعوا القيود في أيدينا من الخلف و صمدوا عيوننا و أخرجونا بالدفع و بالضرب و الرفس و ساندونا في البداية على الحائط و بدءوا بضربنا بأشكال مختلفة و في غرفة الانتظار واصلوا اللكم و الضرب بالحذاء ...

و أتذكر أن احد الضباط بعد أن سألني عن حكمي بدأ يمارس ضربي بشكل مستمر و راح يفرغ حقه علي و استمر في ضربي في كل أنحاء جسمي باليد تارة و بالرجل و الحذاء تارة أخرى و يضع كعب الحذاء في فمي و يمسح فمي بالحذاء ثم اخذ نعالين و صار يضربني به و يمسح النعال في وجهي و في فمي أمام مرأى المسؤولين في القضاء و معرفتهم دون أن يتخذوا أي موقف و حتى حين شكينا الحال لم يتم الالتفات إلينا، و في النيابة كنا نبقي مقيدين و مصمدين لمدة طويلة قد تصل لأكثر من ساعة إلى أن يأتي دورنا إلى الدخول على المحقق فكانوا يهينوننا و شغلوا شريطاً به أناشيد و من ضمنها السلام الملكي و كل مواعيد السلام الملكي على الشريط " السي دي " أمرونا بان نقف.

إن الذي مارس التعذيب في الواقع و استهدفنا بالاهانة ليس الشرطة فقط و المخابرات و إنما من أعطى أوامر القبض و الاعتقال و الحبس ... فهل القضاء قادر على استدعاء و محاكمة أولئك القادة الكبار الذين كانوا السبب

الحقيقي وراء كل الأحداث و الانتهاكات و الظلم الذي لحق بنا و بغيرنا من المستضعفين؟! إن من يطالب بأسماء المعذبين المثلثين لتحريك قضايا التعذيب يمارس السخرية من الأبرياء المظلومين و يمارس الالتفاف عليهم لأن الذي يعرف المعذبين هو فقط من أعطى الأوامر بالاعتقال و التعذيب، فلو كانت هناك نية صادقة في المحاسبة، لقدّم أولئك الكبار للمحاكمة و لتم الكشف عن كل الذين مارسوا التعذيب لكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في دولة القانون و المؤسسات لا في دولة بوليسية، و في الدولة التي تعمل على فصل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية لا التي تستحوذ على السلطات و تهيمن عليها جميعاً.

التحقيقات

أخذوني مرتين أو ثلاث إلى التحقيق قبل أخذنا إلى النيابة العسكرية و كان ذلك في داخل احد المكاتب في نفس المعتقل و كنت معصب العينين لا أرى شيئاً... و أجلسوني أمام المحققين الذين لم اعرفهم و لم أراهم و الجلاوزة تحيط بي و تنتظر إي إشارة ليضربوني و هددت بعدم تغير أقوالي في النيابة العسكرية، ثم بعد ذلك و في مدة قصيرة بدءوا التحقيق معي في النيابة العسكرية و استغرق أياما و كانت عدد صفحات التحقيق حوالي 130 صفحة و كان بإمكانني أن امتنع عن الإجابة على الكثير من الأسئلة و اختصر الوقت و الصفحات لكنني كنت صريحا و شفافا و فندت كل التهم الكيدية و قد أوضحت للمحقق بان سبب صراحتي إنني لا اشعر باني مارست عملا خاطئا و لا ارتكبت جرماً و كان نشاطي في العلن و لم يكن في السر و إنما عبرت عن رأيي السياسية و مطالباتي بحقوق شعب البحرين و لم تكن المطالب طائفية بل وطنية بغض النظر عن الصواب و الخطأ، و إنما سمي تحريضا أو كراهية النظام لا يعدوا أن يكون نقداً سياسياً و وضع اليد على الجروح التي نزف منها الوطن و هي حقوق لكل المواطنين و أن عليهم إصلاح القوانين التي تصطدم بالحقوق ... كما جاء في المادة 31 من الدستور : " لا يكون تنظيم الحقوق و الحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه و لا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية "

و قد تم عرض كل خطبي و مقابلاتي مع محطات التلفزة و الإذاعة المختلفة و كذلك خطاباتي في الدوار من قبل النيابة العسكرية و طالبت و لازلت أطالب بان يأتوا بتصريح واحد دعوت فيه إلى العنف، و لم يكن بها إلا رأيي السياسية و انتقاداتي للوضع السياسي و الحقوقي الخطأ و الدعوة إلى مطالب شعب البحرين بعيدا عن الطائفية أو الدعوة لها و الحديث عن النظام الديمقراطي و المطالبة بالحرية و الكرامة للجميع أو الدعوة للحوار الجاد الهادف أو التأكيد على الوحدة و اللحمة الوطنية وان الحقوق للجميع و حتى اختيار نظام الحكم هو حق للشعب بمقتضى الشرع وبمقتضى الدساتير العالمية و منها دستور البحرين لسنة 1973 العقد.

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

من تقرير اللجنة المستقلة:

مادة 1700 : ص 531

تمت محاكمة عدد كبير من الأفراد أمام محاكم السلامة الوطنية و سجنوا لمخالفتهم نصوص المواد ارقام 165 ، 168 و 169 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني و ذلك من خلال احداث فبراير و مارس الماضيين و جدير بالذكر أن الصياغة الفضفاضة لتلك المواد و الطريقة التي طبقت بها تثير التساؤل بشأن مدى اتفاقها مع قانون حقوق الإنسان الدولي و دستور البحرين .

مادة 1701 : ص 531

و سجلت اللجنة انتهاكات عديدة لحقوق المحاكمة العادلة و تعتقد اللجنة أن أحد أسباب هذه الانتهاكات يتمثل في غياب تشريع يحدد سلطات الحكومة أثناء تطبيق حالة السلامة الوطنية بالإضافة إلى ذلك يبدو أن النائب العام العسكري قد اختار أن يعتمد على تلك الأحكام التشريعية الأكثر إجحافاً بحقوق الأشخاص الموقوفين و المدعي عليهم الذين أحيلوا إلى محاكم السلامة الوطنية .

مادة 1702 : ص 532

إن الأسلوب الذي اتبعته أجهزة الأمن و الأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، فمن الواضح أن مرسوم السلامة الوطنية الذي طبقه النائب العام العسكري قد تجاوز النظام القضائي الوطني و نتيجة لذلك ، فلقد وقعت بالفعل انتهاكات نمطية لقواعد المحاكمة العادلة في مرحلة ما قبل المحاكمات و أثناء المحاكمات التي حرمت معظم المتهمين من الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة النتائج التي خلصت إليها اللجنة .

مادة 1279 : ص 394

جرى متابعة الكثير من الأشخاص أمام محاكم السلامة الوطنية و سجنوا لانتهاكهم أحكام المواد 165 و 168 و 179 و 180 من قانون العقوبات البحريني ابان احداث شهري فبراير و مارس 2011 ، و ترى اللجنة أن حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة السياسية.

مادة 1280 : ص 394

و نظراً للطريقة التي جرى بها تطبيق هذه الأحكام في البحرين ، فإن لدى اللجنة عدداً من بواعث القلق بشأن اتساقها مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان و مع أحكام دستور البحرين .

مادة 1281 : ص 394

جرى تطبيق المادة 165 من قانون العقوبات تطبيقاً ينتهك حرية الرأي و حرية التعبير إذا قضيت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن المعارضة نظام الحكم القائم في البحرين و الآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام إضافة إلى المواد 1282 - 1283 - 1286

مادة 1284 : ص 395

أن المواد 165 و 168 و 169 من قانون العقوبات تقيد أيضاً الرأي و التعبير بتجريمها التحريض على كراهية النظام أو الإضرار بالصالح العام ، دون أن تنص على أي عمل مادي ينتج عنه ضرر للمجتمع أو للفرد وقد جرى تطبيقها لقمع النقد المشروع للحكومة .

مادة 1291 : ص 397

توصي اللجنة بإلغاء الأحكام و العقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي و لا تنطوي على الدعوة إلى العنف أو بحسب الحالة بمراجعة الأحكام الصادرة ضدهم و بإسقاط التهم المعلقة الموجهة إليهم أو تخفيفها بحسب الحالة.

مادة 1722

إلغاء أو تخفيف [النسخة الانجليزية مراجعة الإدانات و إلغاء العقوبات] لكل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي و التي لا تتضمن تحريض على العنف و إسقاط التهم التي لم يتم البث فيها ضدهم .

مادة 19 - دستور البحرين :

ب) " لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون و برقابة من القضاء " .
د) " لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء أو للمعاملة الحاطة بالكرامة و يحدد القانون عقاب من يفعل ذلك ، كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو الإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها "

المادة 20 :

د : " يحظر إيداء المتهم جسماً أو معنوياً " من الدستور الذي فرض على شعب البحرين ، تعالوا نقرأ المادة -1 د : " نظام الحكم

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

في ملكة البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً و تكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور "

بل ان هناك خطابات كنت قد حذرت فيها من صبغة الفتنة التي يوجبها النظام و حذرت من أي مواجهة بينية يسعى النظام لخلقها و اصطناعها و حتى البيان الذي صدر عن الجمهورية فقد أكد على :

أنها جمهورية مدنية و ليست إسلامية لتربط بإيران أو غيرها ، و ثانياً أكدنا على الأساليب السلمية ، و ثالثاً تركنا الخيار للشعب بكل فئاته و شرائحه سنة كانوا أو شيعة و ضمن الممارسة الديمقراطية و لم نتخذ أي خطوات عملية فلم يكن سوى رأي سياسي مثل الرأي الذي طالب بالملكية الدستورية ، وقد دعا أحدهم في لندن إلى تغيير النظام الملكي هناك و تحويله إلى جمهورية ولأن المجتمع و النظام ديمقراطي فقد أصبح ذلك الرجل وزيراً، فهل إذا عبر أحد أفراد الشعب عن رأيه السياسي يسجن و يعذب ؟ أو ينكل به لأنه مارس حقاً من حقوقه السياسية؟ و جاءت بعد ذلك اللجنة البحرينية المستقلة لتؤكد أن المجموعة التي عبر عنها ب 14 أو سجناء آخرين مارسوا التعبير عن آرائهم السياسية، فهل من يعبر أو يمارس رأياً سياسياً يحكم عليه مؤبداً؟

المحاكمة العسكرية

لقد صدرت علينا أحكام جائرة من محاكم تفتقد لمبادئ المحاكمة العادلة و أسيئت معاملتنا و حبسنا لمدد طويلة كما هو الحال بالنسبة للمئات من المحتجين بسبب آرائنا و مواقفنا المعلنة و ممارستنا لحقوقنا الأساسية في التعبير و التجمع و التنظيم و قد افتقرت المحاكمات إلى المعايير الدولية لمبادئ العدالة التي بدونها يسقط حق التقاضي و تسقط تبعاً لذلك كل التهم بغض النظر عن جدية و صدقية هذه التهم ، و من ضمن مبادئ المحاكمة العادلة التي تم انتهاكها ضدنا ما يلي :

1 - الاعتقال التعسفي : و يشمل القبض علينا دون إبراز أوامر القبض و عدم إخبارنا الفقرات 1174 - 1179 تقرير اللجنة .

2 - إجراءات التوقيف: لم تلتزم سلطات الاعتقال و التحقيق باشتراطات قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتوقيف في الثمان و الأربعين ساعة الأولى الفقرات 1160 - 1166

3 - حقوق الموقوفين: انتهكت سلطات التحقيق حقوقنا الخاصة باحتجازنا لأكثر من شهرين دون السماح لنا بالاتصال بالعالم الخارجي او الوصول للمحكمة للطعن في قانونية إجراءات التوقيف أو السماح لنا بالاتصال بالمحامين و حرماننا و أهاليينا من المعلومات الخاصة بأمكن أو سبب احتجازنا [الفقرات 1235 - 1237]

4 - التعذيب و سوء المعاملة: الفقرة 1238

5 - تجاهل السلك القضائي و النيابة للشكاوي التي تقدمنا بها أثناء التحقيق و أثناء

المحاكمة الفقرة 1241

6 - تطبيق قوانين جائرة : إن التهم و المحاكمات (العسكرية و المدنية) التي حيكت ضدنا و ضد المئات من المحتجين استندت إلى مواد قوانين مدانة دولياً بسبب انتهاكها للحقوق الأساسية للإنسان المدنية و السياسية و تشمل : قانون الإرهاب - قانون العقوبات - قانون التجمعات و قانون السلامة الوطنية و غيرها الفقرات 1274 - 1290 - 1281 - 1282 و 1700

7) المحاكم العسكرية : تم تطبيق إجراءات المحاكمات العسكرية علينا كمدنيين و ليس كعسكريين ، و قد اتسمت تلك المحاكمات بفقدانها الكافية للمحاكمات الترافع المحقق للعدالة الفقرات 1701 - 1702

8 - الاستناد على الاعترافات المستقلة بالإكراه عبر وسائل التعذيب الجسدي و النفسي و تمت الإدانة بناءً على ذلك الفقرة 1720 و قد رفضنا كل التهم الكيدية التي ألصقت بنا إلا إننا حكمنا ظلماً و عدواناً بدافع التشفي و الانتقام و القضاء على المعارضة بقانون القوة و ليس بقوة القانون و الدليل الوحيد هو مصادرنا الخاصة و (السرية) و لأن قرار المحكمة الأول كان قراراً سياسياً بامتياز و لا علاقة له بالقانون و القضاء فقد جاء قرار الاستئناف مطابقاً و مؤكد له .

التشويه و التشهير

و هناك أمر آخر مهم تجدر الإشارة إليه و هو أن النظام لم يكتفِ بإعطاء الأوامر لاعتقالنا بشكل تعسفي، بل تم إعطاء الأوامر بتعذيبنا وإهانتنا و حبسنا عن الاتصال بالعالم الخارجي بل راح من خلال سيطرته التامة على الإعلام المرئي (التلفزيون و المقروء (الجرائد) و من خلال الأقلام التي جندت لذلك لتنهش في أجسامنا و سمعتنا تشهيراً و تشويهاً، هذه الأقلام التي خذلت الوطن كله فيما يراه النظام و ما ترتبط به مصالحها و قبل أن يصدر القضاء حكمه و كلمته راحت تلك الأقلام تصدر الأحكام و توزع علينا التهم ... إرهابيون انقلابيون ... خونة ... عملاء دون الالتفات إلى القاعدة و المادة 20 - ج من الدستور التي تقول : " المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق و المحاكمة " إلا أن هذا التوجيه و التحريض يمكن أن يؤثر على القضاء كما عم التعتيم منشور سابقاً في القضية تقرير البندر حين منع القضاء تداول الموضوع باعتبار أن القضية في القضاء و من شأن ذلك أن يؤثر على القضية و كذلك فصل القضاء مثل ذلك في التعتيم الذي نشره في الجرائد في قضية الخلية المرتبطة بالقاعدة.

لماذا هذا التمييز الصارخ في معاملة المواطن!!! و إلى حد الآن لا تزال الصحافة و لا تزال تلك الأقلام ماضية في التشويه و إصدار الأحكام مع إعادة المحاكمة ، فهل الشجاعة أن يلجأ هؤلاء الذين لم يفكروا بروح المسؤولية و لم يفكروا يوماً بمصلحة

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

البلاد إلا أن يتناولوا شخصاً وراء القضبان غيب شهوراً ولا يستطيع أن يدافع عن نفسه بل لا يتاح له أن يقول كلمته بصدق؟ أن هذه الافتراءات والأكاذيب التي روجوا لها لابد أن ينكشف زيفها في يوم ما ... وتظهر الحقيقة وإن الله العدل المطلق لا يمكن أن يتخلى عن عبده وهو يعرف صدقه، ولا يزال الإعلام وتلك الأقلام ماضية في تضليلها وتشويهها والعبث بسمعة الأبرياء ... (نموذج عن جريدة الأيام) فلو كانت الدولة دولة قانون ومؤسسات وكان هناك قضاء مستقلاً لأوقف هذه المهازل لكنه لم يفعل بل عمد إلى محاكمتنا والإصرار على إدانتنا رغم وضوح الصورة و سقوط كل الأقنعة.

مقالات الكاتب محمد الأحمد لجريدة الأيام من الذي تأمر على شعب البحرين؟؟

جاء عام 1938 م تتويجاً لنضالات ومطالبات شعب البحرين من أجل الحقوق السياسية والمدنية ومن أجل العدالة والمساواة ولذلك كانت أهم المطالب في عام 1938 مجلس منتخب انتخاباً حراً يمثل طموح الناس، واستمر الإصرار على ذلك المطلب إلى آخر عام 1973 وبعد خروج الاستعمار، وكانت هناك وقفة تاريخية لشعب البحرين وخاصة الشيعة حين وقفوا مع إخوانهم السنة في ذلك الوقت ورفضوا طلب الشاه مؤكدين على أن تكون البحرين دولة عربية مستقلة وديمقراطية ولم يدر في خلداهم أنهم سيوصفون في يوم من الأيام ويتهمون بالعمالة والتشكيك في ولائهم للوطن ... في ظل ذلك الظرف الاستثنائي حصل شعب البحرين على أول دستور عقدي ومجلس وطني به أكثرية منتخبة، لكن السلطة لم تتحمل لأنها لم تؤمن في يوم من الأيام بالديمقراطية أو المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي أو المشاركة في الثروة إنما ظلت على مدى عقود تستأثر بكل شيء و تسيطر على كل مفاصل الدولة.

حاولنا في التسعينيات مع مختلف القوى الوطنية وبالأسياب السلمية ومنها كتابة العرائض حيث انبثقت العريضة النخبوية ثم العريضة الشعبية للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية وتفعيل دستور 1973 وإرجاع المهجرين وحقوق المرأة وغيرها ... وكانت أرضية المطالب وطنية لكل شعب البحرين لكن النظام بدلاً من أن يستجيب ويتفهم مع الشعب وكعادته حول القضية المطلبية إلى مواجهات أمنية واعتقل مجاميع من الشعب وتم اعتقالنا في تلك الفترة وحاولنا أن نتقدم بمبادرة لحلحلة الوضع الأمني والسياسي وكان هناك حوار من داخل السجن تم فيه الاتفاق على إطلاق سراح جميع المعتقلين في دفعات ثلاث إلا أن النظام غير موقفه.

وأبقى على أكثر من 300 سجين، ثم عاد فاعتقلنا مرة أخرى لنبقى في السجن حوالي 6 سنوات دون محاكمة بسبب آرائنا السياسية، وكانت هناك محاولات ومساومات من قبل النظام للإفراج عنا بشرط التوقف عن المطالب وعدم عقد لقاءات مع أخواننا

السنة أو القوى الوطنية الأخرى لكننا رفضنا ذلك إيماناً منا بالاستمرار بمد الجسور مع أخواننا السنة و القوى الوطنية الأخرى و الحفاظ على اللحمة الوطنية، و باعتبار أن المطالب هي لكل المواطنين و ليست مطالب تخص طائفة دون أخرى و حتى بعد خروجنا الأول في عام 1995 و في الخروج الثاني عام 2001 سعيماً إلى عقد لقاءات مع شركاء الوطن و عملنا من أجل ترسيخ العلاقات مع أخوتنا من خلال برامج ثقافية مشتركة، إلا أن النظام و من خلال وزارة الداخلية منع ذلك التواصل و حاصرت قوات الشغب احد المآتم في عالي لمنع ندوة مشتركة بيننا و بين أخوتنا السنة.

و في فترة الميثاق حاولنا أن ندعم دعوة الإصلاح آمليين أن نخرج من أزمتنا المستمرة في البحرين إلا أننا حين لا مسنا عدم جدية الإصلاح و محاولة الالتفاف على المطالب و إلغاء دستور 1973 و رغم كل الوعود ليستبدل بدستور اقل منه طموحاً و صلاحية و واصلنا النضال و الإصرار على تحقيق المطالب من أجل دستور عصري ديمقراطي ينصف شعب البحرين بكل أطيافه و يحقق العدالة و المساواة و يساهم في وجود سلطة تشريعية كاملة الصلاحيات تشريعياً و رقابة بنفس الأساليب السلمية لذلك عملنا على كتابة العريضة الأممية المطالبة بكتابة دستور ديمقراطي يكتبه شعب البحرين سنة و شيعة من خلال هيئة منتخبة، لكن نظرية المؤامرة التي تعشعش في ذهن السلطة و بدلاً من الاستجابة لمطالب شعب البحرين و حقوقه السياسية و المدنية بدأت تحيك المؤامرة تلوى المؤامرة و تستعرض المسرحيات الهزيلة في ضرب الحراك السياسي و ضرب اللحمة الوطنية و تمزيق الصف الشيعي السني بأساليب متنوعة و عديدة فكان تقرير البندر الذي كشف النقاب عن حجم المؤامرة على شعب البحرين و محاولة تأجيج الصراع البيني بين السنة و الشيعة و جندت لسلطة لذلك أقلاماً و أعدت دراسات همها أن تزرع الفتنة و توسيع الهوة بين السنة و الشيعة بدلاً من محاسبة المتآمرين على شعب البحرين.

بدأت السلطات و من خلال تلك الأقلام العمل الدؤوب على ضرب جسور التواصل بين الشيعة و السنة و اصطناع وهم الخوف من خطر الشيعة و تزامن ذلك مع تجنيس الآلاف من السنة من أصقاع مختلفة بحجة الحفاظ على السنة من خطر الشيعة الموهوم و بدأت الكتابات تشحن الأذهان و تخوفها من الناشطين السياسيين و الحقوقيين و بدأت تمهد لاعتقال الناشطاء و المطالبين بحقوق الشعب من خلال افتعال مسرحيات مكشوفة

و تمهيداً لكل ذلك تم تمرير قانون الإرهاب الذي أسس لمرحلة أمنية استمرت حتى أحداث 14 فبراير 2011 ، ثم مرر قانون التجمعات و بدء الكتاب ينشطون و يتغنون في إلصاق التهم بنا و التحريض بالاسم و بدء الكلام في نفس المرحلة عن العفو المدعى و بدء خلط الأوراق بشكل عجيب فجاءت (مسرحية الحجيرة) و كنت في لندن و ضحكت كثيراً لعدم إتقان الإخراج لأن الحجيرة في سورية معروفة لدى الكثير من الزائرين و المقاولين أنها سوق خضرة و فاكهة فكيف يتدرب الإنسان فيها على

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

السلاح ... كما قالوا و أتذكر إنني قلت لرئيس جهاز الأمن السابق كيف اهتمتني بالإرهاب و أنت تعرف أنني لا علاقة لي به ؟ ...
فاكتفى بالابتسام ثم عقب: "إن خطبك كانت شديدة جدا"، ثم تلتها مسرحية الخلية الإرهابية و حين انطلق الربيع العربي و انطلقت المطالبات بالحقوق في أحداث 14 فبراير 2011 و بدلا من الاستجابة و تهدئة الأمور و الحوار الجاد و حلحلة الأمور إلى الأحسن التفت السلطات كعادتها على الحركة المطلوبة و حولتها إلى قضية أمنية من خلال افتعال أزمات و مناوشات وادعاءات و تهديدات و اعتداءات على السنة ليكون ذلك مبررا للضربة الأمنية و تطبيق قانون السلامة الوطنية و الاستعانة بالقوات السعودية أو ما سمي بدرع الجزيرة لضرب التحركات السياسية

ماهي التهم الموجهة لي؟؟

اعتقلت في التسعينيات بسبب خطاباتي السياسية و مطالبتي و أخوان لي بالديمقراطية و تحقيق العدالة و المساواة لشعب البحرين بكل أطيافه و شرائحه و بقينا في السجن حوالي 6 سنوات بدون محاكمة و لم توجه إلينا في ذلك الوقت أي تهمة محددة و بدلا من أن يحاسب الذين حرمونا من حريتنا في ظل قانون امن الدولة الجائر يتم الحديث عن المنّ علينا بالعفو و يبقى السؤال الحائر: عفو عن ماذا ؟؟
اعتقلت مرة أخرى عام 2007 لمدة ساعات و أيضا بسبب آرائي السياسية و خطاباتي المطلوبة و الصريحة التي أزعجت السلطة، ثم اعتقلت مرة أخرى في عام 2009 و أيضا لنفس السبب أي خطاباتي السياسية و نشاطي مع آخرين ، لأننا نسعى من اجل مطالب شعب البحرين فيما سمي بمسرحية الحجيرة التي أثبتت فشلها لأنها لم تكون سوى أكاذيب و كيد سياسي، ثم في عام 2010 و كنت حينها في لندن للعلاج من السرطان للمفاوي و كان علاجي بدايته على نفقة وزارة الصحة و الذي قطعته في منتصف الطريق من خلال رسالة رسمية استلمها المستشفى الذي كنت أعالج فيه و استلمت من المستشفى نسخة من تلك الرسالة و نشرتها في ذلك الوقت و كان مضمونها أن الوزارة لا تتحمل مصاريف العلاج و من ذلك التاريخ الذي كتبت به الرسالة و حين سافرت من البحرين لم أكن متهما.

بل إن موظفا في سفارة البحرين زارني في الشقة ليبلغني تحيات الملك و يقدم لي كيسا مليئا بالمال لكنني اعتذرت و رفضت استلامه ثم كانت لي بعض المقابلات في محطات التلفزة بعدها صدرت المسرحية الجديدة و أضيف اسمي في تلك المسرحية، لو كنت قبلت المبلغ و لم أتحدث في محطات التلفزة لما ورد اسمي و ما كنت متهما ... ثم أخيرا حين انطلقت أحداث 14 فبراير كنت لا أزال في لندن لاستكمال العلاج و لم احضر إلى البحرين إلا بتاريخ 26 / 2 / 2011 و بدلا من اعتبار 14 فبراير تعبيرا عن إرادة الشعب و شعوره بالمظلومية و إصراره على نيل مطالبه، تم توجيه التهم جزافا أننا وراء كل ما حدث، لقد كانت خطاباتي و كلماتي التي أبقيتها تعبيرا عن

مطالب الشعب الديمقراطية و الوطنية و لم تكن ذات نبرة طائفية و لم يكن بها أي دعوة إلى العنف... و جاء في كثير منها تأكيداً على الوحدة الوطنية و عدم الانجرار إلى أي مواجهة أو فتنة طائفية، و حتى البيان الذي عبر عن الجمهورية لم يتحدث عن جمهورية إسلامية كما عزف على ذلك الكثير من الصحف و أقلام الفتنة، و تم التأكيد فيه على الوسائل السلمية و أرجعنا قرار القبول أو الرفض إلى إرادة شعب البحرين بكل أطيافه، فهذه خطاباتي ليس فيها سوى الرأي السياسي و النقد السياسي و المطالبة بالحرية و الديمقراطية و احترام الجميع و ما عداه فهو كذبا و افتراء و تلفيق، فهل هذه الجرائم و التهم اسجن من اجلها أم هي حقوق أقرتها الديانات السماوية و أقرتها الأعراف و الدساتير العالمية منها دستور البحرين، فأين الإنصاف و أين العدالة ؟؟

هل القضاء مستقل في البحرين ؟؟؟

أتساءل إذا كان القضاء في البحرين مستقلاً و غير ميسس و أمامي أكثر من دليل على العدل ،

- 1 - تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .
- 2 - تصريحات القضاء في بيان سابق .
- 3 - خضوع القضاء للسلطة السياسية و هناك أكثر من مؤشر على ذلك.
- 4 - التجارب التي عشناها و عاشها آخرون في قضايا مختلفة وقف القضاء فيها لصالح الجهات الرسمية مثل وزارة الداخلية و جهاز الأمن الوطني ضد متهمين أبريا مع ثبوت التعذيب و انتزاع الاعترافات بالإكراه .
- 5 -آلية تعيين القضاة .

و نتساءل أخيراً: إذا كان القضاء مستقلاً فلماذا لم تثبت محكمة التمييز في قضيتنا بعد تحويلها قبل أكثر من 5 شهور إلا في الفترة الأخيرة ؟ و لماذا تم تأجيلها مرة أخرى بالضبط بعد انتهاء الفورميلا 1 ؟!

لقد ثبت في تقرير اللجنة المستقلة التي شكلت بقرار ملكي و تم القبول بنتائجها و توصياتها و رغم النقص الموجود في التقارير إلا انه أكد في أكثر من مكان أننا أصحاب رأي سياسي و أن التهم التي ألصقت بنا غير صحيحة ولا تتفق مع قانون حقوق الإنسان الدولي و دستور البحرين ...

علماً أن من أذكى الصراع البيني و مارس التخندق الطائفي أوج الخلاف بين السنة و الشيعة و احدث الشرخ الكبير في المجتمع هي السلطة نفسها من خلال الإعلام المضلل و الموجه من قبلها بشقيه المرئي و المقروء، و جندت الأقلام التي لعبت دورا بارزا و كبيرا في طفانة الأمور و إيصالها إلى ما وصلت إليه و أن كل ما نسب إلينا هو عار عن الصحة ولا يصمد أمام الحقيقة.

إن من ينبغي أن يحاسب و يحاكم على كل ما جرى هو غيرنا و لو كانت الدولة

شهادة الأستاذ حسن مشيمع

ديمقراطية و دولة قانون و مؤسسات لقدمت الحكومة استقالتها و تمت محاسبة المتسببين الأساسيين و الحقيقين لكل الأحداث والفتن التي عصفت في البلاد، ولو كان القضاء مستقلا و المحاكمة عادلة لثم الإفراج عنا فورا بعد أن اتضحت الصورة لا أن نحاكم مرة أخرى.

لذا و لأنني واثق أن المحاكمة الجارية هي جزء آخر من الالتفاف على الحقيقة و الكسب الإعلامي و أن القرار النهائي لا يحدده القاضي بل يحدده القرار السياسي الصادر من الجهات السياسية العليا، و أن حضورنا و عدمه و هيئة الدفاع لن تغير النتيجة و أن استمرارنا في المحاكمة الصورية سيبدأ و كأنه اعتراف من قبلنا بوجود قضاء مستقل و محاكمة عادلة ...

لكل ما سبق اطالب بالاتي :

- 1 - الإفراج الفوري و غير المشروط عن جميع معتقلي و سجناء الاحتجاجات التي جرت في البحرين منذ فبراير و ما تلاه ، مع جبر ضررهم و تعويضهم .
- 2 - محاكمة جميع المسؤولين بغض النظر عن رتبهم و نسبهم في الأجهزة الأمنية و المتورطين في التعذيب و سوء المعاملة من خلال لجنة مستقلة و محايدة بحسب ما جاء في لجنة التقصي .

كما أعلن عن الآتي :

- 1 - إن حضوري هذه الجلسات الأولية من هذه المحاكمة كان بهدف تسجيل إفاداتي و توثيق ما تعرضت له من تعذيب و سوء معاملة إضافة إلى الانتهاكات التي جرت علي أثناء الاعتقال و التحقيق و المحاكمة مما ينتقص من مبادئ المحاكمة العادلة و يكشف زيف النظام و عدم جديته في علاج الأزمة السياسية الحقوقية في البلاد.
- 2 - أتوقف عن حضور الجلسات المستقبلية و عدم الاستمرار في المحاكمة التي لا تتمتع بالاستقلالية و العدالة .
- 3 - مع شكري و تقديري لهيئة الدفاع و وجود المحامين الذين تصدوا للدفاع عني اطلب منهم الانسحاب من هذه المحاكمة ابتداء من هذه الجلسة و عدم تمثيلي في أي مرحلة من مراحل هذه المحاكمة .
- 4 - ارفض أن ينبري احد بتمثيلي كما لا أجزى أو أوافق على انتداب أي محام يمثلني دون الموافقة المعلنة و الرسمية مني .

المهم عندي ..

وهذا الذي أسأل الله سبحانه وتعالى ان يثبتني عليه .. أن أبقى على وعدي وعلى إصراري من أجل المطالبة بقضايا شعب البحرين، وإن مثل هذه الأكاذيب والمسرحيات لن تفت من عزمي ولن تجعلني أراجع وأنا سبق وقلتها ..
إنني مستعد للسجن ..



سفاد وطن

إفادة سماحة الشيخ المجاهد
محمد حبيب المقداد

« كلمة إفادة سماحة الشيخ المجاهد محمد حبيب المقداد

المحكمة اليوم الموافق 2012/6/19 تحت إجراءات أمنية مشددة

بسمه تعالى

ملخص «التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي»
لقد قمتُ بتدوين ما يصل إلى خمسين حالة من حالات التعذيب التي تعرضت لها
خلال فترة الاعتقال، ومراعاة للاختصار سأذكر نماذج منها، والبقية مدونة في هذه
الصفحات التي أقدمها بين أيديكم.

1 - الحرمان من النوم ليلاً ونهاراً، لمدة 7 أيام متواصلة، ويصل الأمر إلى السقوط
على الأرض بعد أن يُغشى عليّ.

2 - التعليقة المعروفة (الفيلقة)، وهي أن يتم تعليق السجين بحيث يكون رأسه إلى
الأسفل، ورجلاه إلى الأعلى، كما تعلّق الشاة المسلوخة، وفي أثناء ذلك يقومون
بالضرب بالأسلاك البلاستيكية والعصي، وقد جرى تعذيبي بهذه الطريقة مراتٍ
عديدة ولفتراتٍ طويلة.

3 - استخدام الصاعق الكهربائي على الأعضاء الحساسة من الجسم، وقد ترك آثاراً
جسدية ونفسية كثيرة لم تزل آثارها موجودة، رغم مرور أكثر من خمسة عشر
شهرًا.

4 - الضرب بالهراوات، والأسلاك البلاستيكية الخشنة على الرأس والظهر والبطن
والفخذين، وسائر أعضاء الجسم، ولم تزل بعض آثارها موجودة أيضاً.

5 - البصق في الوجه إمعاناً في الإذلال والتحقير، ومنعنا من مسح البصقه من على
وجوهنا، وكذلك البصق في داخل أفواهنا، ويلزمونا بإبتلاع ذلك قبل وجبة الأكل،
جرى ذلك عدة مرات.

6 - السب والشتم وإلقاء الكلمات البذيئة التي يخجل اللسان من ذكرها والتي تنال
من العرض والشرف والناموس ومثال ذلك (أنا ابن الفاعلة) وبعد التعذيب نُجبر
على إسماع السجناء ذلك السب. وكذلك سب الدين والمذهب والإزدراء بالمعتقدات
الدينية، والتعرض لأئمة المسلمين (ع).

7 - إجبارنا على تقبيل احذيتهم وتقبيل رموز صور النظام.

8 - تعريتي من جميع ملابسني لفترة طويلة، في عدة مواضع.

المقدمة:

قال تعالى: «لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم». السادة الأفاضل القضاة

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

المحترمين.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
إن القضية التي بين أيديكم ليست جنحة من الجنح ولا جناية من الجنايات وإنما هي قضية سياسية بحته، هي قضية شعب ناضل ويناضل وكافح ويكافح لسنوات طويلة من أجل الحرية والديمقراطية وتطبيق العدالة الاجتماعية والعيش بعزة وكرامة. نعم هي هذه قضيتنا التي نحاكم عليها اليوم، وما التهم الزائفة والأكاذيب الرخيصة من دعوى العنف والإرهاب والتآمر والتخابر وقلب نظام الحكم، كلها مسرحيات هابطة ومؤامرات سياسية فاشلة، وضجة إعلامية مفتعلة إختلقها النظام من أجل التشويش على مطالبنا العادلة وأهدافنا المشروعة...إننا نناشد اليوم من خلال القضاء تطبيق العدالة وإنصاف المظلومين ووضع الأمور في نصابها والنظر في القضية المرفوعة بعين العدالة والنزاهة والحيادية التامة. ولكي يتسنى لك الوقوف على الحقيقة بأبعادها وحيثياتها وإتماماً للحجة ودحضاً للباطل أضع بين أيديكم هذه الصفحات المتضمنة للوقائع والذكريات المشبعة بالمأساة والمعاناة، لتكون شاهداً حياً على عمق الجراح وسيكون حديثنا عبر المحاور التالية:-

1. إلقاء القبض والاعتقال التعسفي .
2. الدوافع الحقيقية للإعتقال .
3. كيدية التهم الباطلة .
4. التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي .
5. المحاكمة الغير عادلة .
6. من هم المعتذبون والجلادون .
7. الأدلة والشهود على التجاوزات والانتهاكات في ممارسة التعذيب .
8. المبعوث الخاص من الملك مُعذّب وجلاد .
9. الخاتمة .

المحور الأول: إلقاء القبض والاعتقال التعسفي

قامت قوات جهاز الأمن الوطني بتاريخ 2011/3/17م بمداهمة منزلي وتحطيم أبوابه في وقت متأخر من الليل، وذلك بغرض إعتقالي، وحيثُ أنني لم أكن موجوداً بالمنزل لم تتمكن قوات الأمن الوطني من إعتقالي لكنها قامت بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته، ومصادرة وسرقة بعض الممتلكات الخاصة. وبعد علمي بما حدث في تلك الليلة لم أعد إلى منزلي وبقيت ضيفاً عند أحد الأصدقاء في منزله. وفي تاريخ 2011/4/1م وعند منتصف الليل طوقت قوات جهاز الأمن الوطني، بما يقارب 50 سيارة أمن مدججة بالعتاد والسلاح منزل صديقي، الذي استضافني والبيوت التي من حوله وبشكل مرعب ومفزع تم كسر أبواب المنزل الذي كنتُ فيه، وقاموا بإقتحام المنزل بعدد هائل من المثلثين، كما أنهم قاموا بتحطيم أبواب الغرف وبث الخوف والرعب لأهل المنزل وترويع الصغار والكبار والنساء. وبعد القبض علي وبطريقة

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

وحشية قاسية، جردوني من جميع ملابسي وإنهالوا عليّ بالضرب واللكم والصفع بالأيدي والركل بالأرجل، والضرب بالعصي والهراوات التي يحملونها بأيديهم. وتم نقلي إلى السيارة.. لقد كنتُ أنزف دماً وكان الأمر مهولاً. وتم نقلي إلى السيارة بعد تعصيب عيني وشدّ يدي إلى الخلف بالقيود الحديدية المؤلمة، واتجهوا بنا إلى مبنى الداخلية (القلعة) قسم جهاز الأمن الوطني، ووضعوني في سجن تحت الأرض. ولدي بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الشأن:-

1. عدم وجود مذكرة اعتقال صادرة من النيابة .
2. إستعمال العنف المفرط وممارسة التعذيب والضرب أثناء الاعتقال .
3. الهجوم في وقت متأخر من الليل والناس نيام حيث تم مدهمتنا عند الساعة 2 .
4. الهجوم الإرهابي على المنزل وتحطيم الأبواب وإرعاب النساء والأطفال والأمنين.
5. النقل من المنزل إلى السجن كان بحالة من الرعب والإرهاب والضرب والسب والشتيم فكانوا يقولون ألم نقل لك (لو إختبات في كذا لأخرجناك منه).

المحور الثاني: الدوافع الحقيقية للاعتقال

كان لي بعد عودتي إلى البحرين من المنفى الذي إستمر لأكثر من 12 سنة عام 2001 مشاركاتي الاجتماعية، والسياسية مع أبناء وطننا الغالي. ومن أبرز هذه الأنشطة الاجتماعية تأسيس جمعية خيرية تعنى بشئون اليتامى والفقراء بإسم (جمعية الزهراء) وكنتُ رئيساً لمجلس الإدارة فيها هذا على مستوى العمل الاجتماعي، وعلى المستوى السياسي كان لي الإسهام في النشاط السياسي العام والتي منها المشاركة في إلقاء الخطب وإقامة الندوات، والتي قد تتناول الشأن السياسي والذي ينطلق من منطلق حرية التعبير وكذلك بعض الأعمال والأنشطة السياسية والتي منها:-

1. التوقيع على عريضة تطالب بإعادة كتابة دستور ديمقراطي من خلال هيئة منتخبة، وقد وُجّهت هذه الرسالة إلى الأمم المتحدة عام 2005م وقع عليها أكثر من 83 ألف من الشعب .
2. التوقيع على عريضة جماهيرية، تطالب بتنحية رئيس الوزراء عام 2006، وتطالب أيضاً بتداول السلطة من قبل الشعب وقد وقع عليها أكثر من 55 ألف من أبناء الشعب.
3. إلقاء الخطب والمحاضرات الدينية والسياسية، وتوعية الناس وتعريفهم بحقوقهم السياسية.
4. المشاركة في المسيرات والاعتصامات السلمية، المطالبة بالإصلاحات السياسية.
5. المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وفتح المجال للتعبير عن الرأي وممارسة الحرية السياسية .
6. الكشف عن فساد أجهزة الدولة وسرقة المال العام، وسرقة الأراضي، من قبل ذوي

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

- النفوذ المدعومين من قبل السلطة .
7. المطالبة بتطبيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين، دون فئوية أو تمييز طائفي أو عرقي .
8. الدعوة إلى فسخ المجال للحرية السياسية وتطبيق الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار، ورفض الديكتاتورية والاستبداد، وسياسة القهر والاضطهاد .
9. قيامي برفع دعوى وتقديم شكوى لدى النيابة العامة، ضد وزير الداخلية احتجاجاً على استخدام سلاح الشوزن من قبل قوات الداخلية، لقمع المحتجين والمتظاهرين من أبناء الشعب .
10. حضوري ومشاركتي في المسيرات السلمية لحركة الشعب في 14 فبراير وإلقاء الخطب في دوار اللؤلؤة .

المحور الثالث: التعذيب الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي

- نبدأ بعرض نماذج وصور من الممارسات الوحشية اللاإنسانية والتي جرت في سجن (القلعة) التابع لجهاز الأمن الوطني، وسجن القرين التابع لقوة دفاع البحرين (وجميع هذه الصور عاينتها بنفسي وتجريت غصصها).
1. الحرمان من النوم ليلاً ونهاراً، لمدة 7 أيام متواصلة، ويصل الأمر إلى السقوط على الأرض بعد أن يُغشى عليّ .
2. الوقوف المتواصل على القدمين، بحيث يؤدي إلى الإعياء والإغماء أحياناً، والسقوط على الأرض، وبعدها ينهالون عليّ ضرباً بالهراوات والركل بالأرجل لإعادة إيقافي ثانية .
3. التعليق المعروفة بإسم (الفيلقة)، وهي أن يتم تعليق السجين بحيث يكون رأسه إلى الأسفل، ورجلاه إلى الأعلى، كما تعلّق الشاة المسلوخة، وفي أثناء ذلك يقومون بالضرب بالأسلاك البلاستيكية والعصي، وقد جرى تعذيبني بهذه الطريقة مرات عديدة ولفترات طويلة .
4. استخدام الصاعق الكهربائي على الأعضاء الحساسة من الجسم، وقد ترك آثاراً جسدية ونفسية كثيرة لم تزل آثارها موجودة، رغم مرور أكثر من عام .
5. الضرب بالهراوات، والأسلاك البلاستيكية الخشنة على الرأس والظهر والبطن والفخذين، وسائر أعضاء الجسم، ولم تزل بعض آثارها موجودة أيضاً .
6. الركل والرفس بالأرجل، ووضع الحذاء فوق الرأس والوجه، والرقبة بل وضعه أيضاً داخل الفم أحياناً ..
7. الضرب على أسفل القدمين بالهراوات بعد إلقاءنا على الأرض وشدّ وتكبيل اليدين والرجلين ويكون الضرب بقوة مفرطة. ويصل أحياناً للإدماة الكثير .
8. تكبيل اليدين وشدهما إلى الخلف وتعصيب العينين، وشدهما بعصاة تغطي نصف الوجه، ويكون ذلك في مرات عديدة متكررة .

9. إجبارنا على الوقوف على أقدامنا لفترات طويلة، وأيدينا مرفوعة إلى الأعلى دون أن تلامس جدران الزنزانة .
10. سكب الماء البارد المؤذي على الجسم والفراش وفي داخل الزنزانة.
11. البصق في الوجه إمعاناً في الإذلال والتحقير، ومنعنا من مسح التفله من على وجوهنا .
12. بعد إجبارنا على فتح أفواهنا، يتم البصق بالخامة في داخل فضاء الفم، ويلزمونا بإبتلاع ذلك قبل وجبة الأكل، جرى ذلك لمرات عديدة .
13. السب والشتم وإلقاء الكلمات البذيئة التي يخجل اللسان من ذكرها والتي تنال من العرض والشرف والناموس ومثال ذلك (أنا ابن الفاعلة) وبعد التعذيب دُجبر على إسماع السجناء الموجودين في الزنزانات الأخرى، وهم يشهدون بأنهم سمعوا مني ذلك، ومنهم الشيخ عبد الجليل المقداد، والشيخ المحروس .
14. إجبارنا على السب والشتم لأنفسنا، وإستخدام عبارات بذيئة مثل (أنا حيوان، انا كلب).
15. سب الدين والمذهب والإزدراء بالمعتقدات الدينية، والتعرض لأئمة المسلمين "ع" بالسب والشتم والإهانة .
16. الطعن والتجريح لمعتقداتنا الدينية كقولهم لنا "يا ابن المتعة.. لماذا تسجدون على التربة.. ايها الكفار.. ايها المشركون..ايها الخونة.. وغيرها ..
17. إجباري على تقبيل أحذيتهم، وفي حال امتناعي عن ذلك، يتم إرغامي على ذلك بالضرب ووضع الحذاء على الرأس وفي داخل الفم .
18. التهديد بالقتل وتنفيذ حكم الإعدام، وكانوا يقولون ويكررون أن هذه المرة تختلف عن المرات السابقة، وكانوا يقولون "سوف تُعدم في شهر يونيو القادم".
19. تعريتي من جميع ملابسني لفترة طويلة، وجرى ذلك في عدة مواضع منها في حادثة الاعتقال حيث تم تعريتي بمجرد الامساك بي مما جعلني اتستر باليدين، وكذلك جرى ذلك في سجن القرين أيضاً عدة مرات حيث أنه أحد الأساليب المهينة في التعذيب لدى النظام .
20. التهديد بالاعتداء على الأهل وانتهاك العرض وهتك حرمتهم .
21. الإزعاج الليلي من خلال الضرب بالهراوات على القضبان الحديدية للزنزانات .
22. إجبارنا على تقبيل صور رموز النظام البحريني والسعودي، الملصقة أمامنا في جدران الزنزانة، ويحدث ذلك مرات عديدة في اليوم الواحد .
23. التضيق في الذهاب لدورة المياه (الحمام)، بحيث لا يُسمح لنا بالذهاب حين الحاجة، وفي حال السماح لنا لا نمُنح الوقت الكافي لقضاء الحاجة .
24. إرغامنا على تغطية سائر الجسد، بما في ذلك الوجه بالأغطية والبرانس، أثناء ذهابنا للحمام، وذلك من أجل أن لا يرانا أحد ولا نرى أحداً .
25. عدم السماح لنا بالاستحمام والتنظيف، وتبديل الملابس لفترة تصل إلى

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

أسبوعين .

26. إيقافنا تحت أشعة الشمس عند الظهيرة، وأثناء عودتنا من المحكمة اشتملت على حبال كان يجرّ على رقابنا بشدة مما أدى إلى مشاكل في التنفس حتى أن بعضنا يتقيأ من جراء تلك الحالة، وأيدينا مقيدة خلف ظهورنا بالقيود الحديدية.

27. المعاملة بقسوة وخشونة أثناء الذهاب إلى المحكمة والعودة منها إلى السجن، حيث أننا كنا حين ننقل من السجن إلى القضاء العسكري، أو النيابة العسكرية في حالة يُرثى لها بحيث تكون أعيننا معصوبة، ووجوهنا ورؤوسنا مغطاة بأكياس من قماش شُدّت حبالها على رقابنا، وأيدينا مُقيدة بقيود حديدية، ويستمر هذا المشهد أثناء الرجوع أيضاً.

28. الاستهزاء والسخرية بنا، والانتقاص منا أثناء تواجدنا في غرفة الانتظار في غرفة القضاء العسكري.

29. الحرمان من الاتصال بالأهل والأقارب وبالعالم الخارجي أثناء الفترة الأولى من الاعتقال.

30. وضعنا في السجن الانفرادي في زنزانة صغيرة، واستمر ذلك لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر، وكان بعض تلك السجون تحت الأرض في "القلعة".

31. الحرمان من الاتصال بالمحامي والالتقاء به أثناء التحقيق في جهاز الأمن الوطني، وفي النيابة العسكرية.

32. إجبارنا على التوقيع على إفادة التحقيق في جهاز الأمن الوطني دون أن نقرأ ما فيها أو نعلم مضمونها.

33. الحرمان من الرعاية الطبية، وتقديم العلاج.

34. التهديد بالاعتداء الجنسي، بل قد وقع التحرش الجنسي لبعض الأخوة السجناء ومنهم الشيخ ميرزا المحروس، وقد رأيت كيف يصرخ من شدة الألم لهول العذاب.

35. تعذيبنا نفسياً من خلال الأجواء المرعبة، والمؤلمة لأصوات السجناء المعذبين، وصراخهم وبكائهم لشدة ما يجري عليهم من التعذيب.

36. الحرمان من الغذاء الكافي مما تسبب في إلحاق الضرر الجسدي بنا في تلك الفترة.

37. كان الضباط والعساكر يوهموننا بأننا لسنا في البحرين، وكانوا يقولون لنا "أنتم في سجون المملكة العربية السعودية، وستحكمون بأحكامها القاسية، سوف تقطع رؤوسكم بحدّ السيف".

38. الحرمان من الملابس في الفترة الأولى، حيث لم يكن لدي سوى الملابس التي أرديتها.

39. إرعابنا وإرهابنا من خلال إدخال الكلاب المتوحشة علينا، داخل عنبر السجن مع إطفاء الأنوار، وكانت الكلاب تنبح وتهاجم الزنزانات بشراسة ووحشية.

40. مداومة المنزل أثناء الاعتقال وتحطيم الأبواب والعبث بمحتويات المنزل.

41. سرقة ومصادرة بعض الممتلكات، مثل بعض أجهزة الكمبيوتر، والمبالغ المالية والهواتف النقالة وغيرها من الممتلكات.
42. إشهار السلاح في وجهي أثناء الاعتقال، وترويع من في المنزل من النساء والأطفال وبث الرعب في قلوبهم.
43. تعرضنا للضرب بالأيدي والهروات في مبنى القضاء العسكري، يوم النطق بالحكم حينما رددنا شعار "سلمية سلمية شعب يطلب حرية". وكان الضرب شديداً موجعاً ولم يستثنوا منا أحداً، وكان ذلك في 2011/6/22.
44. تم ضربني وتعذيبني في مستشفى القلعة وأنا في حالة تلقي العلاج وعلى فراش المرض ولم يمنعهم ذلك من ضربني وتعذيبني.
45. مدهمتنا ليلاً ونحن نيام وقيامهم بضربنا وتعذيبنا، ونحن على فراش النوم، وقد حدث لي شخصياً ذلك بينما كنت نائماً وإذا بمجموعة من المثلثين أزاحت اللحاف عن وجهي، وبدأت بترويعي وضربي.
46. هتك حرمتنا والمبالغة في إذلالنا وتحقيرنا، كوننا أئمة مساجد ولنا وضعنا الاجتماعي، فكانوا يقولون بتهكم واستهزاء "أنت رمز؟؟ أنت تافه لا تسوى واللي يصلون وراك حيوانات حمير مثلك".
47. عدم السماح لنا بممارسة الشعائر الدينية، والتي منها التضيق علينا في أداء الصلاة، ومنع إدخال المصحف الشريف، في الفترة الأولى من الاعتقال.
48. إجباري على الغرغرة بالبول في مستشفى القلعة عند طلب فحص عينة من البول.
49. استخدام الهوز الأسود من الخلف بعد تعريتنا من ملابسنا.
50. إجباري على فعل أمور مقرفة ومقززة يخجل الإنسان من ذكرها.

المحور الرابع: الدليل على كيدية التهم الباطلة

لا أراني في مقام إثبات براءتي من التهم الباطلة ودحض الادعاءات الزائفة والمسرحيات الهابطة، بحاجة إلى الكثير من الجهد والعناء، ذلك لأن الأصل الثابت شرعاً وقانوناً وفي دستور القضاء أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. فنحن أبرياء ودُحاكم بدوافع سياسية ويتم الانتقام منا لمواقفنا الوطنية والتهم الملفقة بحقنا، هي تهم كيدية بحته. وأقدم لكم ما يدل على ذلك من خلال النقاط التالية:-

1. الاستهداف السياسي:

أن اعتقالي هذا ليس هو الاعتقال الأول من نوعه، وأن هذه التهم الكيدية ليست أول مرة يتحدث عنها النظام فلقد تم اعتقالي مرات عديدة بدوافع سياسية بحته، ففي عام 1989م تم اعتقالي بسبب إلقاء الخطب وتهمة التحريض، وفي عام 1991م كذلك تم اعتقالي للسبب نفسه وتم إبعادي عن الوطن لأكثر من 10 سنوات في

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

المنفى. ولما رجعت كان السجن ينتظرنى عام 2007 إذ تم إعتقالى بتهمة قلب نظام الحكم فيما عرف بقضية (خلية الحجرة) ثم تم الإفراج عني لعجز النظام عن تمرير مؤامراته. وفي تاريخ 2010/8/15م تم اعتقالى بتهمة قلب نظام الحكم كذلك وعرفت هذه "بالشبكة الإرهابية". وعجز النظام كذلك عن تمرير مؤامراته وتم الإفراج عني بتاريخ 2011/2/23م، على أننا نمثل سجناء رأي كما أشارت إلى ذلك الصحف الرسمية. ثم لم يمض على الإفراج عني سوى أيام قليلة وإذا بالمؤامرة تنتظرنى والسجن يفتح أبوابه لي والتهم هي ذاتها، لأن الفاعل لها واحد والدوافع واضحة وجلية.

2. خلف التهم الباطلة والمسرحيات المفبركة:

التي ينسج خيوطها جهاز الأمن الوطني المعروف بتجاوزاته وانتهاكاته وكذبه وافتراءاته، وقد بلغ مجموع القضايا والتهم التي رفعها ضدي إلى 11 قضية فكلما إنتهينا من واحدة خرجوا علينا بقضية أخرى، وهذا شاهد على الكيدية.

3. إن ممارسة أبشع أنواع التعذيب الجسدي، والنفسي والتحرش الجنسي:- والمبالغة في الأذى والتنكيل لدليل كاشف عن أحقاد النظام ونواياه لسيئة وتهمة الكيدية.

4. عدم مناسبة الحكم للموضوع:

إن التهم التي اختلقها النظام لا تتناسب ولا تنسجم مع وضعي الشخصي فمثلاً: كيف ينسجم ويتناسب اتهامى بأني أمرتُ بقطع لسان مؤذن كما يزعمون وأنا إمام مسجد وخطيب منبر وأدعو الناس إلى ذكر الله، والالتزام بقاعدة أن المسلم من سلم الناس من لسانه ويده، وعلى ذلك فقس مع بقية التهم.

5. صدور الأحكام الجائرة والقاسية والمبالغ في قسوتها:

والتي بلغت رقماً قياسياً في جور القضاء وبطشه وظلمه واستخفافه، فلقد بلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقي 96 سنة، فما هو جرمي؟ وما هي جنايتي حتى أحكم بهذه الأحكام الجائرة؟

6. إن طبيعة التحقيق الذي جرى معي:

أثناء الاعتقال يكشف عن روحية حب الانتقام لدى النظام ويفيض بالحقد والكرهية على أبناء المعارضة السياسية، ومحاسبتهم ومعاقبتهم لمواقفهم السياسية.

7. إن من بين الضحايا في سجون النظام:

أكثر من 50 معتقلاً قد تم التنكيل بهم والإساءة إليهم، وتعريضهم للتعذيب الوحشي

الهمجي البربري. كل ذلك من أجل أن ينتزع منهم إقرار واعتراف بأن المحرض لهم هو الشيخ محمد حبيب المقداد وهم على استعداد للإدلاء بشهادتهم أمام القضاء النزيه العادل.

8. إن التهم الكبيرة التي اختلقها النظام واتهمني بها: لا تتناسب والفترة الزمنية القصيرة، التي عشتها خارج السجن، فمن المعلوم أنني كنتُ في السجن بعيداً عن الأحداث ومجرياتها، ولم أخرج من السجن إلا بتاريخ 2011/2/23م فكيف يمكن في هذه الفترة القصيرة أن تصدر مني كل التهم المنسوبة إلي، فهذا ما لا يقبله العقد ولا يتحملة عاقل.

المحور الخامس: المحاكمة الغير عادلة:

إن من نافلة القول أن نقول بأن المحاكمة التي تم تقديمنا إليها ليتم محاكمتنا من خلالها بدوافع سياسية بحته، استهدف فيها النظام الشرفاء من أبناء هذا الوطن ليجعل من القضاء جسراً لتمرير المؤامرة وإطفاء الصبغة القانونية عليها، وهي بعيدة كل البعد عن الحيادية والاستقلال والعدالة والنزاهة. فالمحكمة ليست مستوفاة لقواعد القضاء العادل وهذا ما شهدت به " لجنة تقصي الحقائق "لجنة بيسيوني" في الفقرتين رقم +1701 1702 يرجى مراجعة الفقرتين المذكورتين، ومن أجل تسليط الأضواء على هذا الموضوع نقدم الملاحظات التالية:-

1. إن الأصل الثابت في الشرع والقانون لكل إنسان هو البراءة ومن يدعي خلافها عليه ان يثبت مدعاه، وهذا ما لم يتحقق منه شيء على الإطلاق بل العكس قدّمنا كإرهابيين وعاملونا معاملة المجرمين.

2. الخلل في الإجراءات لتطبيق المحاكمة العادلة، والتي منها كون القاضي قمعياً لا يسمح للمتهم بالكلام، من حيث مثوله بين يدي القضاء إلى حين صدور الحكم عليه، وهذا ما حصل لي شخصياً فقد حكمني في قضية من القضايا بعشرين سنة دون أن يُسمح لي بالحديث ولو مرة واحدة رغم طلبي المتكرر للحديث.

3. الاستناد إلى شهادة المعذبين والجلادين من عناصر جهاز الأمن الوطني، الذين قاموا بتعذيبنا واجبارنا على التوقيع على إفادات تم انتزاعها بالضغط والإكراه.

4. التعدي علينا بالضرب وممارسة القمع والتعذيب، في مبنى القضاء العسكري وقد جرى ذلك مرات عديدة، وقدمنا شكوى بهذا الشأن ولكن لا حياة لمن تنادي.

5. تعرضنا للتعذيب قبل جلسة المحاكمة ويتم تهديدنا بأن لا نذكر ذلك في المحكمة وفي ذات مرة تكلم احداً وهو عبد الهادي الخواجه، عن تعرضه لمحاولة الاعتداء عليه جنسياً، أمام القاضي فطرده القاضي من قاعة المحكمة.

6. قبول القاضي بالإفادات التي تم انتزاعها من المتهمين بالضغط والاكراه وتحت الوحشية. ص 10

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

7. استصدار الأحكام الجائرة التي لا تستند إلى الدليل والبرهان وإنما تحقق رغبات النظام وتطبق مؤامراته.
8. عدم الاختصاص بالمحكمة عسكرية والقاضي عسكري، ونحن مدنيون.
9. عدم السماح لنا بالالتقاء بالمحامين قبل جلسات المحكمة، حتى أننا كنا نحضر للجلسة "جلسة المحاكمة" دون أن نلتقي بالمحامي للتشاور معه فيما يختص بشؤون الدفاع.
10. إن من الأدلة على عدم استيفاء المحكمة لشروط الحكم العادل هو نقض أحكامها من قبل محكمة التمييز وعدم القبول بها في أحكامها الصادرة بحقنا.

المحور السادس: من هم المعتذبون والجلادون:

إليك أيها السادة قائمة بأسماء المعتذبين والجلادين الذين تم التعرف عليهم أثناء تعذيبهم لنا في سجن القلعة والقرين. ونظراً إلى أن المعتذبين كانوا ملثمين ووجوههم غير مكشوفة، فمن الصعب التعرف عليهم جميعاً، ولكن تم التعرف على البعض منهم وهم:

1. الأمير ناصر بن حمد بن عيسى آل خليفة وهو ابن ملك البلاد حمد بن عيسى آل خليفة:

وهو أحد الجلادين والمعتذبين الذين قاموا بتعذبي وضربي في السجن. وقصته معي على النحو التالي:

في اليوم الثاني من اعتقالي وبالتحديد بتاريخ 2011/4/2م في سجن القلعة لدى جهاز الأمن الوطني، الذي تحت الأرض، وفي أثناء التحقيق معي وأنا معصوب العينين، ومكبّل اليدين جاءني (ناصر بن حمد) وسألني هل تعرفني؟ فقلتُ لا لأنني كنت معصوب العينين، فقال لي: أنا الذي لم يفصل بيني وبينك إلا الجدار يوم مسيرة الصافرية، وكرر السؤال: هل عرفتني؟ فقلتُ: لا. لأنني لم أكن أتوقع أن يكون "ناصر" من ضمن المعتذبين، فقال لي بلسانه: معك الأمير ناصر، وأخذ يحقق معي ويسألني عن الشعارات التي كان الناس يرددونها يوم مسيرة الصافرية، فقلتُ له بعضها، فقال: بعد.. أكمل.. حتى قال لي أريد شعار "يسقط..." فلما أنا قلتها أن الناس كانت تردد كذلك شعار "يسقط..." فإذا به ينهال علي ضرباً بعنف على الجانب الأيمن من رأسي وأسقطني على الأرض فرفعوني الذين من حولي، ثم ضربني مرة أخرى، وأسقطني وهكذا انهال علي ضرباً وهم معه، وكلما سقطت على الأرض تمّ رفعني وضربي إلى أن سالت الدماء من كل أنحاء جسمي. هذا وقد انكشف جزء من الغطاء الذي على عيني فرأيتُ "ناصر بن حمد" بعيني أثناء التعذيب في سجن القلعة.

2. بدر ابراهيم غيث:

وهو نقيب في جهاز الأمن الوطني، قام بتعذبي أثناء القبض علي في ليلة

الإعتقال.

3. يوسف المناعي:-

ملازم في جهاز الأمن الوطني قام بتعذيبي، أثناء القبض علي في ليلة الإعتقال وهو الذي كان يقول لي " ألم نقل لك لو تنخش في...".

4. محمد عويّد:-

ملازم في جهاز الأمن الوطني وهو أردني الأصل قام بتهديدي، وتعذيبي وقد رأيت وجهه أثناء التعذيب وكنت أعرفه مسبقاً إثر تحقيق معي في اعتقالات سابقة، وهو الذي قال لي في هذه المرة- في القلعة : أنا لا اخاف من أحد، سوف أفرغ الرصاص في رأس من يقترب من بيتي".

5. عبد الله السوري:-

ملازم في جهاز الأمن الوطني قام بالتحقيق معي، وبتعذيبي وقد رأيت وجهه أثناء التعذيب، حينما انكشف جزء من الغطاء عن وجهي في نفس الليلة التي عذبني فيها ناصر. هذا وأنا أقدم بطلب إحضارهم ومثولهم بين يدي القضاء ليقول القضاء فيهم كلمته.

6. الرائد باسل سيادي:-

وهو الضابط المسئول عن سجن القرين وهو يعرف المثلثين، المعذبين جميعاً، ولذلك فنحن نطلب استدعاه بين يدي القضاء للكشف عن أسماء المعذبين والذين من ورائهم..

المحور السابع: الأدلة الشهود على التجاوزات والانتهاكات في ممارسة التعذيب:

1. أنا أوثق الأدلة والبراهين على ممارسة التعذيب والتنكيل بنا في السجن بشتى أصناف الانتهاكات والتجاوزات، والتي تتنافى مع أبسط الحقوق الانسانية للانسان، هو التقرير الطبي الذي كتبه الطبيب الشرعي المكلف من قبل المحكمة العسكرية، وذلك أثناء محاكمتنا في تلك الفترة حيث أنه وثق آثار التعذيب في تقريره وبشكل لا يقبل التأويل وهو موجود بين أيديكم.

2. الدليل الآخر من الأدلة التي تثبت التجاوزات والانتهاكات هو ما جاء في تقرير لجنة بسيوني من شهادة الطبيب الشرعي المختص الذي كشف عليّ وقام بتصوير آثار التعذيب التي على جسدي، فبلغ عددها الخمسين أثر ، وكلها موثقة بالصور ويمكنكم العودة إلى تقرير اللجنة الموقرة، وللأمانة فإن السيد بسيوني نفسه لما أن نظر إلى آثار التعذيب في جسدي أثناء زيارته لنا، في سجن القرين تألم وقال بحزن وألم بعد أن كادت أن تجري الدموع من عينيه (ينهار أسود).

3. إن من بين الذين شهدوا حالات التعذيب والانتهاكات التي جرت علي في السجن هم أخواني السجناء الذين معي في السجن، وهم على استعداد للإدلاء بشهادتهم

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

أملأ أن يُفسح المجال في ذلك إحقاقاً للحق، وإظهاراً للمظلومية. والشهود هم الأسماء التالية

(وكلهم من الثقة المطمئن بشهادتهم):

الشيخ عبد الجليل رضي المقداد. الشيخ عبد الله عيسى المحروس. الاستاذ حسن مشيمع. الاستاذ عبد الوهاب حسين. الاستاذ عبد الهادي الخواجة. الحاج محمد حسن جواد. جاسم الحايكي. الشيخ عبد الهادي عبد الله المخوضر.

4. مضافاً إلى ما ذكر من الأدلة والشهود

فإن جسمي ما يزال يحمل آثار التعذيب، وبصمات المعذبين والجلادين، وجدران زنزانة سجن القرين تشهد فعلها آثار بقع الدم الحمراء وقد ذكرت ذلك سلفاً.

5. إن ما جاء في تقرير "لجنة بيسيوني" في الفقرتين 1180 1179 + يكشف عن تورط مسؤولي ورموز النظام والقيادات العليا في الانتهاكات والتجاوزات.

المحور الثامن: المبعوث الخاص من الملك مُعذب وجلاد:

حينما كنتُ في سجن القرين كانت المجموعات المثلثة تتردد علينا، ليلاً ونهاراً وتمارس معنا أبشع أنواع التعذيب ومختلف الاهانات بكل قسوة وضراوة وفي ذات ليلةٍ من الليالي الصعبة، جاءت مجموعة من المثلثين إلى زنزانتني وكالعادة قيدوا يدي وعصبوا عيني، وأخذوني إلى خارج السجن ونقلوني بسيارة إلى خارج السجن وقاموا بضربي وتهديدي داخل السيارة، والتعامل معي بعنف حتى أنهم أخذوني إلى مبنى أعتقد أنه تابع لجهاز الأمن الوطني، وقالوا الآن سيأتي الشيخ وإذا لم تتعاون معه سنعتدي عليك جنسياً ونعذبك عذاباً إلى الموت ثم بعدها أتى ذلك الشيخ وتوقفوا عن ضربي وتعذيبي وهم يقولون جاء الشيخ.. جاء الشيخ. هذا وأنا لا أزال مُعصب العينين مُقيد اليدين ولكني كنتُ أسمع حديثهم، حيثُ أمرهم أن يفتحوا العصابة عن عيني ففتحوها وجلس معي أمام طاولة مستديرة وأخذ يتحدث معي عن أحداث الدوار، وهو يكتب بعض الملاحظات، قال لي أنا مبعوث من قبل جلالة الملك، ويشرفني أن أمثله وأنا اسمي الشيخ صقر آل خليفة، وأوصاني جلالة الملك أن أسألك عن الأحداث التي جرت في الدوار، فهو يريد أن يسمع شخصياً منك حقيقة الأحداث لا من خلال ملفات التحقيق وهكذا كان يسألني، وأنا أجيب وإستمرت الجلسة لأكثر من ساعات تقريباً، هذا وقد طلب مني في أثناء الجلسة أن اقدم اعتذاراً للملك ثم الصفح والعفو فرفضت ذلك، فأنفعل وغضب وجاء دور المثلثين لينتقموا مني على عدم استجابتي لطلبه ثم أرجعوني إلى السجن بعد وجبة التعذيب.

وبعد يومين تقريباً كذلك تم اخذي من السجن إلى نفس المبنى السابق الذي يتواجد فيه الشيخ صقر ممثل الملك بحسب مدعاه، وفي تلك الليلة ضغطوا علي ضغطاً شديداً وقاموا بتعذيبي وضربي وتهديدي بالتحرش الجنسي، قبل ذلك من أجل أن ينتزعوا مني إعتذاراً إلى الملك وقد أخبرت الحامي محسن الشويخ بما جرى

لي في تلك الفترة. ولم يرجعوني إلى السجن إلا قرب طلوع الشمس.. والحاصل فقد تبين لي أن المدعو الشيخ صقر آل خليفة والذي إدعى تمثيل الملك هو احد المعذبين والجلادين وتحوط به مجموعة من الجلادين.

المحور التاسع: خاتمة:

وفي نهاية المطاف أشير إلى بعض المطالب الأساسية المهمة، والتي أرى من الضروري رفعها إليكم وهي:-

1. محاسبة المعذبين والجلادين ومحاكمتهم محاكمة عادلة وفق الشرع والقانون، وإن كانوا من رموز النظام، فلا أحد فوق القانون الذي يجب أن يتساوى فيه جميع المواطنين، وعلى القضاء أن يبرهن لنا على استقلاليته وحياديته.
2. أنني أطالب بالإفراج الفوري عني وعن جميع سجناء الرأي ومعتقلي الحرية من أبناء شعبنا الكريم، وخصوصاً الحرائر من النساء اللاتي زُجَّ بهن النظام في السجون وإسقاط جميع التهم الزائفة.
3. الاعتذار لأبناء الطائفة الشيعية الذين تم الاعتداء عليهم وجرح مشاعرهم والأزدراء بعقائدهم الدينية والسب والشتم لأئمتهم وعلماءهم، والتشنيع والتشهير بهم وهذا ما أثبتته لجنة تقصي الحقائق (بسيوني) في فقرة رقم 1234.
4. الاعتذار ورد الاعتبار لكل السجناء المظلومين الأبرياء، الذين وقع عليهم التعذيب وتلفيق التهم الباطلة بحقهم، وتعويضهم لما لحق بهم من ضرر، وهذا ما ينسجم مع توصيات السيد شريف بسيوني في تقريره الشهير، راجع فقرة رقم 1129 - 1180.

« الشيخ محمد حبيب المقداد سجن جو المركزي الكلمة التي ألقيت في قاعة محكمة الاستئناف العليا

بتاريخ 22/مايو/2012م غرة رجب الموجب 1433 هـ
المحكمة اليوم الموافق 2012/6/19 تحت إجراءات أمنية مشددة

بسمه تعالى

السادة القضاة الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، في مقام الدفاع عن نفسي ودفع التهم الكيدية المنسوبة إلي كذباً وزوراً فأني أضع هذه المذكرة المختصرة التي تحتوي على جوانب متعلقة بالدعوى المرفوعة في حقيقتها القانونية وأبعادها السياسية، أملاً أن تكون ضمن مذكرة الدفاع التي قدمها السادة المحامون.. أيها السادة القضاة.. إن التهمة الموجهة إلي والتي على ضوءها تم إصدار الأحكام القاسية هي تهمة التحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة والأسويين الأجانب العاملين في مملكة البحرين، وأنا أقول لكم إن هذه دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهان فأين دليلكم وبرهانكم على أنني قمتُ بالتحريض على هذا الفعل، وبصيغة قرآنية أقول لكم (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) وأنا واثق كل الثقة ومطمئن كل الاطمئنان أنه لا يوجد قول أو فعل أو عمل يدل على قيامي بالتحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة وخطف الأسويين كان صدر من على منصة الإلقاء في دوار اللؤلؤة كما يزعمون.

وهنا أقول إن الخطابات التي يتم إلقاءها من على المنصة مسجلة وموثقة ولا يوجد خطاب واحد يدعو إلى الإعتداء على أفراد الشرطة أو العمال الأسويين بل يوجد العكس من ذلك: الدعوة إلى السلمية وممارسة السلوك الحضاري الملتزم ويكفي شاهداً على ذلك كل المسيرات التي انطلقت والحشود التي اعتصمت في دوار اللؤلؤة، لم يسجل بها دعوة إلى عنف، وثالثاً: إن دوار اللؤلؤة يتواجد فيه آلاف من أبناء هذا الشعب، فهل يستطيع من يزعم ويدعي أنني حرّضت على العنف والاختطاف والاعتداء على الأسويين أن يأتي إلي بشاهد واحد سمع مني ذلك؟ الجواب واضح لا يوجد لأن المسألة مفبركة ومحاكة من قبل النظام الذي يخلق الأكاذيب والتلفيقات ويعمل الدسائس والمسرّحات لينال من كل المناضلين الشرفاء من أبناء هذا الوطن الحبيب.

ويبقى هنا أن نناقش مسألتين، الأولى اعترافات المتهمين، والثانية شهود الإثبات. إن استهداف أجهزة السلطة للمعارضين السياسيين، من سمات الأنظمة المستبدة فالمستبد لا يتحمل الصوت المعارض ولا يتعايش مع الأنظمة المرتبطة بالإصلاح، وبالرغم من إدراكي لتلك الحقيقة فقد حملني الواجب الإنساني، والواجب الديني على قول الحق والمساهمة في رفع الظلم والإضطهاد، ومواجهة أجهزة الفساد، وإن

أدى ذلك للمخاطرة بسلامتي وحرיתי، ذلك أن اتخاذاً طريق دراسة العلوم الشرعية والإرشاد الديني، جعلني ملزماً أن أقول كلمة الحق، لجمهور الناس المسلوقة حقوقهم، والمغلوب على أمرهم عملاً بالخط السياسي العام الذي رسمه للأمة عملاق الفكر والسياسة وثاني رجل في الأمة بعد رسول الله (ص) خليفة المسلمين أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (ع) حينما قال في وصيته للأمة جمعاء (قولا بالحق واعملاً للأجر وكونا للمظلوم عوناً وللمظالم خصماً)، ومن هذا المنطلق الحكيم والفكر القويم انطلقت مسيرتي في الحياة لقول الحق والدفاع عن المظلومين والتصدي للظلم والظالمين، وقد دفعتُ ثمن الإجهار برأي المعارض للسلطة، وإنتقادي للفساد ومطالبتني بالحريات فصرتُ مستهدفاً من قبل الأجهزة الأمنية استهدافاً سياسياً من خلال اساليبها المختلفة ومؤامراتها الخبيثة فحاكت خيوط المؤامرات والأكاذيب والافتراءات للانتقام مني شخصياً ومن بقية الشرفاء من أبناء المعارضة الشريفة، ولقد تعرضت للسجن مرات عديدة، وتعرضتُ خلالها لشتى صنوف التعذيب وأنواع التنكيل.

التأمر على جمعية الزهراء لرعاية الأيتام:

لم تكتفِ السلطة بالتأمر علي كشخص سياسي معارض لها، بل بلغ من تأمرها وانحطاطها والتجني على أعمال الخير والبر والإحسان فطالت أيدي أجهزة السلطة، الجمعية الخيرية المعروفة بجمعية الزهراء لرعاية الأيتام، وداهمتْها وعبثت بمحتوياتها وقامت بتفتيش المكاتب، فتعرضت للتحقيق والتعذيب والتنكيل والإساءة لنشاطي وعملي في الجمعية الخيرية، واتهام الجمعية بدعم الإرهاب، فهل مساعدة الأيتام يعدُّ إرهاباً؟ وهل الأيتام في نظر السلطة إرهابيون؟ ومن الغريب أن المحققين يقولون أن جمعية الزهراء تدعم الأيتام، مقابل القيام بأعمال التخريب، فتُعطي لكل يتيم عشرة دنانير، مقابل قيامه بالمظاهرات وحرق الإطارات، وكنتُ قد تعرضتُ للتعذيب من أجل أن أقر واعترف لهم بذلك.

جلسات التحقيق في دهاليز السجون وأروقة التعذيب:

أن لدى النظام سجناً تحت الأرض في مبنى القلعة، قسم الأمن الوطني، يحتوي على مجموعة من الزنانات الانفرادية الضيقة، ومكاتب وغرف التحقيق، وقد تم تصميم هذا السجن من أجل إجراء التحقيق مع السجناء وانتزاع الإقرارات منهم بالعنف والقوة واستخدام الأساليب الوحشية البربرية، ومختلف وسائل الضغط والإكراه، وتتناوب على العمل في هذه السجن عناصر من المعذبين والجلادين التابعين لجهاز الأمن الوطني برئاسة مجموعة من الضباط المتخصصين في جلسات التحقيق وانتزاع الاعترافات من المتهمين ويخضع هذا الجهاز لرئاسة خليفة بن عبد الله آل خليفة، وهو المسئول الأول عن كل الانتهاكات والتجاوزات وحالات التعذيب التي حصلت من

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

قبل جهاز الأمن الوطني، وقد وثقت لجنة تقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) المخالفات القانونية والانتهاكات الحقوقية والممارسات اللامشروعة لهذا الجهاز المتورط في جرائم القتل والتعذيب والاعتداء.. أنني وكواحد من ضحايا أجهزة هذا النظام الذين تم تعريضهم للتعذيب والتنكيل على يد جهاز الأمن الوطني في السجن المشار إليه أعلاه ، وقد جرى معي التحقيق في الأمور التالية:

النشاط السياسي:

والذي يتمثل في مشاركتي في المسيرات والاعتصامات السلمية، والخطب والكلمات التي ألقيتها في المحافل العامة والخالية من أي تحريض على العنف. فكنْتُ أَعْرِضُ للتعذيب القاسي انتقاماً لمواقفي السياسية، وتعبيري عن آرائي السياسية وخير شاهد ودليل على ذلك ما جرى لي على يد ابن الملك (ناصر بن حمد آل خليفة) والذي كان يمارس التعذيب معي انتقاماً مني لشعار (يسقط حمد) الذي كان في المسيرات.

تهمة السلاح:

فلقد تعرضتُ للتعذيب الشديد لدرجة الإغماء وفقدان الوعي وكان كلما فقدتُ وعيي رشوا علي الماء، فأفيق مرعوباً مرتعشاً وأنا محاط بمجموعة من الجلادين والمعتدين، أنتزعت الرحمة من قلوبهم وأنا على تلك الحالة يواصلون تعذيبهم لي بقسوة ووحشية، وهم مستمرون في تعذيبهم، وأنا في حالة الإغماء فأفيق وهم من حولي والسياط على جسدي ثم يأتي دور الصاعق الكهربائي فيقولون (جيبوا له الكهرباء) وأنا على الأرض أتقلب يمينا وشمالا حيثما توجهني ضرباتهم وفي الأثناء أسمع صوت جهاز كهربائي، ولكنني لا أعلم من أين سيأتيني الصاعق الكهربائي.. أعن يميني أو عن شمالي من أمامي أم من ورائي، لأنني معصوب العينين ومقيد اليدين، وفي الأثناء أشعر بهزة تمر بكل بدني تكاد ترفعني عن الأرض فأصرخ بصوت عالي بلا شعور ثم يُغمى علي، ولا أشعر إلا والماء يغمر رأسي وجسدي، وهكذا يستمر الوضع وأنا كالطير المتكسرة أجنحته المهبط الجناح المثخن بالجراح، وهم من حولي يغرسون أنيابهم ومخالبهم في جسدي المضرج بالدماء. وللعلم أيها السادة القضاة.. إن إثارة موضوع السلاح ليس لأول مرة ففي الاعتقال السابق كذلك تعرضتُ للتعذيب الوحشي البربري بالصاعق الكهربائي واتهموني بالسلاح وذكرتُ ذلك على المنصة في دوار اللؤلؤة.

إن سلاحي هو إيماني بعدالة قضيتي.. إن سلاحي هو ديني ووطنيتي وصمودي وثباتي، فكفى تعذيباً وتنكيلاً وانتهاكات ومحاكمات للرأي والضمير والخنق للحريات في بلد يتشدق بالحرية وهو الغارق في بحر الديكتاتورية، وفي بلد يتحدث عن حقوق الإنسان وهو من يسحق الإنسان تحت قدميه ويعامل الإنسان معاملة أدنى

من معاملة الحيوان.. هذه شهادتي كسجين معذب أقدمها لمحكمة التاريخ وأصحاب الضمائر الحرة.

تهمة التخابر مع الخارج:

لقد مارس جهاز الأمن الوطني معي أبشع أنواع التعذيب ومختلف الأساليب الوحشية، من أجل إلصاق تهمة التخابر والارتباط بدولة أجنبية، ولأنه لا يوجد ما يدل على ذلك لجأ إلى اختلاق أكذوبة لا تُصدق ولا يقبلها العقل وهي أكذوبة الأسطول الحربي حيثُ زعموا إن اتصالاً هاتفياً جرى بيني وبين شخص من إيران، وتم تعريضي للتعذيب الشديد من أجل انتزاع اعترافاً مني بهذه الأكذوبة المصطنعة والمسرحية المزيفة. وكذلك تم تعريضي للتعذيب القاسي من أجل انتزاع مني بأنني مرتبط بحزب الله وبالأمين العام للحزب، وزعموا أن هناك علاقة خاصة بيني وبين السيد حسن نصر الله، ولأنه لا يوجد أي مدرك يمكن توظيفه في إلصاق التهمة بل لا حقيقة لها أصلاً، إختلقوا مسألة الاتصال هاتفياً كدليل على الارتباط بالجهة الخارجية.

إن استهداف أجهزة السلطة للمعارضين السياسيين من سمات الأنظمة المستبدة، فالمستبد لا يتحمل الصوت المعارض ولا يتعايش مع الأنظمة المرتبطة بالإصلاح، وبالرغم من إدراكي لتلك الحقيقة فقد حملني الواجب الإنساني والواجب الديني على قول الحق والمساهمة في رفع الظلم والإضطهاد ومواجهة أجهزة الفساد وإن أدى ذلك للمخاطرة بسلامتي وحرיתי ذلك إن إتخاذاً طريق دراسة العلوم الشرعية والدينية جعلني ملزماً أن أقول الحق لجمهور الناس المسلوقة حقوقهم المغلوبة على أمرهم عملاً بالخط السياسي العام الذي رسمه للأمة عملاق الفكر والسياسة وثاني رجل في الأمة بعد رسول الله (ص) أمير المؤمنين وخليفة المسلمين علي بن أبي طالب (ع) حينما قال في وصيته للأمة جمعاء (قولاً بالحق واعملاً للأجر وكونا للمظلوم عوناً وللظالم خصماً). ومن هذا المنطلق الحكيم والفكر القويم انطلقت مسيرتي في الحياة لقول الحق والدفاع عن المظلومين والتصدي للظلم والظالمين، وقد دفعت ثمن الإجهار برأي المعارض للسلطة وانتقادي للفساد ومطالبتي بالحريات فصرت مستهدفاً من قبل الأجهزة الأمنية استهدافاً سياسياً من خلال أساليبها المختلفة ومؤامراتها فحاكت المؤامرات والافتراءات.

الاستناد إلى شهادة الجلادين والمعتقلين:

إن من أدل الأدلة على إفلاس النظام قانونياً لجوؤه إلى الاستعانة بشهادة المعتقلين والجلادين الذين كانوا يمارسون التعذيب والتنكيل بنا، أثناء التحقيق معنا، هم أنفسهم استعان بهم النظام ليكونوا شهوداً إثباتاً على ضحاياهم، وهذا مما يدل بوضوح على الكيدية في التهم الباطلة التي اختلقها النظام لتمرير مؤامراته. ولا يخفى على هيئة القضاة الكرام أن المصادقية شرطاً في صحة شهادة الشاهد،

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

وأن فقدان المصادقية يعني عدم أهلية الشاهد ليكون شاهداً أمام القضاء النزيه العادل. ومن المعلوم أن الذين تم الاستعانة بهم من قبل النيابة العسكرية للإدلاء بشهادتهم كشهود إثبات، هم أنفسهم الجلادون و المعضبون الذين كانوا يعذبوننا. فأأي مصادقية للمعذب والجلاد؟؟ لذا فإننا نطالب بعدم تكرار الأخطاء السابقة في جلسات القضاء ومخالفة المبادئ العامة لشرائط القضاء.

استهداف الطائفة الشيعية:

وبعد أن عجز النظام عن مواجهة اتساع رقعة المعارضة الشعبية المطالبة بالحقوق السياسية المشروعة، وعدم تنفيذ مطالب الشعب، لجأت عندها إلى سلاح آخر من أسلحتها ألا وهو خنجر الطائفية، وحاولت الدولة بهذا أن تحاصر التحرك في زاوية الطائفية و لتوهم الرأي العام بأنها المحرك للنهضة الشعبية، ويتجلى هذا الأمر من خلال الصور التالية:-

1. هدم المساجد وتدمير دور العبادة للطائفة الشيعية، وقد أشار تقرير تقصي الحقائق (بسيوني) إلى أنه بلغ مجموع المساجد التي تم هدمها أكثر من 33 مسجداً - راجع فقرة رقم -1315 1334 من التقرير وكذلك التوصية رقم 2.1336.
2. استهداف علماء وأئمة المساجد الشيعية والشخصيات البارزة في الوسط الشيعي. حيث شنت السلطة عليهم حملة اعتقالات واسعة تضمنت العشرات منهم وزجت بهم في غياهب السجون ولم تتورع السلطة عن تعذيبهم وهتك حرمتهم، والمساس بمقاماتهم الدينية.
3. حملات الاعتقال الواسعة التي شملت الآلاف من الناشطاء والمحتجين السلميين والمطالبين بالحقوق المشروعة، وقامت السلطات بتلفيق التهم الباطلة لهم لتجعل من القضاء جسراً، لتمرير هذه المؤامرة، لضرب أبناء الطائفة الشيعية.. وها هي السجون اليوم تضج وتعجّ من كثرة السجناء السياسيين من أبناء هذه الطائفة.
4. ممارسة أبشع أنواع التعذيب وشتى صنوف التنكيل بالآلاف من معتقلي الرأي، والمحتجين السلميين من أبناء الشيعة، ولم تدخر السلطة نوعاً من أنواع التعذيب إلا وارتكبته وقد تم تدوين ما يزيد على الخمسين نوعاً من أصناف التعذيب التي مورست بحقنا - هذا وقد ذكر السيد بسيوني أن هذا التعذيب كان ممنهجاً وكانت السلطة تدرب أفرادها على هذه الأنماط - راجع الفقرات (-1238 1179-1180)
5. محاربة الشيعة في أرزاقهم، وقوت عيالهم، وقد تجلّت هذه الجريمة النكراء، فيما جرى من الفصل التعسفي للآلاف من أبناء الطائفة الشيعية عن أعمالهم، ووظائفهم التي كانوا فيها، ولقد سجّل تقرير السيد البسيوني هذه الحقيقة والتي أحصى فيها مجموع المفصولين عن العمل (حيث بلغ عدد مفصولي القطاع العام 2075/ ومن القطاع الخاص 2464 فالمجموع 4539 مفصولاً)، " راجع فقرة رقم 1446 - "1453.
6. تقديم المئات من الأبرياء والضحايا لأبناء الطائفة الشيعية إلى محاكم عسكرية

فاقده لكل شرائط القضاء النزيه العادل مع حرمانهم من كل حقوقهم القانونية، قبل وبعد محاكمتهم والتي نتج عنها صدور أحكام جائرة ومجحفة، ويكفي لإثبات بطلان هذه المحاكمات الصورية الممسوحة ما ورد في تقرير السيد بسيوني فقرة رقم 1701 و 1702.7.

7. شن الحملات الإعلامية على الطائفة:- شن النظام حملات اعلامية واسعة عبر وسائله الإعلامية المرئيات، والمقروءة والمسموعة وعمل على تجنيد أقلام مأجورة، وأبواق مسحورة تستهدف الطائفة الشيعية في معتقداتها ووطنيتها فلا يكاد أن يمر يوم، إلا والإعلام يبث سموه قدحها وتشنيعاً وطعناً في الهوية الوطنية فتارةً يوصف بأننا عملاء للخارج، وأتباع وأنصار لولاية الفقيه، وبأننا متآمرون على الوطن، وتارةً أخرى نوصف بالإرهاب وأعمال التخريب، وكلها تصبّ في مصب الحرب الإعلامية على الطائفة الشيعية.

بسمه تعالى "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" السادة القضاة الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، في مقام الدفاع عن نفسي، ودفع التهم الكيدية المنسوبة إلي كذباً وزوراً فأني أضغ هذه المذكرة المختصرة التي تحتوي على جوانب متعلقة بالدعوى المرفوعة في حقيقتها القانونية وأبعادها السياسية، أملاً أن تكون ضمن مذكرة الدفاع التي قدمها السادة المحامون.

أيها السادة القضاة، إن التهمة الموجهة والتي على ضوئها تم إصدار الأحكام القاسية، وهي تهمة التحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة والآسيويين الأجانب العاملين في مملكة البحرين، وأنا أقول لكم إن هذه دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهان، فأين دليلكم وأين برهانكم على أنني قمتُ بالتحريض على هذا الفعل؟ وبصياغة قرآنية أقول لكم "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" وأنا واثق كل الثقة ومطمئن كل الاطمئنان أنه لا يوجد قول أو فعل يدل على قيامي بالتحريض على الخطف أو الاعتداء هذا أولاً.

ثانياً: الدعوى بالقيام بالتحريض على الخطف والاعتداء على أفراد الشرطة وخطف الآسيويين على منصة الإلقاء في دوار اللؤلؤة كما يزعمون، وهنا أقول: أن الخطابات التي يتم إلقاءها من على المنصة مسجلة وموثقة، ولا يوجد خطاب واحد يدعو إلى الاعتداء على أفراد الشرطة أو العمال الآسيويين، بل يوجد العكس من ذلك الدعوة إلى السلمية وممارسة السلوك الحضاري الملتزم، ويكفي شاهداً على ذلك المسيرات التي انطلقت والحشود التي اعتصمت في دوار اللؤلؤة لم يسجل بها دعوة إلى عنف أو اعتداء أو تصادم، وأنا واحد من أبناء هذه المسيرة التي تؤكد على سلاميتها،

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

وحضاريتها وأسلوبها السلمي المتحضر .
وثالثاً: إن في دوار اللؤلؤة يتواجد آلاف من أبناء هذا البلد.

التهمة:

(انضموا وآخرون إلى جماعة مؤسسة على خلاف أحكام القانون تولي المتهمون من الأول حتى الثاني عشر والرابع عشر قيادات فيها. الغرض منها الدعوة إلى قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها السياسي، وتعطيل أحكام القوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة الوطنية بان (انضموا إلى الجماعة موضوع التهمة الأولى مع علمهم بأغراضها ووسائلها).

الرد على التهمة:

الجواب على تهمة الانضمام، ولتفنيد الإدعاء فيها نحتاج لبيان الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى:

أن القضية بشأن التنظيم المزعوم سالية بإنتفاع الموضوع فلا يوجد تنظيم مؤسس بالمعنى المتحدث في التهمة المزعومة ولم نسمع بإسم التنظيم بالشكل المذكور إلا من خلال لائحة الاتهام التي تم تقديمها للمحكمة العسكرية استناداً إليها ونحن لا علم لنا بالأمر. بل أن البعض منا لا يعرف البعض الآخر قبل وضعنا في سجن واحد ولم نلتقي من قبل السجن، فكيف تم تأسيس هذه الجماعة المزعومة.

الحقيقة الثانية:

أن مجموع المتهمين بهذه التهمة والبالغ عددهم واحد وعشرون متهماً هم من أصحاب توجهات سياسية مختلفة بل وقيادات لتنظيمات سياسية معروفة ومعلن عنها وليسوا من تنظيم واحد فمثلاً الأستاذ عبد الوهاب حسين الأمين العام لحركة الوفاء والأستاذ حسن مشيمع الأمين العام لحركة حق، والأستاذ إبراهيم شريف الأمين العام لحركة وعد، والدكتور سعيد الشهابي رئيس حركة أحرار البحرين والأستاذ عبد الهادي الخواجه ناشط حقوقي ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان سابقاً، ومنهم المستقل كمحمد حبيب المقداد والشيخ عبد الله المحروس، فعملت السلطة على اختلاف تنظيم وهمي لا حقيقة له لكل هذه المجموعة ذات التوجهات المختلفة.

الحقيقة الثالثة:

أنني لا أنتمي إلى أي كيان أو تنظيم سياسي، وإن كنت لا أرى في الانتماء للكيان أو التنظيم السياسي جريمة أو مخالفة للشرع، أو للقانون ولكنني لست ضمن أي

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

تنظيم سياسي ولي تصريحاتي بهذا الشأن في العديد من الخطابات السياسية، في المحافل العامة مضافاً إلى أن أصحاب التنظيم والجمعيات السياسية يشهدون بأنني لستُ منتمياً إلى أي فصيل منهم في التنظيم، ولو كنتُ واحداً من الجمعيات السياسية تنظيمياً لكنتُ صرّحتُ بذلك لأنني أمتلك الشجاعة الكافية في الإفصاح عن أفكارى وقناعاتي.

الحقيقة الرابعة:

إن المصدر الوحيد الذي اعتمدته المحكمة العسكرية في إلصاق تهمة التنظيم المزعوم، هو المصادر السرية التابعة لجهاز الأمن الوطني، ولا يوجد دليل آخر على إثبات التهمة المزعومة سوى المصادر السرية. ولا يُخفى على القاضي النبيه الحاذق، أن الدليل المذكور مهلهل و ضعيف بل لا يصحُ الاستناد إليه بحسب الموازين الشرعية والمعايير القانونية، فهو من جهةٍ يكتنفه الغموض وعدم الوضوح لأنك لا تعرف من هم المصادر السرية، ولا تعلم حالهم ولا صدقهم ولا مصداقيتهم ليكونوا مؤهلين في صحة اعتبار الشهادة، فكيف يتم الاطمئنان بمجهول الحال هذا من جهة، ومن جهة ثانية: إن الدليل على إثبات التهمة على المتهمين قاصر عن إثبات المدعي فهو لا يتضمن ما يبعث على الوثوق والاطمئنان، بل لا يخرج عن كونه مدعي لإثبات المدعي، وهذا يكفي في عدم الركون إليه والأخذ به كدليل.

الخاتمة:

يكفي في عدم ثبوت تهمة التنظيم أن المحكمة العسكرية لم تطمئن لتهمة التنظيم المزعوم، لذا نرى بأن المحكمة العسكرية التي اتهمت بعض المتهمين بهذه التهمة كالمتهم إبراهيم شريف، والمتهم صلاح الخواجة، والمتهم الحر يوسف الصميخ، وهم من ضمن جماعة التنظيم المزعوم، وهنا أقول من الأولى أن يتم تبرئتي من تهمة التنظيم لأنني كنتُ معتقلاً في السجن، وكوني في السجن معتقلاً يعني عدم مشاركتي في التنظيم.

التهمة الثالثة:

(التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية، للقيام بأعمال عدائية ضد مملكة البحرين، بأن تخابروا مع عناصر إيرانية، ومسؤولي حزب الله الذي يعمل لمصلحة جمهورية إيران الإسلامية، وأمدوهم بمعلومات وبيانات تتعلق بالأوضاع الداخلية بمملكة البحرين وتلقوا منهم تعليماتهم وتوجيهاتهم لارتكاب أعمال عدائية بالبلاد بغرض إحداث الاضطرابات والقتل وإشاعة الفوضى توطئة لقلب نظام الحكم القائم وإقصاء رموزه).

شهادة الشيخ محمد حبيب المقداد

وللرد على هذه التهمة نورد النقاط التالية:

إن هذه التهمة دعوى والدعوى تفتقر إلى دليل وبرهان لإثباتها، وإلا فالأصل البراءة بالمقتضيات الشرعية والقانونية التي تؤكد أن المتهم بريء حتى تُثبت إدانته في المحاكم القانونية.

إن لائحة الاتهام التي تقدمت بها النيابة العسكرية في اتهامي بهذه التهم والتي من بينها، تهمة التخابر مع من يعملون مع مصلحة دولة أجنبية، للقيام بأعمال عدائية ضد مملكة البحرين، وقد ذكرت النيابة العامة أن الفترة الزمنية لهذه التهمة هي من سبتمبر 2010 وحتى 17 مارس 2011، وأنا أقول أنني ومن تاريخ 2010/8/25م ولغاية 23 فبراير كنتُ معتقلاً في السجن، ولم يتم الإفراج عني إلا بتاريخ 23 فبراير، ولم تُطل فترة بقائي إلا أياماً قليلة، وعادت السلطة واعتقلني مرة ثانية بتاريخ 2011/4/1م علماً بأنني لم أسافر خارج البحرين في الأيام القليلة المفرج عني فيها، فكيف تم التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية.

وبقي أن تتمسك النيابة بتفسير معنى التخابر من خلال المكالمات الهاتفية، كما ادعى ذلك المعذبون والجلادون من جهاز الأمن الوطني في جلسات التحقيق، وهنا أقول أن جلسات التحقيق التي جرت معي هي جلسات تعذيب، وتكيل وفرض التهم بالقوة والإكراه فهل يصح شرعاً وقانوناً الوثوق والاطمئنان بما يتم انتزاعه، تحت وطأة التعذيب والضغط والإكراه، فلقد افرغ عناصر جهاز الأمن الوطني كل أحقادهم وضغائنهم وكشّر عن أنيابهم ومخالبهم، وغرسها في جسدي. وعرضني لتعذيب وحشي بربري أشرفت على الموت مرتين خلال تعذيبهم لي، وتشهدتُ الشهادتين وصرتُ على مشارف الموت من التعذيب وفظاعته، أكرهوني وأجبروني على التوقيع قسراً وجبراً على تلك الإفادة التي لا أعلم ما فيها وما مضمونها. إن مما يُستحسن الاستشهاد به كدليل على عدم وجود التخابر مع دولة أجنبية، هو تقرير لجنة تقصي الحقائق (لجنة بيسيوني)، وهي لجنة محايدة ومستقلة وقد ذكر التقرير ما يلي:-

بند رقم 1712 (إن الأدلة المقدمة إلى اللجنة بشأن دور الجمهورية الإسلامية في الأحداث الداخلية، في البحرين في فبراير ومارس 2011 وبين إيران ونتيجة لأن معظم الادعاءات من جانب حكومة البحرين تنحصر في معلومات، وعمليات استخباراتية قام بها عملاء إيرانيون، فإن مصادر المعلومات غير معلومة لطبيعتها الحساسة. ومن ثم فإن اللجنة لم تتمكن من التحقيق في الادعاءات القائلة بوجود دور لإيران في أحداث فبراير ومارس 2011، ومن ناحية أخرى لم تعثر اللجنة على أية أدلة تشير إلى ارتكاب وحدات درع الجزيرة التي انتشرت في البحرين بداية من 14 مارس 2011 أي انتهاكات لحقوق الإنسان) انتهى الاقتباس من تقرير بيسيوني.

التهمة الرابعة:

(حاولوا بالقوة قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الملكي، بأن ألفوا بينهم وآخرين

جماعة حركية تحت مسمى "التحالف من أجل الجمهورية" تهدف إلى تغيير الدستور وقلب نظام الحكم بالقوة، وتزودوا لهذا الغرض بالأموال اللازمة ونفذوا خططهم لبلوغ مآربهم، وذلك بإحداث القلاقل والاضطرابات وإثارة الفتن في البلاد وتعطيل العمل بمؤسسات الدولة، والاستيلاء عليها وإيقاف نشاط القطاعات الاستثمارية الخاصة والحض على ارتكاب جرائم القتل والخطف والإيذاء والتجمهر والتحريض على عدم الانقياد للقوانين توصلاً إلى إشاعة الفوضى في المملكة وإفقاد السلطة سيطرتها وإفلاتها زمام الأمور متهيئين بذلك لتحقيق غرضهم، بقلب نظام الحكم القائم وإقصاء رموزه وإقامة النظام الجمهوري في البلاد، وكان ذلك نتيجة التخابر مع من يعملون لمصلحة دولة أجنبية على النحو المبين في التحقيقات).

وللرد على هذه التهمة أقول باختصار:

أن مسمى التحالف من أجل الجمهورية، كيان يتكون من ثلاث تنظيمات سياسية، أعلن عنها بشكل واضح وهي لا تعمل في الخفاء، بل بكل شفافية أعلن الفصائل الثلاثة المتحالفة عن رؤيتهم السياسية بكل وضوح، وهذه الفصائل الثلاثة هي تيار الوفاء - حركة حق - حركة أحرار البحرين، وأنا شخصياً لست واحداً من هذه الفصائل الثلاثة حتى أتولى الرد والجواب، وبالتالي فالتهمة ليست موجهة إلي، وأنا لستُ معنياً بها.

التهمة الخامسة:

(جمعوا وأعطوا أموالاً للجماعة موضوع التهمتين أولاً وثانياً مع علمها بممارستها نشاطاً إرهابياً).

للرد على هذه التهمة الباطلة والادعاء الزائف أقول:

إن التهمة ذات شقين: الشق الأول مسألة جمع المال (جمعوا) والشق الثاني إعطاء المال (أعطوا) وفي كلا الحالتين حالة الجمع وحالة الإعطاء لا يتحقق الفعل إلا مع وجود طرف ثاني ولا يتقوم وجوده إلا به، فعندما تقول التهمة أنني جمعت المال فلا بد من التهمة أنني جمعت المال، فلا بد من طرف جمعت منه المال، فأين هو هذا الطرف؟ وعندما تقول التهمة أنني أعطيت المال للجماعة فأين هذه الجماعة من منهنم أعطيته ومتى وكيف وأين ومن يشهد بذلك؟ أنني أقول أن هذه التهمة الباطلة والادعاء المزيف ليس لأول مرة يتم اتهامي بها فلي مع هذا النظام في الأكاذيب والافتراء سجل حافل.

ولتقديم شواهد على ذلك أذكر السادة القضاة بسجل أكاذيب السلطة ففي عام 2007م تم اعتقالني فيما يسمى بخلية الحجرة، وتم توجيه تهمة جمع الأموال في هذه التهمة ودعم الإرهاب في العراق ثم ذهبته الدعوة أدراج الرياح، وفي عام 2010م تم اعتقالني كذلك، وتم توجيه تهمة جمع الأموال، وهكذا لا تنقطع أكاذيب وافتراءات النظام، فليس غريباً إذا اتهمتُ في هذه المرة بهذه التهمة.

التهمة السادسة:

1. روجوا قلب وتغيير النظام السياسي للدولة، بالقوة وبوسائل غير مشروعة، وكان ذلك قولاً وكتابة بإلقاء الخطب في المحافل العامة والخاصة، وبإصدار البيانات ونشرها من خلال شبكة المعلومات الدولية
2. حرصوا علانية على كراهية نظام الحكم والازدراء به وكان ذلك قولاً وكتابة على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات
3. أذاعوا عمداً أخباراً وشائعات كاذبة ومغرضة، وبثوا دعايات مثيرة خلال شبكة المعلومات الدولية والوسائل الهاتفية النصية، وإلقاء الخطب في المحافل العام وشائعات كاذبة، ومغرضة ودعايات بوجود تمييز طائفي في البلاد، وبفقدان سلطات الدولة سيطرتها على الأمور وبانتهاجها ممارسات غير مشروعة
4. حرصوا غيرهم علانية على عدم الانقياد للقوانين، وحسنوا أموراً تعد جرائم بأن حرصوا على إعاقة العمل للمؤسسات العامة والخاصة وأيدوا ما وقع منها مما يشكل جرائم بمقتضى القانون، وكان ذلك قولاً وكتابةً النحو المبين بالتحقيقات.

وللرد على هذه التهمة نقول:

النهج السلمي نهجنا وأسلوبنا في العمل:

أنني وكمعارض سياسي مؤمن بالنهج السلمي والعمل بالأساليب السلمية، التي تتفق مع الرؤية الفكرية والجوانب الإنسانية، وتنسجم مع التعاليم الإسلامية للشريعة السمحاء، لذا أقول وبصوت عال ومن موقع المسؤولية والدفاع عني وعن المسيرة السلمية التي أنتمي إليها فإنني أتحدى السلطة أن تأتي بدليل واحد أنني دعوت إلى عنف أو حرصت عليه فلا يوجد قطعاً ما يدل على ذلك وأنا أستطيع في المقابل أن أتبع عشرات الخطب والكلمات والمقالات التي ادعوا فيها إلى السلمية، ونبتد العنف والالتزام بالعمل السلمي..

وللرد على تهمة التحريض على كراهية النظام أقول:

لا أنكر أنني قمتُ بالتحريض، ولكن ينبغي أن يفهم الجميع على ماذا حرصت؟ فكل خطاباتي وكلماتي ومقالاتي ومحاضراتي تشتمل على التحريض على كراهية الديكتاتورية، والاستبداد وسياسة القمع والاضطهاد، وجعل السلطة حكراً على رجل واحد لأكثر من أربعين عاماً خلافاً لحرية الشعب وإرادته، نعم حرصتُ على كراهية سياسة الاستئثار بخيرات البلد لإقطاعيين متنفذين وبرجوازيين متسلطين، نعم حرصتُ على كراهية ممارسة التعذيب الممنهج في السجون، والحد من كرامة السجناء، والاعتداء عليهم تعذيباً جسدياً ونفسياً وتحريضاً جنسياً، نعم حرصتُ على كراهية سلب مرجعية الشعب في كونه مصدر السلطات الثلاث التشريعية والقضائية، والتنفيذية وجعلها في شخص واحد خلافاً لإرادة الشعب ومصادرة لحرية، نعم

حرضتُ على كراهية التمييز الطائفي، والتفاضل القبلي والامتياز العرقي الفئوي على حساب مبدأ المواطنة المتساوي، نعم حرضتُ على سياسة التجنيس السياسي الطائفي، وحرمان المواطن من العيش الكريم وحقه في العمل، نعم حرضتُ على كراهية الشر والرديلة، ودعوتُ إلى الخير والفضيلة.

وأما دعوى أنني قمتُ ببث دعايات بوجود تمييز طائفي في البلاد، فإنني أقول أن وجود التمييز الطائفي في البلاد ليس إشاعات كاذبة ودعاية مغرضة بل هو واقع حقيقي، يقر بوجوده في هذا البلد كل منصف، صاحب ضمير ووجدان، ولكي يكون كلامي مشفوعاً بالدليل والبرهان، فإنني أضع بين أيديكم إحصائية موثقة بالأرقام تتضمن الكشف عن المناصب الكبيرة والوظائف العليا في الدولة وأجهزتها، وكيف أن سياسة التمييز الطائفي هي السياسة المهيمنة والمتبعة بكل جلاء ووضوح.

وأما تهمة فقدان سلطات الدولة سيطرتها على الأمور فاكتفي في الجواب على هذه التهمة بما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق (لجنة بسيوني) حينما قالت اللجنة في وصف الحالة في فترة الأزمة (651/ وقد أدت هذه الحوادث وغيرها إلى الشعور، بأن الحكومة لم تعد قادرة على توفير الحماية، وأنه يتعين على البحرينيين أن يدافعوا عن أنفسهم من خلال تشكيل لجان شعبية، ونقاط تفتيش على كل حال).

وأما تهمة (انتهاجها ممارسات غير مشروعة) أي انتهاج الدولة ممارسات غير مشروعة وهذا من أوضح الواضحات، فهل استخدام القمع وأسلوب العنف المفرط الذي انتهجته الدولة في مواجهة المسيرات الاحتجاجات السلمية كان ممارسات مشروعة، ولتسليط الضوء بشكل أكبر ننقل هذا النص من تقرير بسيوني بند 1112 (بين فحص الأدلة التي قدمت للجنة أن وحدات من قوات الأمن العام التي شاركت في أحداث فبراير ومارس 2011 وما تلاها من أحداث قد انتهكت في مرات كثيرة قاعدتي الضرورة والتناسب واجبتي التطبيق بشكل عام في الأمور المتصلة باستخدام القوة من جانب المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون) وفي فقرة رقم 1114 ورد ما يلي (وفي كثير من الحالات لم تحترم وحدات من قوات الأمن العام، خلال أدائها لواجبات الالتزام المتضمن في القانون البحريني والدولي باستخدام الأسلحة النارية، على نحو يتناسب مع درجة الخطر المحدق).

وأما تهمة (حرضوا غيرهم علانية على عدم الانقياد للقوانين، وحسنوا أموراً تُعد جرائم...) فللرد على هذه التهمة أقول أن الخطب والكلمات التي ألقيتها في دوار اللؤلؤة مسجلة وموثقة وليس فيها الدعوة إلى عدم الانقياد للقانون وتحسين أمور تُعد جرائم أو بقية التهم الملفقة، ويمكن العودة إلى خطبي وكلماتي المسجلة فهي تندرج ضمن حرية الرأي والتعبير المكفولة دستورياً، وتتضمن كذلك النقد السياسي لسياسة الدولة الخاطئة مضافاً إلى أن خطبي وكلماتي تمثل آرائي السياسية وقد تحدثت عنها بأسلوب سلمي متحضر وهو حق مكفول دستورياً وقانونياً، فقد جاء في دستور مملكة البحرين ما يضمن هذا الحق.

التهمة الحادية عشرة:

(دعوا ونظموا واشتركوا في مسيرات دون إخطار الجهة المختصة) وللجواب على هذه التهمة نقول:

ان هذه التهمة ذات شقين:- الشق الأول يتمثل في تهمة "دعوا ونظموا" والشق الثاني يتمثل في تهمة "اشتركوا في مسيرات دون إخطار الجهة المختصة". فأما التهمة الأولى وهي الدعوة والتنظيم للمسيرات دون إخطار الجهة المختصة، فإنني أقول لم يصدر مني هذا الأمر فلم أدعُ ولم أنظم المسيرات التي هي دون إخطار الجهة المختصة، ذلك لأنني لم أكن موجوداً حينما انطلقت المسيرات، فمن الواضح والمعلوم لدى الجميع أن المسيرات التي دون إخطار الجهة المختصة، قد بدأت بتاريخ 14 فبراير وانطلقت بشكل يومي وأنا في هذه الفترة كنتُ معتقلاً في السجن، ولم أخرج من السجن إلا بتاريخ 23 فبراير، فكانت المسيرات قائمة ومنظمة من قبل المنظمين مع عدم وجودي. وهذا دليل على أنني لستُ أنا الداعي أو المنظم لها، مضافاً إلى أنه لا يوجد أي دعوة أو تنظيم قد صدر مني بهذا الشأن. وأما التهمة الثانية وهي تهمة المشاركة في المسيرات دون إخطار الجهة المختصة فإنني أقول بأنني نعم اشتركت في المسيرات التي دون إخطار الجهة المختصة، وأنا واحد من أبناء هذا الشعب الذي انطلق بهذه المسيرات بعشرات الآلاف وهو يطالب بحقوقه المشروعة وبأساليبه السلمية المتحضرة، فإذا كان ينبغي محاكمتي لمشاركتي في المسيرات فنصف شعب البحرين يتعين على النيابة أن تقدمه للمحاكمة لأن نصف شعب البحرين قد شارك في المسيرات.

Front Line

HUMAN RIGHTS DEFENDERS

DUBLIN PLATFORM 2

form 20

Front Line

HUMAN RIGHTS DEFENDERS

form

Front Line



شهادة وطن

شهادة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق
الإنسان حول تعذيبه في سجون البحرين
عبدالهادي الخواجة

« شهادة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان حول تعذيبه في سجون البحرين عبدالهادي الخواجة

أقوال عبدالهادي الخواجة أمام محكمة الاستئناف العليا بتاريخ 2012/5/22

السادة رئيس وأعضاء هيئة محكمة الاستئناف العليا المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
أشكركم على إتاحة الفرصة لي للتحدث أمام هيئتك الموقرة، وهو الحق الذي تم
حرمانني منه طوال مراحل التقاضي السابقة. علماً بأنه قد تم استبعاد إفاداتي في
التحقيق نتيجة لوقوع التعذيب.

مقدمة:

إنني المواطن البحريني عبدالهادي عبدالله الخواجة، قد تعرضت منذ يوم التاسع من
أبريل 2011، للاعتقال التعسفي والسجن الانفرادي والتعذيب النفسي والجسدي
والتحرش الجنسي، والمحاكمة غير العادلة، دون أن أرتكب أي جرم فعلي أستحق
عليه العقوبة القانونية، فضلاً عما وقع بحقي من تعذيب وانتهاكات تجرمها القوانين
الدولية والوطنية. علماً بأنني لا أنتمي إلى أية جمعية أو جماعة سياسية، وإن كان
ذلك ليس بجرم في حد ذاته إنما حق طبيعي لأي إنسان.

إنما الدافع الفعلي وراء ما جرى عليّ من انتهاكات حالية وسابقة هو أنني قد
اخترت طريقاً شائكاً صعباً وهو الدفاع عن حقوق الإنسان، ليس فقط كاختصاص
ومهنة - بصفتي كباحث ومدرب في هذا المجال - وإنما وجدت من واجبي الوقوف
مع المظلومين والضحايا في مختلف الانتهاكات التي يتعرضون لها، دون النظر إلى
حجم المخاطر وردات الفعل التي سيقوم بها الذين يقومون بارتكاب تلك الانتهاكات.
وهكذا فقد تضمّن نشاطي وعملي مواضيع خطيرة مثل الفساد السياسي والمالي،
والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وامتيازات الفئة الحاكمة، والتمييز الطائفي والعرقي،
إضافة إلى مواضيع أخرى مثل الفقر والحق في الكرامة الانسانية والوظيفة المناسبة
والسكن اللائق، وحقوق العمال الأجانب.

وإذا كانت بدايتي في الثمانينيات تتمثل في نشاطي التطوعي في "لجنة الدفاع عن
المعتقلين السياسيين في البحرين" والمحسوبة على إحدى المجموعات السياسية
المعارضة، فإن هذا النشاط قد تحول في بداية التسعينيات إلى عمل مستقل تماماً
عبر تأسيس "المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان" والتي قامت بدور أساسي وحاسم
في خروج البحرين من حقبة أمن الدولة، عبر نشاطها في العواصم الغربية بالتعاون
مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

ويشرفني أنني اكتسبت في تلك الفترة جنسيتي الثانية حين أصبحت لاجئاً سياسياً
في مملكة الدنمارك التي وفرت لي الحرية والكرامة والمأوى عندما كنت ملاحقاً في

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

بلدي البحرين. إلا أنني لم أتردد أبداً في العودة إلى البحرين عام 2001 عندما تم السماح لي بذلك، حيث واصلت في أداء واجبي ورسالتي في التحقيق والتدريب على قضايا حقوق الإنسان في البحرين وخارجها، ومساعدة ضحايا الانتهاكات للتحرك السلمي للمطالبة بحقوقهم ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وكان الثمن أنني تعرضت طوال السنوات العشر الماضية للاعتداءات الجسدية من قبل قوات الأمن والتوقيف والاعتقال والمحاكمات غير العادلة وحملات التشويه، والمنع من السفر، واستمر ذلك حتى خلال الفترة من نوفمبر 2008 إلى فبراير 2011، والتي عملت فيها كمنسق إقليمي لمنظمة "فرونت لاين" الدولية - ومقرها دبلن وبروكسل - والتي تختص في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم ولم يشفع لي أنني قد قدمت استقالتي كرئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان" قبل بداية عملي في المنظمة الدولية، والذي لم يكن ذي صلة بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، فقد طغت الروح الانتقامية لدى من استهدفهم نشاطي السابق باعتبارهم مسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات من خلال وظائفهم كمسؤولين سياسيين أو أمنيين، وكذلك لشكوكهم بأنني كنت - وبشكل غير علني - أستخدم عملي الدولي لتقديم العون للنشطاء المحليين في البحرين.

وجاءت أحداث 14 فبراير:

وما تلاها من إعلان حالة السلامة الوطنية لتكون الفرصة المناسبة للانتقام. وخصوصاً أنني وبعد سقوط القتلى والجرحى في أولى الأيام قررت تقديم الاستقالة من عملي الدولي والتفرغ للنشاط التطوعي في البحرين للمساهمة في أن يكون التحرك الشعبي سلبياً وفاعلاً في ضمان الحقوق، وفي رصد وتوثيق الانتهاكات التي وقعت أثناء الأحداث. وكنت من أجل ذلك أشارك في الندوات وألقي الخطب وأشارك في الاجتماعات المتنوعة التي كان يشارك فيها ممثلون عن الجمعيات والجماعات السياسية ونشطاء سياسيون ومدنيون وحقوقيون، كل ذلك بصفتي كمدافع مستقل عن حقوق الإنسان. وتلك الاجتماعات التي كانت تعقد في مقار الجمعيات السياسية ومجالس الشخصيات السياسية، لم تكن سرية ولم تكن لتأسيس تنظيمات جديدة أو لوضع مخططات عمل وإنما كانت للتشاور وتبادل الرأي في خضم الأحداث المتسارعة الخطيرة.

وجاء وقت الانتقام:

فبعد منتصف الليل من يوم الثامن من أبريل 2011 - أي بعد 3 أسابيع من إعلان حالة السلامة الوطنية وإطلاق يد الجيش والأجهزة الأمنية في القتل واستخدام القوة المفرطة وفي الاعتقال التعسفي والتعذيب الذي وصل في بعض الحالات إلى الموت - في ذلك اليوم حيث كنت أقضي العطلة الأسبوعية مع زوجتي وبناتي وأزواج بناتي، جاءت قوات مدججة بالسلاح لتحاصر المبنى الذي تقع فيه الشقق التي تسكن

بها ابتنائي المتزوجات، وبدون سابق إنذار أو إذن قضائي، تم اقتحام المبنى وكسر باب الشقة بالطابق الثالث لتستلمني مجموعة من رجال الأمن الملتزمين بالضرب والركل في جميع أنحاء الجسد أثناء الدرجة على سلم المبنى، ولم يكتفوا بذلك، بل - وبعد تقييد يداي إلى الخلف وتعصيب عيناوي وقبل إدخالني في إحدى السيارات - تم توجيه ضربة شديدة إلى جانب وجهي الأيسر باداة حديدية حيث أدّى ذلك إلى وقوعي على الأرض مع نزف شديد من جروح غائرة على طرف العين اليسرى وعدد كبير من الكسور بالفك والوجنة والأنف مما استدعى نقلي إلى "القلعة" أولاً ثم مباشرة إلى المستشفى العسكري حيث تم قطب الجروح ثم إجراء عملية جراحية معقدة تم عبرها لحم الكسور، حيث تظهر صور الأشعة حوالي (18) صفيحة وحوالي (40) صمّولة (برغي) مما يستخدم في جبر الكسور.

وفي المستشفى العسكري:

بقيت 6 أيام كنت خلالها معصوب العينين ومكبل اليدين إلى السرير بشكل مؤلم لا يمكنني من الحركة. وكان يتردد علي مجموعة من الأشخاص كل ليلة يقومون بشتمني بأقذر الكلمات وتلمس الأماكن الحساسة من جسمي وإبلاغي بأنهم قد اعتقلوا ابنتي زينب حيث أنهم وبعد أن فرغوا مما يريدون بها تم ترحيلها إلى سجن في السعودية. وقال أحدهم بأنه هو من وجه لي الضربة على وجهي، وأنني سألتقى المزيد من ذلك بعد أن يتم نقلي من المستشفى، وأن هناك شرطياً ضخماً بانتظاري (ليعتدي علي جنسياً) وبدلاً من أن يتم إبقائي لمدة ثلاثة أسابيع هي فترة النقاهاة بالمستشفى تم نقلي في اليوم السادس إلى مكان بعيد علمت بعد حوالي شهرين بأنه سجن "القرين" العسكري.

وفي سجن "القرين":

تم وضعي في زنزانية انفرادية مظلمة لمدة شهرين تقريباً وكان جميع الحراس والمرضى يلبسون اللثام. ولم يكن لدي أي اتصال بالعالم الخارجي ولم يكن يُسمح لي بالخروج في الشمس والهواء الطلق. ولم يكن لدي في الزنزانية سوى اسفنجة بالية ووسادة وبطانية بالغة القذارة. ولم يتم السماح لي بالاستحمام إلا بعد 10 أيام كانت آثار الدماء والكدمات في رأسي وأجزاء جسمي. كنت أثناء تلك الفترة لا أستطيع سوى تناول السوائل من خلال أنبوب وكنت أتناول الأدوية المتعلقة بالعملية الجراحية والآلام الناتجة عنها، ورغم ذلك، فمنذ اليوم الثاني من وجودي في السجن بدأت وجبات التعذيب الليلية. حيث يأتي مجموعة من الأفراد الملتزمين بعد منتصف الليل ويقومون ببث الرعب عبر الصراخ والشتم والضرب على قضبان الزنازن ثم يدخلون إلى زنزانية بعد أخرى حيث يتم التعذيب اللفظي والجسدي والجنسي على الموقوفين، وكان كل واحد منا يسمع صراخ وآلام ومعاناة من هم بالزنازن الأخرى.

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

وكان من بين من عرفتهم في الزنازن القريبة مني كل من مهدي أبوديب - رئيس جمعية المعلمين - والمحامي محمد التاجر، ورجل دين هو السيد محمد الموسوي. وكنت أستمع صراخ موقوفين آخرين بالزنازن الأخرى ولكن لم أتمكن من التعرف على هويتهم.

كان التعذيب الذي وقع علي في تلك الفترة يتضمن: الوقوف المتواصل مع رفع اليدين لساعات طويلة، والضرب بأداة ثقيلة على مؤخرة الرأس، والضرب بالقبضات على الظهر، والضرب باستخدام قفل الباب على ظهر اليدين، والضرب بكعب الأحذية على ظاهر القدمين، والإجبار على تقبيل صور لحكام البحرين والسعودية كان قد تم لصقها على جدران الزنازن. ونزع الملابس، وإدخال العصي في الدبر، والشتم البذيء، والتعرض للعرض والمقدمات الدينية، والإجبار على شتم النفس وإعلان الولاء للقيادة السياسية خصوصاً رئيس الوزراء ورئيس قوة الدفاع تحت تهديد بالضرب والاعتداء الجنسي.

الاضراب عن الطعام:

ونتيجة لذلك فقد أضربت في اليوم الثالث بالسجن عن الطعام والدواء، وتعرضت بسبب ذلك لمزيد من الضرب. وفي اليوم السادس تم أخذي إلى مبنى آخر في السجن حيث تم ضربني بالمواسير البلاستيكية على أصابع القدمين وعلى باطن القدمين لإجباري على فك الإضراب أو التوقيع على ورقة بأنني أرفض تناول الغذاء والدواء. ثم بعد ذلك تم نقلي إلى مبنى آخر حيث تم ربط أطرافي بأطراف حاملة مصابين موضوعة على الأرض، وتم حقني بكيسين من السائل المغذي عبر الوريد. وهددني شخص بلهجة عربية غير بحرينية (دكتور أو ممرض) بأنه سيقوم بإدخال أنبوب لي من الأنف إلى المعدة أو سيثقب بطني لإدخال التغذية مباشرة للمعدة إن لم أوقف الإضراب. وقد أوقفت الإضراب فعلاً في اليوم السابع بعد أن تم التعهد بإيقاف التعذيب والاستجابة لطلبي بزيارة الطبيب الذي قام بإجراء العملية، فقد كنت شديد القلق بسبب تورم وجهي وعدم قدرتي على تحريك فكي، إلا أن التعذيب لم يتوقف وقد كررت الإضراب مرتين احتجاجاً على التعذيب خلال الأسبوعين التاليين. وفي الأسبوع الثالث من الاعتقال كان يتم أخذي للتحقيق في مبنى آخر في نفس السجن. ورغم أنه لم يتم ممارسة التعذيب أثناء التحقيق الذي كان يتم في كل مرة لعدة ساعات، ولكن كان الضرب والتعذيب يتم في الزنازن قبل وبعد جلسات التحقيق. وفي نهاية الأسبوع الثالث من الاعتقال تم عرضي في أحد مباني السجن على الطبيب الشرعي في وجود حراس السجن والذي سجل على عجل بعض الإصابات التي كانت لا تزال ظاهرة على الوجه واليدين والقدمين. وفي الأيام نفسها تم أخذي مرتين للتحقيق بالنيابة العسكرية حيث كنت أتعرض للإهانة والضرب أثناء النقل من وإلى مبنى النيابة العسكرية وفي داخل المبنى نفسه قبل

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

وبعد إدخاله على محقق النيابة حيث لا يتم نزع الأغلال والكيس الذي على الرأس إلا أثناء التواجد في تلك الغرفة.

وقد تكررت هذه المعاملة العنيفة والمهينة في الشهور التالية في كل مرة يتم فيها نقلنا لحضور جلسات محكمة السلامة الوطنية وكان يتولى النقل الشرطة العسكرية، وتم في إحدى المرات فرزني ضمن من "سيتم إعدامهم" وتم إسماعي صوت أسلحة.

تعذيب استثنائي!!

ولكن قبل بداية الجلسة الأولى من المحكمة العسكرية وتحديدًا بتاريخ 2011/5/7 وقعت حادثة تعذيب استثنائية: فقد تم السماح لي باستخدام الحلاقة والحصول على بذلة - كان قد بعث بها أهلي. وفي وقت متأخر من المساء تم أخذي من قبل أربعة أشخاص في سيارة صغيرة إلى مبنى على بعد حوالي 15-20 دقيقة، وهناك تم إجلاسي إلى طاولة ونزع القيد من يداي ونزع غطاء العين لأجد نفسي جالساً في مكتب أنيق وأمام شاب بملابس مدنية عرف نفسه بأنه "الشيخ صقر" وهو الممثل الشخصي لملك البحرين ويريد أن يسمع مني مباشرة بشأن الأحداث والاتهامات الموجهة إلي. واستمر الاستجواب لحوالي ساعة ونصف وفي النهاية سألني إن كنت أرغب ان يتم تصويري بكاميرا تلفزيونية كانت مهينة هناك بحيث أقدم اعتذاراً للملك عما بدر مني، فأجبته بأنني لم أرتكب ما يستحق الاعتذار.

بعد ذلك تم وضع العصا على عيني من جديد وأخذي إلى غرفة مجاورة وهناك قال لي أحد الأشخاص الذين جلبوني بأنني جالس على سرير وأنهم لن يضربوني ولكنهم سيفعلون بي كل شيء آخر إن لم أوافق على تسجيل الاعتذار. وبدأوا فعلاً في ذلك حيث وضع أحدهم يدي على عضوه التناسلي وقام آخر بتحريك عضوه على ظهري ووضع يده في مؤخرتي ثم بدأوا في نزع ملابسي، ولم يكن أمامي سوى شيء واحد.. افلت منهم وقمت بضرب رأسي بالأرض. ولم أسترد الوعي بعدها إلا في السيارة وهي تسير بسرعة كبيرة حيث تم إعادتي إلى الزنزانة بالسجن وأنا محمول، وجبهتي متورمة وكذلك الجانب الأيسر من وجهي حيث مكان الكسور المجبورة. ولمدة ثلاثة أيام كان يتم استخدام الكمادات والأدوية المهدئة للألم، وقد زارني في اليوم التالي للحادثة الدكتور الذي كان قد أجرى العملية ورأى الحال المزري الذي كنت فيه وطلب نقلي فوراً لأخذ الأشعة، ولكن لم يتم ذلك إلا بعد عدة أيام، وعبر نقل جهاز الأشعة إلى السجن ولم أرى الدكتور إلا بعد ذلك بفترة طويلة، حيث لم يكشف لي عن وجهه إلا بعد حوالي 6 شهور وعرفت بأنه الدكتور محمد المحرق.

الحادثة الثانية:

كانت في الجلسة الثانية للمحكمة العسكرية، حيث طلبت حق التحدث ولم يُسمح لي، فقلت بأنني قد تعرضت للتعذيب والتهديد بعدم التحدث عن ذلك في المحكمة،

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

فأمر القاضي بإخراجه من القاعة، وتم إساءة معاملتي في الطريق إلى السجن، وضربي بالقبضات والركل عند بوابة السجن وتم إيقافي في الشمس ورأسي في الكيس ويدي مرفوعتان إلى الأعلى لحوالي ساعة واحدة، ثم تم تهديدي في داخل الزنزانة "بتشوف اللي ما شفته اذا كررت الكلام في قاعة المحكمة". وكانت الحادثة الثالثة يوم 2011/6/22، في قاعة محكمة السلامة الوطنية الابتدائية، حيث بعد أن نطق القاضي بالحكم عليّ بالمؤبد، رفعت صوتي بالقول: "سنواصل الكفاح من أجل الحرية وحقوق الإنسان" ورد المتهمون الآخرون "سلمية .. شعب يطلب حرية" فتم إخراجنا إلى خارج مبنى المحكمة ووضع القيود في أيدينا من الخلف وانهاled علينا مجموعة الشرطة العسكرية بالهراوات. وتم ضرب وجهي بالجدار وسال الدم من أعلى أنفي وتم ضربي على مرفقي وأسفل عمودي الفقري وفخذي، ومعصمي حيث كنت مقيدا مما تسبب في نزيف الدم بالمعصم. ولأنني كنت أحاول حماية وجهي فقد تعمد أحدهم بضربي في مكان إجراء عملية جبر الكسور حيث تورم كفي. ثم تم أخذنا إلى غرفة الانتظار حيث تم إجلاسنا في الأرض والدوس علينا بالأحذية فوق الظهر والأكتاف، وعندما تبين لهم الإصابات التي لحقت بي تم نقلي إلى طواريء المستشفى العسكري للعلاج. وكان على رأس مجموعة الحراس الذين قاموا بنقلي للمستشفى الرائد "أبو أحمد" مسؤول الحراسة العسكرية.

أما بشأن محاكمتي أمام محكمة السلامة الوطنية بدرجتها الأولى والاستثنائية: فقد استمعت المحكمة لشاهد الإثبات الرئيسي وهو ضابط الأمن الوطني والذي لم يقدم أية دلائل أو إثباتات على الرواية الكاذبة التي قدمها بشأن تأسيس تنظيم ومحاولة قلب نظام الحكم والتحريض على العنف، وتمسك بأن جميع مصادره سرية ولا يمكنه الكشف عنها. أما الشاهدان الآخران فكان أحدهما الضابط بالأمن الوطني النقيب بدر إبراهيم غيث والثاني مساعد له في عملية إلقاء القبض عليّ حيث قدما شهادتهما لتبرير الإصابات البليغة التي وقعت بي أثناء القبض عليّ. في المقابل لم يتم السماح لي بحق الكلام، ولم يتم السماح للمحامي بتقديم شهود النفي ولم يتم الاستجابة لطلباته في استدعاء الطبيب الشرعي أو الطبيب الذي أجرى العملية، ولا في الحصول على التقرير الطبي للعملية، كما لم يتم إتاحة الفرصة للمحامي بتقديم مرافعته الشفهية. وكانت الأحكام جاهزة ومعدة سلفا، حيث تم الحكم عليّ بالسجن مدى الحياة.

ثم جاء تقرير وتوصيات "اللجنة الملكية لتقصي الحقائق" والتي وثقت ما جرى عليّ من انتهاكات وانتدبت الأطباء المختصين وأطلعت على التقارير الطبية، ليتم إثبات كل ما وقع عليّ من الانتهاكات والمذكورة في هذا الخطاب. وتم الاستشهاد بحالتي وحالة الأفراد الآخرين من ذات المجموعة في أماكن مختلفة من التقرير، كما تم عرض موجز خاص بقضيتي تحت رقم (8) ضمن القضايا المرفقة بالتقرير. وخلص التقرير وتوصياته إلى وقوع الانتهاكات البليغة المتعلقة

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

بالقاء القبض والاعتقال التعسفي والحجز الانعزالي والتعذيب النفسي والجسدي والمحاكمة غير العادلة ونسّف التقرير أي أساس قانوني لاعتقالي وبقائي في السجن. وقام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بدراسة ملف القضية ووجدوا بأنني معتقل رأي وأنه يجب فوراً إطلاق سراحي. ثم جاء حكم محكمة التمييز بتاريخ 2012/4/30 ليقرر بأن حكم محكمة السلامة الوطنية لم يستظهر توافراً أيّاً من أركان الجريمة – المادي منها أو المعنوي – وبذلك فإنه يكون "قاصراً قصوراً يبطله ويوجب نقضه".

وبناءً على جميع ما تقدم فإنني أتقدم بالأمور التالية:
أولاً: لا يوجد أي مبرر قانوني لاستمرار إبقائي في السجن خصوصاً بعد إثبات وقوع الإصابات عبر التقارير الطبية وتقرير الطبيب الشرعي، وعبر إثبات وقوع الاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمة غير العادلة عبر تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق. وعبر ما خلصت إليه تقارير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان من أنني معتقل رأي ومدافع عن حقوق الإنسان ويجب إطلاق سراحي فوراً.

ثانياً: الملف الموجود بين يدي المحكمة يخلو من أي دليل جازم يثبت صلتني بموضوع الاتهام المسند إلي. وكل ما قدم ضدي هو تسجيلات تثبت برائتي، حيث كانت عبارة عن خطب أعبّر فيها عن رأيي ولم أدع فيها إلى العنف بل أكدت فيها وبشكل متكرر التمسك بالعمل السلمي. ثم أتى حكم محكمة التمييز ليثبت عدم توافر أركان الجريمة في التهم المسندة إلي.

ثالثاً: وبناءً على ما سبق، فإنني ومنذ أكثر من مائة يوم قد بدأت إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار إبقائي في السجن، وكنت على استعداد للتضحية بحياتي للإعلان عن احتجاجي على الظلم الواقع عليّ وعلى الآخرين من المعتقلين.. وللمطالبة بالحرية، وكان رد فعل السلطات، بدلاً من الاستجابة لذلك المطلب العادل وتصحيح ما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوقي الإنسانية، أن يتم حجري لأكثر من شهر في المستشفى العسكري فيما يشبه السجن الانفرادي، وفرض التغذية الإجبارية عليّ بالقوة عبر التخدير والربط في السرير ووضع أنبوب التغذية من الأنف إلى الأمعاء، ووضع المغذيات الوريدية. ولم يتم الاستجابة لإصراري بالعودة إلى السجن إلا بعد موافقتي على برنامج لتناول السوائل مع التهديد الصريح بالإرجاع إلى المستشفى العسكري والتغذية بالقوة في حال أية نكسة صحية، وكان

شهادة الأستاذ عبدالهادي الخواجة

هذا استمرار للتغذية القسرية التي تتعارض مع القوانين الدولية. وإنني أحمّل السلطات السياسية وهذه المحكمة مسؤولية أي خطر أتعرض له في الأيام القادمة بسبب الاستمرار في الإضراب عن الطعام.

رابعاً: إنني أتمسك بالدفاع المقدم سابقاً أمام محكمة السلامة الوطنية الابتدائية والاستئنافية وأمام محكمة التمييز كدفاع موضوع في هذا الاستئناف وأحيل بشأته. كما أطلب ضم جميع التقارير الطبية والتقارير المفصلة لدى لجنة تقصي الحقائق. كما أطلب ضم هذا الخطاب إلى ملف القضية.

خامساً: إنني في هذه القضية "المجني عليه" بسبب قيامي بالدفاع عن حقوق الآخرين وإن المسؤولين عن هذا انتهاك حقوقي هم من يجب أن يقدموا للمحاكمة والعقاب وأن استمرار اعتقالهم ومحاكمتي هي جريمة ما كان ينبغي أن يتورط فيها القضاء لو كان مستقلاً ونزيهاً، لذا لا أرى جدوى من استمرار هذه المحاكمة ولن أقدم أي دفاع آخر، وأطالب بإطلاق سراحي فوراً ووقف هذه المحاكمة الصورية.

سادساً: لقد طال الانتقام أفراد أسرتي: ففي ذات اليوم الذي تم فيه إلقاء القبض عليّ، تم اعتقال كل من زوج ابنتي (المهندس وافي كامل الماجد) وزوج ابنتي (حسين أحمد)، ولم يكونا مطلوبين في الأساس حيث تم تعريضهما للاعتقال التعسفي والتعذيب النفسي والجسدي ثم تلفيق اتهامات لهما وتقديمهما للمحاكمة لتبرير إبقائهما في السجن لسنة واحدة بالنسبة لوافي، و6 شهور بالنسبة لحسين، وتعرضت زوجتي للفصل المهين كمسؤولة بمدرسة خاصة دون تقديم أية مبررات، وفي انتهاك لأبسط الإجراءات القانونية. وتم فصل أختي فاطمة الخواجة وزوجها راشد عبدالرحيم من وظائفهما بإذاعة البحرين دون أية مبررات قانونية، ولم يتم إرجاعهما إلا قبل بضعة شهور. كما تم حجز جواز سفر أختي هدى الخواجة وهي صاحبة مكتب للمحاماة والتدريب بالكويت دون مبرر ولعدة شهور دون مسوغ قانوني. وهكذا يبدو البعد الانتقامي في القضية، ويصبح لزاماً أن يكون هناك آليات حقيقية وذات مصداقية في كشف الحقيقة وجبر جميع الأضرار التي وقعت عليّ وعلى أفراد أسرتي وملاحقة المتورطين في جميع تلك الانتهاكات. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

ملاحظة: عبدالهادي الخواجة قد أوقف الإضراب عن الطعام بتاريخ 2012/5/28 بعد إلقاء هذه الكلمة، حيث أفصح بأن سبب وقف الإضراب هو استمرار التغذية الإجبارية، وتحقيق الإضراب هدفه في جذب أنظار العالم إلى قضية المعتقلين في البحرين.



سلفاد وطني

إفادة فضيلة الشيخ
عبدالهادي المخوضر

« إفادة فضيلة الشيخ عبدالهادي المخوضر

بسمه تعالى
الحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين...
رئيس المحكمة سيادة القاضي.. السادة القضاة.. السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته

التعريف الشخصي:

أنا عبد الهادي عبد الله مهدي حسن (المخوضر) وعمري ينيف على الأربعين عاما (كانت نشأتي نشأة ثقافية وعلمية)، فبعد تخرجي من الثانوية العامة هاجرت للنجف الأشرف بالعراق، وبعدها وإثر أحداث العراق في التسعينات رجعت إلى الوطن وأكملت دراستي في حوزة الشيخ عبد الأمير الجمري وكنت من مرافقيه، ورغم اشتغالي بالثقافة والأدب حيث عرفتُ بأني شاعر، وفزتُ بجوائز المركز الأول في الشعر على مستوى الخليج العربي، ولي ديوان مطبوع، وأسست دار نشر في التسعينات ودار نشر أخرى في عام 2003، وقمت بطباعة أكثر من 150 إصدار أدبي وثقافي، رغم ذلك كله إلا أن مرافقتي في التسعينات للشيخ عبد الأمير الجمري جعل من جهاز أمن الدولة سيء الصيت يلفق لي تهماً لا تتناسب مع شخصي، وذلك إثر أحداث منتصف التسعينات من القرن المنصرم، وقضيت 6 سنوات في السجن وتحت وطأة شديدة من التعذيب والقهر.

(وتكرر نفس السيناريو، فبالرغم من اهتمامي بعد الانفراج عام 2001 بالثقافة والأدب إلا أن جهاز الأمن الوطني لفق لي تهماً لا تتناسب معي ولا تتلاءم مع تاريخي عام 2010، وأيضاً عام 2011).

ويبدو أن الطريق الوحيد للقضاء على كل من يخالف الدولة في الرأي هو تلفيق التهم الزائفة لتصدر بعدها الأحكام الجائرة، ويتجرع التعذيب والتنكيل والسجن. وهذا ما جرى بالنسبة لي ولإخوتي سجناء الرأي، وكذلك للأطباء والمدرسين وكل شرائح التعليم، حيث لفقت لهم تهم لا تتناسب مع شخصيتهم وجهودهم وإخلاصهم وخدمتهم للوطن.

وأضيف هنا أنني ممن يعنى بشؤون المجتمع ويهتم ويقوم بنشاطات اجتماعية محضة، مثل تأسيس مشروع جمعية الإمام السجاد للأعمال الخيرية والتزويج..

البداية:

بالرغم من مرور عام وأكثر من شهرين على هذه الأحداث، التي سأطرق لها مقتصراً على ما يعينني منها مراعاةً لمقام الاختصار معرضاً عن التطرق إلى جميع ما حدث مكتفياً بالنزول الياسير، اعتماداً على ما ذكره رفقتي في القضية، حيث تتشابه الصور،

شهادة الشيخ عبدالهادي المخوضر

وتتكرر الأساليب، وتتقارب الأحداث والوقائع، فبالرغم من مرور أكثر من عام إلا أن تلك الصور لا تزال منقوشة في الذهن محفورة في المشاعر، فهي كالجراح تدمى إذا نكأتها ولا تهدأ إن تركتها، أحداث لم يبرح وقعها لا يفارقني ورنينها يداهمني وسياتها تتهجمني.

ليلة المداهمة والاعتقال وخلفيته:

بعد الهجوم على دوار اللؤلؤة بهمجية ووحشية انتشرت قوات الأمن، والتي كانت تلبس لباساً مدنياً في أرجاء البحرين، وخيم القلق واجتاح الهلع على الناس، وسقط بعض القتلى من الشهداء الأبرار مرة أخرى، بعد أن سقط في المرة الأولى 7 شهداء مع بدء أحداث 14 فبراير من عام 2011، وأشير هنا إلى أنني كنت قبل أحداث 14 فبراير بل وحتى 23 فبراير معتقلاً على إثر تهمة كيدية فيما عرفت باسم الخلية الإرهابية عام 2010، وهي في الحقيقة خلية وهمية ليست موجودة إلا في أذهان أفراد جهاز الأمن الوطني. وقضيت ستة أشهر ونصف بين رحي التعذيب القاسي المرعب، ذلك التعذيب الذي كان الموت أيسر من تحمله، حيث كنت تسعين ساعة متواصلة تحت التعذيب، ذلك التعذيب الذي تجرعت فيه زُعاق الموت وشربت فيه ذعاف مرارة الألم ضمن مجموعة لم يزل التاريخ يقص مأساتها ويحكي عناءها، ولست في مقام شرح ما جرى في تلك الواقعة بل أنا مقتصر على سرد الوقائع الأخيرة مع أن الأساليب متشابهة والأيدي الأثمة هي هي إذ أوعز لها بالمزيد بدلاً من أن تقطع، إلا أنني أشير إلا أنه وإثر محاكمات صورية (في القضية المسماة بالخلية) لم تستطع فيها المحاكم المدنية والنيابة العامة رغم استخدامهما ومشاركتها للقمع والتعسف بل والتعذيب أيضاً حيث كانت النيابة مشتركة في تعذيب مجموعتنا تلك ومع ذلك لم يستطع القاضي أن يثبت تهمة واحدة لواحد منّا وبعد اثني عشر جلسة تغير العنوان وخرجنا وبقدرة قادر تحت عنوان الإفراج عن (سجناء الرأي) بعد أن كنا (خلية إرهابية) وشتان بين العنوانين، وليت شعري هل أنصرفنا، وهل حوكم الجلاذ وهل قطع السوط العاتي؟ كلا، فبعد أن أفرج عنا بتاريخ 23 فبراير 2011 م وإثر أحداث نهضة 14 فبراير، بقيت خارج المعتقل 20 يوماً، والجرح لمّا يندمل ثم بتاريخ 17 مارس 2011، وإثر اقتحام الدوّار، وفي وقت متأخر من الليل هاجمتنا ذئاب البشر واقتحمت منزلي وكسرت بابه قوات مدنية متلثمة وعسكرية غاشمة، دون إخبار عن هويتهم، فما راعني إلا وهم عند رأسي بقبضاتهم وعتاد أسلحتهم، ولم يكن لديهم تصريح للإذن بالقبض عليّ، بل ظننتهم بدءاً بعض من ميليشيات البلطجية الذين كانوا يهاجمون الأمنيين آنذاك، شهِروا السلاح في وجه ابني وعائلتي وهددوهم بالقتل وقيدوا ابني (محمد) الذي كان نائماً في غرفته، وقال له قائد قوات المثلثين (إذا تحركت حركة واحدة سأطلق النار عليك) قال ذلك بعد أن شهر المسدس في وجهه، وهكذا انهالوا على ولدي وعليّ وعلى سائر أفراد اسرتي بالسب والشتم، قيدوني

بطريقة الشد إلى الخلف بعنف مؤلم وقادوني إلى سيارة الأمن بعد أن صادروا 3 أجهزة كمبيوتر محمول لأولادي وهي لم تزل في عهدة النيابة رغم خلوها من أي علاقة بالقضية ورغم مطالباتي المتكررة بها ومطالبات المحامي الفاضل (حميد الملا) برجاء تسليمها.

محنة التعذيب:

السادة القضاة.. في تلك اللحظة بدأ مسلسل التعذيب بكل أنواعه المختلفة، وأصنافه الكثيرة المخزية، الضرب المبرح القاسي دون توقف بالأيدي والأهواز السوداء والرفس واللكم بضراوة، الدوس على كل أجزاء الجسم بشدة، السب والشتيم بأبشع الألفاظ وأدناها، الإهانة والتعرض للدين والمذهب، كانوا يقولون لي: يا أبناء المتعة، أليست المتعة حلال عندكم أنتم إذن أبناء متعة، ما رأيك بأن أتمتع بزوجتك، كانوا يلقون هذه الألفاظ الدنيئة وكنت أردّ عليهم فألقى من العذاب أشدّه وأقساه، كانوا يسبونني ويسبون أهلي وزوجتي، كنا نسمع منهم كل يوم بل كل حين أبشع الألفاظ والشتائم والسب، منذ أول يوم وعلى مدى ثلاثة أشهر ونصف، كانوا يرددون كل حين (يا أبناء الفاعلة، يا أبناء الزنا، أيها الزناة) طبعاً الألفاظ المبتذلة التي تعرفونها وأجلكم عن سماعها، وكان التعرض بالشتيم والسب للدين والمذهب ورموزه متكرر يومياً (أيها الشيعة الحقراء، يا أبناء الفاعلة) وأراني مضطراً هنا لذكر واحدة من بعض الألفاظ المستقبحة (كانوا يقولون: طز فيكم وفي أئمتكم الاثني عشر). وهذا سب لأبناء الرسول وللإمام علي (ع)، أيضاً منعت من الوضوء والصلاة في اليوم الأول يوم 2011/3/17 م، ومنعت من الذهاب للحمام واستخدام دورة المياه ولم يسمح لي بالسباحة والتنظيف بل لم يكن لدي أية ملابس غير التي ارتديها، وكنت مقطوعاً عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر، واستمر المنع من السباحة لمدة تسعة أيام، وبتاريخ 2011/3/27 تم السماح لنا بالسباحة وأحضروا لنا ملابس ليست بمقاسنا، كان فريق التعذيب من المثلثين بل كان الجميع كذلك حتى الفريق الطبي.

أنواع أخرى من التعذيب:

كانوا يسكبون الماء البارد عليّ وعلى جميع رفقتي كل يوم لأكثر من مرة، كانوا يأتون ويقولون (إن رائحتك نتنة هل تحتاج إلى السباحة) فإذا قلت نعم بل وحتى لو قلت لا سكبوا الماء البارد الكثير ليغرقوا ملابسني وجسمي وفراشي الذي كانت قطعة بالية من الإسفنج، ويغرقون أيضاً الزنزانة التي كانت 2 متراً في 3 متراً. في كل ليلة يأتون لينهالوا علي وعلى الأخوة بالضرب والركل والرفس واستخدام الأسلاك البلاستيكية، (كان معي في ذات القسم كل من الأستاذ إبراهيم شريف، والحر الصميخ، والشيخ سعيد النوري، والدكتور عبد الجليل السنكيس) وكان كل واحد في زنزانة مستقلة نسمع أنين بعضنا، ولا يسمح لنا بالكلام مع بعضنا، لقد كان

شهادة الشيخ عبدالهادي المخوضر

مسلسلا يوميا قاسيا مليئاً بالرعب. وفي ليلة من الليالي وعند منتصف الليل جاء فريق التعذيب وبالتحديد بتاريخ 25 مارس 2011 وعندما كنا نائمين بعد منتصف الليل جاؤا برفقة كلاب متوحشة وسلطوها علينا وأطلقوها في العنبر لمدة طويلة بهدف اربابنا بعد أن اطفأوا الأنوار وقال قائلهم: (الآن ستنهشكم هذه الكلاب). لقد كان الضرب بالهراوات وبطريقة الرفس والركل كثيراً ولمدة اسبوعين بشكل متواصل وبكثرة، ثم وبعد الاسبوعين استمروا بنفس الاساليب ولكن بصورة متقطعة وفي هذه الفترة وبتاريخ 2011/3/26 م اجبروني على التوقيع على الافادات التي هم سطروها وكل ما ناقشتهم وقاومتهم نالوني ضرباً ورفساً وبشتى أساليب التعذيب، ان صور التعذيب التي مارسوها معي ومع رفقتي كثيرة جداً ومنها الحرمان من النوم، وفرض الوقوف الاجباري لمدة 4 ساعات يوميا، وأحيانا يقومون بالضرب الوحشي على أبواب الزنانات وثم تهديدي عدة مرات باستخدام الصاعق الكهربائي، وكان فريق التعذيب من المثلثين يبصق في فمي ويجبرني على ابتلاع البصاق.

الحبس الانفرادي:

كنت في قسم الزنانات الصغيرة في القرين، كانت الزنانة لا تتعدى 2*3، واستمر الحبس الانفرادي لأكثر من ثلاثة اشهر، ثم أضافوا واحداً لكل واحد، ولم تتحسن الظروف إلا عند 2011/6/10 م بشكل بسيط حيث بقيت الزنانات مغلقة إلا عند الرياضة لمدة ساعتين، وتحسنت الاوضاع بشكل ملحوظ قبل مجئ لجنة تقصي الحقائق في اغسطس.

كنا معصوبين العينين في الاوقات التي يسمح لنا فيها استخدام دورات المياه، وكذلك عند النقل الى النيابة او المحكمة او الى غرف التحقيق في نفس سجن القرين، ولم يكن يسمح لأحد بالكلام مع الآخر بل كانوا يجبرون كل واحد على سب رفيقه في الزنانة المجاورة بصوت مرتفع بأقبح الألفاظ، وأحيانا لا يسمح لنا بالذهاب للحمام لأكثر من دقيقة واحدة.

وحرمت من الرعاية الطبية بشكل كامل، حتى مع اشتداد المرض واشتداد آلام الرجل والظهر، وكان يأتي ممرض ملثم ولا يعطينا غير المسكنات ولا يقبل بتحويلنا للمستشفى مطلقاً، ومنعت من استخدام المصحف الشريف لمدة اسبوع، وبعد احضاره تم نزعه في بعض الأوقات كما حدث في تاريخ 2011/3/27، هذا فضلاً عن الحرمان من سائر الحقوق، فلا يسمح لنا بالحديث مع أحد حتى مع الشرطة، ولا يسمح لنا بالرياضة مطلقاً، وكان الأكل سيئاً جداً وقليلًا، ولقد كنا نجبر على الوقوف الطويل في الظهيرة الحارة في مواجهة الشمس مع الضرب في كل مرة نحمل إلى

شهادة الشيخ عبدالهادي المخوضر

المحكمة، وكنا نجبر على تقبيل صور الملك ورئيس الوزراء وملك السعودية وكانوا يقولون: أنتم الآن في السعودية وستحكمون بأحكامها.

مآسي سجن قرين:

لقد حفل سجن القرين التابع لقوة الدفاع والذي كان تحت سلطة جهاز الأمن الوطني بشكل مشترك مع عسكر المشير، على صور بشعة من التعذيب تفوق ما يحدث في كوانتانامو وما حدث في سجن أبو غريب سجن تزما مارت في المغرب وسجون صدام الوحشية، لقد نزعوا الملابس كاملة عن بعض رفقتي بمشهد مني، وحاولوا كذلك معي ولكن الله صرّفهم عن ذلك بعد أن قاومتهم كثيراً، أما التحرش الجنسي والتهديد بالاعتداء جنسياً فسجلهم حافل به.

هذا نزر يسير مما حدث أما الخطبُ فجلل عظيم ولولا قدر الله ولطفه لمات أكثرنا في زنانات البطش تحت التعذيب الشديد والتنكيل العسوف كما استشهد بعض الأبرار في هذه السجون وفي نفس الفترة مثل الشهيد عبد الكريم فخراوي والشهيد صقر وغيرهما من شهداء التعذيب.

مآسي استجواب النيابة والمحاكم العسكرية:

أما عن مآسي استجواب النيابة العسكرية، وويلات المحاكمة فالحديث عنها يطول، ولو لا ما عهدت اليكم من عزم الاختصار لما وسعني أن ادع الحديث عن تلك التجاوزات المضحكة المبكية، فلا لقاء مع محامي، ولا لقاء مع أحد من الأهل وانقطاع تام عن العالم الخارجي وعزل عن كل شيء في الحياة، ولم يسمح القاضي لي أو لغيري بالحديث مطلقاً بل لم يسمح للمحامي بالدفاع، ومن يحاول أن يتحدث يضرب ويطرد من القاعة، وعندما حاول عبد الهادي الخواجة أن يشتكي محاولة اغتصابه للقاضي رفض شكواه وطرده من القاعة ثم تعرض للضرب، وكنا نحمل إلى المحكمة مقنعين بالأكياس الخانقة، وكنا نضرب ونهان ونسب في كل مرة، وفي جلسة النطق بالحكم ضربنا ضرباً مبرحاً وحشياً لمجرد أننا عبرنا عن مشاعرنا بعد النطق بالحكم وقلنا (سلامية سلمية، شعب يطلب حرية) ولم تختلف محكمة الاستئناف عن محكمة (درجة أولى).

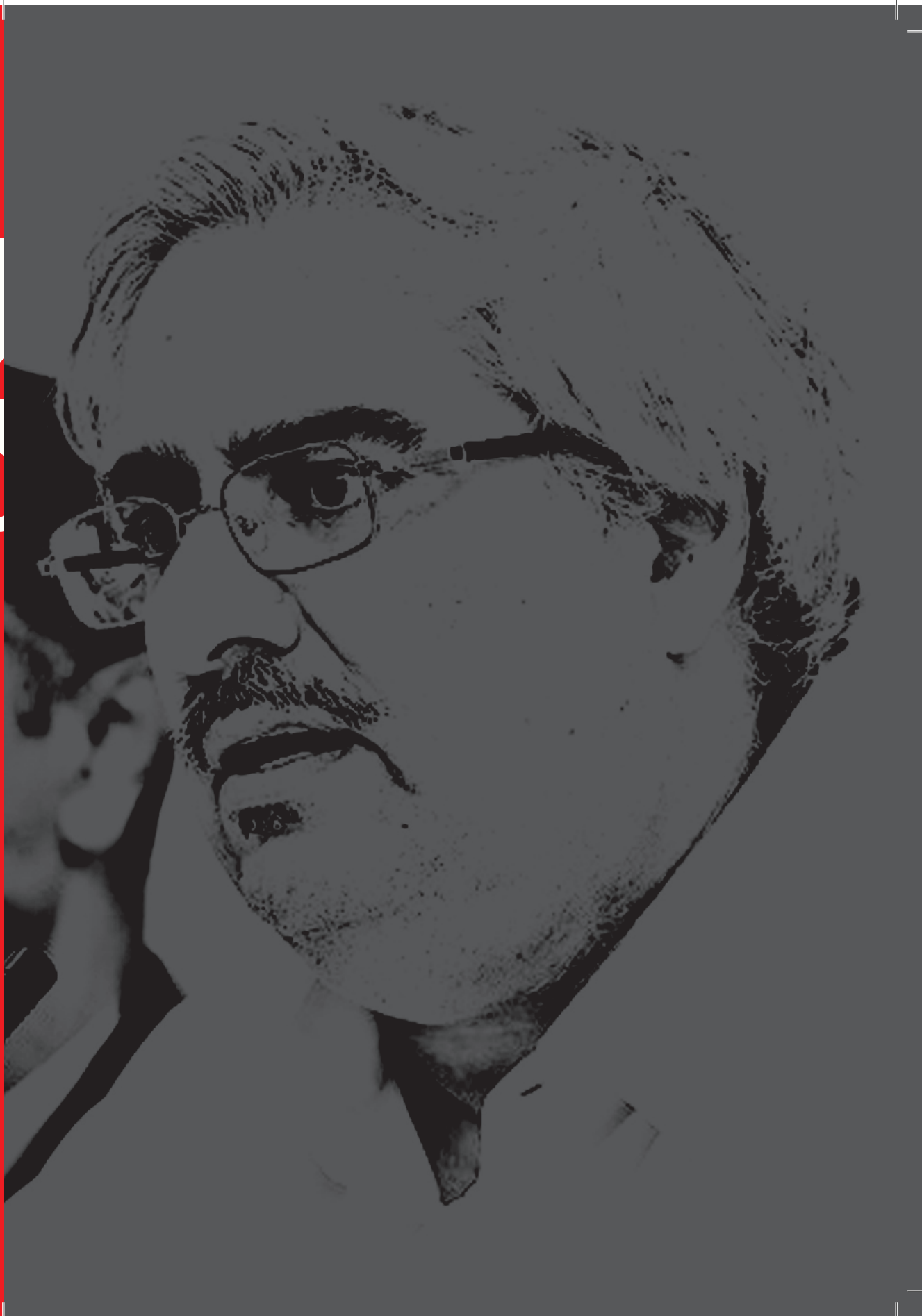
لقد حكمت مدة 15 سنة على تهم لا أصل لها، وكان ذلك وفق دوافع كيدية انتقامية نتيجة مشاركتي في المطالبات السلمية والدفاع عن المحرومين والمضطهدين بالأسلوب السلمي فقط، فأنا لا أزال أقول: أنا سجين رأي ولا علاقة لي بأية تهمة ولست مذنباً، هذا وقد أوضح السيد بسيوني في تقريره ضرورة الإفراج عنا بحسب النص الإنجليزي/الأصل.

شهادة الشيخ عبدالهادي المخوضر

وختاماً:

السيد رئيس المحكمة، ايها القضاة السادة، إن التهم التي أدنت بها محض افتراء ولا أصل لها، فأرجوا من سيادتكم كما هو المأمول منكم أن تصدحوا بصوت العدل بشجاعة عالية، وأن تأمروا بالإفراج عني وعن رفقتي في هذه اللحظة الحاسمة، والتي سوف يسجل لكم التاريخ أنكم وقفتُم بجانب الحق ولم تخافوا لومة لائم، وذلك لعدم وجود أي دليل ولا مبرر لإبقائنا في السجن. إن حكم الإفراج ليس كثيراً في حق مجموعة شهد العالم كله على مظلوميتهم، ونادت المنظمات العالمية بحقوقهم، وحفل سجل الزمن بظلامتهم، وإن هذا الإجراء لهو أجلى برهان على عدالة شخصكم. إن حكم التمييز بالإحالة رغم النقص لم يكن منصفاً لنا، فأني احتجاز صحيح لنا بعد الطعن في التسبيب وبعد تهاوي أركان الجريمة المدعاة، إذ التهم كلها باطلة فلا مبرر لإبقائنا تحت وطأة السجن المرير. تحية لكل غيور صبور ولكل مضحٍ من أجل الدين والوطن، تحية لأصحاب الضمائر التي تسعى لإحقاق الحق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



سفاد وطن

إفادة الامين العام لجمعية العمل الوطني
الديمقراطي «وعد»
إبراهيم شريف

« إفادة الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي » وعد « ابراهيم شريف السيد موسى

حول التعذيب وسوء المعاملة

أنا الناشط السياسي إبراهيم شريف السيد، الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد". أقدم إفادتي هذه أمام محكماتكم الموقرة لتوثيق الجرائم التي ارتكبت بحقي أثناء أعتقالي ومحاكمتي، كمساهمة متواضعة مني في عدم تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي حصلت في فترة سريان مرسوم السلامة الوطنية.

أولاً: أسباب استهدافي:

أنا عضو في تنظيم سياسي (وعد) رفض الاعتراف بشرعية دستور 2002 بسبب إصداره بإرادة منفردة للملك دون إشراك الشعب "مصدر السلطات جميعاً" وما ترتب عنه من تقويض لصلاحيات ممثلي الشعب وتوسيع للصلاحيات التنفيذية للملك، حيث تم إفراغ وعود الميثاق "بملكية دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة" من محتواها. لقد كان لي ولتنظيمي "وعد" مواقف سياسية رافضة بشكل مطلق الانقلاب على دستور 1973 وميثاق العمل الوطني، وهو الأمر الذي نتج عنه تركيز للسلطات الثلاث في يد الملك وإحتكار متزايد للثروة من قبل الأسرة الحاكمة خاصة في قطاع الأراضي. وقد قدمت بعض المساهمات لفصح صور الفساد المختلفة من خلال كتاباتي وندواتي بينت فيها الدور المركزي لبعض أفراد الأسرة والنخبة الحاكمة ولم أتردد في تسمية كبار المتورطين في قضايا الفساد. لهذه الأسباب ولأسباب أخرى تتعلق بمشاركة تنظيم (وعد) في حركة 14 فبراير جاء إستهدافي شخصياً واستهداف تنظيمي الذي أحرق مقره الرئيسي مرتين كما استهدف منزل رئيسة لجنته المركزية الدكتورة منيرة فخرو واعتدى عدة مرات على فرع التنظيم بالمرق واستهدف بعض أعضائه وأعتقلوا وطردهوا من أعمالهم.

ثانياً: الأعتقال التعسفي:

في حوالي الساعة 1:50 من صبيحة الخميس 17 مارس 2011م، قرع باب منزلي مجموعة من الرجال أغلبهم ملثمون ويحمل بعضهم أسلحة. للوهلة الأولى أعتقدت وزوجتي إنهم من الميليشيات المسلحة "البلطجية" التي كانت تجوب الأحياء والقرى خلال الأيام السابقة وتعتدي على المواطنين وتطلق النار عليهم. لذلك قمت بالاتصال بجاري وزوجته ليكونا شاهدين على ما يحدث. خرجت من باب المنزل واتجهت إلى باب الحديقة وسألت الضابط باللباس المدني، وأعتقد أنه الملازم أول جلال راشد (كما جاء في محضر القبض)، أن يبرز أمر / مذكرة التفتيش والقبض بعد أن أخبرني بأنني مطلوب القبض علي... أجاب بأنه بموجب مرسوم السلامة الوطني فإنه لا يحتاج لمثل هذا الأمر.

شهادة الأستاذ إبراهيم شريف

تم القبض عليّ دون تفتيش منزلي ووضعت في سيارة مدنية صغيرة وتم تقييدي وعند دوار مدينة عيسى تم تعصيب عيني. إتجهت السيارة إلى منطقة الرفاع واستمرت لمدة 10 دقائق تقريباً وتوقفت في مركز به مرآب للسيارات أعتقد إنه كان بقرية سافره الأمنية. أخذت إلى غرفة ونزعت العصابة عن عيني فرأيت ملثمين وآخرين بلباس طبي أبيض. تم فحص مستوى السكر في الدم والضغط وسألت إذا ما كنت أعاني أمراضاً معينة ثم التقطت لي صوراً وأعيد وضع العصابة على عيني. أخرجت إلى مرآب السيارات وبدأت أسمع الشتائم وأتلقى الدفع والإهانات ثم أزيلت العصابة عن عيني لوقت قصير ليتم تصويري بكاميرا فيديو عليها لمبة إضاءة لتستمر الشتائم والسباب - يا "كلب"، يا "عميل"، يا "أبن الـ..." إلخ. بعدها دُفعت إلى سيارة (فان) معصوب العينين ثم سمعت أحدهم ينادي أسم الأخ حسن مشيمع الذي أحضر للسيارة. إنطلقت بنا السيارة ووصلنا إلى سجن معسكر القرين التابع لقوة دفاع البحرين في ساعة مبكرة من الصباح حيث مقر الإصلاحية العسكرية.

ثالثاً: العنبر الإنفرادي رقم (4)

بعد الإصطفاف في ساحة السجن أخذنا معصوبي الأعين كل إلى سجنه. مررت بتفتيش دقيق بعد خلع جميع ملابسنا وتعريتنا بالكامل وأنا معصوب العينين وتم دفعي بخشونه إلى العنبر رقم (4) الذي توجد به 5 زنازن للعزل الإنفرادي. كانت الزنازاة الوسطى رقم (3) من نصيبي. زملاء العنبر كانوا: الشيخ سعيد النوري في زنازه رقم (1)، عبد الجليل السنكيس زنازة رقم (2)، عبد الهادي المخوضر في زنازه رقم (4)، الحر الصميخ في زنازه رقم (5). الزنازن عبارة عن غرف مغلقة عدا فتحة صغيرة أسفل الباب الحديدي تتخللها قضبان حديدية وأخرى مماثلة في أعلى الباب، تبلغ مساحة الزنازة 2 × 3 متر مربع. الكلام بين السجناء ممنوع، وإذا حدث فإنه يعرض المعتقلين للانتقام الملثمين، كما يمنع تلاوة القرآن أو الأذان بصوت مسموع. خلال يومين تعرف كل واحد منا على زملائه وبدأنا التواصل بصوت منخفض بعد أن يخرج الحراس من العنبر، وكانت الساعة المفضلة لنا هي بعد صلاة الفجر حيث يتسنى لنا الحديث لدقائق معدودة. لم يسمح لنا بالاستحمام إلا بعد مرور أكثر من 10 أيام.

السجن الإنفرادي جحيم لا يطاق عندما لا يسمح لك بمحادثة أحد أو أن تحصل على كتاب لتقرأه أو حتى تعرف كم الساعة. كان كل شيء ممنوع إلا وجبة التعذيب اليومية.

رابعاً: التعذيب وسوء المعاملة:

هناك برنامج سبق إعداده لاستقبالنا كما "يليق" بسياسيين معارضين في نظام قمعي لا يحترم حرية الرأي والتعبير ولا حقوق المواطنين. بعد بضع ساعات من وصولنا تم توفير فراش نوم عبارة عن أسفنجة قذرة ومعها لحاف أقذر منه، أما الوسادة فلا يمكن وصف البقع التي عليها والرائحة المنبعثة منها. وبعد بضعة أيام

دون استحمام تصبح أجسادنا أقذر من فرشنا حتى إن السجنائين يدخلون علينا واضعين كمادات على أنوفهم إلقاءً من الروائح المنبعثة من العفن الذي يسببه كثرة سكب الماء علينا وعدم الاستحمام أو تغيير الملابس، كما سيجئ لاحقاً.

كنت أنتظر وجبة التعذيب من صباح اليوم الأول ولكن بدل ذلك يدخل شخصان أو ثلاثة ملثمين ليسكبوا الماء البارد عليّ وعلى كل ما في الغرفة فتغرق الأرض بالمياه ويبتل الفرش وتنخفض الحرارة جراء التأثير المزدوج للماء والمكيفات فترتجف الأطراف. أضطر للإنكفاء في الزاوية البعيدة عن تيار الهواء المباشر بانتظار أن تجف الغرفة ومحتوياتها، ولكن يتكرر نفس المشهد مرات عديدة بسكب المياه ويتعذر معها النوم.

في الليلة الأولى تبدأ عملية قرع الأبواب الحديدية بالآت معدينة تحدث أصوات مدوية. وفي اليوم الثاني تبدأ وجبات التعذيب بدخول عدد كبير من المثلثمين يحتلون الزنزانة الصغيرة ويحاصرونك من كل جانب ويتناوبون الضرب والركل والصفع والبصق والشتم والإهانة والسباب، ويستمر التعذيب في الأسابيع اللاحقة بعدد أقل، عادة 3 أشخاص وأحياناً أكثر. وبعد انتهاء التحقيق يقل عدد زيارات المعذنين إلى مرتين أو ثلاث في الأسبوع. التعذيب كان يشمل أيضاً الوقوف رافعين الأيدي لساعات طويلة وأحياناً يطلب منا رفع إحدى الرجلين. في إحدى المرات قدمت شكوى لدى النيابة يوم 2011/3/29م، حول التعذيب الذي تعرضت له وفي اليوم التالي جاء أحد المثلثمين بلباس عسكري وقام بصفعي وحذرنى من تقديم شكوى لدى النيابة العسكرية مرة أخرى، وفي مساء نفس اليوم تلقيت مزيداً من الضرب لنفس السبب، هذه المرة باستخدام هوز بلاستيكي غليظ إضافة إلى اللكمات والقبضات على الكتف والرقبة الأمر الذي تسبب لي في تشنّج وألم بالرقبة وصعوبة النوم لبضعة أيام. وقد تم ركلي على مؤخرة الركبة اليمنى مما أدى إلى صعوبة في المشي استمرت حوالي 8 أشهر. وفي إحدى الليالي أطفأت الأنوار وعم الظلام وأدخل كلب أو أكثر وأخذ ينبج بشكل هستيري ويخربش أبواب الزنازن لإثارة الرعب فينا.

وقد كان التحرش الجنسي أحد أوجه التعذيب، حيث نؤمر بالإنحناء وأخذ وضع الكلب بوضع الركب على الأرض (الجثو) وإنزال السروال، ويتم لمس المؤخرة والصدر والإيحاء بأنهم على وشك القيام باغتصاب مع إطلاق الكلمات البذيئة.

خامساً: الشتم والسب

لا يقتصر الشتم على المعتقل نفسه بل يتم التعرض للأسرة والوالدة والزوجة والبنات، وفي حالة زملائي الشيعة، يتم سب المذهب والعقيدة. سمعت من الشتائم خلال أقل من ثلاثة أشهر ما لم اسمعه طوال حياتي "عملاء"، "خونة"، "قحاب"، "مخانيث"، "أولاد قحبة"، "أولاد متعة"، "أولاد زنى"، "..... أمك"، "..... فيك"، "آل خليفة أسيادك"، "خليفة تاج رأسك"، "كلب"، "حمار"، "نغل"، إلخ.

ولا يكتفون بتوجيه السباب بل يريدونك أن تشاركهم بسب أحد من زملائك أو بشتم وإهانة نفسك، ويجبرونك على تقبيل الأيدي والأحذية تحت طائلة الضرب،

شهادة الأستاذ إبراهيم شريف

ويمارسون البصق في الوجه والأذن. بعد بضعة أسابيع من الاعتقال جاء زوار الفجر من المثلثين بمجموعة من البوسترات للملك ورئيس الوزراء وولي العهد وملك السعودية ولصقوها على جدران الزنازن وأمرونا بتقبيلها مكررين الطلب في كل زيارة تقريباً (وقد أزيلت هذه الصور قبيل زيارة فريق التحقيق التابع للجنة بسيوني). وربما يكون سماع أنين الزنازن وصرخات الزملاء وأهانتهم أشد وقعاً من بعض اشكال التعذيب الأخرى لأنك تتعذب لعذاب رفاقك ولا تملك الشجاعة للاحتجاج على ما يقوم به المعذبون وتحس بالعجز.

يبقى أن أسجل بأنني سمعت الكثير من الإهانات لزملائي من أبناء المذهب الشيعي، واذكر أنه في صبيحة اليوم الأول سمعت أحد المعذبين يصرخ في الأستاذ حسن مشيمع "طرز فيك وفي مذهبك وأئمتك الأثنى عشر".

سادساً: من هم المثلثون؟

كان الجميع في سجن القرين ملثماً حتى انتهاء السجن الإنفرادي في 2011/6/10م، قبض علينا ملثمون، وحقق معنا ملثمون من جهاز الأمن الوطني. حراس السجن ملثمون وكذلك المعذبون والطاقم الطبي وعمال المطبخ والصيانة ومدير السجن. أثناء زيارة الطبيب الشرعي في منتصف شهر أبريل جلس في نفس الغرفة أحد المثلثين لمراقبتي. من الواضح إن الهدف من وراء اللثام هو إبقاء هوية المسؤولين عن التعذيب، أو الشهود عليه من الحراس والعمال والطاقم الطبي، سرية للمساعدة في الإفلات من العقاب والمساءلة. كان المثلثون يطلبون منا عدم النظر إلى وجوههم مباشرة وتوجيه أنظارنا بدل ذلك للحائط أو الأرض أمعاناً في إخفاء هوياتهم.

سابعاً: سوء المعاملة في مبنى النيابة والمحكمة

الطريق إلى النيابة العسكرية أو مبنى القضاء العسكري لا يخلو من سوء معاملة وإهانات، تبدأ بوضع عصابة على الأعين ثم يوضع كيس ذو رائحة نتنة تسبب في حالات إختناق واستفراغ وصعوبة في التنفس لدى بعض المعتقلين. الإهانات تتكرر في مباني القضاء العسكري خاصة في غرف الانتظار يصاحبها الضرب والركل والدفع والسحب بخشونه. في مبنى النيابة العسكرية ضربنا على رؤوسنا لمجرد عدم الوقوف عند عزف السلام الملكي في برنامج تلفزيوني. يوم 2011/6/22م، صدر حكم الإدانة بحقنا فهتفنا شعاراً داخل المحكمة بعد انتهائها فهاجمنا الجنود والضباط ودفعونا خارجاً وقاموا بضربنا وركلنا وشتمنا وإهانتنا. لم تحرك النيابة العسكرية ساكناً رغم الشكاوي الشفهية العديدة التي تقدمنا بها علماً بأننا كنا تحت ولايتها طوال تلك الفترة.

ثامناً: ملاحظات ختامية

صبيحة اليوم الأول لسجني التقيت مع أحد الضباط الذي عرف نفسه بقوله أنه ضابط

كبير في قوة الدفاع يعرفني منذ التقائي في زيارة لي للكويت في التسعينيات، ولكن لم يفصح عن إسمه واكتفى بالقول بأن لديه شهادة دكتوراه. قال لي أنه يريد مني أن أضع يدي بيد الملك فأجبتته وأنا معصوب العينين بأنني سأفعل ذلك إذا التزم الملك بالإصلاحات الدستورية. حاول إيهامي بأننا خارج البحرين (أي في السعودية) ربما لادخال الروح إلى روحي.

- في الأيام التي سبقت أول جلسة لمحاكمتنا جاء أحد المثلثين وقال بأن أحد المسؤولين الكبار يريد مقابلي مساء ذلك اليوم. لم يتم ذلك اللقاء إلا أنني علمت فيما بعد إنهم إصطحبوا الدكتور عبد الجليل السنكيس لمقابلة ذلك "المسؤول" وإدعى بأن أسمه "صقر الخليفة" وأنه مندوب عن الملك.

- تتطابق تجربتي الشخصية مع كثير مما ورد في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق "لجنة بيسيوني". في الفصل السادس من التقرير وهو الفصل المعنون بـ "إدعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الأشخاص" وتحديدًا المبحث الثالث منه "أسلوب تنفيذ عمليات القبض" استنتجت اللجنة في الفقرة (1174) بأن مثل هذا النوع من القبض يمثل "اعتقالات تعسفية بمقتضى المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وفي جميع حالات الضبط والتفتيش.. لم يتم إبراز أمر توقيف أو تفتيش". وأضافت اللجنة في الفقرة (1178): "خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت تعد انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني". الأخطر من ذلك ملاحظة اللجنة في الفقرة (1179)، التي تنص على: "ويشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية.. وأن هذه الأحداث لم تكن لتحديث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني". ثم يضيف التقرير في الفقرة (1180): "ويشكل الأخفاق في إجراء تحقيق فعال في هذه الممارسات والفشل في إتخاذ التدابير الوقائية لمنع الانتهاكات من جانب قوات الأمن أساساً لتحمل القيادات العليا المسؤولية".

- وفيما يتعلق باستنتاجات لجنة بيسيوني في البحث الرابع من الفصل السادس تحت عنوان "معاملة السجناء والموقوفين"، فقد خلصت إلى وجود أدلة قاطعة حول عمليات التعذيب من واقع الفحوصات السريرية الاكلينيكية على 59 شخصاً من قبل أربعة أطباء خبراء في مجال توثيق عمليات التعذيب والأشكال الأخرى من التعرض لسوء المعاملة والرضوض، وقامت اللجنة بتقديم ملخص لأدلة الطب الشرعي في الفقرات من (1212) إلى (1218). وإنتهت اللجنة في الفقرة (1230) إلى أنه "كان هناك أنماط معينة من السلوك التي كانت تنتهجها الأجهزة الحكومية.. وكان الغرض في الكثير من هذه الحالات هو الحصول على إفادات أو اعترافات تجرم أولئك الأشخاص المقبوض عليهم..". وأضافت الفقرة (1234) قائمة بأساليب التعذيب والأساءات اللفظية والتهديد بالاغتصاب وسب الطائفة الشيعية. وتضيف فقرات التقرير رقم (1235) و(1236) و(1237) حول حرمان المعتقلين من الاتصال

شهادة الأستاذ إبراهيم شريف

بالعالم الخارجي أو بمحاميتهم لأسابيع أو شهور، دلائل إضافية على انتهاكات حقوق المعتقلين. وتستنتج اللجنة في الفقرة (1238) على وجود "ممارسات ممنهجة في سوء المعاملة البدنية والنفسية التي وصلت إلى التعذيب"، وفي الفقرة (1240) على أن "عدم مساءلة المسؤولين في النظام الأمني قد أدت إلى سيادة ثقافة الأفلات من العقاب".

-وفيما يتعلق بالفصل السادس، المبحث الخامس الخاص "بالتوقيف والمحاكمة فيما يتصل بحرية التعبير والتجمع والتنظيم" التي تدرج تحت التهم التي تمت إدانتها بها ظلماً في محاكم السلامة الوطنية (العسكرية) فقد خلصت اللجنة في الفقرة (1279) إلى أن حكومة البحرين استخدمت أحكام المواد (165) و(168) و(169) و(179) و(180) من قانون العقوبات لـ "معاقبة المعارضة وردع المعارضة السياسية". وأضافت في الفقرة (1280) إن لديها "عدداً من بواعث القلق بشأن إتساقها مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومع أحكام دستور البحرين"، فيما خلصت الفقرة (1281) أن المادة (165) عقوبات "طبقت تطبيقاً ينتهك حرية الرأي والتعبير، إذ أقصت من النقاش العام الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم والآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام". وانتهت الفقرة (1282) إلى أن المادة (168) عقوبات "تضع قيوداً واسعة على ممارسة حرية الرأي والتعبير من خلال تجريم كل من أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو مثيرة" وتنتقد لجنة بيسيوني الغموض الذي يكتنف التعبيرات الواردة في المادة، فيما تنتقد في الفقرة (1284) المواد (165) و(168) و(169) عقوبات التي "تقيد الرأي والتعبير بتجريمها التحريض على كراهية النظام أو الإضرار بالصالح العام دون أن تنص على أي عمل مادي ينتج عنه ضرر بالصالح العام أو الفرد، وقد جرى تطبيقها لقمع النقد المشروع للحكومة".

ختاماً أود أن أضيف أن السجن محطة طبيعية على طريق النضال من أجل الحرية والكرامة، وإن مبادئ وقيم التسامح التي أؤمن بها جنبتي الإحساس بالحدود أو الكراهية تجاه من تسبب في تعذبي ومعاناة عائلتي. لقد سامحتهم وأرجو أن يجدوا في التوبة خلاصاً لهم. لكن الواجب يقتضي منا عدم نسيان ما حدث حتى نتعلم ونتعص من هذه الآلام. الطريق للمصالحة يمر عبر الكشف عن الحقيقة كاملة، تلك الحقيقة التي كشف عن بعض جوانبها تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، والاعتذار للضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم. نحن نغفر ولكننا لا ننسى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
إبراهيم شريف السيد موسى



شهادة وطني

شهادة فضيلة الشيخ
سعيد النوري

« إفادة فضيلة الشيخ سعيد النوري

12-06-2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل على الرسول المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه
المنتجبين.
هيئة المحكمة الموقرة ، المحامين المحترمين ، الحضور الكرام، السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.

سوف تتضمن هذه المداخلة الموجزة قسمان أساسيان ، الأول يرتبط بتفاصيل
الاعتقال والتجاوزات والتعذيب الذي تعرضت له، والقسم الثاني يرتبط بالتهمة
الكيدية الموجهة لي ، والتي على أساسها تم الحكم علي بالسجن المؤبد.

القسم الأول :

وسوف أتحدث حول تفاصيل الاعتقال والتجاوزات والتعذيب الذي تعرضت له وفق
النقاط التالية:

1 - تم استهدافي بالاعتقال الأول مرة بتاريخ 15-8-2010م ، وحتى تاريخ 23-2-2011م ولمدة 6 أشهر تقريباً.

2 - تم توجيه تهمة السعي لقلب النظام بالقوة ، وتهمة الإرهاب والتخريب وغيرها لي ،
فيما عرف بمجموعة الـ (25) المعروفة ، وهي ذات الاتهامات تقريباً الموجهة لي في
قضية الـ (21) الحالية ، وقد تعرضت أثناء فترة التوقيف لأقسى أنواع التعذيب المعنوي
والجسدي طول فترة الستة أشهر التي قضيتها في السجن، وتم انتزاع الاعترافات
مني بالقوة والإكراه. وقد تمت محاكمتي ومجموعة الـ (25) وعقدت 9 جلسات لذلك،
ولكن وبسبب إصرار هيئة الدفاع على التحقيق في قضية التعذيب ، وفشل النيابة
في تقديم أية أدلة على استخدامنا للعنف، ووضوح بطلان الاعترافات بسبب التعذيب
الوحشي الممارس ضداً، والذي جعل براءتنا عن التهمة قضية واضحة، فقد اضطرت
السلطة للإفراج عنا ، ولكن تم تغيير عنوان (الإرهابيين) الذي أطلق علينا ، وإطلاق
عنوان (سجناء الرأي) علينا في الصحف اليومية أسوة بالمنظمات الحقوقية الدولية
والتي دافعت عنا بصفتنا سجناء رأي.

3 - لقد تم تعذيبني في عدة سجون في مبنى القلعة وفي الحوض الجاف ، وبقيت في
سجن وعزل شبه انفرادي لأشهر.

4 - رغم تقديمنا طلبات التحقيق في التعذيب ، لم يتم التحقيق في التعذيب،
ولم يتم عرضنا على طبيب مستقل ، ولم يتم جبر أضرارنا والاعتذار لنا والاعتراف
بالأخطاء الواقعة بحقنا. ورغم ذلك ، فإن اعتبارنا (سجناء رأي) في الصحافة شبه
الرسمية مثل إقرارا واضحاً بخطأ الاتهامات التي وجهت لنا ، وشهادة شبه رسمية

شهادة الشيخ سعيد النوري

على براءتنا.

5 - إن قضية الـ (25) السابقة تثبت وجود تعذيب منهجي، وتثبت أنني سجين رأي، وأنني مستهدف لآرائني.

6 - تم الإفراج عني بتاريخ 23-2-2011م، وكانت المسيرات السلمية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية قد انطلقت فعلاً بتاريخ 14-2-2011م، وقد كنت حينها في السجن، ولكن بسبب الرغبة بالانتقام مني تم اعتقالني مجدداً بتاريخ 17-3-2011م، وقد وجهت لي ذات التهم السابقة تقريباً، مما يؤكد أنني مستهدف شخصياً بسبب آرائني.

التجاوزات والتعذيب في الاعتقال الثاني:

- 1 - تم الهجوم على منزلي بتاريخ 17-3-2011م فجراً بإعداد كبيرة من قوات بلباس مدني ملثمة وبسيارات مدنية، والتي سألتها عن هويتها وهدفها من اقتحام المنزل فلم تجب ولم تبرز أية وثيقة رسمية تثبت هويتها أو الإذن بالقبض والتفتيش رغم مطالبتي بذلك.
- 2 - فتحت الباب وبمجرد فتح الباب، عند سماعي لصوت الضوضاء وجرس الباب، إنهال المثلثون علي بالضرب الشديد بالأيدي والأرجل في أنحاء الجسم المختلفة، رغم أنني لم أبدأ أية محاولة للهروب أو المقاومة.
- 3 - كان المثلثون يحملون أسلحة نارية وجهوها نحو رأسي وهددوني بالقتل ثم أغمضوا عيني وأدخلوني السيارة.
- 4 - دخل المثلثون البيت ولم يسمحوا لي رغم طلبي بأن أهدئ الأهل والأولاد وأجعلهم في غرفة خاصة، وعند دخولهم البيت عبثوا بمحتوياته وأخذوا الكمبيوترات والهواتف والمحفظة والكثير من الأشياء وعبثوا بالخزائن والثياب الخاصة، واستمروا لفترة طويلة يفتشون البيت، وتم الدخول لغرف النوم وترويع أهلي وأولادي وإرعابهم.
- 5 - بالإضافة للضرب الشديد لاسيما في الرأس والرقبة، قام المثلثون بالبصاق في وجهي وشتمي والتهجم على الأهل والعائلة، والازدراء بتعاليم المذهب الجعفري وشتم الشيعة.
- 6 - تم تهديدي منذ فترة الاعتقال الأولى وفي السيارة، بالتعذيب الشديد والكهرباء إذا لم أعترف بما يريدون.
- 7 - تم تهديدي بالاعتداء على عرضي وذكروا لي أنهم اعتقلوا الأهل والأولاد، وهم الآن مغمى عليهم.
- 8 - استمر الضرب والشتائم والتهديد إلى أن وصلنا لسجن القرين العسكري.
- 9 - تم حبسي في سجن انفرادي منذ يوم 17-03-2011م وحتى 10-6-2011م وهي 83 يوماً تقريباً.
- 10 - استمر الضرب الشديد بالأيدي والأرجل وآلة حادة أحياناً في أنحاء الجسم المختلفة لمدة شهرين تقريباً.

- 11 - استمر الشتم والتجريح وازدراء مذهب الشيعة والمراجع وأهل البيت(ع) ، واتهامي بالشرك والكفر والاستهزاء بالصلاة والشعائر الدينية ، والاتهام بالخيانة واللعن والعبارات البذيئة لمدة شهرين تقريباً.
- 12 - تم إجباري على الوقوف ورفع اليدين يومياً تقريباً لمدة ساعات ولفترة شهرين تقريباً.
- 13 - لقد كنت أسمع صوت بعض السجناء وهم يعذبون مثل الشيخ عبد الهادي المخوضر ، والحر الصميخ ، وابراهيم شريف ، ود. عبد الجليل السنكيس.
- 14 - تم صب الماء البارد على جسمي وثيابي وفراشي مرتين ، واجباري على النوم على الفراش وهو مبلل بالماء.
- 15 - تم منعي من تبديل ثيابي ، والاغتسال والاستحمام والتضييق في الذهاب للتواليت لمدة عشرة أيام تقريباً.
- 16 - لقد حاولوا أن يتحرشوا بي جنسيا عدة مرات ، ولكنني كنت أمنعهم وأقاومهم بشدة.
- 17 - لقد تم منعي من اللقاء بالأهل لمدة شهرين تقريباً.
- 18 - كانت المعاملة عموماً سيئة وخشنة وتتضمن التحقير والازدراء بصورة مستمرة ، وكان القرآن الكريم يمنع أحياناً.
- 19 - كان الطعام سيئاً وقليلًا وغير نظيف وغير لائق، وكذلك كانت الحجرة صغيرة وغير نظيفة.
- 20 - تم إجبار السجناء على التلفظ بعبارات بذيئة ضد أنفسهم ، وشتم بعضهم البعض ومنعهم من النوم.
- 21 - وضع الحذاء فوق الرأس والوجه والضغط بقوة إمعاناً في الإهانة والإذلال.
- 22 - تم إطفاء الأنوار وجلب الكلاب البوليسية لداخل العنبر والتهديد بإطلاقها علي إن لم أتعاون وسبقه الضرب الشديد.
- 23 - في صبيحة ليلة التهديد بالكلاب والضرب الشديد ، تم إجباري على التوقيع على إفادة مع رفضي لذلك.
- 24 - تم التحقيق معي من قبل جهاز الأمن الوطني ، والذين ذكروني بتحقيقهم معي في قضية الـ (25) السابقة ، وكنت مغمض العينين ، ولكنني ميزت أصواتهم فهم نفس المحققين السابقين ، والذين هددوني بتحريك قضية الـ (25) ثانية.
- 25 - طالبت المحققين التابعين بجهاز الأمن الوطني ، بتمكيني من لقاء المحامي وحضوره التحقيق فرفضوا ذلك.
- 26 - كان الوقوف على الرجلين يصادف أحياناً أوقات الصلاة ، وكنت أُمْنَع من الوضوء والصلاة في أثناء ذلك.
- 27 - لم يسمح لي بالتواصل عبر أية وسيلة إعلامية ولمدة ثلاثة أشهر تقريباً.
- 28 - لقد أخبرت النيابة العسكرية بكل التجاوزات والتعذيب الحاصل لي ، ولم يتم منعها فاستمر التعذيب والتجاوزات حتى بعد التحقيق في النيابة بل وحتى بعد بدأ

شهادة الشيخ سعيد النوري

المحكمة العسكرية، وكان المسؤول عن سجن القرين هو الملازم (باسل سيادي).
29 - كان أسلوب إحضاري لمبنى المحكمة العسكرية سيئاً ومهيناً جداً ، فأنهم يغطون رؤوسنا بغطائين ويقيدون أيدينا ونجبر على المشي في قطار منذ أخذنا من السجن في الساعة 6:30 صباحاً تقريباً ، ونظل على هذه الحالة حتى الساعة 14:00 ظهراً تقريباً، مع استثناء وقت المحكمة، وكنا نجبر أحياناً على الوقوف في حر الشمس لفترة ويوافق كل ذلك الإهانات والازدراء.

30 - لقد استمر منعنا من الكلام في كل جلسات المحكمة، وقد هتفنا بشعار (سلمية سلمية شعب يطلب حرية) في قاعة المحكمة للتأكيد على عدالة قضيتنا وسلميتنا، ونتيجة لذلك فقد تم ضربي بالأيدي والأرجل بوحشية على وجهي ورقبتي وكل المجموعة.

وفي ختام شهادتي حول التعذيب والتجاوزات، فإنني أطالب هيئة المحكمة بإنصافي وإلغاء الحكم الصادر بحقي، بصفتي سجين رأي، ومطالبة السلطة بالإعتذار لي عن كل التعذيب المعنوي والبدني والتجاوزات وتعويضني والإفراج عني.

القسم الثاني: الاتهامات الكيدية الموجهة لي:

لقد كنتُ وإخوتي من السابقين للحديث حول ضرورة الإصلاح الحقيقي ، ولذلك تم استهدافي في الإعتقالين الذين تحدثتُ عنهما ، وإن ضرورة الإصلاح الحقيقي ليست قضية تقبل الجدل، فوجود الفساد بأشكاله المختلفة في أجهزة الدولة ليست قضية إفتراضية. إن كل التقارير التي صدرت بسمع وعلم السلطة والتزامها تؤكد أن وطننا الحبيب البحرين تغرق في مستنقع آسن من الفساد الشامل، وأذكر للمثال فقط تقرير التجاوزات في أملاك الدولة العامة والخاصة ، والتقرير حول تجاوزات الدفان، والتقرير البرلماني حول التجاوزات في طيران الخليج، التقرير حول الفساد الأخلاقي ، التقرير حول التجاوزات في مستشفى الملك حمد ، والتقارير الثمانية المالية والإدارية لديوان الرقابة المالية والإدارية، وتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق.

إن كل هذه التقارير الملزمة للسلطة السياسية تؤكد على مجموعة حقائق هي :

1 - أن هناك فساد كبير وواسع ينتشر في مختلف الأجهزة الحكومية، وهو فساد متنوع الأشكال فهو فساد إداري ومالي وحقوق.

2 - أن الفساد المذكور يمثل ظاهرة منهجية عميقة تنخر في جسد الدولة ، وهي مستمرة لسنوات.

3 - أن هناك فشل كامل في معالجة ظاهرة الفساد الرسمي، من قبل المؤسسة الرسمية، حيث لم تقدم خطة واضحة للعلاج ولم تحاسب المتورطين.

4 - عجز المؤسسة التشريعية الكامل عن القيام بدور حقيقي في ملاحقة المتورطين بالفساد ومحاسبتهم ، وتعديل الأوضاع الفاسدة. وإن تفشي الفساد المالي والإداري والأخلاقي والتجاوزات الحقوقية ، والتعذيب والمحاكمات غير المستوفية للمعايير الدولية، وسياسة الإفلات من العقاب، وعدم حماية المال العام وهو الذي عمق

الاحتقان الشعبي والإصرار على الإصلاح الحقيقي.

ضرورة الإصلاح الحقيقي:

إن طموحي المخلص وتطلعي الصادق لرؤية وطني الحبيب البحرين وهو ينعم بحياة متقدمة ومتطورة ، ونهضة سياسية واقتصادية وعلمية وتنموية تليق بإرثه الحضاري والديني والتاريخي، هو الذي دعاني لطرح رؤيتي حول ضرورة إصلاح النظام السياسي ، وذلك بالرجوع للشعب، مصدر السلطات ، لتكون له الحاكمية في إدارة شؤونه ومصيره ومستقبله بكل حرية وديمقراطية. وأني أعتقد أن سبب التجاوزات الواسعة التي أشارت لها التقارير المذكورة وكذلك التقارير الدولية ، هو غياب الإصلاح الحقيقي وغياب (المحاسبة الحقيقية) و(التراكم المستمر بحبل الأخطاء)، وتركز السلطة المطلقة في أيدي فئة خاصة محددة. فإن (السلطة المطلقة) ، (مفسدة مطلقة) كما يقول المفكرون السياسيون، وإن الرقابة والمحاسبة الحقيقية لن تتحقق إلا بأن يكون الشعب وممثلوه الحقيقيون هم أصحاب الكلمة الكاملة في التشريع والإدارة والرقابة والمحاسبة.

الإتهامات الكيدية الموجهة لي:

وبسبب من آرائي حول ضرورة الإصلاح الحقيقي ، فقد تم توجيه مجموعة من التهم الكيدية لي مثل تهم السعي لقلب النظام بالقوة والإرهاب والتخريب وازدراء وكرهية النظام وإشاعة الأخبار الكاذبة وغيرها ، وأود أن أتحديث حول هذه الإتهامات الباطلة والكاذبة والتي لم يقدم عليها دليل واحد، مع توضيحي لبعض آرائي كالتالي:

1 - الإصلاح والديمقراطية والإرادة الشعبية :

إنني أرى ضرورة تحقيق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في الحياة السياسية البحرينية ، وذلك عبر تطبيق المعايير الحقيقية المتعارفة للديمقراطية ، وأن يكون الشعب هو مصدر السلطات ، وتكون الإرادة الشعبية هي الحاكمة على مستوى التشريع والإدارة والقضاء، فمرجعية الإرادة الشعبية هي جوهر الديمقراطية.

2 - السلمية والحضارية:

أؤمن إيماناً كاملاً بالمنهج السلمي الحضاري في الإصلاح ، ودعوتُ بصورة مستمرة وفي كل المناسبات للالتزام بالمنهج السلمي الحضاري، كمنهج وحيد للمطالبة السياسية ، ودون المساس بحرمة الأفراد والممتلكات العامة والخاصة والحريات، وبعد مرور أكثر من عام منذ الإعتقال لم تستطع النيابة الإتيان بأي دليل يثبت أنني دعوتُ للإعتداء على الأفراد والممتلكات وفرض رؤيتي بالقوة، إن رؤيتي والتزامي العميق الصادق هو أننا ندعو للإصلاح السياسي من خلال الرجوع للشعب عبر الآليات الديمقراطية المتعارفة ، وليس عبر الجبر والغرض أو الإرهاب وإحداث الفوضى كما

شهادة الشيخ سعيد النوري

تنسب لنا النيابة العسكرية ذلك ، وأنني أعتقد أن المنادين والمطالبين بالديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يلتزموا بالديمقراطية وحقوق الإنسان كهدف سياسي، وخطاب وثقافة سياسية ووسيلة وأسلوب للإصلاح السياسي أيضاً ، بمعنى أن وسيلة الوصول للديمقراطية يجب أن تكون في إطار المنهج السلمي الديمقراطي والآليات الانتخابية الشعبية المتعارفة دولياً.

3 - الإستقلالية الوطنية:

إنني أؤمن بضرورة إستقلالية الحركة الوطنية عن أية إملاءات خارجية ، فالحركة المعارضة تدعو للإصلاح والديمقراطية ، وانطلاقاً من رؤيتنا الأخلاقية والسياسية المستقلة ، وحرصها الصادق المخلص على المصالح العليا للوطن.

4 - الوحدة الوطنية:

إنني أؤمن بالوحدة الوطنية الإسلامية ، منطلقاً في ذلك من رؤية دينية ووطنية وسياسية ، فنحن نعتبر الوحدة الوطنية فريضة دينية ووطنية مقدسة ، كما أنني أعتبر الطائفية دعوة جاهلية حيوانية مقيتة يجب مكافحتها ، ولذلك كانت خطاباتنا وطنية ووحدية.

الحكم الظالم بحقي:

لقد كنتُ أعلم أن حديثي حول (الإصلاح الحقيقي والإرادة الشعبية) سوف يعرضني للعقاب من خصوم الإصلاح الحقيقي، وإنني مستعد لتحمل المصاعب الكبيرة لأجل الله سبحانه وتعالى والدين والوطن والشعب ، ولأجل القيم والمبادئ التي ألتزم بها، ولكنني غير مستعد إطلاقاً لتحمل إتهامي بالإرهاب والتخريب ونشر الفوضى لأنها اتهامات كاذبة ، ولقد تم الحكم علي في محاكم السلامة الوطنية العسكرية وتعديبي ، ومنعي من الكلام في المحكمة ، وتشويه سمعتي، وإلصاق تهم الإرهاب بي ، وتم إصدار حكم المؤبد بحقي كل ذلك ظلماً وعدواناً وانتقاماً مني بسبب مطالبتي بإصلاح حقيقي منبثق من الشعب ، وإن محكماتكم هذه أمام اختبار حقيقي لنزاهتها واستقلالها وعدالتها ، وإنني أطالب بأن تتم دعوة قضاة دوليين ليشفروا على تطبيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ثم ليعطوا رأيهم الشفاف في سير المحكمة والأحكام التي تصدر عنها، ليتم بإشراف هؤلاء القضاة الدوليين أيضاً محاكمة الجلادين والمتورطين بالتعذيب والتجاوزات الحقوقية ، والمتورطين بقتل الأبرياء السلميين.

ملاحظات مستقاة من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق:

هذه بعض الملاحظات المستقاة من (تقرير بسيوني) والتي ترتبط بالاتهامات الموجهة لنا ، وعموم القضايا ذات الصلة بموضوع الدعوى ، والتي أقدمها بالصورة التالية:

أولاً : الاتهامات وتقرير بيسيوني:

لقد وجهت السلطة السياسية عدة اتهامات لمجموعتنا وعموم المعارضة ، تتمثل بصورة أساسية في اتهامات ثلاثة هي (الإرهاب ، الطائفية ، العمالة للخارج). وإن السلطة السياسية عموماً ، تعتبر هذه الاتهامات ذريعة كافية لعدم مشروعية مطالب المعارضة ، ولكن لو رجعنا لتقرير بيسيوني والذي التزمت به السلطة فسوف نجد أن هذا التقرير يقدم رؤية مختلفة حول مطالب المعارضة ، وتاريخ الحركة الإصلاحية في البحرين بالصورة التالية:

- يقول تقرير لجنة التقصي في الفقرة (75، ص 47) حول تاريخ المطالب السياسية في البحرين التالي: (وترجع الحركات الداعية إلى تمثيل شعبي أوسع في النظام السياسي البحريني إلى عام 1938م ، عندما قامت مجموعة من وجهاء الشيعة والسنة بتقديم طلبات إلى الحكام المحليين وإلى الحاكم البريطاني يطالبون فيها بهامش أوسع من الحكم الذاتي والإدارة المحلية ، بما في ذلك طلب تشكيل مجلس تشريعي منتخب واتحاد للعمال ، وطلب التقليل من أعداد الوافدين الأجانب للإقامة بالجزيرة ، ولكن لم يكتب لتلك الحركة النجاح وأودع زعمائها السجن أو تم نفيهم) ، وكذلك يشير التقرير في ذات الفقرة (75 ، ص 47-48) للحركة الإصلاحية بتاريخ 1954م ، كالتالي : (ثم تلا ذلك نشاط العديد من الحركات السياسية ، كما عرفت البحرين بعض نوبات الاضطراب السياسي ، تمثل أهمها في إنشاء مجموعة من وجهاء السنة والشيعة للمجلس التنفيذي الأعلى في عام 1954م ، وكان الهدف من إنشائه خلق منتدى سياسي للتنسيق بين القوى السياسية البحرينية النشطة ، يسعى إلى حشد الدعم من أجل انتخاب مجلس تشريعي وطني ، يسمح بتشكيل النقابات ، ويقوم بإجراء الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة ، ويقوم على إنشاء محكمة عليا. وقد نجح المجلس في الحصول على الاعتراف الرسمي من السلطات الحاكمة ، كما نجح في المساهمة في تأسيس الاتحاد العام للعمل والتجارة وفي صياغة أول قانون عمل في عام 1957م ، وبعد أزمة قناة السويس في عام 1956م صدر قرار بحل المجلس التنفيذي وبسجن أو نفي زعمائه). كما تحدث التقرير عن المطالب العمالية في الستينات والسبعينات في الفقرة (، ص 48) ، (وأعقبت ذلك سلسلة من الاضطرابات في أواخر الستينات، توجت بإضراب العمال في جميع أنحاء البلاد في مارس 1972م ، والذي دعت إليه اللجنة التأسيسية التي نظمها العمال للمطالبة بإنشاء اتحاد عام للنقابات العمالية في البحرين، ويمكن التأريخ لهذا الإضراب بوصفه الإضراب المدني الأخطر بعد استقلال دولة البحرين، والمرة الأولى التي يتم فيها نشر (قوة دفاع البحرين) لاحتواء (الاضطرابات المحلية).

وتحدث التقرير حول انتفاضة التسعينات بالصورة التالية : (وشهدت التسعينات جولة جديدة من جولات الإضراب الاجتماعي والسياسي في البحرين ، وحدثت أول جولة في نهاية عام 1994م ، حيث تم تجميع الآلاف من توقيعات المواطنين على عريضة لحث الحكومة على القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تحد من

شهادة الشيخ سعيد النوري

المصاعب والتحديات التي تواجه العديد من البحرينيين ، وكان يقود هذه الحركات زعماء المجتمع من الشيعة، يساندتهم قطاع واسع من السنة أيدوا المطالبة بإحداث تغيير سياسي وبضرورة عودة دستور 1973م، وإعادة انتخاب جمعية وطنية) ، وحول انتفاضة 14 فبراير الإصلاحية تحدث التقرير في الفقرة (99 - ص 59) كالتالي : (وابتداء من أواخر يناير 2011م ، استوصى الناشطون السياسيون في البحرين روح الحركات الشعبية المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في (العالم العربي)، وبعد ذلك بقليل، تمت الدعوة لمظاهرات تقوم في 14 فبراير بالتزامن مع الذكرى العاشرة لإعلان (ميثاق العمل الوطني) ويلخص التقرير رواية للطبيعة العامة للحركات الإصلاحية في البحرين وأسباب جذور الإنتفاضات الشعبية في الفقرة (97 ، ص 58) بالصورة التالية : (وبصفة عامة فقد تحول ما كان سائداً من التفاؤل والاستبشار في بداية الألفية الثالثة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة إلى حالة من الخوف والشك لدى قطاع عريض من المعارضة السياسية في البحرين في رغبة وقدرة الحكومة البحرينية على مواجهة المظالم التي طالما كانت السبب في جولات من الإضطراب المدني التي دامت عقوداً طويلة ، وقد دعم هذا الخوف والشك خوف وشك دعمهم بطء التعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء السخط الشعبي بين العديد من البحرينيين ، وعلى الأخص المستويات العالية من البطالة في صفوف الشيعة ، والسياسات الحكومية في شأن منح الاجانب الجنسية ، والتي ذاع الشك في استهدافها تغيير التوازن الديمغرافي للمملكة ، واستمرار تفضيل الاستعانة بالأجانب على حساب المواطنين العاطلين. وبالنسبة للكثيرين ، غاب الأمل وضعف بصدق وعود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كانت سائدة في مطلع القرن وازداد الشعور بالإحباط ، والشك في قدرة والتزام (حكومة البحرين) بمعالجة المظالم التي أسهمت في جولات متكررة من الاضطرابات المدنية). ويمكن من خلال القراءة المتأنية للفقرات المذكورة من تقرير بسيوني وغيرها التعرف على المعالم الأساسية لعموم حركات الإصلاح الشعبية في البحرين، وبالصورة التالية:

1 - المطالب الإصلاحية المشروعة:

ففي طول تاريخ البحرين ، رفعت حركات الإصلاح مطالب شعبية مشروعة وعادلة وممكنة، تمثلت بمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واحترام الإرادة الشعبية، والمعالجة العادلة للمظالم الأساسية.

2 - الوحدة الوطنية:

لقد اشترك المواطنون من السنة والشيعة في عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين، ورفعوا مطالب وطنية مشتركة ، وجسدوا الوحدة الوطنية في مستوى المطالب والتضحيات في سبيل تحقيقها.

3 - السلمية والحضارية : لقد التزمت عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين بالمنهج السلمي في المطالبة السياسية ، وكانت أهم أدوات ووسائل العمل السياسي هي العرائض الشعبية والمسيرات والإضرابات.

4 - الاستقلالية الوطنية:

لقد اتسمت حركات الإصلاح البحرينية بالذاتية والاستقلالية الوطنية ، فهي نابعة من أصالة الشخصية البحرينية وتطلعاتها المشروعة للعدالة والديمقراطية ، ومن عمق معاناتها للمظالم الحقوقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن منطلق الإخلاص للبحرين الحبيبة والطموح بمستقبل وطني مشرف.

5 - قضيتنا والمطالب الإصلاحية:

وإن هذه المحاكمة التي نخضع لها ، إنما تحاكمنا بسبب ذات المطالب الإصلاحية التاريخية المتكررة والمستمرة للشعب البحريني ، وإن المطالب الإصلاحية التي تحدثنا عنها هي حلقة ضمن حلقات المطالب الشعبية ، وبنفس التوجه الإصلاحي الوحدوي السلمي المستقل. وإن اتهامات الإرهاب والطائفية والعمالة هي ذاتها التهم التي توجه للحركة المطالبة الإصلاحية البحرينية في طول تاريخها. وهو ما يؤكد أن هذه المحاكمة هي محاكمة لكل الشعب البحريني في طول تاريخه بسبب إصراره على مطالبه المشروعة.

موقف السلطة السياسية من المطالب الشعبية العادلة:

وأقدم هنا سؤالاً مهماً وهو ، ما هو موقف السلطة السياسية من المطالب الشعبية المتمثلة باحترام الإرادة الشعبية والقبول بالرقابة والمحاسبة ؟ وأحاول تقديم الجواب المناسب من خلال الحقائق والحوادث التي يشير إليها تقرير السيد بسيوني ، مما يساعدنا على تفهم جوهر المشكلة التي عانى ويعاني منها شعب البحرين بالصورة التالية :

أولاً: قمع حركات الإصلاح :

لقد تحدث تقرير السيد بسيوني - كما أشرت لذلك حول أهم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين ، والتي منها حركة 1938م وعام 1954م وعام 1965م وعام 1972م وعام 1994م وعام 2011 . والقاسم المشترك بين هذه الحركات الإصلاحية هو الرفض القاطع من قبل السلطة السياسية لمطالب الإصلاح والديمقراطية والإرادة الشعبية والقمع الشديد للمعارضة.

ثانياً: تجميد الإرادة الشعبية:

صدر في عام 1973م أول دستور عقدي في تاريخ البحرين ، والذي جاء نتيجة الإصرار الشعبي على المطالب الإصلاحية والتضحيات المستمرة في سبيل العدالة

شهادة الشيخ سعيد النوري

الاجتماعية، ولكن لم تتحمل السلطة السياسية كثيراً عملية تحكيم الإرادة الشعبية في الحياة العامة، وتم تجميد الدستور العقدي وحل المجلس الوطني وتعطيل الحياة السياسية وقمع المعارضة. ويقول تقرير بيسيوني حول هذه القضية (الفقرة 79، ص 49) : (وأمام تكرار معارضة "الجمعية الوطنية" للسياسات التي تتبعها السلطة التنفيذية بشأن عدد من القضايا ، ورفضها اقتراح الأمير مشروعاً بقانون (أمن الدولة) يسمح باعتقال واحتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمة ، أصدر الأمير مرسوماً ملكياً بحل الجمعية الوطنية في 25 أغسطس 1975م وعلق العمل بأحكام الدستور ، كما أصدر مرسوماً بقانون "أمن الدولة" . وأصدر في نفس العام مرسوماً بقانون بإنشاء محاكم أمن الدولة والتي ظلت قائمة حتى تم إلغاؤها في عام 2001م. وقد تابعت في تلك الفترة الاعتقالات الجماعية لأفراد من المعارضة ، وتعددت ادعاءات التعذيب وانتهاكات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ، وتجدر الإشارة أن تعليق أعمال دستور 1973م وحل البرلمان ، كان ولا يزال يمثل للبعض لحظة حاسمة قوضت الثقة بين الحكومة والمعارضة ، وأدت للبعض إلى التشكيك في شرعية السلطة الحاكمة).

قضية الميثاق .. والإرادة الشعبية :

فقد التزمت السلطة السياسية بالاستجابة لمطالب انتفاضة التسعينات وعودة تفعيل دستور 73 ، ومثل (ميثاق العمل الوطني) إطاراً لهذا الالتزام ، مع إضافة تعديلين ، وهما تحويل البحرين لمملكة ، وإضافة غرفة للمشورة فقط ، ولكن ما حدث هو صدور دستور 2002م والذي شكل صدمة كبرى للشعب والمعارضة ، والتي أترك لتقرير بيسيوني الحديث حولها (الفقرة 92، 93، ص 55، 56) : (وفي 14 فبراير 2002م ، أعلنت دولة البحرين مملكة ونصب سمو الأمير حمد بن عيسى آل خليفة ملكاً على عرش مملكة البحرين وتم إصدار دستور مملكة البحرين المعدل به . 93 - وفي تلك اللحظة الهامة من تاريخ البحرين تفاقمت ردود فعل المواطن والشارع السياسي البحريني لدى استقباله التعديلات الدستورية ، حيث كانت العديد من قوى المعارضة تفترض وتتوقع عقد مشاورات سياسية واسعة النطاق لتدارس آلية تطبيق ما وافق عليه الشعب في ميثاق العمل الوطني قبل اعتماد مشروع الدستور ، وهو ما دفعهم إلى انتقاد إصدار الدستور المعدل دون أية مناقشة عامة مسبقة ودون عرض التعديلات الدستورية للاستفتاء الشعبي، وعلاوة على ذلك ، وجهت انتقادات كبيرة تتعلق بمضمون التعديلات التي تم إصدارها ، وخاصة في خصوص الاعتقاد بعدم وجود توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث فاقت سلطات وصلاحيات الأولى سلطات وصلاحيات الثانية. وكذلك كان انتقاد جانب كبير من السنة والشيعية للدور الكبير الذي تم منحه لمجلس الشورى في العملية التشريعية والرقابية على السواء، بما يتجاوز دوره الاستشاري ومن ثم يخرج عما وافق عليه الشعب حيث وافق على فكرة المجلسين عند التصويت على ميثاق العمل

الوطني. ذلك أن التعديلات الدستورية قد منحت السلطة التنفيذية قدرة جائرة على التدخل في العملية التشريعية حين فرضت حقيقة أنه لا يمكن تمرير أي تشريع دون موافقة مجلس الشورى المعين من قبل "جلالة الملك"، وقد عزز من هذه الانتقادات اشتراط موافقة ثلثي الأعضاء في مجلسي "الجمعية الوطنية"، المعين والمنتخب مجتمعين، عند مناقشة أية تعديلات دستورية مستقبلية، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى استبعاد إمكانية إعادة النظر في هذه الأحكام بغير موافقة وتأييد من السلطة الحاكمة، صاحبة الحق في تعيين جميع أعضاء مجلس الشورى. وأخيراً فقد رأت بعض القوى السياسية أن منح التعديلات الدستورية الملك سلطة تنفيذية واسعة، لا يتماشى مع مبادئ النظام الملكي الدستوري والذي يملك فيه الملك ولكن لا يحكم).

ثالثاً: السلطة السياسية ورفض المحاسبة :

وأحاول الآن التوقف عند عدد من النماذج التي ذكرها تقرير بسيوني وتشير بوضوح لرفض السلطة السياسية لمبدأ المراقبة والمحاسبة الشعبية لأعمالها وأخطائها الواضحة.

1 - العفو عن رجال الأمن وتقييد ديوان الرقابة ، يقول تقرير السيد بسيوني حول هذه القضايا : (ولم تكن التعديلات الدستورية وحدها السبب الوحيد للسخط والإحباط الذي أحس به جانب هام من قوى المعارضة السياسية ، حيث رأوا أيضاً في تقسيم الدوائر الانتخابية محاولة حكومية لمنح الفرصة الأكبر للمرشحين من الموالين للحكومة في الانتخابات التشريعية) ، ويقول أيضاً (وقد عزز هذا الإحباط إصدار سلسلة من (المراسيم بقوانين) صدرت عن جلالة الملك في الفترة بين بدء العمل بالدستور وبين انعقاد الجلسة الأولى للجمعية الوطنية، وكانت هذه المراسيم محلاً لانتقاد وجدل شديدين ، ومنها المرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2002م الذي قرر العفو عن رجال الأمن الذين تورطوا في اعتداءات على حقوق الإنسان أثناء الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات ، والرسوم بقانون رقم 47 لسنة 2002م بشأن تنظيم الصحافة وأنشطة النشر ، الذي اعتبره الكثيرون قانوناً مقيداً بشكل مبالغ فيه لنشاط الصحافة والنشر ، والرسوم بقانون رقم 16 لسنة 2002م الذي أنشأ " ديوان الرقابة المالية " ، والذي حرم السلطة التشريعية من أحد أهم وسائل الرقابة المالية على الحكومة حيث جعل تبعية الديوان لجلالة الملك.) الفقرة 94 - ص 56).

2 - مجلس التنمية الاقتصادية وممتلكات وخروجهم عن الرقابة والمحاسبة : يقول تقرير السيد بسيوني بهذا الصدد (وفي هذا الصدد تم إنشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" كهيئة مستقلة كما تم إنشاء صندوق الاستثمار السيادي "ممتلكات"

شهادة الشيخ سعيد النوري

، كشركة قابضة لمساهمات الدولة في العديد من الشركات الكبرى في البحرين ، مثل شركة ألنيوم البحرين "ألبا" وشركة طيران الخليج بالإضافة إلى عدد متزايد من الكيانات الاقتصادية ذاتية التنظيم في مجالات التعليم العالي والاتصالات السلوكية واللاسلكية وقطاعات العمل المختلفة.. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن مجلس التنمية الاقتصادية وصندوق "ممتلكات" السيادي لا يخضعان للرقابة البرلمانية ومستقلين عن الحكومة(الفقرة 55، ص37).

3 - قضية البندر وغياب المحاسبة : يقول تقرير السيد بسيوني حول هذه القضية: (وتمثل فضيحة تقرير "البندر" في عام 2006 ، عاملاً هاماً في كسر الثقة السياسية بين الحكومة والمعارضة ، وهي الفضيحة المتعلقة بالمواطن صلاح البندر وهو مواطن بريطاني من أصل سوداني ، كان يعمل كمستشار للحكومة البحرينية وقام بتسريب عدد من الوثائق التي تتضمن الزعم بوجود خطة منهجية حكومية للحد من تأثير الجماعات المعارضة الشيعية من خلال إنشاء كتلة سنية موازية. وأن هذه الخطة تشمل ترتيبات تهدف لتزوير الانتخابات لصالح مرشحين من مجموعات الأقلية السنية ، وإنشاء منظمات حقوق إنسان موالية للحكومة ، وتمويل نوعية محددة من الصحف ووسائل الإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت والمننديات ، وقد أدعى صلاح البندر بأن بعض المسؤولين الحكوميين كانوا متواطئين في إدارة برامج مراقبة غير مشروعة على الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات المدنية. (96، ص57).

4 - فساد الأراضي والشواطئ وغياب المحاسبة: يقول تقرير السيد بسيوني في هذه القضية: (ويعتقد البعض أن تفاقم مشكلة الحصول على السكن المناسب في البحرين يرجع إلى سياسات الحكومة غير العادلة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي. فعلى الرغم من التوسع في دفن وردم مساحات من الخليج العربي قدرت بأكثر من 70 كيلومتر مربعاً خلال السنوات الثلاثين الماضية ، وهو ما يعني زيادة مساحة اليابسة في البحرين بنسبة تصل إلى أكثر من 10 في المائة من المساحة الأصلية ، إلا أن أكثر من 90٪ من الأراضي الجديدة وقعت في يد القطاع الخاص، كما أصبح ما يزيد على 90٪ من الشواطئ البحرينية في نطاق الملكيات الخاصة، وقد ترتب على ذلك كله مضاربة حادة على أسعار العقارات خلال العقد الأخير ، تزايدت معه أسعار الأراضي بشكل كبير ... وأمام تلك الانتقادات قرر البرلمان تشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية في مارس 2010م ، وذلك لمراجعة صحة ما أوردته بعض التقارير من انه منذ عام 2003م وحتى تاريخ إعداد التقرير ، تم تخصيص أو بيع 60 كيلومتر مربعاً من الأراضي العامة التي تقدر قيمتها بأكثر من 40 مليار دولار أمريكي إلى مشاريع القطاع الخاص ، دون أن يتم أداء المبلغ المناسب للخزانة العامة. وقد دعا ذلك منتقدي الحكومة إلى الإدعاء بتورط بعض كبار الشخصيات في المؤسسة الحاكمة

في الممارسات الفاسدة بخصوص تقديم طلبات الشراء غير الشرعي للأراضي العامة ، وفي الواقع فإن المراقب يستطيع أن يدرك أن عدداً قليلاً من الشواطئ العامة في البحرين مازال قائماً ، ، وأنه نتيجة لتسويق الأراضي الساحلية فأُن العديد من الاسر الصغيرة التي تعيش على صيد الأسماك في البحرين فقدوا سبل كسب العيش (الفقرة 64، ص 40-41).

5 - الأجهزة الأمنية... وغياب المحاسبة : يقول تقرير السيد بيسيوني : (إن الأسلوب الذي تتبعه أجهزة الأمن والأجهزة القضائية في تفسير مرسوم السلامة الوطنية فتح الباب أمام ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان 1702،532). ويقول أيضاً: (وترى اللجنة أن عدم محاسبة المسؤولين داخل المنظومة الأمنية قد أدى إلى انتشار ثقافة عدم المسائلة والثقة في عدم التعرض للعقاب داخل تلك المنظومة، وبالتالي لم يقم المسؤولون باتخاذ اللازم لتجنب إساءة معاملة المسجونين والموقوفين ، أو لوقف إساءة المعاملة من قبل مسؤولين آخرين ، ولقد تلقت اللجنة أدلة تشير إلى أنه في بعض الحالات لم تقم النيابة أو القضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المسؤولين، وفي ضوء ذلك فإن اللجنة تشيد بشجاعة ضحايا التعذيب وإساءة المعاملة الذين تقدموا للجنة ليقدموا لمحققها إفاداتهم ويروا معاناتهم وخبراتهم إليها.) (الفقرة 1698 ، ص 530-531).

الخاتمة :

إن السلطة السياسية ، تبرر موجات الاضطراب السياسي والمدني التي تسود البحرين ، بما توجهه من اتهامات للمعارضة (بالإرهاب والطائفية والعمالة للخارج) ، ولكن القراءة الموضوعية الأمنية لتقرير السيد بيسيوني تثبت بوضوح تام أن عموم الحركات الإصلاحية في تاريخ البحرين (ديمقراطية ، سلمية، وحدوية، مستقلة). كما يقدم تقرير السيد بيسيوني رؤية مختلفة تماماً حول أسباب الاضطراب السياسي المدني في البحرين ، حيث يرجع ذلك لرفض السلطة السياسية المتكرر والمستمر لمطالب الإصلاح الحقيقي ، وتحكيم الإرادة الشعبية في التشريع والإدارة والرقابة ، ورفض تفعيل المحاسبة الحقيقية في عموم أجهزة الدولة. كما أشار تقرير السيد بيسيوني إلى أن الرفض المستمر لمطالب الإصلاح والديمقراطية والمحاسبة ، أدى لنتيجتين كارثيتين. الأولى هي تراكم ملفات الفساد وتعمق المظالم الشعبية ، وثانياً غياب الثقة والأمل الجماهيري في إصلاح حقيقي، وعمق الشك والخوف والإحباط في الأوساط الشعبية، ومن كل ذلك ، يصبح واضحاً تماماً أن السلطة السياسية هي المسئول والمتسبب الوحيد في كل موجات الاضطراب السياسي التي سادت البحرين ، وأن بيدها وحدها مفاتيح علاج الأزمات التاريخية لوطننا الحبيب البحرين. إن السبيل الوحيد للمعالجة الجذرية العميقة لأزمات الوطن هو توبة خالصة نصوح من قبل السلطة السياسية عن الإثم الكبير بالتنكر للإرادة والحقوق الشعبية ، وتبدأ

شهادة الشيخ سعيد النوري

هذه التوبة الخالصة النصوح بالاعتراف بكل معاصي وخطايا الماضي ، وإصلاح وجبر تداعيات الحاضر في إطار مصالح وطنية شاملة وعدالة انتقالية منصفة ودقيقة، ثم البناء المحكم الرصين لمستقبل وطني مشرق يقوم على الالتزام الكامل بالإرادة الشعبية كأساس وقاعدة للنظام السياسي ، من خلال إطلاق حوار وطني حقيقي ومتكافئ بين المعارضة الوطنية ممثلة للشعب وبين السلطة السياسية. وقد سمعت شخصياً من السيد محمود بسيوني في لقائه مع مجموعة الـ(14) في سجن القرين العسكري أن العلاج لقضية البحرين يتمثل بضرورة كتابة دستور جديد ينبثق من الشعب . وإنني في ختام هذه الإفادة أو التأكيد على أنني واثق من براءتي 100% من كل التهم الموجهة لي ، وإنني - وجميع سجناء الرأي- لا أستحق البقاء ولو ليوم واحد في السجن ، وإنني أرفض أي حكم - غير البراءة- قد يصدر بحقي واعتبره حكماً ظالماً عدوانياً. وإنني في هذا المقام أستشهد بقوله تعالى: (وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)(هود 88). صدق الله العظيم.

وتحية عزة وشموخ ووفاء لشهدائنا الأبرار الذين سقوا بدمائهم الطاهرة شجرة الحرية والكرامة ، وتحية عزة وشموخ ووفاء لشعب البحرين العظيم الذي يسطر بثباته أروع البطولات والملاحم ، وإنني أتقدم لهيئة المحكمة الموقرة، وتأكيداً لطلبات المحامين بالطلبات التالية :

- 1 - تطبيق توصيات بسيوني فيما يرتبط بمحاكمتنا.
- 2 - إلغاء جميع تهم الرأي
- 3 - إلغاء الأقوال والتحقيقات لأنها أخذت بالإكراه.
- 4 - استبعاد شهادات عناصر جهاز الأمن الوطني لتورطهم في التعذيب والانتهاكات.
- 5 - التحقيق في التعذيب وفق توصيات تقرير بسيوني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



شهادة وطن

شهادة الدكتور
عبدالجليل السنكيس

« إفادة الدكتور عبدالجليل السنكيس

بسم الله الرحمن الرحيم

إفادة عبد الجليل عبدالله يوسف السنكيس، أمام محكمة الاستئناف العليا

عدل .. حرية .. كرامة .. إنسانية ..

الحضرات رئيس و أعضاء هيئة قضاة المحكمة الاستئنافية .. المحترمون

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

أتقدم بإفادتي أدناه طالبا توثيقها و ضمها مع حضر جلسة اليوم.

التعريف الشخصي:

فأنا المائل أمامكم عبدالجليل عبدالله يوسف السنكيس، بحريني في نهاية العقد الخامس، و من مواليد قرية السنابس- البحرين- من والدين بحرينيين. أنا متزوج و أب لأربعة، و جد لابن في الخامسة من العمر. أنا خريج جامعة مانشستر البريطانية بدرجتي الماجستير و الدكتوراة في أحد التخصصات الفرعية في الهندسة الميكانيكية. أعمل بدرجة أستاذ ، (Associate professor)مشارك و تسلمت رئاسة قسم الهندسة الميكانيكية في جامعة البحرين التي خدمت فيها لأكثر من ٢١ سنة، كنت فيها مثال الإخلاص و العطاء لمهنة التدريس و خدمة المهنة الأكاديمية و تخريج أجيال من المهندسين -بحرينيين و غيرهم- من الجنسين و يتعين العديد منهم الآن مواقع متعددة في إدارة شركات و مؤسسات خاصة و عامة و في وزارات الدولة. لي مساهماتي العلمية في دورات عالمية و كنت محكما لإصدارات العديد منها، كما أتمتع بعضوية فاعلة في العديد من مؤسسات المجتمع المهنية و الإجتماعية و السياسية.

النشاط:

من جانب آخر، فأنا مدون و كاتب مقالات، وناشط في حقوق الإنسان و مناهض لكل أنواع التمايز و التمييز و التهميش، و مطالب بالمشاركة الشعبية الحقيقية في صناعة القرار و الانتفاع العادل للثروة الوطنية، و مناهض لكل صنوف الفساد الإداري و

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

المالي و كل مشاريع تغييب الإرادة الشعبية: و التي تشمل فرض و ثقة أحادية لا تعبر عن إرادة و مطالب الشعب- و السعي لتغيير التركيبة السكانية و المهنية لشعب البحرين الأصيل من السنة و الشيعة.

الاعتقالات و المحاكمات السابقة:

و بسبب نشاطي المعلن و تعبيري عن الرأي- بصوت مرتفع- في قضايا الشأن العام، و مشاركتي الفاعلة في الأنشطة الشعبية السلمية، ليست هذه المحاكمة الأولى التي تهدف لإسكاتي - و إسكات غيري من النشطاء- و تغييبي عن المشاركة في بناء البلد و نقله لمصاف الدول الديموقراطية التي تتمتع بشرعية شعبية في إدارة البلاد و إحترام حقيقي و كامل للحريات و حقوق الإنسان.

و كما قال لي رئيس المحققين فيما يعرف بجهاز الأمن الوطني أثناء الاعتقال السابق في العام ٢٠١٠م: "إننا كنا نريدك و نستهدفك منذ العام ٢٠٠٥م". ففي يناير من العام ٢٠٠٩م تم اعتقالي و محاكمتي ضمن ما يعرف بمخطط الحجيرة، و في أغسطس من العام ٢٠١٠م اعتقلت من مطار البحرين الدولي أثناء عودتي من الاجازة الصيفية و محاكمتي فيما عرف "بخلية ٢٠"، و بعد ثلاثة أسابيع فقط من إطلاق سراحي من تلك القضية في فبراير ٢٠١١م، تم اعتقالي و محاكمتي في ما عرف بقضية "التحالف من أجل الجمهورية" و التي حكمت علي بالسجن المؤبد وهو أول حكم علي في حياتي.

التهم الكيدية:

كانت التهم الأساسية في جميع هذه المحاكمات هي نفسها و تضاف لها تهما أخرى في كل محاكمة جديدة. من التهم الأساسية المتكررة:

1. محاولة قلب نظام الحكم
2. التحريض على قلب نظام الحكم
3. تعطيل القوانين و التحريض على عدم الانصياع لها
4. الدعوة لتعطيل الدستور و قلب نظام الدولة
5. تعطيل مؤسسات الدولة
6. الإضرار بالوحدة الوطنية
7. الاعتداء على حريات الآخرين
8. نشر أخبار و إشاعات كاذبة
9. حيازة محررات تروج لقلب نظام الحكم
10. التخابر مع الخارج
11. الدعوة للتنظيم\الاشتراك في اعتصامات و مسيرات غير مرخصة

12. الانضمام لجماعة محظورة\تنظيمات غير مرخصة و على خلاف القانون. و قد صاحب هذه المحاكمات حملات إعلامية و أنشطة عدائية موجهة لي و للنشطاء ذلك من قبل الصحف و المواقع الإلكترونية المحسوبة على السلطة إضافة للإذاعة المرئية و المسموعة و كذلك عبر الرسائل القصيرة التي تنشر عبر الهواتف النقالة. ويشمل هذه الحملة السب و الشتم و الوصم بالخيانة و الولاء للخارج، و التهديد بالاعتداء علي و على أفراد عائلتي. وقد كانت رسالة جهاز الأمن الوطني واضحة عندما أختطف الناشط موسى عبدعلي من قبل ملثمين في وقت متأخر في نهاية أكتوبر ٢٠٠٥م بالقرب من منزله في قرية العكر.

تم أخذ موسى- وهو عضو مؤسس و ناشط في لجنة العاطلين و متدني الدخل- لموقع نائي و تم ضربه ضربا مبرحا و التحرش به جنسيا بهدف الاعتداء عليه، و قد أودع الملتزمون موسى رسالة- و هو في تلك الحالة التي يرثى لها- مفادها: "تقول للدكتور السنكيس يشيل إيد من لجنة العاطلين، و إلا بيصير له مثل اللي صار إليك".

في نفس العام ٢٠٠٥م، تم إقالتي من موقعي كرئيس لقسم الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين بعد سنة من تجديد عقد الرئاسة لدورة ثانية(الدورة مدتها سنتان) و ذلك بسبب مشاركتي في أنشطة حقوقية و إعلامية في واشنطن و لندن و جنيف. وقد قالتها لي رئيسة الجامعة السابقة و بشكل صريح أنها لا تستطيع تحمل وضعي أكثر، وأنه لا يمكن القبول بما أقوم به من أنشطة. هذه الأنشطة لم تكن مرتبطة أو مؤثرة على نشاطي الأكاديمي أو على مهنتي كأستاذ مشارك و رئيس قسم أكاديمي، ومن ضمن ما قالت لي الرئيسة حينها: "لو رايح موزنيق مافي مشكلة.. رايح واشنطنون، هذا مو مقبول". و كما أوضح رئيس المحققين في جهاز الأمن الوطني أثناء التحقيق في القضية السابقة بأنه كان من المفترض أن يتم عزلي من الجامعة في حينها(يقصد ف عام ٢٠٠٥م) و لكن أوامر الديوان كانت بتنحيتي من رئاسة القسم فقط.

و إضافة لمضايقتي في العمل بحرمانني من حقي في التفرغ العلمي، شملت الأنشطة العدائية لي مضايقة أفراد عائلتي، و تحديدا أبنائي الحاملين لشهادات البكالوريوس في تخصصات مطلوبة و حرمانهم من العمل، بل اعتقالهم و التحقيق معهم كما حدث لإبني و ابنتي التي أقيلت من عملها بالرغم من تمسك رب العمل بها، و لكن الأوامر كانت بعدم مواصلة العمل في المدرسة الخاصة. أما ابني الأكبر فإضافة لحرمانه من العمل لفترة زادت عن ثلاث سنوات حيث الأبواب كانت موصدة أمامه سبب اسمه الأخير (السنكيس) تم فبركة تهما ضده و تعذيبه تعذيبا شديدا و إرغامه على الاعتراف على نفسه -رغم براءته- و معاقبته لأنه ابني، نكاية بي و محاولة لإحداث أكبر قدر من الألم لي، كان الابن العزيز يصر على أن يدفع الكرسي المتحرك الذي استعمله، هذا كل ما قام به. لقد تم سجنه بحكم عسكري جائر لسبع سنوات.

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

و لم تسلم زوجته (لقد كان حديث الزواج) من العقاب و الأذى هي الأخرى. فلقد تم التحقيق معها و ضربها و طلب منها أثناء التحقيق أن تنفصل عن ابن عبدالجليل السنكيس، و حين رفضت، تم إقالتها من عملها الذي كانت تتقنه بجدارة. الإبن محبوس في مبنى مجاور لي في سجن جو، في محاولة لإحداث أكبر قدر من الألم بسبب مواقف التي عبرت عنها بشكل متحضر كأبي مواطن من هذا الوطن.

التعذيب - المعاملة السيئة:

و لم يقتصر النظام على المضايقة الظاهرة السابقة الذكر، بل تعدى ذلك من خلال التعذيب و المعاملة اللا إنسانية التي بدأت منذ الاعتقال السابق في قضية ٢٠١٠م. و بالرغم من علمهم بوضعي الصحي كوني معوق في الرجل اليسرى منذ الطفولة، إلا إن ذلك لم يشفع من إساءة معاملتي و ضربي و حرمانني من أبسط الحقوق التي يتمتع بها أي معتقل و سجين رأي. و أنا هنا لن اتحدث عن تلك المعاملة و التعذيب في قبو القلعة و زنازين الحوض الجاف لفترة (أغسطس ٢٠١٠م - فبراير 2011م)، حيث لم تزل أثارها ماثلة من خلال الإذن اليسري التي عمل معذبو جهاز الزمن الوطني على خرقها. و لكنني سوف اتحدث عما تعرضت له من معاملة لا إنسانية و تعذيب في هذه القضية.

الاعتقال:

في فجر ١٧ مارس ٢٠١١م، استيقضت أنا و زوجتي على وقع أصوات بالقرب من غرفة نومنا في الطابق الثاني من منزلنا الواقع في منطقة كرباباد. توجهنا معا (أنا و زوجتي) لباب الغرفة المغلق، و قامت زوجتي بفتح الباب دافعة إياي للخلف بعدما رأيت مجموعة من الملمثمين وهم على درج الطابق الثاني، يحمل بعضهم المصابيح و آخرون يحملون البنادق. أغلقت زوجتي الباب بسرعة قائلة: "لقد أتوا"، و ما هي إلا ثوان قليلة قبل أن تفتحه مرة أخرى، فإذا برئيس المجموعة ومعه أحد أفراد القوات الخاصة يندفع داخل الغرفة موجهها السلاح إلى رأسي و هو يقول: "وجدناه، وجدناه- تنخش ها! وين تعتقد تقدر تروح" كلها ثواني و إذا ببندقية أخرى على رأسي و أنا على الأرض. كانت زوجتي تصيح "يا الله.. يا الله"، و هو يقول لها (رئيس المجموعة): "لا تخافي.. لا تخافي". وهي كانت تقول: "بناتي بناتي" و هو يقول لها: "لا تخافي.. أقولك لا تخافي".

كنت بملابس النوم الداخلية.. لم يسمح لي بارتداء أي شي (كان الطقس باردا تلك الليلة)، لم يسمح لي بلباس نظارتي الطبية، لم يظهر أي من الملمثمين أي أمر قضائي علي أو لتفتيش منزلي و الذي تم بدون وجودي تم إصحابي لجهة غير معلومة. هي ثوان في تلك اللحظات و أنا واقع على الأرض، و البندقيتان على جانبي رأسي و إذا بابنتي الصغيرة تدخل الغرفة و هي مرعوبة و هي تنادي أمها: البابا وين البابا؟

فهي لم تلحظني على الأرض من كثرة الملتمين الموجودين خارج و داخل غرفة النوم فلقد تم إيقاظها من غرفتها، و جاءت غرفتنا لتحظنها أمها و تحاول تهدئتها.

صرخ رئيسهم علي: "قم..قم"- فقلت: "أخذ عكايزي"- أخذتهم، فكانت هذه كلماتي الوحيدة، تم سحبني من خلف الفانيلة أمام ناظري زوجتي و ابنتي.. و جري بشكل سريع للطابق الأسفل.. رأيت ابنتي الأخرى و هي تنزل من غرفتها وهي محاصرة من قبل الملتمين المسلحين و هي تنادي: "بابا.. بابا".. لم يسمح لي بالحديث.. أخذت بشكل سريع على الدرج، كدت اسقط على وجهي، و دون أن يسمح لي بلباس نعال، أخذت لخارج المنزل، و لاحظت الأبواب المكسورة.. الباب الرئيسي الخارجي و الداخلي.

تم دفعي لخلف إحدى السيارات ذات الدفع الرباعي، بعد أن أن تم تصميد عيناى بضامدة و ربط يداى بسير بلاستيكي بعد مصادرة عكايزي. وضعت في صورة مكبوب على وجهي. و وضع أحدهم (أفراد القوات الخاصة باللباس الأسود) ركبته على رجلي حتى لا أتحرك. بدأت الشتائم و السباب، شغل قائد المجموعة الذي كان بجانب السائق الأغاني بصوت مرتفع و صار يغني و انطلقت السيارة بسرعة كبيرة لجهة غير معلومة، و لا أعلم عن وضع زوجتي و بناتي و هن بين أولئك الملتمين المسلحين، و لا حول ولا قوة. لا أعلم من اعتقلني\ إختطفني (الجهة) فلم يعرف أحد عن نفسه، و لا أعلم السبب وراء ذلك، و لم توجه لي أي تهمة، ولم أرى أي أمر قضائي بكل ذلك.

لا أعلم ما حدث في منزلي حينها و عرفت لاحقا بما قام به أفراد جهاز الأمن الوطني، حيث تعرف الأهل على الشخص الي قام بالتفتيش، فهو نفس الشخص الذي هجم على المنزل في غيابي و قام بالتفتيش دون أمر قضائي في القضية السابقة في أغسطس ٢٠١٠م. لقد تم كسر أغلب الأبواب و قلبوا الأثاث و عاثوا التخريب في كل ما وجده المثلثون أفراد جهاز الأمن و الجيش، كان المسئول عن التفتيش يسأل عن حاسوب (اللاب توب و كذلك الدسك توب) و الفلاش دسكات، وهي نفسها التي استحصلها من القضية السابقة وقد استعدتها يوم الإفراج عني. فهو يعلم عما يبحث عنه، و عرفت لاحقا في النيابة العسكرية (بعد إسبوعين من الإعتقال) بأنه تم تفتيش منزلي بعد اعتقالى و مغادرتي للمعتقل، دون إبراز أي أمر قضائي بالتفتيش، و لم يتم تسجيل ما تم أخذه. فقد تم اختفاء: محفظتي و التي بها أموال لا أذكر كم- و بها بطاقات اعتماد و رخصة القيادة، إضافة لبعض الأجهزة: كاميرا فيديو ديجيتال JVC - كاميرا سوني- جهاز خرائط الطريق (توم توم)- حافظة جلدية بها حوالي ٥٠٠ جنيه استرليني- هواتف نقالة العدد خمسة، جواز السفر- بروجكتر- جهاز دي في دي صغير الحجم و غيرها لا أذكره الآن).

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

ظللت منكوبا على وجهي مقيد اليدين و مصمد العينين بينما يضع أحد أفراد القوات الخاصة ركبته علي طوال الرحلة من منزلي حتى وصولنا لمنطقة عرفت لاحقا انها سافرة. تم إنزالي و قطع السلك البلاستيكي و أعطيت العكاكيز مع السباب و الشتم الذي كان يلزم كل أمر بالحركة و في كل شاردة و واردة يتم سبي و شتمي دون أن أرد على ذلك.

كانت الرياح شديدة تلك الليلة. تم إيقافي لمدة طويلة من الزمن بعد إنزالي من السيارة أمام هبوب الرياح حيث كنت حافي القدمين و مصمد العينين و بملابسي الداخلية.

أثناء ذلك حدث ما يلي:

- كان احدهم يتحرش بي جنسيا بوضع اصبعه خلفي بين الفينة و الأخرى و بشكل متكرر كان يضحك أثناء ردة فعلي إزاء ما يقوم به.
- أحدهم كان يهمس في أذني بالسباب (يا بن القحبة- وقعت بالخائن- معوق وما هو فايد فيك) إلى غيرها من الإهانات و الشتائم.
- أتى أحدهم و همس في أذني: تم الآن الانتهاء من اغتصاب ابنتك الكبيرة من الخلف، والآن سوف يتناوبون الاعتداء عليها من الأمام، ثم بعدها يعملون الأمر نفسه مع البنت الأخرى و امها.
- علمت و ميزت وجود آخرين معي، فقد سمعت أصوات كل من الشيخ عبدالهادي المخوضر، و الاستاذ إبراهيم شريف و الأستاذ حسن مشيمع.
- بعد فترة جاء أحدهم، و كانوا ينادونه "بالشيخ"، تقدم باتجاه الاستاذ مشيمع و قام بالبصق، و سب الاستاذ و سب المذهب الجعفري: " طز فيك و في مذهبك و أئمتك الإثني عشر".
- تم أخذنا بشكل منفرد لداخل مبنى حيث تم تصويرنا فوتغرافيا و قياس ضغط الدم و السكر، ثم ارجاعنا للمكان الذي كنا فيه. فقط أثناء الفحص و التصوير الفوتغرافي تم إزالة الضمادة من على العينين، و اتضح بأننا في أحد المكاتب.
- جاء أحدهم و قال: "أنتم الآن في الطريق لخار البحرين. تعرف وين بتروحون؟ بنسلمكم لجماعة أبو متعب. هناك يعرفون لكم.. هناك قطع الرؤوس. إحنا مالنا سيطرة على الأمر. طلع الأمر من إيدنا.. أنتم جبتون الأمر لكم". - كان يريد أن نفهم أننا في الطريق للسعودية.
- انتظرنا لفترة من الزمن و نحن واقفون في مهب الرياح الباردة و في ذلك الوضع المرعب.
- تم أخذي باتجاه ما يشبه الباص أو المنى باص. و أثناء ذلك قام أحدهم بإنزال صروالي و الهاف و كشف عورتي أثناء مسيري، فوقفت و رفعت الصروال.. أعاد الأمر مرة أخرى و أنزل الصرال و الهاف فقامت بارجاعه و سترت عورتي. حتى تم إركابي

السيارة بكم من السب و الشتائم.

- بعدما تم تحديد موقع جلوسي، جاء أحدهم ووقف على باب الباص و قال لي: "ودي أن أطأك (أفعل الفاحشة معك) و لكن للأسف إنت معوق".
- انتظرت لفترة في الباص وتم اركاب بعض الإخوة معي، لا أميز أي منهم. وقبل أن ينطلق الباص إلى سجن القرين العسكري صعد أحدهم و جلس بجانبني لتبدأ مرحلة أخرى من التعذيب و سوء المعاملة طوال الرحلة.

في الطريق لسجن القرين:

- همس في أذني قائلاً: هل تميز صوتي؟ قلت له :-لا- فعرف نفسه بأنه من جهاز الأمن الوطني الذين قاموا بالاشتراك في التحقيق معي و تعذيبي أثناء القضية السابقة في العام ٢٠١٠م. بعدها و طوال المسافة من الموقع الذي كنا فيه و حتى وصولنا سجن القرين، قام هذا المعذب بتجريعي شتى أنواع المعاملة الا إنسانية منها:
- كان يضربني على وجهي و على رأسي براحة يده و كذلك بمجمع يده (البوكس) مرة أخرى، و أنا أصرخ: آه كل مره ،و هو يواصل اسكت! لا تقول آه.
- كان يشتمني: يا بن القحبة، يا الخائن، ما فاد فيك اللي سويناه فيك المرة السابقة.
- كان يسحب حلمة صدري.
- كان يسحب الشعر في صدري، و في يداي و رجلي.
- كان يأخذ نعاله و يدفعه في فمي، ثم يمسح به على وجهي قائلاً: "قبله.. قبله".
- كان يدوس برجله على قدمي الحافيتين.
- كان يضربني بنعاله على رأسي ووجهي و صدري ، وكلما صرخت : آه - آه كان يرد، لا ترفع صوتك.. لا تقول آه.
- أخرج مسدس صغيراً ووضعه على جسми، متسائلاً إن كنت أعرف ماذا كان ذلك ؟ ثم وضعه في فمي.
- ضربني بالمسدس على رأسي.
- وضع المسدس على جانبي رأسي و كان يقول: "أود لو أفرغ هذا في رأسك".
- قام بالتعرض بذكر ابنتي بسوء و كلام فاحش عنها.
- و تواصل ذلك الأمر حتى وصلنا لسجن القرين العسكري. وقف الباص، و فتح الباب، و جاء أحدهم و قال: "وصلتم إلى مصنع الرجال- هنا يصنع الرجال".

في سجن القرين:

- تم سحبني بقوة، و أنا مصمد العينين، وتم جري بشكل سريع من الخلف وأنزلت من الباص و مباشرة إلى الزنزانة الإنفرادية رقم ١ في عنبر رقم ٤ .
- تم سحب العكاكيز مني و أمرت أن أقف على رجل واحدة حيث أنني مصاب بشلل في رجلي اليسرى منذ الطفولة، بينما أضع يداي مرفوعتان على الجدار.

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

جاء أحدهم ، و صرخ في أذني قال لي: " جئتم إلى مصنع الرجال " و طلب مني تكرار تلك العبارة، ثم قال: " أنتم لستم في البحرين الآن".

الزنزانة بمساحة ٢+٣ أمتار تقريبا و هي خالية من أي إضاءة أو نوافذ، بابها حديدي فيه فتحات في الأسفل (لتمرير الماء في كأس) و أخرى في الأعلى تسمح للأضاءة من الممر في العنبر الذي يحتوي على زنازين انفرادية.

كما يوجد على ارتفاع متر تقريبا فتحة بجرار معدني ثقيل يحدث صوتا هائلا عند فتح أو غلق تلك الفتحة. يمرر من خلال الفتحة صحن الأكل، كما تستخدم للتواصل مع العسكريين و الملتهمين حين يريدون الحديث كما تستعمل كأحد أساليب التعذيب (الحرمان من النوم) كما سيوضح لاحقا.

بقيت مع أربعة من رفاقي الذين اعتقلوا معي في ذات الليلة من ١٧ مارس- ١٧ مايو ٢٠١١م، حيث نقلنا لعنبر رقم ٢ ذي الزنازين الكبيرة نسبيا و بقينا فيها بشكل انفرادي حتى ١٠ يونيو من نفس العام. تم نقلنا من عنبر ٢ إلى عنبر رقم ١ بزنازين بنفس الحجم السابق، و لكن بواقع سجينين في كل زنزانة، حتى تم نقلنا لسجن جو المركزي بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م.

في عنبر ٤ الانفرادي بسجن القرين تعرضت- مع رفاقي الأربعة للتعذيب و سوء المعاملة لمدة شهرين كاملين. تناوب على التعذيب و سوء المعاملة مجموعات مختلفة من الملتهمين، أغلبهم بلباس مدني، إلا أن بعضهم كان يمارس المعاملة اللاإنسانية بلباسه العسكري لقوة دفاع البحرين.

كان بجانبني في العنبر زنزانة الشيخ سعيد النوري، إلى جانبه زنزانة إبراهيم شريف، و إلى جانبه زنزانة الشيخ عبدالهادي المخوضر و أخيرا زنزانة الحر يوسف الصميخ. كنا نعذب بشكل متسلسل و كان كل منا يسمع الأذى و الضرب و الصراخ و الكلام البذيء الذي كان يوجه للآخرين في نفس العنبر. كان المعذبون الملتهمون يصرون على أن يرفعوا أصواتهم ليسمعونا ما يحدث مع السجناء الآخرين وما يحدث لهم من سوء معاملة. كانوا يعتمدون استخدام استئلال الأصوات و الصراخ من بعضنا أثناء الحديث أو ردة الفعل للضرب و التعذيب، يقولون سمع اللي وياك.. إرفع صوتك و يتجه ضرب و سب و شتم.

كانت أرضية الزنزانة مغطاة بالسيراميك، و سرعان ما تغطي بالأتربة التي تدخل من فتحات الباب التي لا تمنع الحشرات البرية. لا يوجد فيها فراش أو أي شيء يمكن أن يسمح للراحة، و استمر ذلك في أول أيام منذ لحظة وصولي للزنزانة قبل وقت الفجر حتى الظهر، حين جلبوا الفراش الاسفنجي القذر، و اللحاف القطني النتن و الوسادة الوسخة، و قد تم رميها علي مع جرة من السباب و الشتم و طلب مني الجلوس حيث كنت واقفا طوال الفترة الماضية و أنا مواجه الجدار.

طلبت الذهاب للحمام للوضوء و الصلاة، لا يوجد نعال و لم يسمح لي بالانتعال حينما اعتقلت، حين الذهاب للحمام، يأتي عسكريان ملثمان، واحد يقف عند باب العنبر

الذي يقفل من الخارج فقط، وآخر يسير خلفي و هو شاهر للهراوة و في وضع الانقضاض و الاستعداد للضرب. أدخل الحمام ، و يصير العسكري على بقاءه مفتوحا أثناء قضاء الحاجة أو استعمال أي من مرافق الحمام بما في ذلك الاستحمام الذي بدأ بشكل متقطع بعد ١١ يوم من الاعتقال، يصير الحارس العسكري المثلث على الاستعجال مهما كان الظرف و العودة للزنزانة في أسرع وقت.

الحراس المثلثون لا يتكلمون معنا، و كانوا يتصرفون بعدائية مفرطة و قسوة و كان بعضهم يشارك في إحداث الأذى بنا، بل إن بعضهم يبادر بالتعذيب و إلحاق الأذى بنا طوال الفترة التي قضيناها في الحبس الانفرادي، ينتمي الحراس لجنسيات آسيوية و بعضهم من الشام(سوريا).

و مع حلول الظلام، و من أول يوم في سجن القرين، تبدأ جرعات التعذيب على أيدي مجموعات من الشباب المثلث - بقيادة أحدهم - تقوم بالدخول علينا في الزنازين و تضربنا، تسبنا تشتتنا، تقدح من معتقداتنا و رموزنا الدينية، تقوم بالبصق علينا و وصمنا بالخيانة.

إحدى فرق التعذيب أمرت بإيقافي بجانب الجدار (واقف على رجل واحدة و يداي للأسفل) و دون غطاء على وجهي، و أمرهم قائدهم بالنظر للخائن و هو يشير على، و أمرهم بالدخول علي فردا فردا. و يقوم كل واحد منهم بالبصق في وجهي مع الشتم و الوصم بالخيانة، بينما يقول قائدهم: " امسح وجهك.. ماء ورد.. ماء ورد". فرقة أخرى دخلت علي- أمرتني بالوقوف مواجهها الجدار، و بعد الحديث عن اغتصاب أهلي و بناتي، قال أحدهم: " أريد أن أطأك". و طلب إنزال السروال، فلم أفعل، و كرر الأمر، و كان موقفني نفسه، فقام أحدهم بإنزاله عنوة و تركني هكذا، و خرج الجميع من الزنزانة، فرفعت السروال و سترت العورة. و هكذا توالى علي- و على رفاقي- فرق التعذيب الذي يستمر حتى وقت متأخر من الفجر.

من وسائل التعذيب التي تعرضت لها في الفترة الأولى أثناء الحبس الانفرادي ما يلي:

1. الوقوف على رجل واحدة لمدة طويلة مع رفع اليدين للأعلى: حيث يتم إرغامي على الوقوف- بدون عكايز- لساعات طويلة، و حيث أن رجلي اليسرى مشلولة كما أسلفت، فيصب عبء الوقوف على الرجل اليمنى، بينما أرف اليدين للأعلى. واضعا إياها على الجدار. و يستمر ذلك لمدة طويلة تبدا يداي خلالها بالتنمل و الاصفرار و الاعياء. كما أحس بالتنمل على طول في الرجل اليمنى و قد تسبب هذا النوع من التعذيب في تقوس رجلي و تأثر مفصل القدم و كذلك الركبة

مع آلام مبرحة فيهما و في أسفل الظهر.

2. الحرمان من النوم:

و يتم ذلك بالوسائل الآتية:

أ- من خلال صب الماء البارد علي و أنا نائم، أو أن يتم إيقاضي و في وضع الجلوس أو الوقوف على الفراش الاسفنجي يتم صب الماء من أعلى رأسي إلى أسفل جسمي، كما يتم صبه على بقية الفراش و على اللحاف و على المخدة ثم نؤمر بالنوم على تلك الحالة، و يكون المكيف يعمل في أكبر طاقته حيث الوقت شتاء و يشمل هذا النوع من التعذيب الوقوف في زاوية الزنزانة مع مواجهة الجدار، حيث يصب الماء من على الرأس و كامل الجسم ثم الإرغام على النوم على أرضية الزنزانة السيراميكية.

ب- الإيقاظ بالقوة ثم أمري بالذهاب للاستحمام- بسرعة-بالماء البارد، حدث ذلك في الفترة الأخيرة من الحبس الانفرادي في عبر ٤.

ت-الطرق على باب الزنزانة و على الجدار الخارجي و الرمي بقطعة معدن على أرضية العنبر لإحداث أصوات عالية المستوى، و يتم ذلك لمدة طويلة و بشكل متكرر طوال الليل و على جميع الزنازين في العنبر.

ث- تحريك الجرار الحديدي الموجود في باب الزنزانة بشكل سريع و قوي

ج- الصراخ بقوة و بشكل قوي يضمن الصحة و عدم القدرة على النوم أو استمراره.

ح- إطفاء الأنوار في ممر العنبر ليصبح المكان داخل الزنزانة مظلم بشكل دامس، و تجلب الكلاب و تركها تنبح على باب الزنزانة حتى يخيل إليك أنها سوف تدخل عليك و تنقض عليك.

خ- الدخول للزنزانة و الضرب و الأمر بالوقوف بوجه الجدار مع رفع اليدين لساعات طويلة.

ط- بعض الحراس يوقظك ليسألك إن كنت تريد الذهاب للحمام، و بعد أن تستيقظ يمنعك من قضاء الحاجة و يطلب منك العودة للنوم.

3. الحرمان من التغسيل والسباحة:

لمدة ١١ يوم من الإعتقال بقيت بملابس النوم الداخلية التي كنت فيها، حيث منعت من السباحة أو التغسيل و كنت حافي القدمين حتى اسودت رجلاي و أصبحت رائحة الجسم نتنه خاصة بعد جرعات صب الماء على الرأس و على الفراش و اللحاف ومن ثم النوم في تلك الحالة، و تكرر ذلك بشكل شبه يومي. و حتى بعد اليوم الحادي عشر، لم نتمكن من السباحة بشكل منتظم بل يتكرم علينا من يأتي من المدينين في الصباح حيث يسمح بالغسل و السباحة، و نظل بدون سباحة لعدة أيام قبل أن يسمح بالسباحة مرة أخرى، و لبس الثياب نفسها.

4. التعذيب بترتيل السلام الوطني:

يدخل المعتذبون، ويطرقون باب الزنزانة عدة مرات ثم الدخول علي و ضربي و إرغامي على ترتيل السلام الوطني. و يجب أن أرتله بشكل و طريقة محددة و أن أرفع صوتي و أكرر ذلك حتى يقول لي كفى.. يحدث ذلك و أنا واقف على رجلي الوحيدة و يداي مرفوعة للأعلى مواجهها الجدار، و متى ما لم يعجب المعتذبون ذلك (الطريقة و مستوى الصوت) يتم ضربي و أعيد الترتيل حتى يقول لي كفى. بل إن هذا النوع من التعذيب يستعمل لإيقاضي من النوم، فالمعذب يأتي فقط لأن أرتل السلام و يذهب. كما يطلب مني ذلك في أوقات مختلفة و أمام فرق تعذيب مختلفة و زوار عديدين . في إحدى المرات جاء أحد المعتذبين و كان منفعلًا، و بدأ بأول زنزانة في العنبر - زنزانتي - قائلاً: "إذا لم تتل السلام الوطني عدل بتشوف شغلك" قلت السلام الوطني و بعد أن انتهيت و أنا واقف و يداي للأعلى، أمر باقي السجناء في العنبر بالتصفيق و قال: "صدق أنقذت روحك"

5. الحرمان من الاتصال بالأهل أو بالمحامي:

بعد سبعة أيام من اختطافنا من المنزل في فجر ١٧ مارس ٢٠١١م تم تمكيننا من الاتصال بالأهل لمدة ٩٠ ثانية فقط حيث تم أمرنا بإن نخبر الأهل بأننا في حالة صحية جيدة و أن لا نخبرهم بمكان وجودنا أو أي شيء آخر. و لم يتم الاتصال مرة أخرى بالأهل إلا بعد يوم من عقد لجلسة المحاكمة الأولى التي بدأت بتاريخ ٨ مايو ٢٠١١م . استمرت المكالمات ثلاث دقائق فقط لإخبار الأهل بتعيين محام لي، حيث حضرت المحكمة و لم يكن هناك محام لي، بعد أن تم اعتقال المحام الخاص بي بسبب مطالبته بالإفراج عنا في مكان عام.

6. الضرب على أنحاء مختلفة من الجسم:

تولت إحدى فرق المثلثين مسئولية تعذيبنا بشكل شبه يومي، و كنا لا نستطيع الخلود للنوم إلا بعد قدوم فرقة التعذيب هذه و الانتهاء من تجرع التعذيب و الضرب و الإهانات و السب و الشتم. و إذا لم يأت المعتذبون قبل منتصف الليل، فإنهم يباغتونا قبل الفجر و يستمر تعذيبهم حتى بعد أذان الفجر.

يدخل المعتذبون العنبر بشكل عنيف و يصيحون: "اقعدوا يا قحاب" نايمين ها الحين نراويكم". و بعد أن ينتهوا من التعذيب يخرجوا من العنبر بعد أن يغلقون الباب بقوة و عنف يصدر صوتاً مرعباً، و يصيحون: "ناموا يا قحاب".

يبدأ مسلسل التعذيب بأن يدخل اثنان إلى ثلاثة من المعتذبين المثلثين يقودهم شخص أساس. و هو معروف من قبل سجناء قرين بصوته و علائم هيأته- هو الذي يقرر متى و كيف يبدأ و ينتهي التعذيب. يدخلون الزنزانة و يجب الوقوف حال فتحهم لفتحة الباب الحديدي أو دخولهم العنبر أو سماع صوتهم. و يتجرع زيادة في الضرب

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

من يتأخر عن الوقوف و مواجهة الجدار، و الأيدي مرفوعة لأعلى الجدار. يتكاتف المعذبون بالسباب و الشتم و الإهانة، سب المذهب و السخرية من معتقداتنا، يبدأ المعذبون بالأسئلة و هم يضربون على الرأس - الرقبة - الظهر - الصدر - اليدين - الخاصرة باليد، بالعصاة، بالنعال، و لا يهتم ماهية الإجابة فالضرب يستمر، و يزيد الضرب و قسوته إذا تم التأخر عن الإجابة أو كانت الإجابة بغير ما يريدون أو يتوقعون. يتحول الضرب بقبضة اليد في بعض الأحيان. كل ذلك يحدث أثناء الوقوف على رجل واحدة و اليدين على الجدار، و الرأس منحنى للأسفل، و بعض الأحيان يطلب مني أن أغمض عيني فوق كل ذلك، برغم من كون المعذبين ملثمين إلى جانب ذلك، يتم رفسي بالرجل على جانبي يدي و أسفل البطن و على خلفي حتى أسقط، و يطلب مني أن أقف مرة أخرى، و يعاود المعذب ضربني و يتكرر السقوط و القيام.

7. التعرض للمذهب و الحرمان من التعبد:

في إحدى المرات جاء أحد المعذبين الملثمين و يدعى أبو يوسف (كشف لنا وجهه لاحقا و نستطيع تمييزه) و دخل الزنزانة بغرض أخذ الفراش الاسفنجي و اللحاف و الوسادة المشبعة بالماء و هي آثار تعذيب الليل بصب الماء- و ذلك بغرض وضعهم في الشمس كي يجفوا، إذا به يرى قطع اسفنج صغيرة تحت الفراش. صرخ في وجهي و ضربني على رأسي قائلا: " هنا لا تستطيع استخدام التربة.. هنا مافي تربة". قلت له هذه ليست تربة. قال: "بلى- أنت تستخدمها مثل التربة".

هو - أبو يوسف- نفسه من انقض علي في الزنزانة بعصاة يلوح بها في يده و كان ينوي ضربني بعد أن أخبره الحراس بأننا نصوم و نطلب منهم أن يؤخروا العشاء للسحور، و أن يوقضونا قبل الفجر للإسحار. كان يلوح بالعصاة و يقول: " هنا مافي صيام، أنت سجين"، و لم يكف عني إلا بعد أن أخبرته بأنني توقفت عن الصيام. و قد تكرر الأمر نفسه مع الشيخ سعيد النوري الذي كان يشاركني الصيام لعدة أيام. و قد تكرر أكثر من مرة أن يتعمد الحراس أن لا يوقضونا للصلاة في الفجر بالرغم من طلبنا قبل النوم، فهم من يسمع صوت الأذان في الخارج و من لديهم معرفة الوقت.

8. السب و الشتم و سماع معاناة الآخرين:

كان المعذبون يسبونني بشكل دائم.. و يتعرضون لوالدتي ووصمها بالعهر و يصفوني ب إبن الزنا.. نغل.. ابن متعة.. كانوا يصفوني بالخيانة و عدم الولاء للوطن، كانوا يتعرضون لزوجتي و بناتي بالقدح و الكلام البذيء. في الآونة الأخيرة دأب المعذبون على إهانة أحدها و يجعلون من ذلك ما يضحكون منه، ثم يطلبون من جاره في الزنزانة المجاورة أن يقول تلك الإهانة أو السخرية، و

يكون ذلك على مسمع من الجميع. وقد حدث ذلك الأمر مع الحر في الزنزانة الخامسة حيث أرغم على السخرية من جاره الشيخ عبدالهادي المخوضر، كما أرغم الشيخ المخوضر على قول كلام في حق جاره إبراهيم شريف. كما طلب من إبراهيم شريف أن يسخر من نفسه، و طلب من الشيخ النوري أن يسخر من إبراهيم شريف كما يطلب من الشيخ النوري أن يقول كلام في حق نفسه و جاره... و كان المعذبون أثناء ذلك يضحكون بأعلى أصواتهم.

و مما كان مثيرا للألم سماع تلك الإهانات و السخرية كما تسمع صرخات من يتم تعذيبهم و ضربهم في الزنازين المجاورة كما يسمع أولئك معاناتك. و قد حدث الشتم و السخرية في حضور المدعو أبو يوسف و كذلك شخص آخر يعرف بأبي راشد، و هو لم يؤذينا و يعرف بكثرة تلاوته للقرآن، كان ملثما طوال الوقت.

9. الحرمان من الشمس و التشمس:

ففي الفترة التي قضيناها في الحبس الإنفرادي والتي استمرت حوالي ثلاثة أشهر، لم يسمح لنا بالمشي في الساحة و التعرض للشمس إلا لفترات وجيزة جدا و كان بعضها لدقائق وفي وقت متأخر من الليل أو بعد غروب الشمس.

10. الضمادة و الكيس العزل (الخيشة):

منذ أن وطأت أرجلنا سجن القرين العسكري و حتى وقت قصير من مغادرته، كان الأسلوب المتبع في أخذنا من الزنزانة هو إضافة للقيد الحديدي، تصميد العينين بضمادة سوداء و بعض الأحيان تعوض برباط متين و مشدود. و فوق كل ذلك يوضع كيس من الخيش فوق جميع الرأس يمنع من الرؤية و يعطي إحساس بالاختناق و عدم القدرة على التنفس. و ليس فقط لا نستطيع الرؤية من خلال الضمادة و الكيس، بل دائما تجعلك في وضع مخيف من عدم القدرة على العلم بما يدور حولك أو ما سوف يحدث لك، ناهيك عن عدم القدرة على التنفس بشكل طبيعي و التعرق المؤذي. و يشمل لبس الضمادة و الكيس الخروج من الزنزانة للتحقيق أو غيره إضافة للخروج من سجن القرين للنيابة العسكرية أو غيرها. بالنسبة لي و بسبب استعمال العكاكيز للحركة، يوضع القيد في الباص عند الانتقال من وإلى النيابة العسكرية و المحكمة، إلا إن ذلك الأمر توقف مؤخرا.

11. الحرمان من الحاجات الطبية:

(العكاكيز\ النظارات الطبية\ العلاج) فمنذ إدخالنا الزنزانة في العنبر الإنفرادي، تم حرماننا من العكاكيز التي تمكننا من الوقوف و الحركة، و تعطى لي وقت الخروج من الزنزانة، سواء للذهاب لقضاء الحاجة أو التحقيق داخل أو خارج سجن القرين أو

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

المحاكمة. فبعد أن يتم تصميم العينين و وضع الخيشة على الرأس، يتم إعطائي العكاكيز، و يتم أخذهم بعد العودة و انتهاء المهمة. و كان ضمن ما تقوم به فرقة التعذيب لإيذائي هو إرغامي على الحبو و التنذر أثناء ذلك المشهد.

أما عن النظارة الطبية التي رفض أفراد الأمن الوطني و الجيش - الذين هجموا على منزلي و اقتادوني تحت السلاح و أنا بملابسي الداخلية- أن أخذها معي حيث لم يسمح لي بالحصول على النظارة إلا بعد الشكوى عند النيابة العسكرية و مضي أكثر من شهر على الاعتقال. تركت النظارة معي لمدة اسبوع و كان المعذبون يرفضون أن ألبسها و هم موجودين، حتى لا أتعرف عليهم بأي صورة كان. ففي إحدى الليالي قامت إحدى فرق التعذيب بمصادرة النظارة مرة أخرى بعد و جبة تعذيب و صب الماء على رأسي و كل أنحاء جسمي و إرغامي على الوقوف في زاوية من الزنزانة و أنا في ذلك الوضع حتى أرغمت على النوم مكاني على أرضية الزنزانة السيراميكية. و لم ترجع لي النظارة إلا بعد عدة أيام من أخذها، أصبت حينها بالآلام في الرأس بسبب عدم استعمالها لفترة من الزمن. و حين انكسرت النظارة، لم تأبه إدارة سجن القرين في اتخاذ الخطوات السريعة للحصول على نظارة أخرى، ولم يحدث ذلك إلا بعد الشكوى لدى النيابة العسكرية. أما مستشفى قوة الدفاع، فلم يقيم القسم الخاص بعناية العيون بأخذ الفحوصات اللازمة للنظر و اكتفى بالقياس و هو أمر لا يتبع في مراكز عناية العيون.

و أما عن الاحتياج للعناية الطبية، فلم يتم توفيرها بالشكل المطلوب، فقد اشتكيت من التنمل في اليدين و الرجل، و من الآلام في الضلع الأسفل جهة اليسار و كذلك في الظهر و في أسفل الكتف الأيمن، فلم أحصل سوى على بعض - المسكنات من قبل الممرضين - الذين كانوا ملثمين -الذين يتواردون علينا بين الفينة و الأخرى.

12. الأكل السيئ و قلة الماء و الشراب:

قامت إدارة سجن القرين بتوفير ثلاث و جبات فقط، لكنها كانت تستعمل في بعض الأحيان كجزء من العقاب من خلال تأخير تقديمها. كما تميزت تلك الوجبات بالرداءة نوعاً و كمياً، و لا تحوي من الاحتياجات المطلوبة لتوفير الطاقة و الحماية للجسم. فإضافة للشح في توفير المياه الكافية للشرب، و قلة و رداءة الأكل فقدت أكثر من ١٠ كجم بشكل سريع، و كنت لا أستطيع أن أسير بالبنطلون الذي تم تويره لي لاحقاً إلا بعد ربطه بخيط أربطه حول خصري. و يتم توفير هذا الخيط من قبل ملثمين و يتم استعادته بعد عودتي من الخارج و خلع البنطلون الذي كان ضيقاً على جسمي قبل الاعتقال.

• ما سبق هو مجمل ما أتذكره من تعذيب و سوء معاملة

التحقيقات (الجهات و الانتهاكات):

تعرضت للتحقيق من قبل أربع جهات مختلفة إثنيتين داخل سجن القرين العسكري و اثنتين خارجه، أحدهما في فيلا خاصة. و قد لازم التحقيقات المعاملة اللا إنسانية و التعذيب الجسدي و النفسي.

1. التحقيق من قبل جهاز الأمن الوطني- سجن القرين:

تم التحقيق معي من قبل محققي جهاز الأمن الوطني في جلستين (اليوم الثالث و الخامس من الاعتقال) حيث تم أخذي من الزنزانة، بعد جرعات من التعذيب لأيام و ليالي ثلاثة تعرضت فيها للمعاناة و الأذى و التهريب و سوء المعاملة، و أنا في ثيابي الداخلية التي تم خطفي بها، حافي القدمين، و بعد أن تم تصميد عيني بالضمادة السوداء و الباسي الكيس العازل (الخيشة).

قبل البدء عرف المحقق نفسه، و قد ميزت صوته، بأنه كان أحد المحققين الأساسيين الذين قاموا بالتحقيق معي و ضربي و تعذبي أثناء التحقيق معي في قبو (سرداب) جهاز الأمن الوطني في القضية السابقة. و قام بتذكيري بما تعرضت له في ذلك التحقيق و تلك الأيام العصبية التي مرت بها في القلعة، و أنه إذا لم أتعاون سيتم تشغيلي كالسيارة (في إشارة للصعق الكهربائي) و قد استعرض معي بعض الكلمات التي ألقيت في الدوار (دوار اللؤلؤة) و كان يسألني عن القصد من وراء بعض التعابير فيها، و كان يحاول إرغامي على قول ما لم أقصده. و كان حينما لا يسمع ما يريد، يذكرني بما سبق من معاملة في القضية السابقة، و يقول لي: "تكلم عدل أو أخلي الشباب ما يخلونك تنام الليلة" و كذلك قال: "تكلم عدل لا أضربك سلف (الصوت الذي يخرج عند تشغيل السيارة)"

بعد جلستين، جاء اثنان من المحققين الملتهمين من أفراد جهاز الأمن الوطني و معهم أفراد الحرس العسكري إلى زنزانتني، و إرغماني على التوقيع على إفادة تم تجهيزها سلفا، و كان يقول لي كبيرهم: "توقع لا أدوس في بطنك". و قد أخبرت النيابة العسكرية أثناء التحقيق معي بخصوص البراءة من تلك الإفادة و مما جاء فيها و قد تم توثيق ذلك في المحضر الخاص بالنيابة العسكرية.

2. التحقيق من قبل النيابة العسكرية- خارج سجن القرين:

تم التحقيق معي من قبل النيابة العسكرية في جلستين، الأولى بتاريخ ٢٩ مارس و الثانية بعد إسبوع من ذلك التاريخ. تخلل ذلك التعذب و سود المعاملة في مبنى النيابة العسكرية نفسها و كذلك في سجن القرين فبالرغم من إخطار رئيس النيابة بذلك منذ الجلسة الأولى.

فبعد إسبوعين من اعتقالنا و دون الوصول أو التواصل مع العالم الخارجي بما في ذلك المحامي الخاص بي أو الأهل، تم أخذي بشكل مرعب لمبنى النيابة العسكرية

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

خارج سجن القرين. فقد تم توفير بيجاما لي و نعال (مطاطي للحمام) و سمح لنا بالاستحمام بعد ١١ يوم من الاعتقال و التعذيب. تم إلباسي ضمادة العين ذات الطبقتين و الكيس العازل (الخيشة) و أخذت بعنوة للباس الذي أقلني لمبنى النيابة بعد أن تم تقييدي بالقيد الحديدي بشكل قاس و تضيقه حول المعصمين ، الأمر الذي كان واضحا من خلال الآثار البارزة التي تركها القيد على اليدين، وقد وثق المحامي هذه الحالة حين التقى بي عند رئيس النيابة العسكرية.

بعد وصولي لمبنى النيابة العسكرية، تم جرّي من الباص و أنا لابس القيد الحديدي، و كان هناك من يضربني على رأسي بعقب سلاح أو بهراوة. إضافة للضرب بقبضة و راحة اليد على الرأس و الوجه و خلف الرقبة، كما تم توجيه السب و الشتم لي أثناء ذلك. أخذت لمكان الانتظار و كانت الأغاني تعمل بشكل مركزي في المبنى، و بينها السلام الوطني الذي متى ما جاء دوره في سلسلة الأغاني المتكررة، يتم إرغامي على الوقوف، و أنا مقيد اليدين و مغطى الرأس بالخيشة، يسبقه الضرب على الرأس. و يتكرر هذا الأمر كلما جاء دور السلام الوطني.

أخبرت رئيس النيابة العسكرية بما حدث لي من تعذيب و سوء معاملة في سجن القرين، و نزعت قميصي- بحضرة المحامي الأستاذ محمد التاجر- لأكشف عن مواقع الإصابات على جسدي- في الضلوع، العضد الأيمن، و في المعصمين. كما أخبرته عما أتعرض له و بقية السجناء في نفس العنبر من تعذيب و سوء معاملة. لا ينزع القيد الحديدي أو الخيشة التي تأتي فوق الضمادة على العينين إلا حين الدخول على رئيس النيابة لعسكرية و متى ما أخرج من ذلك المكتب حتى يتم تصميد العين و تغطية الرأس و التقييد بالقيد الحديدي. و في مكان الانتظار، تبدأ المعاملة اللا إنسانية و الإهانات و الضرب من العسكريين الموجودين هناك.

في اليوم التالي من الذهاب للنيابة العسكرية، جاء لزنزانتني شاب أسمر اللون ملثم و طويل القامة بلباس عسكري، و دخل الزنزانة و أمرني بالوقوف، و قام بضربي على الوجه و ذلك- بحسب قوله- أن هناك شكوى بالتعذيب عند النيابة العسكرية. اتضح لاحقا أنني لست الوحيد من رفاقي في العنبر من أخبر النيابة العسكرية بما تعرض له من تعذيب و سوء معاملة في سجن القرين العسكري.

و جاءت مساء ذلك اليوم فرقة التعذيب التي التزمت بتعذيبنا حتى ١٠ يونيو ٢٠١١م، حيث قامت بضربنا بشكل جماعي و شتمتنا بشتى الشتائم، و تم تهديدي بتجرع الألم بما في ذلك الاعتداء الجنسي و الصعق الكهربائي إذا ما ذكرت تعرضي للتعذيب حين يتم سؤالني عن المعاملة. و قد شارك في هذا الأمر المدعو "أبو يوسف" و كذلك أحد المرضين الذين تناوبوا على زيارتنا.

تكرر سيناريو سوء المعاملة و الضرب في مبنى النيابة العسكرية(كنت أسمع صوت الطائرات العسكرية بالقرب من المبنى) و ذلك قبل و بعد حضور جلسة التحقيق الثانية. قد حضر معي في نفس الباص الشيخ عبدالجليل المقداد و الذي تعرض

لذات المعاملة السيئة و الضرب على الرأس بالهراوة\عقاب البندقية، وبراحة اليد و قبضتها بشكل متكرر بحيث احدثت تلك الضربات انتفاخا مؤلما في فروة الرأس. كما شمل الضرب على الوجه و الرقبة، و كيل الشتائم و الكلام البذيء.

3. التحقيقات من قبل المخابرات العسكرية (داخل سجن القرين):
و قد تم ذلك من خلال جلستين عقدتا في سجن القرين و كانت أثناء النهار. قبل أن يتم أخذي للتحقيق، جاء أحدهم و كان شابا صغير السن و كان ملثما، طلب الهراوة من الحارس العسكري الموجود في العنبر فأعطاه إياه، فضرب على باب الزنانة و طلب مني الوقوف . دخل الزنانة و قال لي: و هو يضرب الهراوة على يده الأخرى و يقول "ها سنكيس، تعرف هذه شنو؟ بناخذك للتحقيق، و بتعيد نفس الكلام اللي في الإفادة اللي قدمتها". قلت له: "لا أعرف ما الموجود في الإفادة". قال: "إحنا بنذكرك". كان المحققين ملثمين (ثلاثة في الجلسة الأولى و اثنين في الجلسة الثانية) كان أحدهم - وهو نفس الشخص الذي حضر لي الزنانة- بين الفينة و الأخرى يقف على رجليه، و يسبني و يسب والدتي، ويهددني بأهلي و بناتي. كان يهم بالانقضاء علي بنعاليه إلا أن المحقق الأساسي و الذي يتم مناداته "بالشيخ" يوقفه، و يقول له: " ما يحتاج.. بيتعاون .. بيتعاون" سألتهم لأي جهاز ينتمون، فقال لي "الشيخ": "مو شغللك".

لم يتم توقيعي على أي إفادة، بل تم عرض بعض المشاهد من الفيديوات و الصوتيات و المقابلات الصحفية.

في الجلسة الثانية، كان الشاب الذي يمارس السب و التهديد و الشتم قد ذكر بأنني يجب أن أعدم مثلما أعدم علي السنكيس و ذلك بعد صدور حكم درجة أولى بالإعدام في القضية الأولى فيما عرف بقضايا السلامة الوطنية. و كان يشير إلى أنه تم تنفيذ الحكم في علي السنكيس، و أنني سوف أتبعه، أي سأعدم أيضا.

4. التحقيق من قبل ممثل الديوان (خارج سجن القرين):
تعرضت للتحقيق في فلة خاصة خارج سجن القرين (مسافة ١٥ - ٢٠ دقيقة) بالسيارة حيث يتم تصميم عيني ولبس الخيشة على الرأس في وقت متأخر من الليل (حوالي منتصف الليل). قبل الذهاب يتم حلاقة شعري و ظهوري بنفس المظهر الذي أظهر به حين كنت خارج السجن. يقوم أربعة شبان باستلامي من بوابة سجن القرين و يستقبلوني بالشتم و السباب، و تبدأ الرحلة بالضرب على الرأس و الوجه و الرجل، الاستهزاء و التحقير من المعتقدات و المذهب، التحرش الجنسي و التعرض بكلام بذيء جدا- يقشعر منه الجلد- عن ابنتي و زوجتي. و يتم ذلك في الذهاب و الإياب الذي يكون بحلول الفجر.

حدث التحقيق في جلستين منفصلتين، واحدة في الاسبوع الأحد قبل بدء المحاكمة

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

العسكرية، و الثانية في نهاية الأسبوع الأول منها. يقوم بالتحقيق شاب صغير السن بلباس مدني (ثوب و غترة) و قد عرف نفسه بأنه الممثل الشخصي للملك. عرفت من رفاقي الآخرين تم التحقيق معهم بأنه يدعى الشيخ صقر آل خليفة (من الذين تم التحقيق معهم من نفس الشخص أ. عبدالوهاب حسين، أ. حسن مشيمع، أ. عبدالهادي الخواجه، ش عبدالجليل المقداد،) كان الحديث يتمحور حول محاولة إرغامي على تقديم اعتذار عما حدث و تلاوة إفادة معدة سلفا و مكتوبة على شاشة أقرأها أمام كاميرا. و هو أمر رفضته بشكل قاطع. و قد تم تهديدي قبل الجلسة الثانية و أنا على الأرض و ضربي و تعذيبي إذا لم استجب لما يقوله أو يطلبه "الشيخ". انتهت الجلسة الثانية بعد أكثر من ثلاث ساعات من التنازع و الحديث مع الشيخ صقر آل خليفة، و لم يتم استصدار أي اعتذار مني بأي صورة كانت كما لم أتل أو أقدم أي إفادة- بأي صورة كانت.

المحاكمة العسكرية\الانتهاكات و الظروف:

عشية الجلسة الأولى للمحاكمة العسكرية (درجة أولى) بتاريخ ٧ مايو ٢٠١١م جاءنا الملازم أول عبدالله من النيابة العسكرية و أعطانا لائحة الاتهام و أخبرنا بموعد الجلسة و هو صباح اليوم التالي ٨ مايو ٢٠١١م. الملازم عبدالله كان الوحيد الذي كان كاشف الوجه من الذين زارونا لحد تلك اللحظة، حتى تاريخ ١٠ يونيو ٢٠١١م. فلقد كان الجميع ملثما: و يشمل الحراس، الممرضين، الأطباء، الإداريين، الطبائين إضافة لشخصيات أخرى بلباس مدني و أخرى عسكري و كلها إما تلبس لثاما يغطي كل الرأس و الوجه، أو جزء من الوجه لإخفاء ما يمكن أن يشير لهويتها. فمُنذ الاعتقال في ١٧ مارس و حتى ٧ مايو ٢٠١١م (حوالي ٥٠ يوما) لم نكن نعلم ما هي التهم التي سوف نحاكم على أساسها، ولم نلتق بالمحامي الخاص بنا، و لم يكن لدينا سوى أقل من ١٢ ساعة فقط من علمنا بالتهم لتبدأ محاكمتنا. بدأت الجلسة الأولى ولم يكن للبعض منا محاميا، مما اضطر القاضي العسكري المقدم منصور لتأجيل الجلسة حتى ١١ مايو (ثلاثة أيام فقط) حتى يتم الاتصال بالأهل و يتم تعيين محام. و هكذا تم دون أن يتمكن أي محام من الحصول على ملف القضية بشكل كامل إلا في الأسبوع الثاني من المحاكمة التي دامت ثلاثة أسابيع فقط قبل أن تنتهي جلساتها (٨ مايو - ١ يونيو ٢٠١١م) قبل جلسة النطق بالحكم بأحكام وصلت للسجن مدى الحياة في ٢٢ يونيو ٢٠١١م. فجلسات المحاكمة العسكرية لنا - نحن المدنيين- استمرت ٣ أسابيع فقط (بمعدل جلسة أو اثنتين كل اسبوع) و لم يتم تمكين المحامين من تقديم المرافعات الشفهية، و أعطاهم القاضي مهلة اسبوعين حتى ١٥ يونيو- أي بعد إسبوع قبل النطق بالحكم - لتقديم المرافعات المكتوبة. لم يمكننا القاضي - أنا و من معي في القضية- من الالتقاء بالمحامي بشكل كاف،

كان اللقاء لا يزيد على ربع ساعة بعد إنتهاء الجلسات، كما يشمل لقاء الأهل الذين كانوا قلقين علينا حيث انقطعت اخبارنا عنهم منذ اختطافنا من منازلنا في ١٧ مارس ٢٠١١م.

لم يسمح القاضي العسكري لأي منا بالحديث عما تعرضنا له من تعذيب و سوء معاملة أثناء الاعتقال و التحقيق و الاحتجاز. كما لم يستجب لطلبات المحامين التي يمكن أن تحسن من الوضع القانوني و تصحيح الصورة التي رسمتها- بشكل سيء- النيابة العسكرية التي تنصلت هي الأخرى من تحقيق دور الخصم الشريف و النزاهة. فقد اعتمدت النيابة العسكرية و القاضي العسكري على الاعترافات التي تم استلامها من خلال الإكراه و التعذيب و أجواء الرعب و الترهيب التي خلقتها أجهزة الأمن و الاستخبارات (الأمن الوطني- الداخلية- الجيش) كما استندت إلى شهادات أفراد جهاز الأمن الذين مارسوا التعذيب، و كذلك على مصادرهم "السرية" غير معروفة الهوية.

كل ما سبق يدل على فقدان المحكمة العسكرية لكل مبادئ المحاكمة العادلة و كان جلياً من سرعة المحاكمة و عدم الالتفات لطلبات المحامين إلى وجود أحكاما جاهزة للمجموعة المراد إلحاق أقسى العقاب و الأحكام بسبب مواقفها و أنشطتها السياسية و الحقوقية.

أما المعاملة المصاحبة للمحاكمة فقد شملت الانتهاكات التالية:

- ١- تصيد العينين و الخيشة و القيد الحديدي، و يستمر منذ الصباح الباكر في سجن القرين و حتى العودة له ما بعد الظهيرة (وصلت بعض الحالات إلى ٨ ساعات تقريبا) و لا ترفع القيود و الضمادة و الخيشة إلا قبل دخول صالة المحكمة، أو للإلتقاء بالمحامي و الأهل، و التي لا تتجاوز مجموع تلك اللحظات الساعة الواحدة على الأكثر، نظل ما عدا ذلك محبوسين في القيد و الكيس العازل (الخيشة).
- ٢- المعاملة السيئة من قبل الشرطة العسكرية: فإضافة للقيود الحديدية و الضمادة على العينين و الخيشة على الرأس، يتم معاملتنا بشكل لا إنساني و قاسي سواء كان أثناء وجودنا في الميني باص القفص، أو في غرفة الانتظار الموجودة خارج مبنى القضاة العسكري (كابينة الانتظار). كما يتم حشرنا جميعا (١٤ فردا إضافة للعسكر) في غرفة صغيرة. و يرغم أغلبنا - في الوضع المقيد- الجلوس على الارض ما عدا فردا أو اثنين يسمح لهم بالجلوس على كرسي نظرا لوضعهم الصحي مثل حالتي. يتعرض الجميع للأذى من خلال القسوة في التعامل و التضيق في الذهاب للحمام لقضاء الحاجة، و عدم توفير مياه صالحة للشرب (مياه من الحنفية) كما يسمح بشرب كميات قليلة من الماء و مشاركة الجميع في قنينة واحدة.
- ٣- الضرب و الإهانات في غرفة الانتظار المجاورة لصالة المحكمة، قام الشرطة العسكرية بدفعنا بقوة و ضربنا بعد النطق بالحكم و بعد أن قلنا بشكل جماعي:

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

"سلمية.. سلمية.. شعب يطلب حرية". تم إخراجنا من مبنى المحكمة و تقييدنا ومواجهة الجدار ثم الاعتداء بشكل عشوائي على الجميع بالضرب على الرأس بالهراوة و الركل و الرفس على الخلفية و الظهر إضافة لتوجيه الكلمات الجارحة و الشتم . و بعد فترة لا تقل عن نصف ساعة حيث كنا واقفين تحت أشعة الشمس الحارقة، تم أخذنا بقسوة إلى غرفة الانتظار خارج مبنى القضاء العسكري (الكبينة) حيث تم حشرنا مع سجناء آخرين و تم ضرب الجميع بالرفس على الظهر، و الضرب على الرأس و الرقبة، و إلزام الجميع بالنظر لأسفل لمدة طويلة. و ما أن يحاول أحد منا النظر لأعلى أو تحريك رأسه، يتم ضربه و إهانته و تحقيره أمام الجميع. و رغم علم النيابة العسكرية بالأمر، إلا أنها لم تحقق في القضية- قضية الاعتداء و الضرب من قبل العسكريين علينا- "لعدم كفاية الأدلة" كما ادعت. تجدر الإشارة إلى أن الأمر حدث في وضح النهار و أمام الجميع (العسكريين و سجناء آخرين في قضايا أخرى).

و فيما يخص المحاكمة:

١- أؤكد تعرضي للتعذيب و المعاملة اللا إنسانية أثناء القبض و الاعتقال- و الذي حدث دون أمر قبض قضائي- و أثناء التحقيقات المختلفة التي تمت معي، و أثناء التوقيف و الاحتجاز قبل و أثناء و بعد المحاكمة العسكرية. و قد تم فحصي من قبل الأطباء الشرعيين التابعين للجنة الملكية لتقصي الحقائق و تم إدراج حالتي في الإفادات في آخر تقرير اللجنة في الحالة رقم ٧.

٢- أؤكد على إرغامي على التوقيع على إفادة جاهزة من قبل جهاز الأمن الوطني، و تم محاكمتنا عسكريا و نحن مدنيين- و لم يسمح للمحامي باستنفاد الوسائل المتاحة قانونيا لأي متهم.

و لهذا فالمحاكمة التي سلفت جلساتها لم تتجاوز فترة مدتها ٣ أسابيع قبل جلسة النطق بالحكم قد خلت من مبادئ المحاكمات العادلة بحسب المعايير الدولية، و اتصفت بالعداء و عدم النزاهة و قامت بمصادرة حقوق المتهمين بدلا من تثبتتها و رعايتها . ناهيك عن الخلل و الانتهاكات التي تمت أثناء القبض و التحقيق و التي تم من خلالها انتهاك القوانين المحلية و الدولية، و التعرض للتعذيب المفضي للإكراه و الاجبار على الاعتراف و التوقيع على الإفادات الجاهزة سلفا. و بناء على ذلك، فإنه كان من الواجب إسقاط حق التقاضي و إسقاط- تباعا لذلك- كل التهم، بغض النظر عن جدية و حقيقة هذه التهم.

من جانب آخر و كما أسلفت فإن هذه المحاكمات لم تكن الأولى التي يعمل من خلالها النظام على تغيب و تجريم من يعبر عن مواقفه في العلن في قضايا الشأن العام (الدستور- المشاركة في صناعة القرار- المطالبة بالتوزيع العادل للثروة- محاربة الفساد و الفاسدين و تقديمهم للمحاكمة- الحكومة الديموقراطية المنتخبة--

المجلس التشريعية الكاملة و المستقلة- مناهضة التمايز و التمييز و التهميش- إستعادة الأراضي و الجزر المنهوبة- استعادة المال العام المسروق - مناهضة مشروع تغيير التركيبة السكانية و المهنية (التجنيس السياسي) - احترام و صيانة حقوق الإنسان و غيرها من المواضيع).

لجنة بيسيوني تقر:

وإننا - أنا و من معي - نعبر عن رأينا في قضايا الشأن العام فقد تم استهدافنا بشكل ممنهج واستخدمت القوانين و الأجهزة الأمنية و القضائية (التي تخضع لإرادة و توجيه النظام) بحبسنا و تغييبنا ظناً بأن هذا الأمر سوف يحل الأزمة السياسية و الحقوقية في البلاد. وقد أقرت اللجنة الملكية لتقصي الحقائق هذه الحقيقة في الفقرة ١٢٧٩ من تقريرها إلى : إن حكومة البحرين استخدمت مواد القوانين المحلية لمعاقبة و ردع المعارضة السياسية".

كذلك في الفقرة ١٢٨٠ من التقرير و التي تشير إلى: إن تطبيق القوانين المحلية ضد أصحاب الرأي المخالف لا يتسق مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان".

أما عن ممارسة حرية التعبير فهي حق مشروع بحسب المواثيق الدولية التي انضمت لها البحرين، و تشمل كما جاء في الفقرة ١٢٨١ من تقرير لجنة التقصي: الآراء التي تعبر عن معارضة نظام الحكم القائم في البحرين ، و الآراء التي تدعو لأي تغيير سلمي في بنية الحكم أو نظامه أو تدعو إلى تغيير النظام"

إن تقرير لجنة التقصي - الذي وعد النظام في مواقع مختلفة و من خلال رموزه بالالتزام بما جاء فيه- قد عدد صوراً مختلفة لممارسة حرية التعبير و تشمل :

(الإشارة لفقرات من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق)

أ- حيازة أو توزيع مواد تدعو إلى إسقاط النظام (الفقرة ١٢٥٧)

ب- إلقاء الخطب و كتابة المقالات (الفقرة ١٢٥٨-أ)

ت- تنظيم الإضرابات و الدعوة لها (الفقرة ١٢٥٨-ب)

ث- الدعوة و المشاركة في التجمعات و التظاهرات (الفقرة ١٢٥٩)

ج- انتقاد ممارسات السلطة (الفقرة ١٢٦١)

ح- كتابة التقارير و نشرها (الفقرة ١٢٦٢)

خ- دعوة الآخرين و تشجيعهم و حضهم علي حضور مظاهر الاحتجاج و الاعتصامات (الفقرة ١٢٦٠)

أليست هذه صور حرية التعبير التي تم اتهامها - و اتهام النشطاء الآخرين بها- في هذه المحاكمة و المحاكمات السابقة؟! هذه محاكمة ضمير و مواقف عبر أصحابها عنها بكل سلمية و علانية.

و بناء على ما سبق فإن لجنة التقصي قد أوصت بإلغاء الأحكام و العقوبات التي صدرت بحق جميع الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب أعمال ذات صلة بحرية التعبير

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

السياسي، كما جاء في الفقرة ١٢٩١ من تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق بل ان الفقرة ١٢٨٥ أشارت في أسفل الصفحة التي جاءت فيها، رقم الإشارة footnote ٦٢٩ "حكومة البحرين قد أسقطت التهم التي بنيت على مواد القانون الخاصة بحرية التعبير في حق المجموعة "١٤" التي أديننت في محاكم السلامة الوطنية".
و لكن لحد الان فإن السلطة تتنصل من التزاماتها تجاه المواثيق الدولية التي انضمت لها، و كذلك مما جاء في تقرير لجنة التقصي فيما يخص الإفراج عن معتقلي و سجناء الرأي المخالف، و الذي ينطبق علينا و على جميع سجناء الاحتجاجات الشعبية منذ فبراير ٢٠١١م و ما تلاه.

لماذا استهدفنا النظام:

أما لماذا حكم علينا النظام عبر أجهزته القضائية بالسجن المؤبد؟ و الإجابة على هذا السؤال تكمن في المواقف و الأنشطة التي شاركنا فيها و المطالب التي رفعناها و اعتبرها النظام منطقة محصورة و خطوطا حمراء تم تعديها.
من هذه المطالبات و الأنشطة التي فبرك على أساسها النظام كل التهم في هذه القضية و كذلك القضايا السابقة:

- العريضة الأممية التي وقع عليها أكثر من ٨٣ ألف من البالغين يطالبون فيها بكتابة دستور ديموقراطي عصري للبحرين؛ دستور من الشعب للشعب و ليس من الملك للملك NOT FROM KING BY KING < FOR PEOPLE BY PEOPLE
- العريضة الشعبية التي وقع عليها أكثر من ٥٤ ألف من البالغين يطالبون بتنحي رئيس الوزراء الحالي، و بحكومة ديموقراطية منتخبة من خلال آليات التداول السلمي للسلطة.

- عريضة شعبية و قع عليها أكثر من ٣٣ ألف من البحرينيين يطالبون بمحاكمة المعبدين و المسؤولين عنهم و المتورطين في التعذيب، وإلغاء قانون حماية الجلادين - المرسوم بقانون ٥٦ للعام ٢٠٠٢، كما تطالب بتأهيل ضحايا التعذيب و جبر ضررهم.

- المطالبة بإيقاف مشروع تغيير التركيبة السكانية و المهنية في البحرين و المعتمد على منح الجنسية البحرينية بشكل استثنائي لحاملين جنسيات أخرى من خلفية مذهبية و ثقافية معينة، و وقف مشروع الجوازات العابرة للحدود.

- المطالبة بإيقاف برنامج التمايز و التهميش و كل أنواع التمييز الطائفي و القبلي و الطبقي و الجندي المعتمد في مؤسسات الدولة و هيئاتها.

- المطالبة باسترجاع الأراضي العامة (في اليابسة و البحر و كذلك الجزر المنهوبة إلى الملكية العامة)

- المطالبة بالتوزيع العادل للثروة- دون تمييز- و محاربة الفساد المالي و الإداري المتغلغل في الأجهزة الرسمية و محاكمة الفاسدين بغض النظر عن نسبهم و

مواقعهم.

• المطالبة باحترام و صيانة الحريات العامة و حقوق الإنسان من خلال الممارسة و التشريع و مواكبة ذلك العهود و المواثيق الدولية.
هذه الملفات و المطالبات الأساسية التي طالبنا بها و طالب بها النشطاء ومن خلفهم القواعد و المجاميع الشعبية من شعب البحرين، بكل الوسائل السلمية و الحضارية. و لكن الأذان صماء و القلوب غير واعية، و بدلا من الاستجابة لهذه المطالب الحقّة تم تحريك الماكنة الإعلامية و الأمنية بكل الصلاحيات المفتوحة لها. و تعرضنا خلال ذلك للاستهداف بكل عناوينه بما في ذلك الاعتقال و التعذيب و التهم الكيدية المفبركة و المحاكمات الصورية المفضية لأحكام جائرة بالسجن، إضافة للقذف و تشويه السمعة لي و لعائلتي، بغرض إحكام القبضة و إخراس كل من تسول له نفسه الحديث أو التعبير عن رأيه في هذه القضايا.

الموقف الشعبي (تغيير النظام):

و لما لم يستمع النظام لهذه المطالب الشعبية عبر العرائض و الاعتصامات و الاحتجاجات الشعبية السلمية، و أصر على مواجهة قبضات الأيادي بالرصاص و كل أسلحة الفتك و وسائل التعذيب و القتل و العقاب الجماعي، أيقنت القواعد الشعبية بأن النظام غير راغب أو غير قادر على التغيير و مواكبة المطالب الديمقراطية، جاءت المطالبات بأن يتغير النظام. فالشرعية لأي نظام هي من القواعد الشعبية، و عندما لا يستمع النظام لمطالب الشعب، بل يستخدم كل وسائل العقاب و أسلحة الفتك و القتل ضده، فإنه من الطبيعي أن يعتلي سقف المطالب الشعبية من الإصلاح إلى التغيير، و من الاستمرار مع نفس العقلية و النظام إلى إسقاط النظام و إستبداله من خلال الوسائل السلمية و عبر الآليات الديمقراطية المتعارف عليها. و تكرر هذا المطلب بعد أن سعى النظام في إثارة و تمويل الفتنة الطائفية باستخدام كل الوسائل الإعلامية- المرئية و المسموعة و المقروءة- و عمل على تمزيق المجتمع البحريني الذي عرف بتآلفه و انسجامه و استهداف تمزيق النسيج الإجتماعي مستخدما السياسة الاستعمارية فرق تسد و مستفيدا من الولاءات و التحيزات و أصحاب الضمائر المريضة و النفعيين.

و هذا ما حدث و هذه حقيقة الأمور التي لا يريد النظام و أتباعه أن يقرّوا بها ، فمن أجل نظام ديموقراطي، لا بد من فسخ المجال لأبناء الشعب -الذين يعطون الشرعية لأي نظام - لأن يقولوا كلمتهم و يختاروا النظام الذي يحكم حياتهم و يكون مسئولا أمامهم من كل صغيرة و كبيرة عبر السلطات الثلاث: التشريعية- التنفيذية- القضائية، فهذا الحق الانساني أقرته الشرائع السماوية قبل شرائع الأرض.
إن استمرار الأزمة في البلاد في ظل القبضة الأمنية سوف لن تقنع أبناء الشعب بالعدول عن مطالبهم؛ و يكفي عبرة من التاريخ الذي دلل في أكثر من تجربة على

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

أن الشعوب هي المنتصرة و هي الباقية و أن الأنظمة التي تعارض و تقاوم المطالب الشعبية مآلها للزوال، طال الزمان أو قصر.
إن القادة الحاذقين الذين يطمحون لترسيخ وجودهم و الحفاظ على مواقعهم و كراسيهم هم الذين يختارون صف الشعب و يحققون مطالبه التي بها تزدهر البلاد و تصبح منارة للأمم. و إن صنع الولاء في قلوب المواطنين ليس بشراء الذمم و العسكرية و استعمال القوة و أساليب الترهيب، و إنما بتحقيق: العدل - الحرية- الكرامة- الإنسانية لجميع أبناء الشعب.

حضرات القضاة- أيها الحضور الكريم-
لقد عرفت بالتعبير عن رأيي في العلن متناولا قضايا الشأن العام، و المشاركة في الأنشطة الشعبية و الإعلامية التي تتناول هذه القضايا. لم يخف النظام موقفه مني- و من جميع النشطاء- عبر القضايا و المحاكمات السابقة و في هذه المحاكمة أيضا، و من خلال سوء المعاملة و التعذيب و كيدية الاتهامات، و الأحكام الجائرة عبر محاكم و قضاء يتحكم فيها بشكل مباشر.
لا شك لدي- و هذا أيضا رأي- بأن هذه المحاكم لا تملك قرارها، و أن الأحكام تأتيها جاهزة من الدواوين و القيادات السياسية لهذا البلد. في القضية السابقة كان رئيس المحققين في جهاز الأمن الوطني يقول لي مؤكدا هذه الحقيقة: "إنت تقول القضاء مسيس، و أنا أقول لك هذا صحيح. لقد جهزنا ضدك ٢٧ اعترافا، هذه المرة، إنت طايح طايح.. يا دكتور".
هذه المحكمة لن تختلف عن سوابقها، فالتهم كيدية، و الاستدلالات فاسدة، و الإجراءات المتبعة في الاعتقال و التحقيق غير قانونية، و القوانين المستخدمة تنتهك الحقوق، و النيابة موجهة و ليست خصما شريفا- كما تدعي و القضاء وصله الأحكام من الديوان الملكي، عبر نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى. فأني عدل و أي محاكمات عادلة ترجى -إذا كان خصمك القاضي فمن تقاضي- كما يقول المثل.
فلا اعتبار لمقدرة الدفاع و قوة حججهم في رد التهم الكيدية و تفنيدها، بينما الأحكام و القرارات جاهزة و لا استقلالية لهذا القضاء و هو أمر معروف للجميع..

الموقف و المطالبات:

كان الدافع من مواصلة الاستئناف و التمييز هو لاستنفاد الأدوات القانونية المحلية- كما هو مطلوب من قبل المنظمات الدولية المراقبة، و ذلك لإثبات -مرة بعد أخرى- بأن القضاء مسيس و غير مستقل و لا يملك قرار نفسه. و إن بقاءنا في السجن لحد هذه الساعة و تشويه سمعتنا على المنابر و من خلال وسائل الإعلام و النيل منا ما هي إلا دلائل أخرى على ذلك.
كان الأولى- بعد صدور تقرير لجنة التقصي- بأن تغلق المحاكم السياسية، و يتم

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

تبييض السجون، و تقديم الجناة الحقيقيين للعدالة ولكن هذا الأمر لم يحدث لسبب واحد و هو عدم تغير العقلية التي تدار بها البلاد، و هو السبب وراء الأزمات التي تعاني منها البحرين منذ عشرات السنين.

إن استمرار محاكمتنا - و محاكمة جميع النشطاء و المحتجين منذ فبراير ٢٠١١م و حتى الآن، لمؤشر على عدم القدرة على التعاطي مع متطلبات الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و تكريس للتسلط و الدكتاتورية و إلغاء الإرادة الشعبية التي هي المصدر الوحيد لشرعية السلطات. مستعدون للتضحية:

يجب على النظام أن يعي بأننا لسنا في القرن التاسع عشر، و أننا نرفض أن نكون رعاياه (subjects)، إنما نحن مواطنون (citizens) أحرار نطمح بل و من حقنا العدل .. الحرية.. الكرامة.. الإنسانية، و مستعدون للتضحية بالغالي من أجل ذلك. فليتفنن في التعذيب و ليملاً السجون بالأحرار، و يمعن في القتل و العقاب الجماعي و إلحاق المعاناة و الأذى فينا ، فإن ذلك لن يزيدنا إلا إصراراً على مواصلة الطريق، طريق العدل.. الحرية.. الكرامة.. الإنسانية.

و ليعلم النظام أيضاً بأن سجننا و تغييبنا سوف لن يقلل من تمسكنا بهذه المبادئ و المطالب كما لن يقلل من تمسك الأحرار بها و التضحية من أجلها. و إن السجن الحالي- بدون تحقيق هذه المطالب- لن يختلف عن خارجه، حيث تكون البحرين سجنًا كبيراً. و ليقضي النظام ما يقضي، إنما يقضي هذه الحياة الدنيا.. و إن العطاء سيستمر حتى لو بقينا خلف القضبان حتى الموت أو يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

لكل ما سبق أطالب بالآتي:

- ١) الإفراج الفوري و الغير مشروط عن جميع سجناء الرأي و معتقلي الاحتجاجات الشعبية التي جرت في البحرين منذ فبراير ٢٠١١م حتى الآن. و يشمل ذلك تعويضهم و جبر ضررهم من كل ما أصابهم من أذى جسدي و نفسي و مالي.
- ٢) محاكمة جميع المعتذبين و المسؤولين عنهم و المتورطين في التعذيب و سوء المعاملة في جميع الأجهزة الأمنية- بغض النظر عن رتبهم و نسبهم و مواقعهم الإدارية و ذلك من خلال لجنة أممية مستقلة و محايدة و بحسب ما جاء في تقرير اللجنة الملكية لتقصي الحقائق.

كما أعلن عن الاتي طالبا توثيقه بشكل منفرد في محضر الجلسة اليوم:
أولاً: إن حضوري هذه الجلسات الأولية هو بهدف تسجيل إفادتي و توثيق ما تعرضت له من تعذيب و سوء معاملة إضافة للانتهاكات التي جرت علي أثناء الاعتقال و التحقيق و المحاكمة: مما ينتقص من مبدأ المحاكمة العادلة. ففي المحاكمات السابقة لم

شهادة الأستاذ عبدالجليل السنكيس

نتمكن من الحديث.
ثانيا: سأتوقف عن حضور الجلسات المستقبلية و عن أي ترافع بأي صورة رافضا الاستمرار في المحاكمة التي لا تتمتع بمقومات الاستقلالية و العدالة.
ثالثا: مع شكري و تقديري لهيئة الدفاع و جهود فريق المحامين الخاص بي، أطلب منهم - بكل إحترام و تقدير (وأخص هنا المحامين الخاصين بي) الانسحاب من هذه المحاكمة ابتداء من هذه الجلسة و عدم تمثيلي في أي مرحلة من مراحل هذه المحاكمة السياسية.
رابعا: أرفض أن يقوم أحد بتمثيلي قانونيا في هذه المحاكمة كما لا أجاز انتداب أي محام ليمثلني دون موافقتي المعلنة و الرسمية.
الرحمة و السلام على شهداء الوطن الأبرار و النصر للأحرار طلاب العدل.. الحرية.. الكرامة .. الإنسانية
إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر، و لا بد لليل أن ينجلي و لا بد للقيد أن ينكسر.

عبدالجليل السنكيس



شهادة وطني

شهادة الأستاذ
محمد علي رضي إسماعيل

« إفادة الأستاذ محمد علي رضي إسماعيل

مقدمة:

أيها السادة القضاة أحييكم بتحية الإسلام التي ما قلتها يوماً لقلقة لسان بل آمنت بها منذ الصغر عقيدةً وجدتها منهجاً وسلوكاً، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وأشكر لكم إعطائي فرصة الكلام وأرجو أن يتسع صدركم لذلك، أنا محمد علي رضي إسماعيل أعمل في وظيفة هي من أجل الوظائف وأنبها وهي التعليم، ومسمى وظيفتي أخصائي إشراف تربوي - أشرف على مجموعة من مدارس تحسين الأداء، واشتركت مع عدد كبير من الاختصاصيين والتربويين والمعلمين في تحسين عملية التعلم - ومشهود لي في الوسط التربوي والإجتماعي بحسن الخلق والوسطية والإعتدال، ولي نشاطي الإجتماعي والخيري لسنواتٍ مديدة. وأنا أشاطر أبناء بلدي في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وقد تم إستهدافي على ذلك ليس إلا، وبدأ الأمر من سبتمبر 2010م بمضايقتي في عملي، حيث دُرمتُ وزميلتي في العمل فاطمة فيروز من حقنا في الترقّي، وقد شطبنا من قائمة الاختصاصيين المرشحين للحصول على الدرجة الثامنة دون أي مبرر ولم يقدم لنا أي إيضاح يذكر سوى أن الأمر من فوق!

تهم كيدية:

لقد أدنتُ بتهم كيدية لا أدلة عليها إطلاقاً وذلك لعدم وجودها أصلاً، وقد استندت المحكمة العسكرية في إدانتي على تلك الاعترافات الباطلة التي انتزعت مني بالقهر والتهديد والتعذيب المميت، فأنا برئ وغير مذنب ومكاني خارج السجن، والقضاء العسكري ظلمي، والتمييز لم ينصفني ولم يحقق العدالة والنقض والإحالة، وكان عليه أن يأمر بإطلاق سراحي إن كان قضاءً حيادياً، فما أنا إلا سجين رأي. فإليكم أيها السادة مرارة الإعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمة غير العادلة التي تعرضت لها.

الاعتقال:

لقد داهمت مجموعة ملثمة مدججة بالسلاح منزلي بعد تكسير الأبواب في ساعة متأخرة من الليل قرابة الثانية بعد منتصف الليل بتاريخ 2011/3/23 وانتشروا في البيت وروعوا عائلتي، وعلى إثر الضجة الرهيبة التي أحدثوها في بيتي استيقضت

شهادة الأستاذ محمد علي إسماعيل

من نومي مذعوراً وأسرعت للخروج من غرفتي بالدور الأول ومن خلفي زوجتي لأطمئن على أولادي وأرى حقيقة ما حدث، وهنا كانت المفاجأة فما أن فتحت الباب وإذا مجموعة ملثمة شاهرة السلاح أمامي وكانت تهم بالدخول إلى غرفتي. لم تكن زوجتي مرتديةً للحجاب وكنت أنا بلباس النوم -فانيلاً داخلية وسروال- ولما سألتهم من أنتم وهل عندكم إذن قبض، وقبل أن أكمل كلامي أمسكوني وأمروني صارخين أن انظر إلى الأسفل، ولما طلبت أن يسمحوا لي بإرتداء ملابسني أعادوا الصراخ في وجهي: اسكت لا تتكلم، ثم قام أحدهم بوضع يده على رأسي وأحناه بشدة بإتجاه الأرض وقادني إلى أسفل المنزل وقاموا بتعصيب عيني وتقييد يدي من الخلف بالضابط البلاستيكي.

وإمعاناً في إذلالني وإهانتي أخذوني لخارج البيت حافي القدمين ولم يسمحوا لي بلبس النعال رغم إصراري على ذلك، وبقيت أكثر من نصف ساعة وعلمت لاحقاً أنهم كانوا يقومون بتفتيش البيت وقد أخذوا كمبيوتر لابتوب وثلاثة كمبيوترات عادية، وخمس هواتف نقالة وأشياء أخرى، كل ذلك دون علمي، ولم يكن لديهم إذن بذلك والمضبوطات حتى الآن لم تعاد إليّ وأنا أطالب بردها مجدداً.

بعد ذلك أُرْكِبْتُ السيارة وبدأوا في تعذيبني وإهانتي والتعدي على عرضي ومذهبي منذ البداية، حيث تولى ثلاثة معذبين أحدهم عن يميني والثاني عن شمالي والآخر من ورائي عملية ضربي بشدة وقوة بالأكف والقبضات على كل مكان تطاله أيديهم لاسيما الرأس، وكان الضرب متتالياً حتى كدت أن أفقد الوعي من شدة الضرب، وكلما خرجت مني صرخة ألم قسراً زادوني ضرباً على المكان الذي أحدث ذلك الألم، وقالوا: اتئن وتألّم هاه، أنت لم ترى شيئاً، هذا ليس جزأؤك، وهذه مزحة، ويملك مما سيأتي، الذين سيستلمونك سيردونك في أمك، ويستمر الضرب من السب وتوجيه الإهانات، فلم اسمع كلمة ذات بعد انساني أبداً، فهذا كلامهم لي: يا حمار يا كلب، أنت أنجس من الكلب، والكلب أظهر منك، أنت معلم أنت ما تصلح أنت زك أنت خره، وغيرها من الإهانات التي يصعب حصرها، لكن الأمر والأدهى ما قيل في حق عرضي ومذهبي.

والله يا سادة ما ذكرت ذلك إلا دمعت عيناوي واحسست بقرب خروج روحي من جسدي، وليتها خرجت، نعم تمنيت خروج روحي فذلك أهون عليّ من أن اسمع تلك الكلمات التي لن أقوى على البوح بها، وتجرواً على مشاعري وضميري، وإحقاقاً للحق أذكر بعض ما قيل لي: يابن القحبة، يابن الفاعلة، يابن الزانية، يابن المتعة، أما ذهبت إلى خيمة المتعة بالدوار؟ ألم تكن زوجتك هناك؟ من تمتع ببناتك؟ ألم تخنك زوجتك؟

ولم يبقوا أسلوباً من سوء المعاملة والتعذيب النفسي والجسدي إلا استعملوه حتى وقعوني على الاعترافات التي أرادوها بالقهر والتعذيب المميت، فكل لحظة مرت بي في جميع مواقع التوقيف كانت لحظة سوء معاملة وتعذيب نفسي وجسدي مع اختلاف الأساليب التي تشترك كلها في الخسة والدناءة والبعد عن الإنسانية، ووصل بي الحال إلى الإنهيار أكثر من مرة وتمنيت الموت حيناً بعد آخر لأخلص مما أنا فيه وإليكم إيضاح إجمالي لتلك الأساليب الدنيئة:

بعض من أساليب التعذيب:

1 - تعصيب العينين وتكبييل اليدين:

لقد عصبت عيناى وكبلت يداى فى القلعة قرابة أسبوعين بشكل متواصل وعلى مدار الساعة، ولم ترفع العصاىة ولا القيود إلا فى بعض الفترات فى دورة المياة ولمدة لا تزيد عن ثلاث دقائق، فكانت الصلاة بالعصاىة والقيود، بل حتى من أجل الصلاة لم ترفع العصاىة عن الوجه للوضوء مما إضطرنى لإعادة الصلاة كلها فيما بعد، وكذلك أثناء الوجبات لم ترفع العصاىة ولا القيود، وحتى أثناء التحقيق الذى كان يجرى مع أقسى وجبات سوء المعاملة والتعذيب كان مع تعصيب العينين وتكبييل اليدين، وكانت عساىة العين مضغوطة بشدة وكذلك القيود كانت مضغوطة مما زاد من معاناتى وأثر علىّ وجرح أذنى ويدي وكنت أتألم لأي حركة، ولم ترفع القيود والعصاىة إلا بعد قرابة الاسبوعين حين وضعت فى الحوض الجاف.

2 - الوقوف الطويل:

لقد مارسوا معى هذا الأسلوب منذ بداية التوقيف وكان يستمر لساعات طويلة ويجعلنى أعانى ألماً شديدة فى الرجلين وأسفل الظهر على الخصوص، وكلما حاولت أن أميل لجانب لأريح الجانب الآخر أو طلبت الجلوس قليلاً للإستراحة يأتينى الضرب من حيث لا أدري، فى كثير من الأحيان يصاحب الوقوف أمر رفع اليدين إلى الأعلى فيتضاعف الألم وأصاب بالإعياء الشديد عندها يسمح لى بالجلوس قليلاً لأعود الوقوف من جديد، وهكذا يستمر الحال.

3 - الحرمان من النوم:

لقد حرمت من النوم طوال وجودى فى القلعة فلا يسمح لى بالجلوس أو الإستلقاء إلا فترات قليلة، وأثناء هذه الفترات أنا لست فى مأمن، إذ كانت تأتينى الضربة أو الرفسة دون سابق إنذار، هذا كان حالى فى طوال أيام الاعتقال ما سبب لى قلقاً وحالة من الترقب للضرب الأمر الذى ضاعف إرهاقى نفسياً وجسدياً.

4 - الحرمان من دورة المياه:

لم يكن يسمح لي بالذهاب إلى دورة المياه إلا بعد مضي ساعات متباعدة وكنت في كثير من الحالات أتألم وفي حالة ملحة للحمام، ولكن لا مجيب، وإذا أخذت إلى دورة المياه أؤخذ بطريقة مذلة فمرة يضع أحدهم الهوز من ورائي ويدفع بي نحو الحمام، ومرة يطلب مني أن أمسك شيئاً، فإذا أمسكته وجدته الهوز الذي أعذب به، فيقول لي ماهذا؟ فأقول هوزاً فيأتيني الضرب. ويقول لي أنه: ويذكر العضو التناسلي للرجل. ويعيد عليّ السؤال ثانية فأقول هوزاً. فيضربني ويستمر الحال حتى اجبر على قول الكلمة البذيئة التي يتلفظ بها وإلا لا مجال للذهاب لدورة المياه. وفي دورة المياه أهدد: لا تغلق الباب، ودقيقتين فقط مما جعلني أقلل من شرب الماء ولا أكل من الطعام إلا مقداراً قليلاً تفادياً لهذا الإذلال، ولم يسمح لي بالسباحة إلا بعد اليوم العاشر.

5 - الحرمان من العبادة:

لقد حرمت من أداء الصلاة في القلعة وهي عمود الدين فلم ترفع عن عيني العصابة لأتوضأ للصلاة ما جعلني أعيش حالة من الضيق النفسي الشديد، وذات يوم كنت أصلي بوضوء غير مستوفٍ فجاءت رفسة قوية جداً وأنا في حالة الركوع فرمتني على الأرض وقد تألمت كثيراً وهذا موقف لا يكاد يفارقني.

6 - السب والشتم وتوجيه الإهانات:

فمن فترة الإعتقال وطوال فترة التوقيف لم أكن اسمع سوى السب والشتم والإهانة والكلام البذيئ وقد سبق أن ذكرت بعض تلك الألفاظ وأعف عن تكرارها.

7 - إهانة المعتقد والمذهب:

من أشد الأذى الذي كنت أعانيه التعرض للمذهب والأئمة الطيبين الطاهرين مثل يا ابن المتعة، أنتم كفار، طز فيك وفي مذهبك، طز فيك وفي أئمتك، كما تم التعرض للمراجع وعلماء البلد بالإهانة.

8 - التهديد بهتك العرض:

لقد أكثروا في الإساءة إلى عرضي ولم يوفروا كلمة سيئة في هذا المجال إلا قالوها مرة بعد مرة، يا ابن القحبة، أنت ابن متعة، يعني ابن زنا، وبين حين وآخر يقول أحدهم أنا أريد التمتع ببنتك، وفي ذروة التعذيب وأثناء التحقيق كنت أهدد بجلب

شهادة الأستاذ محمد علي إسماعيل

زوجتي وبناتي وأنهم سيعتدون عليهم أمامي، كل ذلك كان يقع عليّ كالصاعق وجعلني في حالة قلق مستمر على عائلتي ولم أهدأ إلا بعد أن سمح لي بالإتصال بأهلي لأول مرة بعد مضي أكثر من شهر على الاعتقال ولمدة دقيقتين لابلغهم بأنني بصحة جيدة وإن سئلتُ عن مكاني أقول أنني في نقطة أمنية فقط.

9 - البصق على الوجه وفي داخل الفم:

في سجن القلعة وإمعاناً في إهانتي وإذلالني ومع توجيه السباب والكلام البذيئ والتعدي على العرض والمذهب أمروني في أكثر من مرة أن افتح فمي وبيصق أحدهم بداخلي، وعند محاولة إخراج ذلك الوسخ ضربوني وأجبروني على بلعه ثم يأتيني البصق على الوجه ويجبروني على أن امسح ذلك الوسخ بيدي وأضعه في فمي، كرر ذلك أكثر من مرة وكنت أشعر بالتقيؤ والضييق النفسي الشديد.

10 - الإرغام على تقبيل الأحذية:

في سجن القرين واستكمالاً لمسلسل الإذلال والإهانة أجبروني في أكثر من مرة أن أقبل أحذيتهم وأن أقول عن نفسي أنا كلب أثناء ذلك وعند الإمتناع ينهالون عليّ بالضرب ولا مفر من الإستجابة لهم.

11 - الإرغام على تقبيل الصور:

لقد ارغمت مراراً على تقبيل صورة الملك ورئيس الوزراء والملك عبدالله التي الصقت على جدران الزنزانة ولم ترفع إلا قبل زيارة فريق بيسيوني بأيام قلائل، حدث ذلك في سجن القرين.

12 - الضرب:

لقد بدأ الضرب مع بداية الاعتقال بقبضات اليد وبالأكف وبالرجلين وبالهوز وكنت أتعرض للضرب بصورة مستمرة وفي جميع أنحاء جسمي، ويشتد الضرب بالهوز في فترات التحقيق، حيث أرمى على الأرض ويجلس أحدهم على ظهري وآخر على فخذي وأرفع قدمي أو تُرفع فأضرب بالهوز بقوة ضرباً متتالياً يشترك فيه مجموعة معذبين حتى تتورم قدمي وأنا أتلوى ألماً وأصرخ دون شعور مني عندما يوقفوني ويمشوني قليلاً ثم أعاد من جديد لعملية الضرب ولا أترك إلا بعد أن أقر بما يريدون.

13 - الحبس الإنفرادي:

لقد وضعت في الحبس الإنفرادي في سجن القرين لمدة شهرين تقريباً حيث استمر

شهادة الأستاذ محمد علي إسماعيل

مع كل جلسات التداول في المحكمة العسكرية ولم أخرج من الإنفرادي إلا قبل جلسة إصدار حكم المحكمة الابتدائية بأيام قلائل. فقد خرجت من الإنفرادي بتاريخ 2011/6/10، وكانت جلسة النطق بالحكم في المحكمة العسكرية الابتدائية بتاريخ 2011/6/22م.

14 - صب الماء البارد:

لقد عُدبت في سجن القرين بسكب الماء البارد على جسمي من أعلى الرأس، طبعاً ذلك مع السب والشتم وكنت أصفع بالماء على وجهي وإمعاناً في إهانتني أمروني أن استلقي على الأرض وأمثل حركات السباحة في البرك وهم يسكبون الماء عليّ وهم يهزؤون ويضحكون، ثم أخذ أحدهم رأسي ومال به جانباً وأخذ الآخر يسكب الماء من أعلى باتجاه أذني وقد آذاني هذ كثيراً ثم كرر ذلك مع أذني الأخرى، وقاموا بتوجيه التكيف نحوي مباشرة وأمروني أن أنام في الماء البارد من هواء المكيف، فكانت ليلة صعبة ومؤذية جداً أصطكت فيها أسناني كما شعرت بحرارة الإهانة والإذلال والتحقير، وفي الصباح جاء المعذبون المثلثون وواصلوا التعذيب فأمروني أن أقوم بتنشيف الزنانة بالإسفنجة القذرة والوسادة الأشد قذارة والبطانية التي تنبعث منها روائح كريهة ثم أجبروني على أن أنام على تلك الاسفنجة والوسادة والتلحف بتلك البطانية.

15 - التحرش الجنسي:

حدث ذلك في سجن القلعة وسجن القرين، فبين الحين والآخر يتم التحرش الجنسي بأسلوب وآخر، فتارة يقومون برفع السروال دون أن اشعر بذلك وكان يحدث ذلك باستمرار ويصاحب ذلك ألفاظاً بذيئة يعف لساني عن ذكرها، وتارة يضعون الهوز في الأماكن الحساسة، وأحياناً ينزل السروال وإني لا أستطيع أن أسترسل في هذا الموضوع لأن مجرد ذكره يخلق لي ألماً لا يزول لفترات طويلة، لذلك أحاول أن أنسى وأصرف النظر والتفكير عن تلك الصور السيئة والمهينة والحاطة بالكرامة.

16 - الصعق بالكهرباء:

إن من أشد ما مرّ عليّ من أصناف التعذيب الجسدي الصعق بالكهرباء والذي تعرضت له أثناء التحقيق بغية أخذ الاعترافات التي يريدونها، من الصعقة الواحدة تجعلني أتلوى ألماً وقد استعملوه معي في مواقع مختلفة من جسمي لا سيما المناطق الحساسة، وأنا معصوب العينين ومقيد اليدين، ومن شدة الألم أحسست بجلدي

يحترق وجسمي يتكهرب، وأشد ما كان يؤلمني حينما يعمدون إلى رفع يدي إلى الأعلى بالإستناد على رقبتني باستخدام آلة لا أعرفها ولشدة الألم الذي كان يصيبني منها أشعر برقبتني ستنكسر مع أي حركة وفي هذه الأثناء يعمدون إلى استخدام الصاعق الكهربائي في الأماكن الحساسة حتى لا أقدر على المقاومة ولا أجد نفسي إلا وأنا على الأرض من شدة الأعياء وفي هذه الفترات يحلو لهم أخذ الاعترافات التي يريدونها والتأكيد عليها، ويتم ذلك مع التهديد بالكلاب المسعورة، كما كان يهددني أحدهم على الدوام بأن يتبول في فمي إن امتنعت عن الإقرار بما يريدونه وقد حدث ذلك في القلعة.

17 - التوقييع بالقهر والإكراه:

في القلعة وأثناء وجبات التعذيب لاسيما الصعق الكهربائي والضرب بالهوز وأجبرت على أن أوقع على إفادة دون أن أراها فقد وضعوا القلم في يدي ورفعوا العصا عن عيني وأمروني بالنظر إلى مكان محدد وقالوا وقع هنا، ولما طلبت أن أقرأ هددوني بالعودة إلى الكهرباء والتعذيب من جديد عندها وقعت بعد أن سلمت أمري إلى الله.

18 - التعذيب بسماع سياط المعذبين وبكاء المعذبين:

إن سماع أصوات المعذبين وصرخاتهم وتهديداتهم وسبهم وكلامهم البذيئ للضحايا لا يتوقف، وأن أصوات السياط وهي تتلوى على أجساد الضحايا تعم الأجواء تكاد تخنقني، والصفعات التي يتلقونها كأنها تقع عليّ فيهتز لها بدني، وتهيج مشاعري، وترن في أذني تلك الآهات والتوجعات والأنات التي يصدرها الضحايا وهم تحت سياط المعذبين فيضاعف ذلك من ألمي، هذا حالي فطوال فترة الإعتقال إما أن أعذب مباشرة أو أعذب بأنين وبكاء الضحايا، والمعذبون يتعمدون ذلك لعلمهم بالأثر الرهيب الذي تتركه في الموقوفين، فلن أنسى ولن يغيب عن ناظري ذلك المشهد المفجع الذي عايشته بأم عيني وتجرت ألمه ومرارته ولا زالت تراودني تفاصيله حيناً بعد آخر، إنه مشهد تعذيب وحشي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وقع للضحية الحاج أحمد المقابي الذي وضعتُ معه لمدة يوم ونصف في الحوض الجاف وكان معنا شخص ثاني من البلاد القديم إذ جاء المثلثون تسبقهم أصواتهم المفزعة وصرخاتهم وتهديداتهم وتقريعهم الأبواب بالأعقاب التي يحملونها محدثين بذلك رعباً وفزعاً قائلين: أحمد فز بسرعة، وسرعان ما وضعوا عليه العصا وقيدوا يديه ودفعوه خارج الزنزانة وغاب عنا ساعة أو أكثر لكنه عاد لنا بصورةٍ يرثى لها.

شهادة الأستاذ محمد علي إسماعيل

فهنا أرى المعذبين جاءوا به بالقوه في الزنزانة فوق مكانة لا يقوى على الحراك، في هيئة غير طبيعية تُنبئ بتعرضه إلى تعذيب قاسي، فهو يبكي بحرقه ويئن من الألم ويتوجع ولما حاولنا تهدئته فشلنا في ذلك وأردنا إعانتته على الجلوس فأشار بما يوحى "أتركوني"، وبقي على هذه الحال فترة من الزمن وبعد أن هدأ قليلاً قال: لقد ذبحوني، قتلوني، ضربوني أشد ما يكون الضرب وركلوني بأقدامهم ثم نزعوا سروالي واستعملوا الكهرباء معي هنا وهو يشير إلى المناطق الحساسة وبقي فترة مستلقياً على جانب لا يقوى على الجلوس، وبعد أكثر من ساعة جاء أحد المثلثين ورمى عليه سرواله وتوعدنا بما جرى عليه.

محاكمة باطلة:

نعم هكذا أخذت اعترافاتي أيها السادة وبها أدانني المحكمة العسكرية وحكمت بخمس عشرة سنة ظلاً وزوراً، وجاءت محكمة التمييز ولم تنصفني رغم أن الأطباء الشرعيين الذين استقدمهم بسيوني أثبتوا سوء المعاملة والتعذيب الذي تعرضت له، مع أنهم يوم عاينوا آثار التعذيب كان قد مضى أكثر من أربعة أشهر على وقوعها إذ كان فحصهم في شهر أغسطس 2011 والتعذيب بدأ من 23 مارس 2011، وقد أثبت ذلك بتقرير بسيوني حالة رقم 23.

فهل لتلك الاعترافات مصداقية؟ هل يُعقل أن تُبنى عليها تهم؟! ألم نؤخذ بالقهر والتعذيب المميت، وحتى النيابة العسكرية حينما أنكرت التهم التي واجهتني بها وقلت أنني لم أرى الإفادة وقد وقعت عليها دون قراءتها بفعل الإكراه والتهديد والتعذيب فلم يكن منهم إلا أن هددوني بالعودة إلى التحقيق من جديد قائلين: إذا أنكرت ستعاد للتحقيق من جديد ونأمل أن تثبت على أقوالك ولا تغيرها، الأمر الذي ذكرني بتهديد المعذبين حين وقعت على الإفادة إكراهاً قالوا: وقع وإن أنكرت الذي وقعت عليه سترى أشد مما رأيت، وجرب حظك...، وسرعان ما بدأ شريط المآسي وصور التعذيب تتزاحم في مخيلتي صورة مع أخرى فلم أرى نفسي إلا تُقر بالإعترافات الباطلة مع تمنيات أن أجد من يُنصفني في المحكمة بعد أن تُسمع قصة تعذبي، إلا أن أمنياتي خابت، إذ لم يؤذن لي بالكلام قط في المحكمة العسكرية، فقد تعرضت أيها السادة إلى محاكمة لم تتوفر فيها أبسط معايير العدالة، وحكمتني دون أن تحترم حقي في الدفاع عن نفسي واستمرت الانتهاكات والإهانات مع استمرار المحكمة، فيما يلي إيضاح ذلك...

1 - لم يحضر معي المحامي في أي مرحلة من مراحل التحقيق، فحتي في

النيابة العسكرية لما طلبت المحامي أجاب لا يوجد، أنت قدمت إعترافتك وهي واضحة، اذا أردت أن تُنكرها تُعاد للتحقيق مجدداً، كما أن أثناء سير المحكمة لم يُتَح لي الوقت الكافي للقاء المحامي، فقد إلتقيتُ به للقاء الأول قبل الجلسة الثانية لمدة لا تزيد عن عشر دقائق ثم كانت اللقاءات الأخرى على هامش الجلسات وغالباً ما تكون بعد الجلسة.

2 - الطريق إلى المحكمة:

يوم المحكمة أيها السادة من الأيام السيئة جداً، حيث يعتمد فيه إساءة معاملتنا بشكل جماعي، فبدايةً يوضع القيد وتعصب العينين ويغطي الرأس بكيس ذي رائحة كريهة ويكون ذلك داخل الزنزانة، ثم نقاد إلى خارج العنبر كُل منا يدهُ على كتف الآخر ونقف تحت أشعة الشمس في ذلك الجو الحار فترة ليست قصيرة وهم يقولون نحن في انتظار السيارة، وفي تلك الأثناء توجه إلينا جميعاً الألفاظ البذيئة، وعندما نؤخذ إلى السيارة عادةً ما تكون حارة جداً والمكيف موقوف أو موضوع على الهواء العادي ويكاد كل منا يختنق من الكيس الذي يغطي الرأس مع حرارة السيارة، ولا يسمح لنا برفعه من أجل التنفس؟ وكان التهديد والكلمات البذيئة لا تنقطع طوال الطريق، وعند الوصول إلى المحكمة نؤخذ في شكل طابور كل منا يدهُ على كتف الآخر في صورة مُذلة ومهينة ونوضع في غرفة انتظار ضيقة، ومرات نمضي فيها فترة طويلة بدون أن تتوفر فيها الكراسي إلا كرسيين أو ثلاثة فنجلس على الأرض، وعند طلب الماء نسقى ماء حاراً كما أن كلمات السخرية والإستهزاء والإهانة تستمر، وأحياناً نؤمر بسرعة القيام لأكثر من مرة بزعم مجيء ضابط، وأحياناً يُطلب من بعضنا إنشاد السلام الوطني، وعند اقتراب موعد الجلسة نؤخذ بنفس الطريقة إلى المحكمة وقبل دخول القاعة بقليل يُرفع الكيس والعصابة ويُفك القيد، وتوجه إلينا التهديدات آمرينا بالسكوت وعدم الكلام ومن يتكلم سيخرج من قاعة المحكمة، وفي قاعة المحكمة هناك عسكري قريب منا ومن يرفع يده طالباً الإذن من القاضي بالكلام يأمره أن يُنزل يده بسرعة.

3 - الحرمان من الكلام:

لم يسمح لنا قاضي المحكمة العسكرية بالكلام قط منذ الجلسة الأولى، ومن يتكلم يخرج من القاعة، وفي جلسة النطق بالحكم قلنا بعض كلمات (سلمية، سلمية، شعب يُطلب حُرية) فما كان من العساكر إلا أن أخرجونا من قاعة المحكمة بقوة بالغة ثم انهالوا علينا ضرباً بالأيدي والأرجل بشكل جنوني حتى كانوا يضربون

شهادة الأستاذ محمد علي إسماعيل

بعضنا بالجدار، ثم أُخذنا إلى غرفة الإنتظار بعد أن قيدوا أيدينا من الخلف وعصبوا أعيننا، واستمرت هناك سلسلة الإهانات والتعذيب، وفي طريق العودة إلى السجن يجري علينا ما يجري في طريق الذهاب إلى المحكمة.

نعم هكذا كان حالنا مع المحكمة العسكرية، فلم يُسمح لنا فيها بأبسط الحقوق وحوكمتنا فيها تحت أجواء الرعب والترهيب بتهم لا وجود لها، فأنا برئ لا ذنب لي ولم ارتكب جرماً ودُكرتُ بخميس عشرة سنة، ومحكمة التمييز لم تنصفني، وكان الحكم بُنيَ على اعترافات قد أُخذت تحت القهر والتعذيب المميت.

وأخيراً أكرر مُطالبتي السادة القضاة بإسقاط اعترافاتي لدى النيابة العسكرية بحسب توصية بسيوني في تقريره حيث أوصى بعدم قبول الأدلة التي إنتزعت بالإكراه (فقرة 1720)

وإليكم طلباتي:

1. إسقاط الاعترافات والتي أُخذت تحت القهر والتهديد والتعذيب المميت.
2. إلغاء الأحكام الصادرة بحقي.
3. الإفراج عني وإطراق سراحي فوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
محمد علي رضي إسماعيل



شهادة وطني

شهادة سماحة الشيخ
عبدالله عيسى المحروس

« إفادة الشيخ سماحة الشيخ عبدالله عيسى المحروس

بسم الله الرحمن الرحيم
السادة الأفاضل هيئة القضاء المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم إليكم أيها السادة بعرض ماجرى علي من تجاوزات حقوقية ومخالفات قانونية من حين الاعتقال وفترة بقائي في السجن وأثناء إجراء التحقيق وعرضي بعدها على المحاكم العسكرية الفاقدة للعدالة والنزاهة وما صاحب تلك الفترة من حالات التعذيب والانتهاكات الجسيمة المفزعة والمروعة.

ولأنه حرمننا من حق الحديث والدفاع عن أنفسنا وبيان كيدية النظام في التهم الباطلة التي لفقتها واتهمنا بها.

لذا فأني أتمنى منكم أن تتسع صدوركم لسماع كلمتي بشكل كامل لكي تكونوا على دراية تامة بحقيقة الأمر وزيف الدعاوى وأكاذيب السلطة في الاتهامات الباطلة التي لاحقيقة لها ولاواقع لها متمنياً من هيئة القضاء النظر في القضية بعين العدالة والانصاف إحقاقاً للحق ورفضاً للباطل فاجعلوا الله نصب أعينكم وهو الشاهد علينا وعليكم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المقدمة:

أنا عبدالله عيسى المحروس وشهرته ميرزا المحروس
الوظيفة : عالم دين وامام مسجد
متخصص في علوم الشريعة الاسلامية وقد درست العلوم الدينية ما يقارب 35 عاماً.

رجعت الى بلدي البحرين في عام 2001 م .
فأخذت أدرس العلوم الدينية في الحوزات العلمية وكذلك امام مسجد ومرشد ديني وواعظ تربوي ومصلح اجتماعي ولدي اعمال اجتماعية في خدمة أبناء المجتمع، فكان لي المشاركة البارزة في تأسيس جمعية الزهراء لرعاية الايتام مع أخي سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد والتي تعمل على تقديم الخدمات الانسانية والاجتماعية والمساعدات المادية والمعنوية للايتام وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان لي مشاركاتي السياسية في المطالبة باصلاحات النظام ومحاربة الفساد في أجهزة الدولة.

والوقوف إلى جانب أبناء الشعب في المطالبة بحقوقه المشروعة ولأجل ذلك تم إعتقالي وتلفيق التهم الكيدية واضحة البطلان من قبل النظام الحاكم المستبد.

ولم تكن المرة الاولى التي يتم إعتقالي فيها فلقد سبق إعتقالي في 17

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

أغسطس 2010 حيث بقيت في السجن مدة سبعة أشهر وتعرضت لشتى أنواع التعذيب الوحشي طيلة تلك الفترة ومراعاة للأختصار لن أذكر صور التعذيب السابق الذي تعرضت إليه.
وما النصر إلا من عند الله

الاعتقال :

تم إعتقالي بتاريخ 1/4/2011م حينما داهمني قوات جهاز الأمن الوطني ومعها قوات الشغب مدججة بالسلاح تقريبا عند الساعة الثالثة فجرا حيث كنت في منطقة بلاد القديم في منزل عديلي بدأ الهجوم علي بتسلق المنزل وتكسير الأبواب الداخلية للمنزل.

أصابني الرعب والخوف من هول الهجوم وعدد القوات المسلحة وقاموا بإشهار السلاح في وجهي وعند رأسي وقاموا بإخراحي من الغرفة التي كنت نائما فيها إلى صالة المنزل حيث قاموا بضربي وتعذيبي على مختلف أنحاء جسدي، وكان أكثر الضرب على بطني وظهري وكذلك رأسي، واستمر ذلك الحال بي نصف ساعة تقريبا وأنا في حالة يرثى لها ثم قاموا بوضع القيد الحديدي في يدي من الخلف ووضعوا عصابة على عيني وأخرجوني من المنزل على تلك الحالة ثم نقلوني إلى سيارة جهاز الأمن الوطني وسمعت منهم أصوات الغناء والتصفيق فرحا وسرورا بالقبض علي وكأنهم حققوا نصرا كبيرا.

وقامو بالسخرية والسب والضرب على الوجه حتى أن وصلنا إلى مبنى القلعه (جهاز الأمن الوطني).

أخرجوني من السيارة وأجلسوني على كرسي ثم جأني أحدهم وقال لي هل عرفتي فقلت له نعم أعرفك من خلال صوتك أنت بدر إبراهيم غيث فقال عرفتي وقام بضربي على الوجه بيده ورفسني وضربني على البطن وهو يصرخ في وجهي من أنتم الذين تريدون إسقاط النظام وقام بتهديدي بالقتل وسبني وشتم المذهب الشيعي والطائفة وقال أنتم أبناء المتعة وأنتم زباله المجتمع ولاقيمة لكم في المجتمع لهذا سوف نحكم عليكم بالأعدام .

في سجن القلعة :

تم وضعي في سجن تحت الأرض في زنزانة للتحقيق معي وبدأوا بممارسة الضرب والتعذيب وكان من صور التعذيب التي عذبوني وضربوني هي حالة تعليقة الفيلقة والضرب بالهوز الأسود والهروات بقوة وشدة وهم يقولون: "من أنتم الذين تريدون إسقاط النظام"، ويقولون: "اعترف ان عندك سلاح في بيتك" فأنكرت ذلك وهم يقومون بضربي على الرأس بالهوز وفي باقي أنحاء جسدي، ثم قالو: "سوف نعتدي

على أهلك وزوجاتك وبنتك وأمك ونفعل بهم (الفاحشة) وأنت أعتبر حالك ميت ومنتهي"، ثم أخذوا يسبونني ويشتمونني وسب مذهبي بسخرية واستهزاء، وكنت أصرخ من شدة الألم وأبكي، والضرب متواصل إلى أكثر من ساعتين أو ثلاث . ولما رأوني فاقد الوعي من شدة الضرب والتعذيب قاموا بسحبي خارج الزنزانة. واستمر بي الوضع ضرباً وتنكيلاً وإهانات وتجاوزات لمدة سبعة أيام في كل يوم ثلاث وجبات من التعذيب الشديد وتعليقة الفيلقة ويحرمونني من النوم طيلة تلك الفترة.

وكذلك استخدام الصعق الكهربائي في البطن والأماكن الخطرة لعدة مرات، وكانوا يجبروني على الوقوف على قدمي وإذا تحركت قليلاً أو سقطت على الأرض من شدة التعذيب ضربوني بالهوز على رأسي وسائر أنحاء جسدي، ولا يعطوني فرصة لأستريح فيها وإنما كان التعذيب متواصل وكنت في تلك الفترة أشرفت على الموت ثلاث مرات في اليوم الواحد، وكانوا في بعض الأوقات لا يسمحون لنا بأداء الصلاة والتضييق علينا في حال الذهاب إلى الحمام وكنت طيلة تلك الفترة معصوب العينين واليدين.

ناصر بن حمد معذباً:

وكان من ضمن المعذبين والجلادين الذين قاموا بتعذيري وضربي الأمير ناصر بن حمد آل خليفة ابن الملك، وقد رأيته بعيني أثناء وجبات التعذيب وذلك عندما تحركت العصاة المشودة على عيني لكثرة الضرب على وجهي وكانوا ينادونه بأسمه وكنت أسمع ذلك وحديثهم معه ورأيت كذلك من ضمن المعذبين والجلادين رئيس جهاز الأمن الوطني الأسبق خليفة بن عبدالله آل خليفة معه مجموعه من المعذبين والجلادين وكذلك رأيتهم بعيني في فترة التعذيب . وكذلك جائتني مجموعه تدعى انها مكلفة من قبل الملك للنظر في مسائل الاعتداء الجنسي علي الذي في الاعتقال السابق وكنت قد تحدثت عنها سابقاً .

فجلسوا معي ورفعوا عن عيني تلك العصاة ورأيتهم بعيني وشرحت لهم حقيقة ماجرى من الاعتداء الجنسي وأنه حصل ذلك في سجن حوض الجاف ثم إنصرفوا عني وجاء دور المعذبين لمواصلة تعذيبهم وضربهم لي في تلك الفترة . كما وانهم قاموا بإجباري على التوقيع على الإفادة دون علمي بما فيها ومأمضونها ولما رفضت التوقيع دون ان أقرأها هددوني بالضرب والتعذيب حتى أجبروني على التوقيع وأضيف بأنني قد تعرفت على بعض السجناء الذين تعرضوا لتعذيب، حيث رأيت الشيخ محمد حبيب المقداد يتعرض الى التعذيب القاسي الذي كان يسبب له الهلاك، ورأيت كذلك بعض السجناء يتعرضون للتعذيب وأصواتهم وبكائهم.

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

ثم بعد ذلك تم نقلي الى سيارة وجاء أحدهم وقال لي هل تعرفني فقلت له لا فقال افتحوا عن وجهه العصابة، ففتحوا عن وجهي العصابة فإذا به الملازم أبو أحمد (يعمل في جهاز الأمن الوطني) وأخذ يصرخ في وجهي بصوت عالي: "أنتم تريدون أسقاط النظام" وأخذ يضربني على وجهي بقوة وقسوة وسبني وشتم مذهبي وقال لي: "لقد تكلمت عن تعرضك للاعتداء الجنسي وأنا الآن سوف أقوم باغتصابك" وأنزلني من السيارة وقام برفع ملابسي ولصق جسده بجسده من الخلف، ثم أخذ يهددني ويقول سوف نأخذك إلى السعودية وهناك سوف يتم إعدامك، وقام برفسي وتقييد يدي، ثم نقلوني إلى سجن القرين وأنا أظن أنني في السعودية بحسب كلامهم وتم وضعي في زنزانة إنفرادية في عنبر ليس فيه أحد سوى الشيخ محمد حبيب المقداد. ومارسوا جميع أصناف التعذيب معي ومع الشيخ المقداد، وكنت أسمع صوت بكائه وصراخه من شدة التعذيب، واستمر التعذيب في السجن ثلاث وجبات في اليوم عند الصباح والظهر والليل.

وكان من صور التعذيب الضرب بالهوز الأسود على جميع أنحاء جسدي وخصوصاً الرأس بقوة وعنف ومنها كذلك السب والشتم لي وإلى أهلي وطائفتي الشيعية، والتلفظ بألفاظ بذيئة منها يقولون "سوف نعتدي على زوجتك إعتداء جنسياً"، وكذلك الاستهزاء والسخرية والإذلال وكان ذلك يجري علي في كل يوم. ومنها سكب الماء البارد علي فتبتل وتغتمر ملابسي وفراشي بالماء، ويتعمدون فتح مكيف الهواء، وكان الجو بارداً فكنت أرتجف من شدة البرد، وحينما طلبت منهم اغلاق المكيف لأنه يضربني صحياناً سبوني وشتموني وأجبروني أن أستلقي في مستنقع الماء الذي أصبح في الزنزانة من كثرة سكب الماء، وكان هذا النوع من التعذيب يجبروني عليه ثلاث مرات.

ومن صور التعذيب كذلك كان أحد المعتذبين يدعى أبو يوسف يبصق داخل فمي ويجبرني ببلع البصاق ويضربوني إن لم أفعل كذلك، يقوم بالبصق في وجهي كذلك هو ومجموعة من عصابته، وكان ذلك يجري علي في كل يوم أكثر من مرة. ومنها يقومون بضربي وتجريدي من الملابس بشكل كامل ويقوم بالاعتداء علي جنسياً ومن خلال وضع الهوز الأسود في الدبر وبعض الأمور الأخرى التي أخجل من ذكرها.

ويقومون أيضاً بسحق وجهي بأقدامهم وأحذيتهم ثم يجبروني على تقبيل أقدامهم وأحذيتهم ثم يقومون بضربي ورفسي ثم يجعلوني على هيئة السجود وأنا عاري من كل الملابس ويقول بعضهم من يريد أن يفعل فيه ويجري علي هذا النوع من التعذيب لمدة ساعة في كل يوم والمراد منه الإذلال والاحتقار وأنني في غاية

الاستغراب والتعجب من دولة تدعي الاسلام كيف تفعل بعلماء دين محترمين في وسط المجتمع .

هذه الأفعال والانتهاكات التي يندى لها جبين الانسانية وإنما أذكرها لكشف الحقيقة وبيان واقع النظام الاجرامي وأعماله الوحشية المخلة بالأعراف والتقاليد والمنتهكة لحقوق الإنسان.

إن ماصدر علي من أفعال شنيعة مخلة بالدين والحياء، فوالله والله والله كنت أتمنى الموت ولايصنع بي ذلك الأمر .

تذكرت سجن أبو غريب في العراق، وسجن غونتنامو من أصناف التعذيب والأساليب الوحشية، فوالله لقد رأيت مايعجز الإنسان عن وصفه.

في النيابة العسكرية:

وبعد مدة في السجن جاؤوا لي وقالو: "سوف نرسلك إلى النيابة العسكرية"، وقالوا لي: "إذا تحدثت عما جرى عليك من تعذيب سوف نعذبك أكثر مما وقع عليك"، وبالفعل أخذوني إلى النيابة العسكرية وهناك وجدت المحقق واسمه محمود رياض، وهو الذي يحقق معي واعتمد في التحقيق على الافادة الذي كتبها جهاز الأمن الوطني وأجبروني على التوقيع عليها، وكان في التحقيق دائماً يصرخ في وجهي ويهددني بأنك محكوم بالأعدام، ووجه لي عدة تهمة أنكرتها فقام بالصراخ وقال: "أنكرت أو اعترفت فأنت محكوم بالأعدام لامحال"، ويلصق بي التهمة الكيدية التي إختلقها جهاز الأمن الوطني.

وهذا قد جرى علي وذلك من دون وجود المحامي وأنا مقطوع عن الاتصال بالعالم الخارجي، وأيضاً أجبرني المحقق بالتوقيع على الأفادة التي كتبها فلما رفضت قام بتهديدي، فوقع عليها مجبراً، ولما أن رجعت من جلسة التحقيق قاموا بتعذيبي علماً بأنني لم أذكر للنيابة عن تعذيبي الذي جرى علي، وقد استمر التعذيب لمدة ثلاث أشهر تقريباً على نفس الحالة، لم يقف التعذيب إلا عند مجيء لجنة تقصي الحقائق (لجنة بيسيوني).

وقد إنتكست حالتي الصحية من شدة التعذيب وقسوته، وقد نجم عن ذلك حدوث أمراض مزمنة وأنا أعاني منها كثيراً وأتألم، ومن هذه الأمراض النزيف الداخلي نتيجة تعذيبهم لي بالرفس والوطأ بأحذيتهم على بطني، وايضاً الرفس في الأماكن الحساسة والضرب على الساقين ومنها تسبب الألم إلى الان أعاني منه وقد أخبرني الدكتور المختص في المستشفى العسكري ليرى حالتي المرضيه هذه مزمنة والدواء مسكن الألم فقط

ومن الأمراض التي حصلت من التعذيب شدة الألم في الظهر والفخذين وذلك لكثرة الوقوف، وحصل لي أيضاً من أثر التعذيب كثرة دورة الرأس وفقدان التوازن مما يسبب سقوطي على الأرض وعدم القدرة على الوقوف المتزن وذلك بسبب كثرة

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

الضرب على الرأس أثناء التعذيب، وكذلك فقدان الشعور والأحاساس باليد وحدوث التنمل بها، ومنها أيضاً ضعف النظر في العين وحدوث (الزغللة) في العين وذلك بسبب الضرب الذي حصل لي على عيني، وأيضاً الضرب على الأنف مما تسبب بنزيف دموي.

ولست أدري ماذا يحدث لي مستقبلاً من آثار و عاهات بسبب التعذيب، وإنني أحمل النظام كامل المسؤولية ورموزه يتحملون المسؤولية على كل ما جرى علي أو أي شيء يحصل لي مستقبلاً .

واقعة يوم النطق بالحكم في المحكمة العسكرية بتاريخ

: 22/6/2011

لقد تم إدخالنا في قفص الاتهام ونحن نستمتع إلى القاضي ليقول حكمه فينا فلما أن نطق بالحكم الجائر والقاسي رددنا شعار "سلمية سلمية الشعب يريد الحرية" ومجرد أن قلنا ذلك الشعار هجم علينا الجنود وأخرجونا من قفص الاتهام بالدفع والقوة وكانو يهددوننا بالضرب والتعذيب.

ثم بدأوا بوضعنا مقابل الجدار وقيدوا أيدينا من الخلف وأخذوا يضربونا بلا رحمة، وكان بجانبني أستاذ عبدالهادي الخواجة وسمعته يصرخ ويقول: "عندي عملية في فكي لاتضربني على وجهي"، لأنهم ضربوه على نفس الموضع مما تسبب باصابته بشكل مباشر وسالت الدماء على وجهه، ثم أتوا لي وضربوني بقوة على عيني مما تسبب لي احمرارا في العين والتورم والألم الشديد، وقد كنت أسمع أصوات الضرب والرفس وأصوات البكاء والصريخ، ثم قاموا برفسي وأسقطوني على الأرض ولم أستطيع القيام فسحبوني كما يسحب الكباش إلى غرفة الانتظار، وهناك أيضاً ضربوني على مختلف أنحاء جسمي ثم نقلوني الى السيارات، ورجعنا إلى الحبس وعند أبواب الحبس قامو بضربي واسقاطي على الأرض مرة أخرى ثم جاء الممرض وحملوني إلى داخل السجن لأنني لم أكن قادرا على القيام لشدة ما حصل لي وأني لا أقوى على النظر بسبب الضرب على عيني، وهناك تم معالجتني بالكدمات ولم يتم نقلني الى المستشفى لأن حالتي كان يرثى لها، ولأجل أن لايسجل عليهم مخالفة في التقرير الطبي لأن الاثار واضحة في العين وبقيّة الجسم، لذلك أكتفوا فقط بالممرض.

والشهود على هذه الحادثة، وإصابة عيني، وضربي وتعذبي، هم كل مجموعة 14 سجين الذين كانوا معي في نفس القضية وهم على إستعداد للاللاء بشهادتهم. وفي اليوم الثاني من الواقعة جلبوني إلى المحكمة العسكرية ومعني الشيخ محمد حبيب المقداد وحينما رأتنني المحامية ريم خلف وسألتني عن الأصابة التي في عيني فأخبرتھا بالأمر فتقدمنا بشكوى إلى المحكمة العسكرية لما أصابني من

ضرب وتعذيب وكان قد وقع علي ذلك في محكمة القضاء، وأيضاً من الذين رأوا اثار التعذيب هو القاضي نفسة وهو (المقدم منصور المنصور) وكذلك النيابة العسكرية منهم النقيب محمود رياض والرائد مازن وأبو سلمان، وقال لي أبو سلمان حينما رأى إصابتي في العين ماكننا نتمنى أن يحصل لكم ذلك، ولما عاتبته على ما فعلوه بنا وفي المحكمة وتحت رعايتهم، قال: "هذا الأمر ليس بيدي ولا أدري كيف حدث ومن أمر بذلك"، وكنا قد تقدمنا بشكوى لدى النيابة العسكرية على ماجرى علينا من الضرب والتعذيب داخل مبنى القضاء إلا انه جائنا الرد بعدم قبول الشكوى لعدم كفاية الأدلة وحينما تكلمت مع محقق النيابة عن الأمر ابتسم ولم يقل شي وكانت تلك الحادثة بتاريخ 22/6/2011 .

الانتهاكات والتجاوزات وحالات التعذيب :

1. أذكر حالات من الانتهاكات والتجاوزات التي جرت علي في السجن وهي تمثل جرائم كبرى بحق الانسانية يتحمل مسؤوليتها رموز النظام والجلادون المعذبون في النظام .
2. سب الدين والمذهب والازدراء بالطائفة الشيعية الكريمة وسب أئمة الدين والمذهب والاهانة والاستهزاء بالطائفة وأئمتها.
3. التهديد بالاعتداء على الأهل والعرض وهتك حرماننا من خلال قولهم سوف نفعل في زوجتك وبناتك ونقوم باغتصابك .
4. إجبارنا على تقبيل صور رموز النظام البحرينى والملك السعودى وذلك يومياً يجبروننا على ذلك .
5. إجبارنا على تقبيل أحذيتهم ويقومون بسحق وجوهنا ورؤسنا بأحذيتهم .
6. إجبارنا على السب والشتم لأنفسنا وأهلنا ومذهبنا ويقولون لنا أنتم أبناء المتعه.
7. يهددوننا دائماً بالقتل وانه سوف ينفذ حكم الأعدام عليكم لامحال لأنكم خنتم الوطن ولايوجد عندكم ولاء للنظام ولارموزه .
8. يبصقون علينا في وجوهنا ويجبروننا على فتح فمنا وإدخال النخامة في داخل الفم ويلزمونا بابتلاعها وقد فعلوه بنا ذلك مرات عدة لمدة ثلاثة أشهر .
9. الازعاج الليلي بحيث يحرموننا من النوم بالضرب على الزنزانة بشدة لكي يربعوننا ويسلبون النوم عنا .
10. التضيق علينا في الذهاب لقضاء الحاجة في دورة المياه بحيث لايسمح لنا إلا في وقت قليل وبشكل سريع جداً.
11. إجبارنا بالوقوف على القدمين بشكل متواصل ورفع اليدين من دون الإتكاء على الجدار مما يسبب لنا الإغماء أحياناً والسقوط على الأرض .
12. تعليقة الفيلقة وهي تعليق السجين ليصبح رأسه إلى الأسفل ورأسه إلى الأعلى

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

- ويقومون بضربنا بالهوز والعصي وقد جرى علي ذلك عدة مرات.
13. سكب الماء البارد علي على الجسم وعلى فراش النوم والبطانية وكان الجو بارد وفتح مكيف الهواء مما يتسبب في حدوث الأمراض لنا.
14. تكبيل اليدين إلى الخلف وتعصيب العينين وتغطية الرأس وهذا يحدث لنا بشكل متكرر كلما أردنا الخروج إلى المحكمة أو النيابة .
15. تعريتي من جميع ملابسني وجعلي عارياً والجنود ينظرون إلي باستهزاء وسخرية والمراد منهم إذلالني ثم يقومون برفسي وضربي والتحرش الجنسي باستخدام الهوز الأسود والرفس في الأماكن الحساسة وهذا حدث عدة مرات لي في سجن القرين.
16. حينما نذهب إلى الحمام يجبروننا على تغطية سائر جسمنا حتى لانرى أحد ولايرانا أحد.
17. عدم السماح لنا باستخدام الحمام للاستحمام ولاتبديل الملابس وذلك لفترة طويلة من إحتجازنا.
18. وضعنا في السجن الإنفرادي في زنزانة صغيرة ومنعنا من الكلام أو التحدث مع أي أحد وذلك قد إستمر بنا أشهر عدة.
19. إجبارنا على التوقيع على إفادة التحقيق في جهاز الأمن الوطني والنيابة العسكرية من غير أن نعلم مايوجد فيها.
20. حرماننا من الإتصال بالمحامي أثناء التحقيق .
21. حرماننا من الرعاية الطبية وعدم تقديم العلاج الكافي لنا .
22. حرماننا من الإتصال بالأهل والأقارب وبالعالم الخارجي .
23. عدم توفير الغذاء الكافي وحرماننا في التغذية الصحية .
24. حرماننا من ممارسة الطقوس الدينية ومنعنا أحياناً من الصلاة ولم يأتوا لنا بما نحتاجه لإقامة الصلاة من قبيل سجادة الصلاة والسجدة ولايوجد مكان نظيف وطاهر لإقامة العبادة.
25. حرمانني من المصحف الشريف وكتب الأدعية والكتب الدينية وذلك من أبسط الحقوق للسجين .
26. إجبارنا وإكراهنا على سب وشتيم أنفسنا والكلام بعبارات بذيئة يخجل الانسان من ذكرها مثال ذلك (أنا ابن الفاعلة وأنا كلب وأنا حيوان)
27. الضرب بالهروات والأسلاك الخشنة على الرأس والظهر والبطن والفخذين وسائر أعضاء الجسم بقوة والرفس بالأرجل وهذا يحدث لنا باستمرار لمدة ثلاثة شهور تقريباً .
28. حرماننا من النوم 7 أيام متواصلة في سجن القلعة مما أدى إلى سقوطني عدة مرات مغشياً علي وهم يضربونني ويرفسونني ليوقضوني ثانية بلا رحمة ولا رأفة .
29. وهذا شيء مختصر ومقتضب من الانتهاكات الجسمية التي وقعت علي في سجنني القلعه والقرين وتوجد أشياء كثيرة لم أذكرها رعاية للاختصار .

مطالبتني بالاعتذار وإرغامي على التصوير :

في احد الأيام حيث كنت في الحبس الإنفرادي في سجن القرين في شهر أبريل 2011 طلب مني أن أتهياً بشكل جيد، ولم أكن أعلم عن السبب، ثم تم نقلي لمكان آخر بعد تقييدي بالقيد الحديدي وتعصيب عيني ووضع كيس على رأسي ووجهي، واتجهت بي السيارة إلى مكان يبعد نصف ساعة تقريباً وقالوا لي: "سوف تقابل الان الشيخ ونريد منك أن تتعاون معه وإذا لم تستجب لما يريد منك فإنه سوف نعذبك عذاباً شديداً"، وبعد ان رأني قال غيروا ملابسهم، والملثمون بدورهم أحضروا ثوبا لألبسها، وكانت معاملتهم قاسية مليئة بألفاظ السب والشتم، وبعد أن لبست الثوب جلست أمام هذا الشخص الذي يدعى بالشيخ، وكانت طريقة تجهيز الجلسة تدل على ان الغرض هو التصوير، وقال الشيخ: "عليك أن تعتذر إلى الملك والعائلة الحاكمة لأنك طالبت باسقاط النظام"، وكانوا يركزون على ضرورة الاعتذار، وانا بدوري رفضت الاعتذار وقلت لهم: "انا لم أخطئ وكل الذي طالبت به هو الاصلاحات وبسبب تعنت النظام وتراجعته عن الاصلاحات قامت الناس بنهضة 14 فبراير، وقلت له: إن سبب الازمة هو عدم ثقة السلطة بالشعب مما ادى الى تدهور الاوضاع في البلاد فانعدام الثقة يؤدي إلى كل شي ولايمكن أن يستمر النظام في حكمه وهو لايثق في شعبه.

فقال الشيخ: "انتم لا ولاء لكم للوطن وولائكم لغير الوطن"، فأجبته: "نحن ولاؤنا للوطن ولكن الولاء للوطن لايعني الولاء لأشخاص محددين في الوطن بل الولاء يكون لتراب الوطن ولمصلحة شعبنا"، إلا ان هذا الشخص كرر قوله أن يكون ولائكم إلى رموز الوطن والعائلة الحاكمة، فلم أقبل كلامه وكان الرد هوالضرب القاسي والشتيم من قبل بعض الملتمين الذين يحيطون بهذا الشخص، وكان الضرب شديداً، وزاد على ذلك بأن قاموا بتهديدي بالاغتصاب وقالوا: "سنفعل بك الفاحشة" والعياذ بالله، وبعد المشادة الكلامية وبعد الضرب الشديد تم إرجاعي إلى سجن القرين وتناولوني هناك بوجبة أخرى من التعذيب والضرب والسب والإهانات الفضيعة.

الهجوم على منزلي:

بتاريخ 2011/3/17 قامت قوات جهاز الامن الوطني مع قوات من وزارة الداخلية بمحاصرة منزلي و الهجوم عليه و تحطيم جميع الابواب الداخلية مع البوابة الخارجية، و قد شمل تحطيم الابواب كل الابواب الداخلية للغرف و بالخصوص غرفة النوم، حيث جرى تفتيشها بشكل مهين و مذل و العبث بمحتويات المنزل، و قد قاموا باخراج ملابسنا من الخزانات حتى الملابس النسائية تمزيقها و رميها في الغرفة، و قاموا باخذ الصور الخاصة بالعائلة، و رموا الكتب و مزقوها، و عبثوا في كل محتويات

المنزل.

و كذلك قاموا بتمزيق الكتب و رميها في المجلس، و قد سرقوا في ذلك اليوم من المنزل خمسة أجهزة كمبيوتر و أربعة أجهزة رسيفر و صورا خاصة و سرقة أموال نقدية و حقائب تحتوي على مستندات شخصية خاصة بالعائلة و هواتف نقالة و كتب من المكتبة، و صار المنزل مثل الخرابة.

ان هذه جريمة قامت بها قوات جهاز الامن الوطني و الداخلية و ينبغي تقديمهم للعدالة حتى لا تقع جرائم مماثلة في المستقبل و أتمنى من المحكمة إقامة العدالة و إنصاف المظلومين و الذين انتهكت حقوقهم الذين لحق بهم الضرر المادي و المعنوي و ضحايا التعذيب، و إذا أقيمت العدالة بحدودها قمعت الجرائم في بلدنا العزيز و هذا كل ما يتمناه كل منصف و غيور على مصلحة المجتمع و نتمنى الخير لكل الامة و تقديم مصلحتها و إنصاف المظلومين من أبناء هذا الشعب الكريم.

التهمة الكيدية التي نسبت لي من قبل النظام :

عمل النظام على اختلاق مؤامرة خبيثة من أجل ضرب المعارضة السياسية ، وتلفيق التهم الكيدية لها و تغييبها عن الساحة السياسية في غيابات السجون.. و من هذه التهم الباطلة :

1. التخطيط لإسقاط النظام بالقوة .
 2. تأسيس جماعة خلاف القانون .
 3. التخابر مع دولة أجنبية .
 4. التحريض على كراهية النظام .
 5. الازدراء بمكتسبي الجنسية البحرينية .
 6. الإخلال بالنظام العام .
 7. العمل على تغيير الدستور بالقوة .
- و كل هذه التهم واهية كيدية بل هي أوهن من بيت العنكبوت، و لا يوجد دليل واحد يقيني ضدنا في كل التهم المذكورة . و لأن النظام قد دبر مؤامرة على كل شرفاء الوطن الذين كانت لهم مواقف شريفة و نبيلة معارضة و أرادوا إصلاح النظام لكن النظام دبر لهم مؤامرات بغرض إسقاطهم .
- وبدلاً من أن تقوم الدولة بإصلاح الأمور الفاسدة أصرت على الإستمرار في الظلم للشعب ، وفي هذا السياق كان الحكم علينا بأحكام قاسية و تشويه صورتنا في الإعلام و العمل على التشهير بنا من خلال الإعلام المضلل (إعلام السلطة)، و أضيف هنا بأن هذه المجموعة معروفة بإخلاصها للوطن منذ الثمانينات و بعضهم كانوا من رفقاء الشيخ الجمري المعروفين بإخلاصهم للوطن و مطالبتهم بالإصلاحات في أجهزة الدولة .

ومن ضمن مسرحيات النظام و تلفيق التهم الكيدية الزائفة كان تلفيق التهمة

المعروفة (بالخلية الإرهابية) عام 2010م حيث جرى اعتقاله في شهر أغسطس 2010 مع مجموعة من معتقلي الرأي الذين كان أغلب هذه المجموعة من ضمنهم، حيث جرى تعذيبه بشكل وحشي في القلعة التابعة لجهاز الامن الوطني، وذلك بأصناف التعذيب الوحشي و لمدة شهر كامل ، ثم نقلت الى الحوض الجاف ليستمر التعذيب القاسي لمدة تقارب ستة اشهر ، ثم أطلق سراحنا بتاريخ 2011/2/23م، و ذكرت الصحف ومنظمات حقوق الإنسان حينها بأننا معتقلو رأي.

وبعد 20 يوما من الإفراج عنا كررت السلطة اعتقالنا و لفقت نفس التهم التي دبرت من قبل أجهزة النظام نفسه حيث من المستحيل القيام بكل هذه التهم في الفترة القصيرة، مما يدل على أنها كذب واضح و مؤامرة جلية و استهداف بين ، فنحن الآن ضحية مؤامرة أجهزة النظام ، وهذه من أكبر صور الفساد في البلاد فكل من يطالب بالإصلاحات تحاك له المؤامرات و يشهر به في الجرائد الرسمية و التلفاز.

و أضيف هنا بشأن تعرضنا للتعذيب الوحشي بأن من الأدلة الواضحة على تعرضنا للتعذيب ما ذكر في تقرير بيسيوني من الإفادات المتكررة و كذلك ما وقع و بإعتراف السلطة باستشهاد مجموعة من المعتقلين تحت وطأة التعذيب في السجون فيما تلا أحداث فبراير و مارس، و السلطة كانت و لاتزال تمارس العنف و القتل في الشوارع للأبرياء و بمرأى من العالم، فهي لا تعبأ باستنكار المنظمات الحقوقية و الجهات الدولية مهما كثرت لأنها تمتنهن عنف الجلادين و تمارس قتل المحتجين بدم بارد .. وأشار هنا إلى ضرورة مراجعة إفادتي الموثقة في تقرير بيسيوني في الملحق / الحالة رقم 5 احتوت عرضا مختصرا لبعض ما جرى علي من انواع العذاب و التنكيل.

أسباب الإعتقال التعسفي :

1. من الأمور التي أدت الى اعتقاله قياسي برفع شكوى ضد وزير الداخلية و ذلك بسبب الاعتداء علي أثناء اعتصامنا السلمي امام المحكمة سنة 2010م، حيث قامت قوات الشغب بضربي و إسقاطي الى الارض، و تسقيط عمامي بشكل مهين، و قاموا بشتمي و إيذائي فقدمت الشكوى في مركز الحورة، و الذي أراه أن اعتقاله و التنكيل بي كان انتقاما مني بسبب هذا الموقف و أشباهه.

2. و أيضا قدمت شكوى ضد وزير الداخلية للاستخدام المفرط للقوة و استخدام سلاح الشوزن ضد الاحتجاجات السلمية لأبناء الشعب و مواجهتها بعنف شديد .
3. مشاركتي في المطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين (سجناء الرأي) و إصدار الاحكام القضائية الجائرة بحقهم و اتهامهم بتهم باطلة، فكان لي موقف

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

الاحتجاج على السلطة لتلك الممارسات الغير مبررة قانونيا وإنسانيا، ومن أولئك الضحايا معتقلي المعامير و معتقلي كرزكان حيث دبرت السلطة لهم تهما كيدية بالقتل و التخريب، ومن المعلوم أنهم كانوا من المحتجين على تعسف النظام و من النشاطاء.

4. كما إن لي مواقف سياسية من خلال القاء الخطب و تثقيف الشعب بحقوقه السياسية و نقد السلطة في سياستها الخاطئة و حيث كنت ناشطا سياسيا و اجتماعيا لذلك تم استهدافي و زجي في السجن و اتهامي بتهم باطلة .

5. و كنت أطالب باطلاق الحريات و الحقوق العامة للمجتمع مثل حرية التعبير و الرأي و عدم الاستئثار بالثروة و نهب الاموال العامة و عدم اللعب بالقوانين، كما طالبت بمحاسبة المفسدين في كل أجهزة الدولة، حيث لا يوجد احد فوق القانون و طالبت بتقسيم الثروة بالعدالة و اصلاح كل أجهزة الدولة الفاسدة و في ذلك صلاح المجتمع و الامة و هذا ثمرة بعثة الانبياء في الامة اقامة العدل، فكنت أسمع صرخات وأنيين بعض الموجودين في الزنانات الانفرادية ومنهم الأستاذ حسن المشيمع والشيخ عبدالجليل المقداد والأستاذ صلاح الخواجة والأستاذ عبدالوهاب حسين، وكان الشيخ محمد حبيب المقداد مجاوراً لي في زنزانتة في السجن وكنت أسمع أنينه وصراخه من شدة العذاب في كل وجبات التعذيب صباحاً وعصراً ومساءً.

6. وقد رأيت مجموعة الـ 14 عشر بأكملها وهي تضرب وتشتتم وتسب في جلسة النطق بالحكم بتاريخ 22-6-2011م، كما كانت الإهانات وأنواع السخرية تكال للمجموعة في كل جلسة من جلسات المحكمة وبعد الجلسة وذلك من قبل الشرطة العسكرية حيث كانت المعاملة قاسية جدا .

بيان بأسماء الاشخاص الذين وقع عليهم التعذيب :
فيما يلي أبين للسادة القضاة بعض أسماء الأشخاص الذين شاهدتهم بعيني و سمعتهم يعذبون في سجنى القلعة و القرين

1. الشيخ محمد حبيب المقداد :

حيث رأيته في القلعة في القسم التابع لجهاز الامن الوطني خلال الأيام الأولى من الاعتقال، و كان فريق التعذيب يتناول الشيخ محمد حبيب و يتناولني في آن واحد و

بشكل متواصل لمدة سبعة أيام -ليلا ونهارا-، و كلما انتهى فريق من وجبة التعذيب التي كلف بها جاء فريق آخر ليحل محله و يواصل عمل التعذيب، و استمر هذا العناء حتى كاد الموت أن يحل بنا، فلقد وجدت الشيخ محمد حبيب المقداد و هو يشرف على الهلاك حتى يأسنا من الحياة و سلمنا أمرنا إلى الله و تشهدنا معا و كان ذلك في سجن القلعة.

و بعد أن تم نقلنا الى سجن القرين العسكري بدأت المرحلة الثانية من العذاب حيث تم وضعنا في عنبر و كان الشيخ محمد حبيب المقداد في أول العنبر و كنت في آخره، لكنني كنت أسمع صراخه و أنيه من شدة التعذيب و قسوته، و كان هو كذلك يسمع مني ذلك، و كانوا يأتون للتعذيب صباحا و عصرا و ليلا، و كنت أسمعهم و هم يأمرن الشيخ المقداد و يجبرونه على سب نفسه و عائلته و كانوا يفعلون بي نفس الفعل، و لولا رحمة الله عز وجل بنا لزهقت أرواحنا من شدة التعذيب .

2. محمد حسن جواد :

و قد شاهدته يعذب في سجن القلعة و سمعت صراخه المميز و هو يقول يا الله يا الله لشدة الضرب و التعذيب و قد تم تعليقه بالفيلقة.

3. جاسم الحايكي :

و قد شاهدته كذلك و كنت أسمع صراخه و شدة تعذيبه و قد تم تعليقه بالفيلقة، و قد استخدموا معه الصاعق الكهربائي، و كنت كذلك أسمع في الوقت ذاته اشخاصا يصرخون لشدة التعذيب الذي كان دون توقف و لكنني لم اعرف أحدا منهم سوى الشيخ محمد حبيب المقداد و محمد حسن جواد و جاسم الحايكي و هم من بين المئات الذين يتجرعون التعذيب و ذلك في سجن القلعة

4. و كنت أسمع في سجن القرين العسكري فترة التعذيب صرخات و أنين بعض الموجودين في الزنانات الانفرادية و منهم الأستاذ حسن مشيمع و الشيخ عبد الجليل المقداد و صلاح الخواجة و عبد الوهاب حسين، و كان الشيخ محمد حبيب مجاورا لي في زنانة السجن و كنت أسمع تعذيبه و أنيه في كل الوجبات.

5. و قد رأيت المجموعة 14 بأكملها و هي تضرب و تشتم و تسب في جلسة النطق بالحكم بتاريخ 2011/6/22م، كما كانت الإهانات و أنواع السخرية تكال للمجموعة في كل جلسة من جلسات المحكمة أثناء النقل و الإنتظار قبل الجلسة و بعد الجلسة، و ذلك من قبل الشرطة العسكرية حيث كانت المعاملة قاسية جدا .

المطالب الرئيسية :

أتوجه الى مجلس القضاء ليحقق العدالة المنشودة من خلال تحقيق المطالب العادلة التي اذكرها لكم :

1. اطالب بمحاكمة المعذبين و الجلادين و المتورطين بإصدار الأوامر بممارسة التعذيب الذي جرى علينا كسجناء في سجون النظام و أذكر لكم قائمة بأسماء المعذبين الذين تعرفت عليهم في السجن:

• رئيس جهاز الأمن الوطني خليفة بن عبد الله آل خليفة هو و مجموعة من عصابته مارسوا التعذيب بحقي و قد رأيته بعيني في مبنى جهاز الأمن الوطني أثناء التعذيب عدة مرات .

• ناصر بن حمد آل خليفة ، و قد قام بممارسة التعذيب و الضرب لي في مبنى جهاز الأمن الوطني أثناء اعتقاله و قد رأيته بعيني وهو يضربني على وجهي بيده و كذلك بالهوز الاسود و هو يصرخ في وجهي و يقول (من أنتم الذين تريدون إسقاط النظام سوف ندفنكم في الارض و لن يكون لكم ذكر بعدها أبدا أنتم و من اتبعكم) .

• بدر ابراهيم غيث وهو نقيب في جهاز الامن الوطني و قد مارس التعذيب معي مرات عديدة و رأيته بعيني .

• محمد عواد وهو ضابط في جهاز الامن الوطني و قد قام بتعذيبي و علقني تعليقة الفيلقة عدة مرات وهو الذي يكتب الافادة الى السجناء وهو اردني الاصل .

• أبو أحمد وهو ملازم في جهاز الامن الوطني قام بتعذيبي و ضربني عدة مرات .
• المشير وعصابته فإنهم المسؤولون عن التعذيب الذي جرى علي في سجن القرين باعتباره هو المسؤول الاول عن السجن العسكري .

1. الافراج الفوري و اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بلا قيود و لا شرط .
2. أطالب أيضا بجبران جميع الاضرار و الانتهاكات التي وقعت على شعبنا الكريم سواء كانت مادية او معنوية .

3. أطالب بإعطاء الشعب جميع حقوقه السياسية و الإقتصادية و المدنية حتى تسود العدالة في المجتمع و لا يوجد أحد فوق القانون وعدم الاستئثار بالثروة و عدم إهدار المال العام .

4. أطالب بتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني)، و أيضا أطالب بتنفيذ التوصية الخاصة التي أوصي بها لجنة بيسيوني ألا وهي تشكيل لجنة دولية محايدة تحقق في قضايا التعذيب و الانتهاكات التي وقعت منذ احداث 14 فبراير 2011م.

5. و أطالب بكتابة دستور عقدي يكون ميزانا بين الشعب و السلطة و ذلك من خلال تشكيل لجنة منتخبة من الشعب و تكون هذه اللجنة أمينة على مصالحه تكتب الدستور و يكون الدستور هو المرجع لكل عند الاختلاف .
6. أطالب بإنزال العقوبة المتعددة بمن قام بتعذيبنا في وجبات متكررة و ذلك لتعدد الجرائم الصادرة منهم حيث لا تعد جريمة واحدة فحسب بل هي جرائم متعددة .
7. واني أعلم علم اليقين أن جهاز القضاء وكل مؤسسات الدولة لا يوجد لها استقلالية بل كلها تابعة لرموز النظام السياسي في البحرين .
8. أطلب الغاء التمييز الطائفي المقيت في جميع أجهزة الدولة وبالخصوص ضد الطائفة الشيعية الكريمة .
9. توقيف التجنييس وإصلاح كل ما نتج عنه من فساد وخصوصا في وزارتي الدفاع والداخلية مع بقية الوزارات .
10. أطلب اصلاحات حقيقية وليست وهمية فما هو في بلدنا ليس باصلاحات حقيقية وإنما صورية محضة، ولو وقعت إصلاحات حقيقية -كما تدعي السلطة- لرأينا أنه لا يوجد معتقلون سياسيون ولا توجد احتجاجات ، ونحن نرى الاحتجاجات الواسعة المتواصلة، والسبب هو سياسة الحكومة التي لا تريد أن تسمع كلمة شعبها في تجاهل واضح لحقوق الشعب ومطالبه المشروعة وهذا واضح لكل العالم.
11. أطلب إيقاف بلطجية النظام عن اعتداءاتهم المتكررة، واقتحاماتهم المحلات التجارية، والاعتداء على الناس بالسلاح الأبيض وغيرها من التجاوزات، وإيقاف هجوم قوات الشغب وعناصر جهاز الأمن الوطني على المنازل والقرى الآمنة، فلقد انتهكت حرمة كثيرة بسبب الهجوم على المنازل والتي منها هتك حرمة النساء في غرف النوم مع أزواجهن، حيث يقتحم عليهم المنزل بشكل مهين ويفتش المنزل ويضرب الزوج أمام زوجته وأولاده.
12. أنصح الحكومة بالتعجيل في الاستجابة للمطالب الشعبية قبل فوات الأوان .
13. وفيما يتعلق باستكمال ملف قضيتي أطلب ضم التقرير الطبي من لجنة بيسيوني الى ملف قضيتي، وكذلك ملف التعذيب الذي جاء في تقرير بيسيوني تحت ملحق رقم (5) .
14. الإفراج الفوري وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بلا قيد ولا شرط .
15. أطالب أيضا بجبران جميع الأضرار والإنتهاكات التي وقعت على شعبنا الكريم سواء كانت مادية أو معنوية .
16. أطالب باعطاء الشعب جميع حقوقه السياسية والاقتصادية والمدنية حتى تسود العدالة في المجتمع ولايوجد أحد فوق القانون وعدم الاستئثار بالثروة وعدم إهدار

شهادة الشيخ عبدالله المحروس

المال العام .

17. أطالب بتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بيسيوني) وأيضا أطالب بتنفيذ التوصية الخاصة التي أوصت بها لجنة بيسيوني ألا وهي تشكيل لجنة دولية محايدة تحقق في قضايا التعذيب والانتهاكات التي وقعت منذ احدث 14 فبراير 2011.

18. وأطالب بكتابة دستور عقدي يكون ميزانا بين الشعب والسلطة وذلك من خلال تشكيل لجنة منتخبة من الشعب وتكون هذه اللجنة أمينة على مصالحه تكتب الدستور ويكون الدستور هو المرجع لكل عند الإختلاف .

19. أطالب بإنزال العقوبة المتعددة بمن قام بتعذيبنا في وجبات متكررة وذلك بقدر الجرائم الصادرة منهم حيث لاتعد جريمة واحدة بحساب بل هي جرائم متعددة .
وأني أعلم علم اليقين أن جهاز القضاء وكل مؤسسات الدولة لا يوجد لها استقلالية بل كلها تابعة لرموز النظام السياسي في البحرين .
وفي الختام تحية إكبار وإجلال لكل المخلصين من شعبنا العظيم الغيور و عاش الحق و زهق الباطل .. و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته

كلمة الشيخ عبد الله عيسى المحروس
و شهرته الشيخ ميرزا المحروس



سفاد وحن

شهادة الأستاذ
صلاح الخواجة

« إفادة الأستاذ صلاح عبدالله جميل الخواجة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد وآله
وأصحابه المنتجبين .
حضرات السادة القضاة ... في هيئة المحكمة الموقر
الأخوة والأخوات الحضور الكرام ،،،
السلام عليكم ورحمة اللع وبركاته ، قال تعالى " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
بالعدل " -4 النساء .

المحور الأول : التعريف الشخصي :

الاسم : صلاح عبدالله جميل الخواجة / الجنسية : بحريني
السن : خمسون عاماً
الحالة الاجتماعية : متزوج / أب لأربعة أطفال أكبرهم مهدي ويوسف 12 سنة
وأصغرهم زينب ورقية 11 سنة و 7 سنوات .
المؤهل العلمي : التحضير لرسالة الماجستير في علوم الأسرة .
المهنة :
-مستشار ومدرّب في العلاقات الزوجية والأسرية / متخصص في الإصلاح الزوجي
-اشرفت وساهمت في العديد من مكاتب الارشاد الأسري والزوجي داخل البحرين
وخارجها .
-طرحت منهج جديد في الارشاد الزوجي وقاية وعلاجاً تحت مسمى " برمجة الوعي
 وإعادة برمجته بالتدريب " .
-دربت المئات من الرجال والنساء والشباب والكفاءات فيما يتعلق بالتنوير الذاتي
والعلاقات الزوجية والأسرية .

المحور الثاني : مقدمة قبل سرد الوقائع

وتتكون من نقطتين :

1 - إن ظلم وانتهاكات السلطة عليّ وعلى عائلتي منذ 1980م حيث تم اعتقالني
مرتين وأنا في السادسة عشر من عمري / ثم بقائي وزوجتي في المهجر حوالي
عشر سنوات حيث منعنا من الرجوع وعانينا وأعالينا ما عانينا من الملاحقة والتشريد
والتهديد من بلد إلى بلد / في نهاية عام 1988م تم اعتقالني في السعودية أثناء
ذهابي لبيت الله الحرام وتم تسليمي للسلطات في البحرين وحكم عليّ ظلماً
بالسجن سبع سنوات عبر اجراءات ومحكمة أمن الدولة الذين تم إلغائهما عام 2000م
قضيتها بالتمام والكمال لوعده مدير السجن آنذاك " عبدالرحمن المريخي " بالإنتقام

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

مني ، وبعد الإفراج عني بتسعة أيام تم اعتقالي احترازياً من قبل نفس المعذب الشهير العقيد عادل فليفل الذي حقق معي وعذبني نفسياً وجسدياً لمدة شهرين وكنت فيها في الانفرادي ، لأبقي مرة أخرى في السجن تسعة أشهر من دون أي تحقيق أو أي تهمة وكان كل ذلك عام 1996 ليُصدم أهلي بغيابي عنهم مرة أخرى بعد غياب طال ثمانية عشر عاماً ، وتواصلت الانتهاكات بعد خروجي من السجن ، من مراقبتي العلنية وذهابي كل أسبوع إلى مبنى المخابرات ليعطيني المعذب عادل فليفل تقريراً عن تحركاتي ، واكتشفت حكماً صدر عليّ مع حكومي بالسجن بعد اعطائي جواز سفري إلا بعد خمس سنوات وهذا ما حصل حيث حصلت على جواز سفري عام 2001 وعانيت وأهلي ما عانينا من عدم وجود الوثائق الرسمية ، وبالتالي عدم العمل ، وعدم الدراسة ، وعدم التقديم لكافة الخدمات و منها الخدمة الإسكانية حيث إلى هذه اللحظة لم أحصل عليها رقم استحقاقي لها منذ زواجي قبل 27 عاماً ، وحرمت من التوظيف في أي مؤسسة حكومية من عام 1996م حتى الآن ، أي ستة عشر عاماً ، رغم ندرة تخصصي وخبرتي كمستشار ومدرّب واحتياج الوزارات الرئيسية إليه .

ومما تم ذكره يتضح لكم مدى كيدية السلطة لي بالصاق التهم الباطلة في هذه القضية المنظورة أمام محكماتكم ، وإصدارهم حكمهم الظالم بالجنس عليّ .

2 - ما أود الإشارة إليه بدءاً قبل سرد وقائع ما جرى عليّ وعلى أهلي من انتهاكات منذ 21 مارس 2011م ، أردت توضيح أنني ورغم تثبت حقي كما هو حق كل مواطن على هذه الأرض الطيبة في التمتع بالكرامة الإنسانية ، وحق الحرية في التعبير عن الرأي ، وحق المطالبة بالحقوق بشتى أنواعها والتي كفلتها لنا دستور البلد ، والقوانين والمواثيق والعهود الدولية ، وقبلها كفلها لنا رب العزة والجلال ، أقول رغم تمسكي بكل ذلك أود تثبت أمام محكماتكم الموقر أنني ومنذ عام 2004 قد أعلنت اعتزالي العمل السياسي تماماً - والعمل السياسي الوطني الصادق حتماً هو شرف وفخر ووسام لكل من يعمل فيه ، وذلك لأسباب خاصة بي ، وقد تفرغت لعملي المهني الاختصاصي ودراساتي في الاستشارات الزوجية والأسرية إرشاداً وتدريباً ، واستمر اعتزالي ذلك حتى يوم اعتقالي في 2011/3/21م كما و أؤكد إلى محكماتكم الموقرة أنني ومنذ تاريخ اعتزالي للعمل السياسي إلى تاريخ اعتقالي لم أنتمي لأي جماعة أو حزب أو تنظيم سياسي - مع كل تقديري واحترامي للمنتمين - وعدم الانتماء والابتعاد عن العمل السياسي يستطيع عشرات أذا لم يكن المئات من الأشخاص الشهادة لي بذلك ، كما أن المحققين التابعين لجهاز الأمن الوطني والتابعين للنيابة العسكرية أقرّوا بهذه الحقيقة لامتلاكهم المعلومات حولها وعليه - ياحضرات القضاة - فإن ما تم نسبه إلي من اتهامات رئيسية من تشكيل تنظيم وانضمام إليه ومحاولة إسقاط النظام بالقوة وغيرها من قبل محكمة السلامة الوطنية كيداً وظلماً وقد

انكرتها وكلها باطلة ، كما أنها تفتقر لوجود الأدلة بل لا يوجد دليل واحد عليها لأنها من الأساس لا وجود لها ، ولهذا جاء الحكم عليّ بخمس سنوات وهي أقصر عقوبة وأسقطت الاتهامات الرئيسية ثم جاءت محكمة التمييز في 2012/4/30م لتنقض الحكم المتبقي على ما تبقى من تهم ، لذلك فأني أجزم قاطعاً ببراءتي من كل التهم المنسوبة إليّ من محكمة السلامة الوطنية ، بل وأني أحمل قضائها وكل من شارك معهم في نسج الاتهامات وإصدار الحكم وتثبيت الحكم أحملهم مسؤولية الانتهاكات والظلم الذي وقع عليّ وعلى زوجتي وأطفالي وأهلي ومنهم جهاز الأمن الوطني ومن يقوده ، والجيش ومن يقوده والنيابة العسكرية ومن على رأسها ، وأطالب وأشدّد بالمطالبة على الا يفلت كل هؤلاء ومن يرتبط معهم ولو علت رتبهم أو مكانتهم أو سيفلت من المحاسبة والمحاكمة والعقاب بقدر الجرم الذي ارتكبهه بحقي وحق الآخرين واحتسب كل ذلك عند الله عز وجل في آخرتنا .

المحور الثالث : سير وقائع الأحداث من الاعتقال إلى ما بعد صدور الأحكام :

المرحلة الأولى : 2011/3/21م يوم الاعتقال الوحشي التعسفي وهتك الأعراض والحرمانات :

في الساعة 3/- منتصف الليل تم الهجوم الوحشي على منزل والدي زوجتي في منطقة بني جمرة من قبل أكثر من ثمان سيارات عسكرية وقوات خاصة (جيب) ومن 12 إلى 15 من قوات الخاصة والأمن الوطني ، وهو ليس منزلي ، بل كنت فيه بسبب عدم تمكيني من الرجوع إلى منزلي بسبب الأحداث الأمنية ، كانت أصوات محركات السيارة وأحذية القوات التي تنتقل من موقع إلى موقع ، والصوت الرهيب الذي لم يهز المنزل وحده بل هزّ المنطقة كلها وهو صوت آلة قطع الحديد من أجل قطع الباب الحديدي الرئيسي للمنزل وكان ذلك هو استئذانهم لدخول المنزل وترويع من فيه ، حيث كنت نائماً في الطابق الأرضي والنساء وحوالي 11 طفل كانوا نائمين في الطابق الأول ، كان المهاجمون كلهم ملثمين ويحملون الأسلحة ومواسير المياه السوداء للضرب ، انتشروا بسرعة البرق في جميع أنحاء المنزل وأخذوا يلاحقوني حتى سطح المنزل حيث اعتقلوني ، لم أبرد أي مقاومة بل كنت أصرخ بأني لن أقاوم ، ومع ذلك هجموا عليّ بكل عنف وقسوة ويطحوني أرضاً ، وأخذوا يدي إلى خلفي بكل قوة ورفعوها إلى الأعلى حتى كادت تنخلع عن كتفي وكنت أصرخ من شدة الألم ، وضعوا فيها القيد البلاستيكي بشدة ثم جروني على سطح المنزل إلى حافته حيث كان الضابط المسئول ينظر إليهم من الأسفل في الشارع فقال أحدهم " سيدي قبضنا عليه ، أرمية سيدي من السطح " فرد عليه الضابط " كطه " أي أرميه وماهي إلا لحظات إلا وأنا مرمي من علي سطح المنزل إلى أرض الشارع ويدي مقيدتان إلى ظهري

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

، ثم أخذوا يسحبوني من ثيابي على أسفلت الشارع مع الضرب بالأهواز والركل بالأحذية والسب بأقذع الألفاظ للدين والعرض والأم ، إلى بوابة المنزل حيث ألتقط أنفاسي وسألتهم من أنتم ؟ ومن تريدون ؟ وجاء الجواب " جب " ولا كلمة يا بن كذا وكذا من الألفاظ الوقحة ، فقلت لهم أنا أسمى صلاح الخواجة ، هنا شعرت أنهم انتبهوا إلى شيء مهم فسألني الضابط بسرعة " شنو قلت ؟ " عبدالهادي الخواجة ؟ قلت : لا .. صلاح الخواجة !! فأخرج ورقة من جيبه ، وكان ينظر فيها وينظر إلي وقد لمحتها وكانت تحتوي على مجموعة من الصور ، فبادرني بصراخ " شنو اللي يثبت شخصيتك " فأخرجت من الجيب الخلفي للبنطلون محفظتي وقلت له أن فيها بطاقتي الشخصية ، فأخذ المحفظة وأخرج البطاقة ، وتأكد مما قلت وهو واقف أمامي أتصل بشخص وقال له " سيد لم نقبض على الهدف " وعندي شخص اسمه صلاح الخواجة ، ثم سكت واسمعت للتلفون برهم ثم أغلقه ، وأمر من معه أن يسحبوني إلى داخل المنزل " إلى أن يأتي الأمر شنو نسوي فيه " فسحبوني من ملابسي إلى داخل المنزل بالضرب والركل والشتم حتى وضعوني في الصالة ، ووضعوا علي حراسة ، تواصل الضرب والركل وتوجه الضابط مع مجموعة إلى أنحاء المنزل في الطابق الأرضي والأول حيث الأطفال والنساء حيث لم أعرف حينها ماذا فعلوا بهم ، حيث علمت فيما بعد أنهم صالوا وجالوا في المنزل وأرعبوا النساء والأطفال والصراخ يعلو من الجميع وفتشوا المنزل وأخذوا (2) كمبيوتر و (1) لاب توب و (11) جهاز تلفون نقال وسرقوا حوالي ألف دينار ولكن الأبشع من ذلك ما فعلوه بالنساء والأطفال " مهدي أبني وعمره 11 سنة رفع يده أمامهم وهو ينتفض ويبكي ويقول " أنا استسلم والله ما عندي سلاح ، أنا استسلم والله ما عندي سلاح !! " وكل الأطفال يبكون ويصرخون .

أما ما فعلوه بزوجتي يكشف بوضوح مدى أسلاخ هؤلاء من الدين والأخلاق ومن أي غيرة أو نخوة من يدعي أنه عربي وإذا بهم سفلة أنذال يتحرشون ويضربون ويعتدون على امرأة - نعم - أخذوا زوجتي بكل عنف وقوة وتناولوها بالسحب والضرب إلى أن أدخلوها في غرفة أخرى أغلقوا الباب وكان عدد هؤلاء الوحوش الدابرة خمسة فبدأوا بضربها وركلها على كل أنحاء جسمها وشدوها من شعرها بعد أن نزعوا حجابها وتحشروا بها (أينكم يا أصحاب الدين والعروبة والنخوة فيما يفعل بنساء ، أمثل هؤلاء يؤتمنون على أرواحنا وأعراضنا وأموالنا) فعلوا كل ذلك وهم يصرخون عليها - أين الزاني زوجك ؟ وإذا لم نخبرنا الآن سوف أهتك عرضك .

وفي هذه الأثناء حدثت مفاجأة ، حيث عرفت زوجتي أنهم يبحثون عن ابن أخيها (مهدي السيد هادي الموسوي) ويعتقدون أنها زوجته ، فقالت لهم (أنني ليست زوجة مهدي فأنا عمته ، فسألوها من أنت ؟ فقالت أنا زوجة صلاح الخواجة ، أنظروا يا سادة مدى دقة المعلومات عندهم ، ومدى رخص أعراض الناس عندهم ، فعلوا ما

فعلوا بي ولم يعرفوا من أنا ؟ وفعلوا ما فعلوا بزوجتي دون أن يعرفوا من هي ، هذه حقيقة بلد القانون والمؤسسات ، وحفظ الحقوق والأعراض !!!

وماذا بعد أيها السادة - فأنهم لم يكتفوا بذلك بدأو مرة أخرى بشد شعرها ودفعها على السرير وعلى الجدار وركلها على ظهرها وأرجلها (نعم يا ناس هذه حدث ويحدث في بلد مسلم ومسلمين وهو في البحرين !!!) تسبب هذه الوحشية مرة أخرى هو أن تدلهم على منزل أبن أخيها ، وكلما أجابتهم أنها لا تعرفه بسبب انتقالهم الحديث له زادت وحشيتهم .

السادة القضاة - أصحاب الضمائر في كل العالم - اسمحو لي أن أضيف لكم أنتهاك سافل حقير آخر مما فعلوه هؤلاء .. تنقل زوجتي .. أن من بين هؤلاء الخمسة من كان عمله فقط تصوير ما يحدث بالفيديو - نعم بدم بارد هتم الأعراض والأعتداء على النساء والأطفال يا أنصاف الرجال - يسجل بالفيديو من أمرهم بذلك ؟ ولماذا التصوير ؟ ومن سوف يشاهده ؟ أترك الأجابة للسادة القضاة حفظة أمن الناس وأمانهم وأعراضهم !!

السادة القضاة ، ما حدث لزوجتي (فاطمة السيد رضا أحمد الموسوي) موثق بالصور لدة اللجة البحرينية لتقصي الحقائق .

وللعلم فقط - نتيجة لما حدث من ضرب ظلت زوجتي طريحة الفراش مع آلامها الشديدة لأكثر من أسبوع وهم أم مسئولة عن أربعة أطفال ، وتم اعتقال المعيل الوحيد لها ولأسرتها .

السادة القضاة - لا زلت أسرد ماحدث يوم اعتقالي بعد أن تركوا زوجتي جالؤوني وأنا مرمي على أرض الصالة مغلول اليدين ، الضرب أخذ مأخذه مني ، أمرهم الضابط "إن الأمر وصل " فعرفت أن أمر اعتقالي قد جاء من قيادتهم فسحبوني من ثيابي مرة أخرى من داخل المنزل إلى الشارع مع الضرب والركل على كل أنحاء جسمي ، وقبل أن يركبوني إلى السيارة تجمعوا عليّ وكان بينهم ذلم الضابط وأخذ يصرخ عليّ " يابن الكلب - وين بيت الكلب مهدي دلنا عليه وإلا قتلناك أهني " فأكدت لهم وأنا أصيح وأصرخ بأني لا أعرفه لأنهم حديث أنتقلوا إليه وزاد الضرب والركل والسبب - إلى أن احدهم ضربني على عيني بعقب السلاح وأسأل الدماء من حاجبي وأمتلأت ملابسي بالدم فأمرهم بسرعة أن يأخذوني للسيارة - ولكن إلى مكان مجهول بالنسبة لي - حيث قال لهم " خذوه للقيادة " ثم سمعته يسأل بالتليفون عن موقع منزل الشيخ المحفوظ لأنهم سوف يتوجهون الآن لأعتقاله ، أركبوني السائرة ومعني

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

أثنان منهم في الخلف وآخر في الأمام بالإضافة إلى السائق - وبدأت وجبة أخرى من السبب والشتيم والضرب - حيث ركزوا ضربهم بالأيدي والقبضات على الرأس والرقبة والصدر والبطن - وخصوصاً على الجهاز التناسلي بالقبضات وأنا أصرخ وأتألم وهم يضحكون ويقولون " راح نخصيك " " بعدين ماتكدر تيبب عيال " " بعد ما تكدر تزني وتاخذ متعة " - يابن كذا وكذا (الألفاظ الوقحة وبذيئة تعرفونها) تواصل كل ذلك إلى أن وصلنا - أين - لا أدري ؟ يقولون القيادة لكنهم حينما سمعتهم يقولون أن الأوامر أن يذهبوا بي إلى عيادة الشرطة عرف أنهم أخذوني إلى القلعة بالمنامة لعلمي بهذه المعلومة مسبقاً ،

أنزلوني من السيارة كنت حافي القدمي ، معصوب العينين ، يدي مشدودة إلى ظهري ، الدم ينزف من حاجب عيني اليسرى لدرجة بت لا أرى من عيني اليسرى وثيرابي مملوءة بالدماء ، وجسمي كله يؤلمني ألم شديد ، أدخلوني للعيادة وأنا على هذه الحالة " تحدث معي ممرض لايتقن العربية (أعتقد أنه باكستاني) أولاً كشف على الجرح في حاجبي فقال " مافي خطر " ولم يعالجه بشيء ثم سألني عن الأمراض التي أشتكى منها فقلت له " أشكتي من عدة أمراض - السكر ، والثلاسيميا ، الربو ، ونقص الخميرة ، والصداع النصفي ، كما أنني أشكو من فتق أسفل البطن وأنه يؤلمني جداً بسبب انتفاخه وتعرضه للضرب بالقبضات والركل - لم يجنبي بشيء ثم سمعت أنه كتب لي بعض الأدوية .
هكذا تم استقبالي في جهاز الأمن الوطني بالقلعة في فجر 21 مارس 2011 .

السادة القضاة - أنهت مرحلة يوم الاعتقال بالنتائج التالية :

- 1 - جرح غائر في حاجب العين اليسرى .
- 2 - إلتواء شديد والتهاب في وانتفاخ وآلام في مفصل اليد اليسرى - بقيت لعدة أشهر أعاني من آلامها وصعوبة تحريكها .
- 3 - كسر في الفقرة الأخيرة من العمود الفقري (العصعص) من كذرة وشدة الركل واستمرت آلامه ، وصعوبة جلوس على الأرض أو الكرسي لأكثر من سنة .
- 4 - آلام شديدة ، وانتفاخ كبير في الجانب الأيمن من المثانة واستمر ذلك إلى أجار العملية بتاريخ 2011/11/23م أي بعد ثمانية أشهر (عملية الافتاق) .
- 5 - خوف وقلق شديدين على زوجتي بعد الاعتداء الإجرامي عليها .
- 6 - خوف وقلق شديدين على أطفالي ، خصوصاً أنهم شهدوا بأعينهم ما فعلوه المجرمين بأهمهم وأبيهم ، وبلغني فيما بعد أن اثنين منهم وهم مهدي ورقية تعرضوا لصدمة نفسية واضطراب شديد وقد أسمر ذلك معهما لعدة أشهر .
- 7 - بعد التفتش للمنزل - غير القانوني - وبأسسم المضبوطات - استولوا وسرقوا -

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

ألف دينار / (2) جهاز كمبيوتر / (1) لاب توب / (11) تلفون نقال / (1) كاميرا فيديو / (1) كاميرا ديجتل - واقوا استولوا وسرقوا لأنهم في النيابة العسكرية عرضوا عليّ فقط جهاز كمبيوتر واحد و (5) تيلفونات - وللعلم إن كل هذه المسروقات لا تخصني وإنما تخص أخ زوجتي وعائلته !!!

وأخيراً - جسمي كله كان مملوءاً بالكدمات بسبب الركل بالأحذية والضرب واللكمات والأهواز والصفع ، كل ذلك وثقة تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق / الملحق الثاني - ملخصات الإفادة / حالة رقم (9) صفحة 552 / طبعة هيئة شئون الإعلام .

أما الوحش البشري الذي قام بكل تلك الانتهاكات وهتك الحرمات والأعراض فهو النقيب بدر إبراهيم غيث (قبض وتفتيس / جهاز الأمن الوطني / 2011/3/21 يثبت أنه كان على رأس المجموعة التي قامت باعتقالي) .

المرحلة الثانية : التحقيق والتعذيب في قبو جهاز الأمن الوطني بالقلعة من 2011/3/21 إلى 2011/4/5م :

أما كيف كان حالي طيلة ستة عشر يوماً في ذلك القبو من التعذيب النفسي والجسدي فهذا ما سوف أشرحه لكم - السادة القضاة -

- ستة عشر يوماً متواصلة في الظلمة الدامسة المطبقة حيث العصاة على العينين طوال 24 ساعة ، لا أعرف الليل من النهار إلا من خلال مسميات الوجبات " خذ هذا السم تعشى أو تغذى أو تفطر " ولا أرى شيئاً من الدنيا إلا الظلام وفقط الظلام " .
- ستة عشر يوماً من التحقيق المرعب ليس خوفاً على نفسي فقط وأيضاً خوفاً أن تظلم أحداً في اعتراف تحت التعذيب ، التحقيق قد يكون في منتصف الليلة وهو الغالب أو صباحاً أو عصراً أو أي وقت ، فقط جالس القرفصاء تنتظر التحقيق والذي يعني حتماً وجبة من وجبات التعذيب النفسي والجسدي ، لم أعرف أي من المحققين لأن عيني معصوبتان .

- ستة عشر يوماً من التعذيب الجسدي من إيقاف على الرجلين ، ورفع اليدين ، والضرب بالأهواز على أنحاء الجسم ، والركل بالأحذية ، والصفع على الرأس والوجه والرقبة ، وتعليق الجسد كالذبيحة وكم كان ذلك مؤلماً وقاسياً خصوصاً أنني مصاب بالسكلر والثلاسيميا .

- ستة عشر يوماً من التهديدات اليومية التي اسمعها من المحققين والحراس بالتحرش الجنسي ، والاعتداء الجنسي ، والاعتداء على الزوجة والأولاد والأخوات .

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

- ستة عشر يوماً من التعذيب النفسي الرهيب ، التهديدات بالصعق الكهربائي والسجن المؤبد ، والإعدام ، ووضع السلاح على الرأس ، في إحدى جلسات التحقيق وضع أحدهم المسدس على رأسي وأنا معصوب العينين ، وقال سوف أقتلك الآن ، وقد حان موعد إعدامك ، فتشهدت الشهادتين ، ثم أطلق الزناد ، إلا أن المسدس كان خالي من الرصاص - نعم " عشت الموت لحظة بلحظة " .

- ستة عشر يوماً - من العذاب النفسي لرهيب - أنين وصراخ واستغاثات الموقوفين الذين يتم تعذيبهم وضربهم في غرف التحقيق أو عقابهم في الزنانات أو الممرات تصوروا ذلك في أسماعي في كل الأوقات ، وبمختلف الأصوات من صغار وكبار وخصوصاً في الأوقات المتأخرة من الليل ، في الأيام الأولى من أعتقالي في ذلك القبو كنت أسمع يومياً في وقت معين وهو العصر صوت بكاء وصراخ واستغاثة شخص يعذب وكدت أتألم أشد الألم وأبكي وأدعو الله بكل ما أعرفه من الدعاءات أن يخلصه منهم ، لفت نظري أن كل يوم عصراً في نفس الوقت يتكرر نفس الصوت بنفس الطريقة فتبادر إلى ذهني أن لعل أسلوب من أساليب التعذيب النفسي للسجناء أن يوضع لهم شريط مسجل نسمعه بشكل يومي ليزيدوا من عذابنا النفسي هذا فضلاً عن صراخات المعذبين فعلاً .

وفي عصرية أحد الأيام جاء الحارس المدني (من رجل الأمن الوطني) إلى أحد المعتقلين الذي وضعوه معي في الزنانة قبل يومين (طبعاً نحن معصوبي العينين ولا نكلم بعضنا) والقيود في أيدينا - جاءه ذلك الحارس هائجاً وهو يصرخ إليه معتقداً أنه تحدث معي ، وهو كان ينادي الحارس لكي يذهب للحمام ، قتناوله بكل قسوة وأخذ يكيل له الضرب بيديه وأرجله فوق رأسه ورقبته وظهره وباللكم على صدره ثم رطم رأسه بالجدار مع كل أنواع السب والشتم ، فأخذ المعتقل يصرخ من قمة رأسه ويبكي وهو يعتذر له ، وينفي أنه تكلم معي ، لكن ما من مجيب ، ثم تركه وأنصرف بعد سيل من التهديدات أن أعادها مرة ثانية ، وفي منتصف الليل استيقظت منزعاً على صوت نفس ذلك الحارس ، وعرفت من خلال المحادثة ، أن الشاب أصابته هلوسه من شدة الضرب وارتطام رأسه ، فقام بنزع صمادة العينين وراح يتجول في لممر وحينما صرخ عليه أين أنت ذاهب قال : إلى المنزل - أهلي ينتظروني ، فأرجه الحارس إلى الزنانة وذهب بعد قليل جاء أحد الضباط فرآه يبكي بشدة وجالس القرفصاء ويده على رأسه - محمية من الضرب وهو يقول (الله يخليك لا تضربني ، بحق أمك وأولادك عليه لا تعذبني ، أنا ما مسوي شي ، راح أبقى مكاني بس لا تضربني) حاول الضابط تهدأته ووعده بالإلا يضربوه ثم ذهب عنه وبعد عدة ساعات جاؤا إليه وأخذوه إلى أين لا أعلم !!

- ستة عشر يوماً - من التضييق عليّ ببقائي على الفراش ، لا أتحرك عنه ولا

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

سنتمتر واحد إلا للذهاب للحمام أو التحقيق أو الصلاة ، وكذلك الأصفاد فهي في يدي 24 ساعة في النود ، وأداء الصلاة ، وتناول الطعام ، والذهاب للحمام إلا ما نذر .

- ستة عشر يوماً - من التضيق عليّ في العبادة وممارسة الشعائر ، فالقرآن ممنوع (في أي بلد نحن يمنع فيه القرآن) ، والدعاء ممنوع ، ولا يخبرونا عن مواعيد الصلاة رغم تأكيدنا عليهم بذلك ، وتأخيري في الذهاب للوضوء ، ومن أجل الوضوء معركة يومية مع الحراس من أجل نزع الأصفاد ، ونزع صمادة العينين أثناء الوضوء ، والإجابة دوماً تأتي من عندهم " مافي أمر " الأيام الثلاثة عشر الأولى كنت في أذي ومشكلة حقيقة في الوضوء ، حيث الدم ما زال على الجرح في حاجبي وقد تيبس ، وعلى الجانب الأيسر من وجهي وقد تيبس أيضاً ، والضمادة على العينين ، إلى أن سمح لي بالسباحة حيث تمكنت من تنظيف مواقع الدماء والجرح وتغيير ملابسي التي ملأت بالدماء وكان ذلك بعد 13 يوماً !! .

- ستة عشر يوماً - لم أعرف فيها للنوم هناءاً ، ولا للأكل طعاماً حيث أنخفض وزني عدة كيلو جرامات !!! وبدأت حالة التنمل تسري في عدة أعضاء من جسدي منها أطراف أصابع اليد والرجل .

- ستة عشر يوماً - أنقطعت تماماً عن العالم الخارجي ، إلا إتصال يتيم بعد عدة أيام من الاعتقال ولمدة لا تتجاوز الدقيقة الواحدة مع أخي حسين " ألو .. السلام عليكم ، أنا بخير .. أنا محتجز عند إحدى الجهات الأمنية في البحرين " هذه العبارة التي لقنونا إياها لنقولها في هذا الإتصال مع التهديد والوعيد إذا خرجت عن ذلك النص !! .

- ستة عشر يوماً - من الصمت المطبق والصيام عن الحديث مع البشر إلا من طلب الحمام أو الصلاة أو الإجابة على أسئلة المحققين ، ويا ويلك إذا خرجت كلمة هنا أو هناك خارج ذلك النطاق .

- ثلاثة عشر يوماً - لم يسمح لي فيها بالسباحة ولا تبديل الملابس المملوءة بالدم واصبحت ذات رائحة نتنة !!! ولم يسمح لي باستخدام أي نوع من أنواع مواد تنظيف الجسم ، فلا صابون ، ولا شامبو للرأس ، ولا حتى معجون للأسنان !!! رغم وجودها والجواب دائماً " مافي أمر " !! .

- ستة عشر يوماً - من الرعب والخوف والقلق وكل تلك الانتهاكات والسؤال لا يغادر ذهني إلى متى سوف تستمر هذه المعاناة ، هل هي أيام أم أسابيع أم أشهر أو يمكن سنوات ؟ وما هو مصيري بالضبط ؟ والتي لم يكن لها إلا إجابة واحدة فقط لا يلعم مداها إلا رب العباد وهو أرحم الراحمين .

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

- وأخيراً - مع نهاية الستة عشر يوماً - وتحت ضغط كل تلك الظروف من سب وشتيم وإهانات وتعذيب نفسي وجسدي تم انتزاع ما أسمع بالاعترافات ، والتوقيع عليها تحت التهديد ، بل وحتى لم يسمحوا إلي بقراءتها ، المطلوب التوقيع عليها وإلا !!! . علمت فيما بعد أن المسئول عن التحقيق معي هو (ملازم أول محمد عبدالعزيز / عضو جهاز الأمن الوطني ، 2011/4/3م محضر التحقيق ص 1) المرحلة الثالثة : الانتقال إلى سجن القرين تساعد التعذيب واستمراره رغم إنتهاء التحقيق (2011/6/10-4/6م) .

في صبيحة يوم 2011/4/5م تم نقلي وأنا معصوب العينين ، ومكبّل اليدين مع مجموع من المعتقلين أعتقد أن عدداً جميعاً (19) شخص حسب ما سمعت من أفراد الأمن الوطني إلى جهة مجهولة (عرفنا فيما بعد أنه توقيف الحوض الجاف) ، ركبنا الباص مع السب والإهانات والتصفيح ، والتهديد بالألا يتحدث بعضنا لبعض ، وفي السيارة يضع السائق المذياع على محطة البحرين والتي كانت مشحونة في تلك الفترة بالإعلام المضاد علينا ووصفنا بالخونة والطائفيين والإرهابيين والناكرين لجميل الوطن ، والموالين للأجنبي ومثيري الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن وغيرها - قال أحدهم - خلاص راح ناخذكم إلى السعودية أبو متعب يتصرف معاكم وأكد راح يعدمكم ، وأخذوا يضحكون - ثم أخذوا يسخرون من شعائنا الدينية ويتحدثون عن الزنا والمتعة والفاحشة وصلوا إلى درجة إن قال أحدهم وهو يضحك " شلون بعد ... نعدمكم وبعدين نستانس ويه زوجاتكم وبناتكم (أنظر أي خسة ودناءة وصل إليها هؤلاء حماة الناس والعرض والوطن !!!)

وصلنا " توقيف الحوض الجاف " حيث كان الاستقبال بحفاوة بالغة من الضرب بالأيدي والصفع والركل ، وطبعاً الشربط المعروف والمحفوظ عن ظهر قلب من كل الألفاظ والكلمات القبيحة والمهينة وكأنهم مدربون على ذلك ، ثم السماح لنا بالسباحة ، ثم وضعت مع مجموع من المعتقلين وتحديداً (4) أحد الأخ محمد حسن جواد ، ورفعوا العصابت عن أعيننا وأغلقوا الباب علينا مما أتا لنا الفرصة بالحديث مع بعضنا البعض حيث كلهم تحدثوا عن أصناف التعذيب الذي تعرضوا له وخصوصاً الأعتداء الجنسي والتحرش الجنسي ، والتعذيب بالكهرباء وغيرها خصوصاً الأخ محمد حسن جواد والبالغ من العمر 64 عاماً حيث كان يتألم في كل أنحاء بدنه ، ويشكو من شدة الألم في ظهره ، ورجلية منتفختين بشكل واضح وعليها آثار التعذيب وحينما يريد النوم (ولا أعتقد حينها كان يستطيع النوم) يرفع رجله على الجدار من الألم وتحفيف الانتفاخ فيها ، وكان دائم التأوه والتألم رغم ابتسامته الدائمة وروحه الإيجابية الصابرة !! في المساء تم استدعاء معتقل معنا من ستره وعمره 21 سنة (لا أذكر أسمه) وكنا قلقين جداً عليه لأنه أخذ للتحقيق ، وبعد عدة ساعات رجع إلينا

وهو يتألم بشدة ويبكي ، وسألناه عما جرى له ، وكان رافضاً للحديث ، لكنه أخبرنا بما ألمنا جداً ، حيث تم تعذيبه ، ونزع ملابسه ، وإدخال الهوز البلاستيكي في دبره !! أين القضاء وأمثال هؤلاء الوحوش المرضى ينتشرون في كل أجهزة الأمن وفي كافة مواقعها !!!

في اليوم الثاني عصرًا - تم نقلي أنا وثلاثة من المعتقلين عرفت منهم الأخ محمد حسن جواد الذي كان معي في الزنزانة ، وتم تعصيب أعيننا ، وتكبيل يدينا بالأصفاد ، وذلك إلى جهة مجهولة ، ثم عرفنا فيما بعد أنه " سجن قرين العسكري " وكالعادة وجبة جديدة من السب والشتم والإهانات ، والتهديد بالإعدام ، وتحدثوا بينهم عن جوازات سفرنا حيث أخبرونا بأننا ذهبون للسعودية حيث سيتم أعدامنا هناك !! وصلت سجن قرين العسكري - وبدأت جولة جديدة قوامها 46 يوم من التعذيب النفسي والجسدي بكل أصنافه - فقط رفعت عن عيني الصمادات .
- 46 يوماً - من السجن الأنفرادي - والصمت المطبق إلا من كلب حمام أو شكر الحراس العسكر على خدماتهم لتخفيف غلظتهم عليّ أو الرد على تفاهات المعذبين وأسئلتهم السخيفة .

46- يوم - من التضيق على قضاء الحاجة " روح حمام مرتين بس هذا أمر زابط " هذا ما كان يقوله الحراس العسكر لنا - وعند قضاء الحاجة ممنوع أن أقفل الباب ، وبعد لحظات من الدخول يبدأ الصراخ لأستعجال الإنتهاء وإلا سوف يقتحم عليّ الحمام !!! وأضطررت إلى التقليل من شرب الماء والتقليل من كمية الطعام حتى لا أضطر لطلب الحمام ، وفيما يتعلق بالوضوء ، وغسل اليدين بعد وجبة الطعام فتلك معاناة أخرى فقد أبقى في الانتظار ساعة أو ساعتين .

- 46 يوماً - السباحة ونظافة الجسم ، أمر مرفوض ويحتاج أمر من الضابط وليس لدي أي مواد لتنظيف الجسم أو الملابس ، حتى الاغتسال الواجب ، فهذه قضية يجب أن يأتي فيها أمر من مسئول النوبة !! وحينما يسمح لي بالسباحة فيجب ألا يغلق الباب من الداخل وتخرج في أسرق وقت وإلا بدأ بالطرق بقوة على الباب بالهوز الأسود الذي عنده ، ثم يهدد بأقتحام الحمام عليّ !!

- 46 يوماً - والزنزانة مملوءة بالغار وغزو الحشرات ، والوسادة النتنة ، البطانية القذرة ، والمنامة أسفنج مهترئ الله أعلم ما تحتويه من أمراض ، حاولت الامتناع عن استخدامها فلم استطع فهي الحاجة ولا بديل لك غيرها .

- 46 يوماً - من التضيق و المنع لممارسة الشعائر الدينية ، فالصلاة غير الصلاة الواجبة ممنوع !! والصيام ممنوع !! وكتب الدعاء ممنوعة !! ورفع الصوت ولو قليلاً بالقرآن والدعاء ممنوع !! التربة التي نسجد عليها ممنوعة ، بل حتى لو وضعنا قطعة ورق مقوى ممنوع !! بل حتى سجادة الصلاة منعوها عليّ .

- 46 يوماً - أهمال كامل للتغذية ، رغم معرفتهم مما أعاني من أمراض مثل السكر والثلاسيميا ونقص الخميرة والصداع النصفي والربوم - الوجبة كانت تقتصر فقط

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

على صحن رز وقطعة دجاج أو قطعتين لحم صغار مع الماء ، وكذلك الحال بالنسبة للإفطار والعشاء ، وجبة محددة جداً وبكمية محدودة جداً والماء هو صديق الوجبات الثلاث ، نزل وزني عدة كيلو غرامات ، ، وأصبت عدة مرات بإسهال نتيجة التسمم .

- 46 يوماً - من الإهمال الصحي ، فليس هناك طبيب أعرض عليه أو يتابع وضعي الصحي ، هناك ممرض فقط يأتي ببعض الأدوية ، بخاخات الربو لم يسمحوا بإعطائها لي لتكون معي رغم حاجتي الماسة إليها ، لم يسمحوا لأهلي بجلب نظارتي الطبية التي أحتاجها طوال الوقت ، والأمر من كل ذلك كنت بحاجة إلى عملية " أفتاق " فقد زاد الإنتفاخ في موضع الافتاق وخصوصاً مع التعذيب وتقصد الضرب عليه والوقوف لفترات طويلة ، فقد قرر المستشفى العسكري حيث كنت عند جهاز الأمن الوطني بالقلعة إجراء عملية بتاريخ 2011/4/20م إلا أنني تفاجأت حينما تابعت أمر العملية جاءني ضابط عند الزنزانة وأخبرني إن العملية ألغيت !! (لم يتم إجراء هذه العملية إلا بعد سبعة أشهر أي بتاريخ 2011/11/23م وبشكل عاجل جداً وخطير - حيث أخذوني لمستشفى العسكري الساعة السابعة صباحاً ، وقرروا إجراء العملية الساعة التاسعة ، وأدخلت غرفة العمليات الساعة الحادية عشرة ، وفي المساء وإلى الفجر كنت في حالة يرثى لها لدرجة إن الضابط المسئول عني (وأشكره على ذلك الأهتمام) أخذ يتابع حالتي إلى الصباح ولم ينام لشدة قلقه عليّ ، والمفاجأة حينما جاء الطبيب الساعة التاسعة لتفقد حالتي لم يترك لي أي مجال للتحدث وأصدر أمره بإرجاعي إلى السجن ولم يمضي على إجراء العملية 24 ساعة وهذا ما حدث !!) ناهيك عن معاناتي من آلا أسفل الظهر من كسر في العصعص ، حيث لا أستطيع الجلوس على الأرض فأضطر طوال الوقت إلى الأنبطاح ، مع ازدياد حالة التنمل في الجسد .

- 46 يوماً - تصبح ونمسي على منظر بشع كريحه ، الرؤوس المثلثة ، كل البشر الذين نتعامل معهم ملثمين ، الحراس العسكريين ، الحراس المدنيين ، المعذبين ، الضباط ، بل حتى الممرضين ، والأطباء إذا زارنا أحد منهم ، الكل ملثم ، لماذا ؟ الله أعلم .

- 46 يوماً - من المعاناة حين خروجنا للعالم الخارجي - من الإجراءات والمعاملة المهينة أولاً وضع ضمادة العينين والتي تحجب عن العالم الخارجي تماماً ، ثانياً تلبس الرأس بالكامل مع الرقبة بالخيشة ، وأسميه كيس " الإعدام " لأنني بمجرد لبسه وأشعر كأني سأذهب إلى ساحة الإعدام ، وأتذكر سجننا كوانتنامو لأنهم يلبسون نفس الكيس !! ثالثاً : وضع الأصفاذ في اليد !! وغذا كنت مع أحد المعتقلين أو مجموعة منهم فإن الأجراء الرابع أن يجعلونا نمشي مثل القطار وعلى كل واحد منا أن يمسك ملابس المعتقل الذي أمامه !! هذا هو حالنا بالضبط وطبعاً مع الإهانات والسب والشتم كلما

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

ذهبنا لموعد في المستشفى أو تحقيق النيابة !!! أو جلسات المحاكمة أو زيارة الأهل والتي هي نادرة في هذه الفترة (وتجري بعد جلسات المحاكمة مباشرة) .

- 46 يوماً - من الانقطاع التام عن العالم الخارجي والأخبار ، فلا اتصال بالأهل ولا صحف ومجلات ، ولا مذياع أو تلفزيون ،لم يعرف أحد عنا شيء عن أوضاعنا ولم نعرف عن أوضاع أهاليينا والعالم شيء .

- 46 يوماً - من الحرمان من الهواء النقي ، الجو المفتوح ، وأشعة الشمس ، والمشى والرياضة ، بل ممنوع عليّ أن أمشي حتى داخل الزنزانة !! أمر الضابط أ تكون على فراشك فقط !!

- 46 يوماً - من الخيام المتحركة في ممر العنبر ، وصرخات " ويهك للطوفة ، أما الخيام المتحركة فقصتها ، أن في العنبر سبع زنانات كل زنانة فيها معتقل واحد كل واحد منا يريد الذهاب للحمام فلأنه في الممر يمر على باقي الزنازين فالأجراء أن يغطي كامل جسمه من رأسه للأسفل بالبطانية فيصبح الواحد منا كأنه خيمة تمشي في ممر العنبر ، وطبعاً دوماً معها صرخة من الحارس للمعتقلين الموجودين داخل الزنازين " ويهك للطوفة " أي علينا جميعاً إدارة وجوهنا إلى الجهة المعاكسة تجاه الطوف " ويهك للطوفة " عبارة نكرها جميعاً ولها وقع سيء في نفوسنا بسبب إنها من العبارات التي دائماً يكررها المعذبون منذ مجيئهم في وجبات التعذيب حتى ذهابهم حتى لا يرى أي شيء من ملامحهم وملامح أجسادهم حتى لا يمكننا التعرف عليهم مستقبلاً !! وكذلك عبارة ويهك للطوف حينما يزورنا أحد من الخارج من مرضين أو أطباء أو ضباط (كيفية وهم ملثمون) .

- 46 يوماً - من التعذيب النفسي والجسدي شبه اليومي من فرقة الوحوش المثلثة، وهي لا تتعلق بالتحقيق بتاتاً إنما هو تشفيأً وحقدًا وإنتقاماً منا ، وأنا أكاد أقطع ما بهم من الأمراض النفسية بسبب ظروفهم الاجتماعية ، وكل أقوالهم وأفعالهم خير دليل على ذلك والواضح أنهم أطلقت أيديهم من قبل مسئولين أرفع منهم .

السادة القضاة - إليكم ما فعلوه بي وبالأخرين من أصناف التعذيب النفسي والجسدي:

أولاً : لم نعرف طعاماً للنوم لا ليلاً ولا نهاراً ، لأنهم يتقصدون أن يأتوا أوقات مختلفة ليمارسوا تعذيبهم - كنت أنا في أول زنزانة والمطلوب مني أنه بمجرد دخولهم بصفع الباب الحديد بالجدار والصراخ بالكلمات القبيحة " يا خونة " " يا كلاب " " يا أبناء

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

الكذا " علي " أن أقض على رجلي ، والإ زادت وجبة التعذيب اساليباً وزمناً .

ثانياً : بشكل يومي رعب وعذاب وألم سماع أخواني المعتقلين الذين معي في نفس العنبر وهم يهانون ، ويشتمون بأقبح الألفاظ ، ويعذبون ، ويصرخون ، وهم كبار السن ، ورموز البلد ، واصحاب أمراض وأذكر منهم الشيخ عبدالله المحروس ، والشيخ محمد حبيب المقداد ، والشيخ عبدالجليل المقداد ، والأخ محمد حسن جواد ، والأستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع وكلهم تعرضوا لما تعرضت له من تعذيب بل أنه بعضهم تعرض أكثر من لذلك ربما بسبب خطورة الأمراض التي أعاني منها ، ولا تتصورون كم كان ذلك مؤلماً على نفسي أكثر من إيلا من ذات التعذيب علي .

ثالثاً : كنت أعيش حالة نفسية مضطربة جداً بشكل دائم بسبب أساليب فرقة الوحوش المثلثة ، لأنهم حينما يأتون يبدأون بصفع الباب الحديدي بكل قوة في الجدار ، وهذا وحدة كافي لأن أقف على أمشاط أصابعي حتى لو كان في منتصف الليلة ، ثم بالصراخ سباً وشتماً للجميع " كلاب " " خونة " " أولاد المتعة " " أولاد الزانية " ، ثم الضرب المتواصل والمزعج بألة حديدية في أيديهم على أسياخ الزنازين ، ثم يدخلون علينا واحداً تلو الآخر .

رابعاً : التهديد بالتحرش الجسي ، والأعتداء الجنسي ، بل التهديد بالذهاب إلى زوجتي وبناتي وأخواتي بإغتصابهن خصوصاً بعد إعدامي !!

خامساً : التهديد بالصعق الكهربائي خصوصاً حينما يسكبون الماء على جسمي وتمتلاً الزنانية به وكذلك التهديد بالإعدام بمختلف الأساليب .

سادساً : سكب الماء البارد والمكيف يعمل بأقصى برودته " ببطئ على الرأس والرقبة والظهر ثم تمام الجسم مع تكرار العملية عدة مرات ، فتمتلاً أرضية الزنانية بالماء البارد ثم يأمروني على الأنبطاح والتمدد في الماء على الأرض لعدة ساعات ويالهول ذلك علي حيث يعلمون أنني مريض بالسكلر والتلاسيميا ويمكن أن أتعرض للموت في أي لحظة بسبب ذلك ، ثم يسكبون الماء على الفراس والبطانية ، ويجبروني على النوم عليها بعد أن كنت ممدداً في الماء على الأرض لعدة ساعات .

سابعاً : الضرب بالصفع واللكم والركل بالأحذية واستخدام الأهواز البلاستيكة علي كل أنحاء الجسم ويركزون على المواضع التي تتألم منها وتشتكي منها ، فهم مثلاً يعرفون أن لدي صداع نصفي فيضرونني على رأسي ورقبتي ، ويعلمون معاناتي من

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

آلام موضع الفتق أسفل بطني فيضربوني عليه ، ثم بعد زيادة في الإذلال يقومون بسحق رأسي بالأحذية .

ثامناً : البصق في الفم والإجبار على ابتلاعه ، ولعق أسفل الحذاء باللسان ، والإجبار على تقبيل الصور المعلقة في الزنزانة للملك ورئيس الوزراء وملك السعودية .

تاسعاً : وبعد كل ذلك نجبر على الوقوف مع رفع الأيدي لساعات عديدة ، وفي كل تلك الأساليب على ألا تنظر إليهم " ويهك للطوفة " وإلا تتفوه بكلمة آه حين التعذيب وإلا ... !!!

حدث كل ذلك في ستة وأربعون يوماً في سجن القرين - لم نعرف من أسماءهم إلا مسئول أحد النوبات ويكنى " بأبي يوسف " من المحرق - ثم تسلمت السجن إدارة جديدة بإدارة الرائد باسل سيادي ويساعده نفسيه على ما أعتقد اسمه (إيهاب) وقد تم ذكر سجن سجن قرين وماحدث فيه في تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والتي اثبت فيها إن إدارته في الفترة المذكورة بإدارة الجيش ، والأمن الوطني . المرحلة الرابعة : سير المحاكمة الظالمة ، والتهم الكيدية ، والأحكام المجحفة في محكمة السلامة الوطنية :

في تاريخ 2011/4/7م وفي ظل أجواء الإنفرادي والرعب والتعذيب النفسي والجسدي في سجن القرين تم أخذي مع مجموعة من المعتقلين لم أعرف أحد منهم لأننا معصوبي الأعين وكيس الأعدام " الخيشة " فوق الرأس إلى مكان مجهول - والعادة إذا أخذوا أحد منا لا يخبرونه إلى أين سيأخذونه - لا أعرف إلى أين ؟ أو لماذا ؟ وصلنا إلى مكان بعد اجتياز أرض صحراوية ، ونسمع فيه ضجيج الطائرات أدخلونا المكان أجلسونا على الكراسي ، ثم جاء أحدهم وهمس في أذني " راح تقابل شخصية صير آدمي واللي يكو لك عليه كول إن شاء الله وإلا راويناك " بعد فترة من الانتظار واعرنا ما زالت معصوبة ، والخياش تغطي رؤوسنا ، والأصفاد في أيدينا ، أخذوا ينادون علينا واحد تلو الآخر إلى أن جاء دوري ، دخل إلى ممر ، أمر أحدهم حارس الأمن الوطني الذي معي أن ينزع عني الخيشة وصمادة العين والأصفاد ثم أخذت إلى إحدى الغرف وسط حراسة جداً مشددة في الممرات ، أدخلت على ضابط ملازم أول حقوقي / إبراهيم عيسى الشعلان - وكيل النيابة العسكرية ، وأخبرني أن هنا ليس فيه تعذيب أو ضرب وانه سيجري معي تحقيقو على أن أجيب بكل صراحة ودون خوف ، سألته عن ضرورة وجود المحامي فقال سوف يجري اتصالات ليكون متواجداً في الجلسة القادمة ، وبعد عدة ساعات من التحقيق أرجعوني إلى خرين عصرنا إلى مبنى سجن القرين ، وفي المساء وكالعادة شرف فريق الوحوش البشرية لأعطائي وجبة

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

التعذيب ، وقد زادت دسومة الوجبة بسبب ما تحدثت عنه عند المحقق من الاعتقال التعسفي ، والهجوم الوحشي والتعذيب في القلعة وسجن القرين ، وبات واضحاً من خلال تصريحات فريق الوحوش أنهم على علم بما جرى في التحقيق ، في ظل هذه الأجواء كانت الجلسة الثانية والثالثة تم التوقيع على إفادة النيابة العسكرية مع فارق واحد وهو حضور المحامي فيها ، وقم تم عرض علي مضبوطات لأول مرة - جهاز كمبيوتر واحد ، خمسة أجهزة تلفون نقال ، فلاش مموري واحد ، وقد أثبتوا في الإفادة أن كل تلك المضبوطات لا تخصني لأن الاعتقال ليس في موقع سكني والمثبت كمعلومة عند كل الجهات الرسمية هو (منزل 1045 / طريق 1532 / مجمع 815 مدينة عيسى) ثم في الجلسة الثانية بتاريخ 2011/4/12م من تحقيق النيابة العسكرية مجموعة الأمن الوطني التابعين لسجن القرين ، تم التوقيع على إفادة النيابة العسكرية .

- في يوم 2011/5/8م عصراً عشت وأخواني المعتقلين معي في عنبر واحد في سجن القرين حلقة جديدة من مسلسل الخوف والرعب ، حيث جاء إلينا مسئول النوبة " أبو يوسف " ببدلات هي مخصصة للسجناء المحكومين (ونحن لم نقدم حتى للمحاكمة بعد !!) وعشت لحظتها إضطراباً نفسياً شديداً ، حيث دارت في رأسي كل الاحتمالات السيئة ، من أنه تم الحكم علينا غيابياً !!! وأنهم يوسف ينقلونا لتنفيذ الأحكام !!! وإن الأعدام هو الاحتمال الأقرب لكثرة ما هددونا به ، في المساء والساعة قد تخطت العاشرة ، فوجئنا بدخول مجموعة من العسكر ، كان على رأسهم الملازم عبدالله الجودر من القضاء العسكري ، ليخبرنا عن الجلسة الأولى من محاكمتنا غداً صباحاً ، ثم وزع علينا لائحة الاتهام والتي كانت كالصاعقة على رؤوسنا ، لأن حكم التهمة الأولى فيها إعدام !! فكيف إذا أضيفت لها التهم الأخرى !! وأعلم و يعلمون إنها كلها كيدية وباطلة !! وفوق كل ذلك لا نعلم عن تفاصيل المحاكمة أي شي كيف ؟ وأين ؟ ومن سيحضر ؟ وما هو دور المحامين ؟ ولم تغمض لي عين تلك الليلة وأنا اتفحص " المسرحية الهزلية " وأفكر فيما ينتظرنا يوم غد !!

في اليوم التالي 2011/5/9م صباحاً وببدلات المخصصة للمحكومية والأصفاد في أيدينا ، والعصابات علي أعيننا و أكياس الإعدام " الخياش " تغطي رؤوسنا ، وكاد بعضنا أن يختنق خصوصاً من يعانون من الربو أو صعوبة التنفس ، ثم تم سوقنا كالخراف المأخوذة لملاقات حتفها ، وبشكل مذل ومهين وبالصراخ والشتيم والسب ، علينا أن نمشي خلف بعضنا البعض كالقطار ، وكل واحد يمسك بظهر الآخر وكأننا أسارى كوانتاموا ، وفي السيارة وفي طريقنا إلى المحكمة - كالعادة - يبدأ مسلسل التهديد والسب والإهانة وفتح إذاعة البحرين حيث كل المواد الإعلامية فيها موجة ضدنا من برامج وأغانٍ وأدعية وكانت تحدث أثراً سيئاً في نفوسنا ، والغريب - وهذا

حدث مرات عديدة خلال تنقلاتنا - إن بعض الحراس الذين معنا يتبرأ مما يفعله البعض الآخر منهم ويقولون "إحنا مو منهم !! أحنا مو من الجيش !!" وآخر يقول " ترى أصابعك مو سواسية إحنا من الأمن الوطني " وثالث يقول " هذا مو منهم ، هذا من مسئوليتهم اللي أطلقوا يدهم عليكم !! " ولا يفوتني هنا أن أشير إلى مسألة هامة جداً - وأقوله لأهمية لأبناء شعبنا وللتاريخ أذكر رجلين طيبين نظيفين من طيبة هذا الشعب بكل طوائفه - عاهدنا أنفسنا أن ندعو لهم ولأهلهم بالخير ما حيننا ، وهما الأخ سامي / الممرض / والأخ رجل القرآن (لانعرف أسمع لكن حتماً نعرف معدنه) ونسميه بذلك لأنه كان يحفظ الشيء الكثير من القرآن وثقافته وكان يحدثنا في ذلك ، أقول كان بلسماً لجروحنا ورحمة من الله أطمئناناً لنفوسنا ، وفرجاً لحوائجنا ، وأفتخر وأقول هما من أخواننا وأحببتنا السنة ، وهذا يثبت أن مشكلتنا ليست في تعدد المذاهب والطوائف وإنما في الأصول والمعادن والنفوس .

المحاكمة الظالمة : أما فيما يتعلق بمحكمة السلامة الوطنية العسكرية والتي كانت تتشكل من :

- 1 - رئيسها العقدي حقوقي / منصور أحمد المنصور
 - عضو يمين القاضي / محمد راشد الرميحي
 - 2 - عضو يسار القاضي / علي خليفة الظهراني
 - 3 - وبحضور رئيس النيابة العسكرية الرائد حقوقي / مازن عبدالقادر بوحمود
- والتي أفتقدت لكل معايير المحاكمة العادلة فقد كانت وما تزال وسوف تبقى مسجلة للأجيال القادمة على إنها وللأسف " مهزلة قضائية " كتبت على جبين قضاتها وسُجلت في تاريخ القضاء في هذه الحقبة من الزمن وسوف أقوم برصد بعض الانتهاكات التي حدثت فيها ، لكن دعوني أولاً أنقل لكم وللتاريخ لأدلل على " المهزلة القضائية " حادثتين :

الحادثة الأولى : من منكم يستطيع أن يصدق أو يتصور إن أفراد الأدعاء العام العسكري وعلى رأسهم رئيس النيابة العسكرية " الرائد مازن " الذي قاتلوا قتالا شرساً أثناء جلسات المحاكمة الظالمة دفاعاً عن السلطة وتجريماً لنا بأبشع نعت الإجرام " قتلة " و " خونة " و " متآمرين " و " إرهابيين " و " مخربين " و " طائفيين " ويختمون كل جلسة بإنزال أشد وأقصى عقوبة علينا ، من يصدق وبعد هذا العمل كله ، وبعد كل جلسة يأتون إلينا خارج القاعد ليصافحونا بحرارة ويقابلونا ويعانقونا ، ويعتذرون لنا عما قالوا " نعم يعتذرون " لأنهم حتماً متيقنون من فداحة أقوالهم وفعلهم وظلمهم لنا ، وحينما عاتبناهم على ذلك ، قالوا " شنسوي هذه وظيفتنا ونحن مأمورين " عجيب ما صدر عنهم في محاكماتنا ، على منصة القضاء يطالبون إعدامنا وخلف الكواليس يعتذرون إلينا !! ألا يبين لكم وللعام مدى ظلامتنا

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

وتبين حقيقة وحتمية براءتنا !!

أما الحادثة الثانية : فبتاريخ 2011/6/22 وفور صدور الأحكام الظالمة والقاسية علينا وعلى أهالينا ، كان المطلوب منا إلتزام الصمت المطبق ، فليس مسموح لأحد منا بأي كلمة منذ الجلسة الأولى وحتى صدور الأحكام ، وعلينا نحن نستمع لتلك الأحكام القاسية أن نطلق أبتسامة عريضة ، وعبارات الترحيب ، وتصفيق حار ثم نبتهل إلى الله عز وجل أن يحفظهم لنا قضاة عادلين ويديم نعمهم علينا وعلى شعبنا الكريم ، أما أن نرفع أصواتنا بالاعتراض وهو أبسط حق ونقل : سلمية سلمية شعب يطلب حرية " ، فهذه جريمة كبرى ، هجم علينا العسكر من كل جهة داخل قفص الإتهام وأنهلوا علينا ضرباً ولكماً وركلاً وسباً وشتماً أما مرئى ومسمع القضاة ومن حضر قاعة المحكمة ، ثم سحبونا إلى خارج المبنى في الساحة الخلفية تحت الشمس الحارقة المحرق حيث واصلوا الضرب واللكم والركل بعد أن كبلوا أيدينا بعنف إلى الخلف وألصقوا وجوهنا إلى الجدار وبعضنا رطم رأسه وجبهتيه ووجهه للجدار عدة مرات وأنا منهم ، وتواصلت معها معزوفة السب والشتم كلاب ، خونة ، تقولون " سلمية سلمية راح نراويكم شنو السلمية " كلنا شهدنا ضرب عبدالهادي الخواجة على وجهه وهو يحاول أن يتفاداهم وينبهمهم إلى موقع العملية في وجهه ، ولطم الشيخ المحروس على عينيه فتورمت ، ثم أخذونا إلى غرفه الإنتظار المكتية بنا وبغيرنا وأجلسونا على الأرض مع الصفع والركل وأيدينا مكبلة إلى الخلف وإنزال رؤوسنا إلى الأرض والحراس يمشون خلفنا ويركلوننا على ظهورنا ، وقد كان بجانبى الأستاذ حسن مشيمع حيث تولاه أحد الحراس وكأنه يتقصده ركبلاً بالحذاء على رأسه ورقبته وظهرة بكل قوة ولعدة مرات ثم أخيراً - تم إسدال الستار على مسرحية محاكمتنا الظالمة التابعة للسلامة الوطنية المفقدة لكل معايير " المحاكمة العادلة " بإصدار تلك الأحكام القاسية والمعروفة سلفاً بأنها أحكام سياسية جاهزة لا تمت إلى القوانين أو الإتهامات والأدلة بصلة ، وبقينا تحت سلطة الجيش والأمن الوطني في سجن القرين بعد الحكم علينا حوالى خمسة أشهر ، حيث أن المحكوم عليها مدنياً أو جنائياً يكونون تحت سلطة وزارة الداخلية وفي سجونهم مثل سجن جو ، ثم ذهبنا لمحكمة الاستئناف التي تواصلت فيها خروقات المحاكمة العادلة وتم تثبيت الحكم إلى أن نقلنا إلى سجن جو في نهاية نوفمبر 2011 .

المحور الرابع : تأصيل الانتهاكات والرد على الاتهامات :

أولاً : تأصيل الانتهاكات :

1 - الانتهاك الأول : الاعتقال التعسفي وفقده لكل مقومات إجراءات الاعتقال والتفتيش القانوني / وقد جاءت إجراءات الاعتقال والتفتيس يوم 21 مارس 2011 مخالفة تماماً لكل القوانين من دستور البحرين وقوانين الإجراءات وهذا ما أثبتته تقرير اللجنة

المستقلة ، كما وسأكشف الكذب الصريح والفاضح للكاذب وهاتك الحرمان النقيب بدر إبراهيم غيث ، جاء في دستور البحرين / الباب الثالث/ مادة (19) ص 13 (ب- لايجوز القبض على إنسان وتوقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء) . حتى في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية / الباب الأول / الفصل الثالث / مادة (61) (لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر السلطات المختصة بذلك قانوناً ، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، ويواجه كل من يقبض عليه بأسباب القبض عليه ويكون له الحق في الاتصال بمن يرى من ذويه لإبلاغهم بما حدث والاستعانة بمحام)

جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (البسيوني) تحت عنوان / ثالثاً النتائج التي خلصت إليها اللجنة / مادة (1178) ص 360 (وختاماً خلصت اللجنة إلى أن عمليات القبض الموسعة التي تمت بناءً على النمط الموصوف عالية تعد إنتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للقانون البحريني وعلى وجه الخصوص قامت وات الأمن بإجراء عمليات القبض دونما إبراز أوامر القبض أو التفتش وكذلك خلصت اللجنة إلى أنه في العديد من الحالات شكل أسلوب القيام بعمليات القبض استخداماً مفرطاً للقوة صاحبه سلوك مثير للرعب قامت به قوات الأمن بالإضافة إلى التسبب في إتلاف غير ضروري للممتلكات ، وكل هذا في مجمله يعكس إخفاقاً في اتباع الاجراءات الملائمة التي زعم كل من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني أما محقق اللجنة أنهما قاما بإتباعها) ثم تضيف نفس المادة (الأمر الذي يمثل نمطاً من عدم الأكتراث للانتهاكات التي حدثت لأي إجراءات قد تكون موجودة ، وكذلك عدم سير عمليات القبض) وتضيف المادة (1179) حول القبض والتفتيش (يشير تواجد نمط سلوكي منهجي إلى هذا أن هذا هو أسلوب تدريب هذه القوات الأمنية وإن هذه هي الطريقة التي من المفترض أن يعملوا بها ، وإن هذه الأحداث لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة داخل وزارة الداخلية ، وجهاز الأمن الوطني) ويمكن للهيئة القضائية الموقرة للمزيد من المعلومات الرجوع إلى الملحق الثاني من ملخص الإفادات حالة ح 1 ص 255 ، أما فيما يتعلق بالكذب الواضح والصريح للذئب البشري وهاتك الأعراض المجرم بدر إبراهيم غيث فأطلب ضم وثيقتي -1 محضر قبض وتفتيس 2011/3/21م الصادرة من جهاز الأمن الوطني ، -2 ضمن قائمة بنودي أقوال الشهود وأدلة الشهود وأدلة الإثبات / الشاهد الثاني - بدر إبراهيم غيث ص 4 الصادرة من جهاز الأمن الوطني - أن تضما إلى هذه الإفادة - وهذا تعليقي على كذا هذا المجرم :

أولاً : يقول في محضر القبض (حيث أنه بناءً على الأمر الصادر بإلقاء القبض عليه وتفتيش المسكن) وسط المحضر يقول (بعد أن أفصحت له عن شخصيتي والأمر الصادر بإلقاء القبض عليه وتفتيش المسكن) فهو لم يفصح عن شخصيته (كيف

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

يفصح وهو ملثم مثل الباقيين الذين معه) بل ولم أتأكد من أنه المحرم بدر غيث إلا من خلال قراءتي لمحضر القبض بتاريخ 2012/6/4م إلى قبل عدة أيام فقط ، ثم أنه لم يفصح ولم يريني أي ورقة تفيد بأمر القبض والتفتيش (كيف يبرز ذلك ويثبت من أحداث الاعتقال أنه كان يقصد اعتقال مهدي الموسوي ولم يتعرف عليّ إلا بعد أن برزت له هويتي) وغدا كان هناك أمر صار بالقبض والتفتيش عليّ فلم لم ترفق هذه الوثيقة ضمن محضر التحقيق ولم تعرض على لجنة البسيوني وفوق ذلك كله فإنه في وثيقة شهود الإثبات كشاهد ثاني في ص 4 يقول بالحرف الواحد (شهد أن الشاهد الأول كلفه بتنفيذ الأمر الصادر من معالي القائد العام لقوة دفاع البحرين بإلقاء القبض على المتهمين الأول والثاني عشر والسابع عشر وتفتيش مساكنهم) وهنا أنا أتساءل إذا كان هو بنفسه يعترف بمن صدر الأمر بالقبض عليهم ولم يكن من بينهم المتهم الثالث عشر وهو أنا فكيف يدعي كذباً وتناقضاً بصور الأمر إليه بالقبض عليّ .

ثانياً : يدعي المجرم بدر غيث في محضر القبض ويقول (والمقيم حالياً في منزل 1271 / طريق 4125 / مجمع 541 بني جمرة وتفتيشه) وهو يدعي حسب الأوراق الرسمية لديه أنه مقيم على العنوان المذكور ، فأني اتحداه وأطالبه بإثبات هذه الإدعاء الكاذب بورقة رسمية تقول ذلك بل أنا لدي كل الاثبات من رسمية وشهود وتقول أني أسكن في العنوان التالي (منزل 1045 – طريق 1532 – مجمع 815 مدينة عيسى) فكيف يحل هذا الكذب والتناقض !! إلا إذا كان المبيت في بيت أحد الأقرباء ليلة واحدة بسبب ظروف معينة تعتبر تغيير عنوان السكن !! وإذا كان هذا ليس منلي بأي سوغ قانوني تم دخوله عنوة وبوحشية وكسر أبوابه وتفتيشه ؟!

ثالثاً : ويقول في نفس المحضر المجرم بدر (وطلبنا منه إرشادنا إلى الحجرة الخاصة به فأرشدنا عن حجرته الكائنة بالطابق الثاني) هو لم يسألني عن الحجرم ، ولم أرشده ، لأنه ببساطة ليس بيتي وهو يعرف ذلك وأوضح دليل على أنه ليس منزلي وكذب إدعاءه بذهابه لغرفتي ، إن كل المضبوطات التي أدعو ضبطها في محاضرهم سواء في الأمن الوطني أو النيابة العسكرية هي ليس لي ولا تخصني بل تخص أبني عمي وابناءه ولأن المنزل منزله والحجرة حجرته أليس هذا كذب صريحاً وواضحاً وفاضحاً !! وهو يدعي في محضره ان التفتيش تم في حجرتي وبحضوري !!

رابعاً : وأخيراً فيما يتعلق ببطلان كل اجراءات القبض والتفتيش يقول الذئب البشري بدر (حجرته الكائنة في الطابق الثاني وكانت توجد إحدى السيدات قررت بأنها زوجة المتحرى عنه) هذا المجرم الكاذب عزل زوجتي عن النساء وأخذها بالعنف والضرب ونزع الحجاب إلى غرفه أخرى وأقفلها مع آخرين وأقفل إضاءتها وهو لا يعرف من هي ؟ بل يعتقد إنها زوجة مهدي الموسوي إلى أن تأكد من إنها زوجتي أخذ يواصل ضربها وركلها على أنحاء جسدها ووضع يديه القذرتين على مواضع العفة من بدنها ، ثم أخرج لها صورة مهدي الموسوي (أبن أخيها) وقال لها " خريني وين راح هذا

الكلب ، هذا هو اللي نريده) كل ذلك يوضح بالإضافة إلى ما ذكرته في ص حول تفاصيل الاعتقال ، إن المقصود من الاعتقال مهدي الموسوي وليس أنا !!

جاء في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية البحرين / الفرع الثامن / مادة (137) ص 41 (يجب أن يشتمل كل أمر للقبض - على أسم المتهم ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وإمضاء عضو النيابة والختم الرسمي) - يا حضرات القضاة - أليس كل ذلك يثبت قطعاً بطلات كل إجراءات القبض والتفتيش ، وبالتالي " كل ما بني على باطل فهو باطل " .

أما فيما يتعلق بالمضبوطات فلأنها لم تضبط في منزلي وبالتالي فكلها لا تخصني ووجب إرجاعها إلى أصحابها ، وهذا ماثبت أيضاً محضر وتحقيقات النيابة العامة ص 6 ، وقدر ذكرت المضبوطات في ص 4 وهي ناقصة عما تم أخذه وسرقته كما أكد بيسيوني في تقريره تحت عنوان (أسلوب تنفيذ عمليات القبض) المواد (1124) و (1162 ل / م) و (1127) و (1129) ، وأضيف أنه مالم يتم ذكره وسرقته جهاز كمبيوتر / لابتوب / ألف دينار / 5 تلفونات نقالة .

أما فيما يتعلق بطريق وأسلوب القبض وم افعلوه بي وبزوجتي وأطفالي أهلي فتفاصيله مذكورة في ص من هذه الإفادة ، وقد وثق تقرير البيسيوني كل تلك الانتهاكات التي جرت على كل الذين تم اعتقالهم في مواد التقرير تحت عنوان / المصنف الثالث / أسلوب تنفيذ عمليات القبض من مادة (1123) ص 348 إلى مادة (1148) ص 355 ، كما وثق تقرير البيسيوني الانتهاكات في القبض والتفتيش من ناحية القانون البحريني والقانون الدولي ، وما خلصت إليه لجنة البيسيوني من نتائج من مادة (1149) ص 355 إلى المادة (1180) ص 363 وأقول أن زوجتي خير شاهدة لاثبات ما تم ذكره من انتهاكات خصوصاً أنه تم ذكرها وتوثيقها بالصور عند لجنة تقصي الحقائق .

بناء على كل ذلك ألا تبطل كل إجراءات القبض والتفتيش ؟ وثبوت أن هاتك الحرمات والأعراض النقيب بدر إبراهيم غيث بأنه هم من قام بكل تلك الانتهاكات ، فهل يمكن أن تعول عليه محكمتمكم الموقرة بأن يكون وأمثاله شهود إثبات .

هذا فيما يتعلق بالانتهاك الأول .

2- لانتهاك الثاني : إنتزاع ما يسمى بالاعترافات تحت الإكراه والتهديد والتعذيب النفسي والجسدي والإنفرادي والعزل عن العالم الخارجي لأكثر من شهرين :

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

- جاء في دستور البحرين / الباب الثالث / الحقوق والواجبات / مادة (19) ص 14 (د.لايعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء ، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ، ويحدد القانون من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو كتلك المعاملة أو التهديد بأي منها) .

- جاء في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية البحرين / الفصل العاشر / الحكم مادة (253) ص 73 (يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكون لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز أن يبني حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه) .

- جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول تعرض المعتقلين ال 14 وأنا واحد منهم للتعذيب والإهانة والإكراه والخط من الكرامة والحبس الإنفرادي والعزل عن العالم الخارجي وثبته في تقريره في مواد عديدة ومنها ما جاء تحت عنوان النتائج التي خلصت إليها اللجنة في باب معاملة الموقوفين في مادة (1233) والتي تقول (لقد قد عدد كمبير من الموقوفين والبالغ عددهم 179 موقوفاً والذي كانوا محتجزين لدى جهاز الأمن الوطني إفادات حول أمثلة من سوء المعاملة بما يشمل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على يد ذلك الجهاز ومن بين أولئك الشاكين كان هناك الأربعة عشر شخصية سياسية والذين نقلوا بعد ذلك إلى سجن القرين التابع لقوة دفاع البحرين بين 20 مارس وحتى 13 أبريل 2011 ، حيث تفيد قوة الدفاع في تقرير لها إنهم بمجرد وصولهم عرضوا على طبيب للفحص والذي أفاد بأن بعضهم كانت به علامات نتيجة الإيذاء البدني فيما أفاد بعض أولئك الشاكين أنهم تعرضوا في القرين لسوء المعاملة والتي استمرت حتى تاريخ 10 يونيو ثم توقفت تلك المعاملة بعد أن وضع النائب العام العكسر الأمر أما القائد العام لقوة دفاع البحرين والذي أمر وفقاً لما جاء في بيان النائب العام العسكري أن يتولى النائب العام العسكري الرقابة على مركز التوقيف والاحتجاز ويضمن عدم إساءة المعاملة مرة أخرى ، كما أعطى تعليقات أيضاً للنائب العام العسكري للتحقيق في دعاوي التعذيب) يضاف إلى ذلك كل ما جاء في التوصيات في معاملة الموقوفين والتي تثبت حدوث التعذيب وهي من مادة (1246) ص 386 إلى مادة (1255) ص 387 ويمكن الرجوع أيضاً إلى / الملحق الثاني / ملخص الإفادات / الحالة (9) ص 553 والتي تتحدث عني ، كما يمكن الرجوع إلى محاضر جلسات محكمة السلامة الوطنية في القضاء العسكري حيث طلب كل محاموا الدفاع أكثر من جلسة لرفع الحبس الإنفرادي حتى وافق على طلبهم / أحد الشهود على ما حدث من انتهاكات الشيخ عبدالله المحروس حيث كان في الزنزانة المجاورة

لزنزانتني في سجن القرين / بناءً على كل ذلك وثبوت حصول التعذيب والتهديد والإكراه والمعاملة الحاطة بالكرامة تبطل كل الاعترافات والأقوال المنسوبة إليّ وتهدره ولا يعول عليها .

3- الانتهاك الثالث (مخالفة كل اجراءات ومعايير المحاكمة العادلة وفق القوانين المحلية والدولية) :

- جاء في دستور البحرين / الفصل الرابع / السلطة القضائية / مادة (104) (أ. شرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات) و (ب. لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضاؤه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم) وجاء في الباب الثالث / الحقوق والواجبات العامة (مادة - 20) (أ. لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها / ب. العقوبة شخصية / ج. المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الفورية لممارسة دور الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون / د. يحظر إيذاء المتهم جسدياً أو معنوياً / هـ. يجب ان يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته . / و. حق التقاضي مكفول وفقاً للقانون.

- جاء في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق / ثالثاً : النتائج التي خلصت إليها اللجنة / المادة (1279) (جرى متابعة الكثير من الأشخاص أمام محاكم السلامة الوطنية وسجنوا لا انتهاكهم أحكام الموفاف 165-168-169-179-180 من قانون العقوبات البحريني إبان أحداث شهري فبراير ومارس 2011 وترى اللجنة إن حكومة البحرين استخدمت هذه المواد لمعاقبة المعارضة وردي المعارضة السياسية (وفي المادة (1291) تقول (توصي اللجنة بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص الذين أتهموا بإرتكاب جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف ، أو بحسب الحالة . وإسقاط التهم المعلقة الموجهة إليهم) / ويمكن الرجوع إلى لجنة التقصي حول انتهاكات اجراءات المحاكم العادلة تحت عنوان (التوقيف والمحاكمة فيما يتصل بحرية التعبير عن الرأي والتجمع والتنظيم) من مادة (1256) ص 388 إلى مادة (1291) ص 400 وأيضاً تحت عنوان (الاختفاء القسري) من مادة (1292) ص 401 إلى مادة (1305) ص 405 وهكذا تكون كل مستويات ودرجات المحاكمة التي مرتت بها ابتداءً من محكمة السلامة الوطنية انتهكت فيها أغلب معايير المحاكمة العادلة .

ثانياً: الرد على الاتهامات الظالمة والباطلة المنسوبة إليّ :
أكتفي بالرجوع إلى " مذكرة لشرح أسباب الطعن على الحكم الصادر في الاستئناف

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

" في ص 1 إلى ص 18 / لدى محكمة التمييز / المحامي الأستاذ عيسى إبراهيم محمد.

أخيراً : أشير إلى خلل حدث فيما يتعلق بالنطق بالحكم: وقع ذلك في المحاكم بمختلف درجاتها ،، سواء على المستوى الشفوي أو التحريري ،، ففي محكمة السلامة الوطنية الابتدائية بتاريخ 2011/6/22م تم النطق بالحكم كلامياً بالعبارة التالية (رابعاً : معاقبة المتهم الثالث عشر بالسجن لمدة خمس سنوات) ونفس العبارة جاء في أوراق حكم المحكمة ص 2 من دون ذكر حيثيات له (مم برئت ، وعلى ماذا دُكمت ؟) ، في أوراق الحكم لمحكمة السلامة الوطنية الاستئنافية بتاريخ 2011/9/28 ص 6 وهي صفحة الأحكام (خلت الورثة المذكور تماماً من أسمى وحكمي !!) ، وفي حكم محكمة التمييز والتي نقضي الحكم وأحالتنا لمحكمتكم الموقرة بتاريخ 2011/4/30 ص 5 جاءت العبارة التالية (رابعاً : معاقبة المتهم الثالث عشر بالسجن لمدة خمس سنوات) من دون ذكر أي حيثيات الحكم مم برئت وبماذا أدنت !!! وبالتالي ما الذي تم نقضه بالضبط وما الذي أحالوه من التهم ؟!

واليوم أمثل أمام محكمتكم الموقر - مع استمرار نفس الخلل - حيث ما زال الغموض مستمراً مما برئي في المحاكم السابقة وبماذا أدنت فيها ، وما هي الاتهامات الموجهة إليّ أمام محكمتكم؟! لذا فقد بادرت لكتابة رسالة موجهة لمحكمتكم بتاريخ 6 / 2012م هذا نصها (الرجوع إلى نص الرسالة المذكور ضمن مرفقات الإفادة)

المحور الخامس : الطلبات المقدمة لهيئة المحكمة الموقرة :

الطلب الأول : الإفراج الفوري عني وعن كل سجناء الرأي .
الطلب الثاني : إسقاط كل التهم ، وإصدار حكم البراءة .
الطلب الثالث : إلغاء كل الأقوال (ما يسمى بالاعترافات) والتي تم انتزاعها تحت الإكراه والتهديد والتعذيب .
الطلب الرابع : إلغاء كل شهادات شهود الاثبات (لكذبهم وتورطهم في الانتهاكات والتعذيب) .
الطلب الخامس : ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة كل من تورط في الانتهاكات والتعذيب بحقي أو بحث أسرتي وأهلي مهما بلغت مكانته السياسية أو علت رتبته العسكرية .
الطلب السادس : الاحتفاظ بحقي الكامل بالتعويض المادي والمعنوي بما يتناسب والانتهاكات التي وقعت عليّ وعلى أسرتي وأهلي .
الطلب السابع : إلزام الملك بما ألزم به نفسه أمام مرآى ومسمع العالم في حفل تسليم تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بتاريخ 2011/11/30م بوعده

وعهده بالتطبيق الكامل لما جاء في التقرير ، وقد كرر ذلك الالتزام فيما بعد مرات عديدة في مناسبات مختلفة .
الطلب الثامن : إقرار النظام بحق الشعب في البحرين في الحرية والعدالة والكرامة ، وحقه الكامل في تقرير مصيره بالطرق السلمية واختيار نظامه الديمقراطي .

المحور السادس : كلمتي الأخيرة:

الكل اليوم في البحرين يتسائل بألم وأسف عن مدى عدالة ونزاهة واستقلال القضاء خصوصاً بعد صدور مجموعة من الأحكام القاسية والمجحفة بحق أشخاص أدينوا في محاكم لم تتوفر فيها أدنى معايير المحاكمة العادلة سواء في المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية ومثال ذلك أحكام قضيتنا في المحاكم العسكرية .

وهنا أسمحوا لي أن أقدم عرضاً موجزاً لمادة حول مدى استقلالية القضاء وهي مقالة في إحدى الصحف المحلية :

الصحيفة (أخبار الخليج) " المصنفة موالية للحكومة حسب لجنة التقصي مادة (1713) ص 536 - التاريخ 2012/5/16 العدد (12472)

الصفحة : الأخيرة - عمود مصارحات

الكاتب : الاستاذ إبراهيم الشيخ (رغم تحفظي ،أسفي لا بتعاده في كثير من الأحيان عن المهنية) عنوان المقالة : (من يعوق استقلال السلطة القضائية)

حضرات القضاة : هذه بعض مقتطفات من المقالة :

" بعد أيام تعقد في جنيف سويسرا مناقشة حول وثيقة حقوق الإنسان حيث يشارك فيها وفد بحريني لاستعراض جوانب مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان في البحرين ، ومنها استقلال السلطة القضائية ؟

ثم يواصل مقالته فيقول " قد يخرج الوفد البحريني إذا ما سئل هناك في جنيف عن استقلال السلطة القضائية ، فالأزمة القائمة بين القضاة ووزارة العدل مازالت مكانك سرّ ! حيث مازالت الوزارة تتسلط على كل صغيرة وكبيرة في شئون المحاكم ، من قاعات وأمناء السرّ الكتاب ، بل حتى احتياجات القضاة من أوراق وأقلام ! هل يُعقل ذلك ؟! " والكلام مازال للكاتب الاستاذ إبراهيم الشيخ فيقول " بسبب عدم استقلالية الجسد القضائي في البحرين ، بات يُعامل معهم كبقية موظفي الدولة ، حيث ديوان الخدمة المدنية يُدير شئونهم ، ووزارة العدل تتحكم فيهم ، ليجلس قضاة محاكمنا في مكاتب جماعية وكأنهم في مدرسة ثانوية ، بينما مشرقي وزارة العدل يجلس في مكتب خاص به ! " ثم يشير الاستاذ الشيخ قائلاً : " إن عدم استقلال القضاء عندنا بالغرم من وجود مجلس أعلى لهم يتبع عاهل البلاد مباشرة هو إنتفاف

شهادة الأستاذ صلاح الخواجة

على قوانين البلد ، وتجاهل لقضية حسّاسة تسبب في الإحراج للدولة في المحافل الدولية ، ثم يتوقف الأستاذ إبراهيم فيقول " يحق لنا هنا أن نسأل : من المتسبب في المماطلة وتأخير استقلال الجسد القضائي ؟ ومن المتسبب في إحراج الدولة أمام دول العالم؟!

وأخيراً ..أضاف الأستاذ إبراهيم الشيخ قائلاً "إن استقلالية القضاء تعني توفير الأمن للجميع، كما تعني توفير الحماية للدولة وللمؤسساتها، إذ لا يعقل أن نتحدث عن سلطة قضائية يفترض الجميع استقلالها، ولكنها بسبب البعض - هدامهم الله- تدار كإدارة في وزارة العدل!"

تساؤلي: هل ستثبت هذه المحكمة الموقرة في إجراءاتها وأحكامها خلاف ما جاء في مقالة الأستاذ إبراهيم الشيخ أرجو ذلك.

لذا أعلن أمام هيئة القضاة في هذه المحكمة الموقرة وأنا أأسف لذلك أنني أنسحب من هذه الجلسة من هذه المحاكمة وأطلب من محامي الكريم أيضاً الإنسحاب حتى تحقيق المطالب المذكورة في هذه الإفادة مع جزيل الشكر لهيئة قضاة المحكمة إتاحة لي فرصة التحدث أمامها.

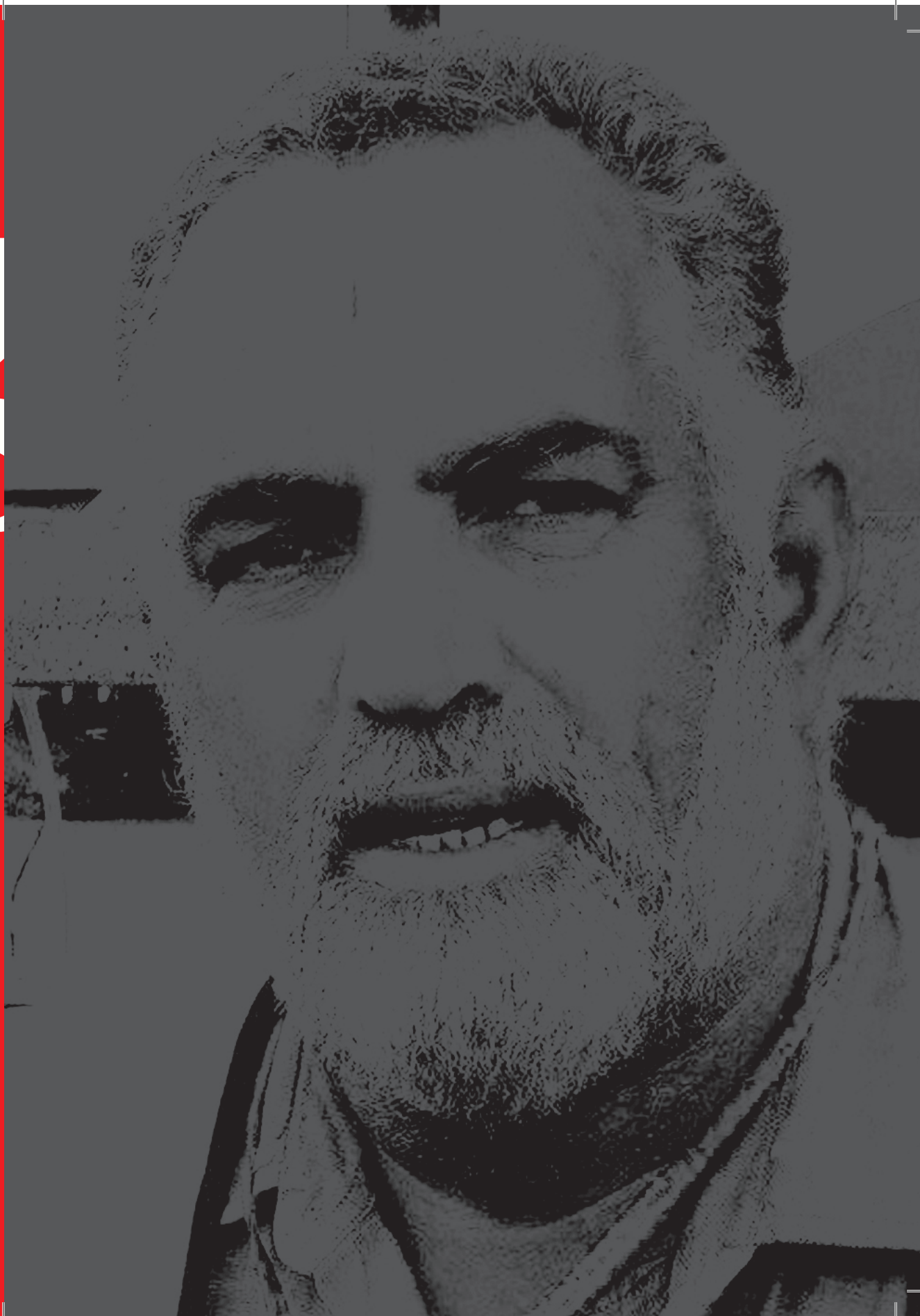
قال تعالى في سورة يوسف:

(وَقَالَ الْمَلِكُ اانْتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسُوءِ اللَّاتِي قَطَعْتَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَذِبٍ هُنَّ عَلِيمٌ [50] قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنِّي يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ)

بعد كل ما قلنا ألم يحصص الحق بعد؟!!

تحية إجلال وإكبار لكل شهداؤنا الأبرار وتحية إجلال واعتزاز لشعبنا الحر الأبي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صلاح عبدالله حبيب الخواجة



شهادة وطن

شهادة الأستاذ
محمد جواد برويز

« إفادة الأستاذ محمد جواد برويز

بسم الله الرحمن الرحيم
أشكر القضاة على اتاحتهم لي بالكلام امام المحكمة

مقدمة:

إننا عمري الآن 65 سنة و قد فقدت والدي و كان عمري 12 سنة، وقد ساهم ذلك في تشكيل شعوري وهو شعوري بالظلم والتعاطف مع المظلومين في سن مبكرة، وكنت أجهر برفض للظلم والاستبداد والعبودية ونصرتي للمظلومين وأصبح ذلك جزء من تكويني العقلي والنفسي والاجتماعي، وطبعت شخصيتي بتلك الطباع، وعرفت به في المجتمع، وبسبب رفضي لظلم الحكومة لأبناء الشعب تعرضت للاعتقال التعسفي مرات عديدة وحتى الاعتقال الاخير الذي أقف فيه للمحاكمة بين أيديكم وكانت فترات الاعتقال تتراوح بين الاسبوع وبين شهور عديدة والى سنوات، وذلك بدون محاكمة وقد تعرضت في جميعها للتعذيب الشديد على أيدي المخابرات وقد حدث اعتقالي عدة مرات من المنزل حيث تعرضت عائلتي للترويع وتعرض بيتي للتخريب والتكسير وسرقة مالي، وعدة مرات اعتقلت من الشارع وبدون أي أسباب.

اعتقالات سابقة:

ففي العام 1994 اعتقلت من المنزل و في وقت متأخر من الليل عند الساعة الثانية و النصف تقريبا حيث كنت حينها نائما مع زوجتي و عيالي حين دخل رجال المخابرات مع الشغب الى داخل المنزل بصورة مفاجئة فروعوا زوجتي واطفالي و استولوا على اشياء من المنزل مثل كاميرا وفيديو وغيرها وقد قيدوني بالفكري و اخرجوني من المنزل وانا معصب العينين مع الاهانة والسب والشتم، واخذوني الى قسم التحقيقات الجنائية بالعدلية ووضعوني في غرفة صغيرة (مترين في ثلاثة امتار تقريبا) وكانت الزنزانة ضيقة جدا وكنا سبعة افراد في تلك الزنزانة الصغيرة، وبقينا في تلك الزنزانة لثلاثة اسابيع تعرضنا فيها لأبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي مما أدى الى انخفاض وزني بشكل ملحوظ، وقد أصبحت زوجتي مريضة بالكآبة وقد افتقدني اطفالي وكانوا يبكون وينتظرون رجوعي اليهم ولكن كنت انا في ايدي المخابرات اتعرض للتعذيب والاهانات، ثم أخذوني الى القلعة ومنها الى سجن جو وذلك بدون أي تهمة أو محاكمة لا لجرم سوى أنني عبرت عن رأيي في نصرة المظلومين من أبناء الشعب وكان أثناء سجنني في جو يأخذوني الى القلعة بين فترة وأخرى للتعذيب النفسي والجسدي.

وكانت من صور التعذيب التي تعرضت لها ما يعرف بالفيلقة والضرب بالهوز على القدم وسائر أعضاء الجسد وقد استمر اعتقالني ل10 شهور تقريبا لم يتوقف خلالها التعذيب والضرب والشتم ثم اطلقوا سراحي وبعد هذا الاعتقال التعسفي لم

شهادة الأستاذ محمد جواد برويز

يسمحوا لي بالعمل في اي مؤسسة حكومية أو خاصة وكنت اذا تقدمت الى العمل لأي مؤسسة حكومية أو أهلية أواجه بالرفض وذلك بسبب تدخل جهاز المخابرات مما عاد علي بالضرر البالغ كذلك على عائلتي حيث تعرضت عائلتي لضيق المعيشة وتقطعت بها السبل عن الحياة الكريمة ولم يتمكن ثلاثة من ابنائي من مواصلة دراستهم الجامعية.

الاعتقال الحالي:

أما اعتقالي الأخير كان في 22/مارس/2011 والذي اقف فيه بين أيديكم للمحاكمة وأنا أؤكد انني لا انتمي لحزب أو جمعية سياسية أو غير سياسية بل لا اعتبر نفسي بأني سياسي، وكنت من بين آلاف من أبناء الشعب أشارك في المسيرات السلمية المطالبة بالاصلاح ولم أمارس العنف وليس لدي علاقة بأي تنظيم، وليس لي علاقة بقلب نظام الحكم، وان التهمة لي بجمع الاموال الى التنظيم لا اساس لها من الصحة بل لم تكن لي علاقة مع الاستاذ عبدالوهاب حسين قبل السجن وقد تم اعتقالي من الشارع حيث اتصلت بمركز شرطة النعيم وقلت لهم اريد ان آخذ سيارتي التي كانت متوقفة عند دوار مجلس التعاون فقالوا لي: يمكنك ان تأتي وتأخذها، وذلك بعد ان سألوني عن اسمي فأخبرتهم بإسمي، وعند مركز النعيم وفي طريقي لأخذ السيارة وكنت أريد ان اصلح العطب في اطار السيارة قبل اخذها اوقفت عند نقطة تفتيش للجيش فطلبوا بطاقتي الشخصية ثم طلبوا مني النزول من السيارة وما ان نزلت من السيارة حتى انهالوا علي بالضرب المبرح وتألمت بسبب ذلك ألما شديدا في الحوض ولازلت اعاني من الالم حتى الساعة، وثم أدخلوني الى مركز شرطة النعيم وأنا مصمد العينين ومكبل اليدين من الخلف وتألمت بسبب ذلك ألما شديدا في الحوض ولازلت اعاني من الالم حتى الساعة.

بعض صور التعذيب:

وثم ادخلوني الى مركز شرطة النعيم وأنا مصمد العينين ومكبل اليدين من الخلف و سرقوا مني 40 دينار مع اغراض كانت موجودة في السيارة وكان الجيش في المركز من جنسيات مختلفة، فأنزلوني على الأرض و ضربوني ضربا مبرحا مع السب والشتم بدون سبب فلم اكن أدري ولازلت لا أدري لماذا كانوا يفعلون بي ذلك. وقد اوقفوني على قدمي لساعات طويلة مما تسبب لي في آلام شديدة في الظهر والقدمين، ثم اخذوني الى مبنى القلعة وأنزلوني الى مكان تحت الارض (سرداب) وخلعوا حذائي وحزامي ثم وجهوني الى ممر في المبنى وكنت مصمد العينين ومقيد اليدين وأوقفت على قدمي هناك لمدة نصف يوم، واشتد الألم علي في الظهر و الرجلين، ثم رميت في ممر على جانب لمدة 3 أيام، ثم استدعوني للتحقيق حيث تعرضت لأصناف التعذيب النفسي والجسدي وذلك على يد رجال المخابرات، وقد

سألوني عن الدوار والمسيرات والاسلحة والجماعات التي لا أعرف عنها شيئاً. وقد أغمي علي أثناء التعذيب وقاموا بصب الماء علي من أجل ايقاظي وانعاشي، وقد سألوني عن رأيي في الحكومة وكنت خائفا ومرتبكا ولا ادري ماذا سيفعلون بي وكانوا يسبونني ويسبون الرموز الدينية والسياسية ويهددونني بالاعتداء الجنسي، وأنهم سيفعلون بي كذا وكذا وفي زوجتي وبناتي. واستمر هذا الحال لاسبوعين أو أكثر، وكنت من صور التعذيب الذي تعرضت له في سرداب القلعة الصعق بالكهرباء، والفيلقة، وتقييد القدمين والرجلين، والتعليق من اليدين والرجلين ومن ثم الكب على الوجه، والجلوس والقفز على الظهر اثناء التعذيب، والضرب بالهوز على جميع اجزاء الجسد بدون رحمة ولا رأفة ولازلت أعاني من آثار التعذيب الى هذه الساعة.

وقد وثق ذلك البسيوني في تقريره وكانت لجنة بسيوني قد قامت بتصوير وقياس الجروح التي في جسمي وانا الى هذا اليوم لم ولا أهناً بالنوم من شدة الألم في جميع اجزاء جسمي من التعذيب البشع الذي تعرضت له، ولا استطيع الجلوس لمدة طويلة، واذا جلست لا استطيع الجلوس إلا اذا مددت قدمي على شيء مرتفع امامي، وانا الى الان لا احصل على الرعاية الطبية الكافية.

وبعد الاسبوعين الذين قضيتهما في سرداب القلعة أخذت الى سجن الحوض الجاف وبقيت هناك ليلة واحدة وفيها تعرضت للضرب والتعذيب بجميع اشكالها وبعدها أخذت الى سجن القرين العسكري الذي بقيت فيه 8 شهور منها 3 شهور أو أكثر في السجن الانفرادي متر في مترين، وكنت اتعرض للضرب و التعذيب حتى 10/ يونيو/ 2011 وكنت أسمع صراخ الآخرين الذين يتعرضون للتعذيب في العنبر الذي كنت فيه.

ومن صور التعذيب في سجن القرين :

الحرمان من النوم، اللكم على الوجه والرأس بقبضات اليد، سكب الماء البارد في الطقس البارد على الجسم والفراش، والبصق بالفم واجباري على بلع البصاق، واجباري على تقبيل ايدي المثلثين وأقدامهم، إجباري على تقبيل صور الملك ورئيس الوزراء والملك السعودي، والسب والشتم لي ولعائلتي والرموز الدينية وللمذهب وللطائفة والأئمة من أهل بيت النبي، والاساءة الى زوجتي وبناتي وكثرة القول بأن الشيعة أكثرهم أولاد متعة وكانوا يقدمون لنا القليل من الطعام ما أدى الى فقدانني 8 الى 10 كيلو من وزني، ولم يكن لدي خبرا عن أهلي وعن العالم الا بعد أن ذهبنا الى المحكمة العسكرية للمحاكمة.

المحاكمة:

وكانوا يضعون فوق اعيننا عصابة ثم يضعون فوق رؤوسنا أكياس خياش أثناء

شهادة الأستاذ محمد جواد برويز

نقلنا الى المحكمة، وفي يوم النطق بالحكم علينا في المحكمة العسكرية هتفنا (سلمية سلمية الشعب يريد حرية) فأخرجونا من قاعة المحكمة بعنف شديد ثم قيدونا وضربونا ضربا مبرحا وذلك على يد الشرطة العسكرية، ثم أخذنا الى غرفة الانتظار وهناك تعرضنا الى المزيد من الضرب والرفس بالأرجل والشتائم.

التحقيق:

ثم اخذنا الى سجن القرين بشكل مذل ومهين جدا واثناء التحقيق معي في النيابة العسكرية لم يحضر معي المحامي لا أثناء ولا قبل ولا بعد التحقيق ولم أقابل المحامي لا في يوم الجلسة الثانية من المحاكمة العسكرية، ولم أكن أسمع جيدا الى الأسئلة التي توجه الي اثناء التحقيق وذلك بسبب ما أعانيه من ضعف السمع بسبب التعذيب، وقد زاد الضرب على أذني اثناء التعذيب من مشكلة السمع لدي حيث تعرضت أذناي الى الالتهاب الذي لازلت أعاني منه الى الساعة، ولم تكن معي اثناء التحقيق سماعة أذني التي تعينني على السمع، ثم أجبرت على التوقيع على الإفادة بدون أن يسمح لي بقرائتها، وأنا الان لم أعرف ولم أستوعب بدقة التهم التي سطرته النيابة العسكرية ضدي.

تهم باطلة:

و قد حكمت المحكمة علي بالسجن لمدة 15 عاما ظلما و جورا و بهتانا، و أنا كما ذكرت قبلا بأنني لا أنتمي الى أي حزب او جمعية سياسية و غير سياسية وأن التهمة لي بجمع الأموال الى المجموعة باطلة ولا اساس لها من الصحة، بل لم تكن لي علاقة مع أ.عبد الوهاب حسين ولا غيره من افراد المجموعة قبل هذا السجن، وكانت معرفتي بهم معرفة عادية كسائر الناس من بعيد الى بعيد.

لقد تعرضت الى كل هذا الظلم لكل هذه السنوات لأنني عبرت عن رأيي في الاصلاح ونصرة المظلومين وعمري الان 65 سنة وقد تعرضت عائلتي لاضرار شديدة وخسرت أعمالي الخاصة التي كانت مصدر رزقي.

انني اقول: بأن جميع التهم التي وجهت لي من النيابة العسكرية باطلة ولا اساس لها من الصحة وان كل الاعترافات التي سطرته النيابة العسكرية اخذت بالإكراه ولم أكن أعلم بها الى يوم المحكمة لذلك أنا بريء من جميع التهم واطالب بالافراج عني فورا ومحاسبة الذين قامو بالقبض علي و تعذيبني وبتعويضني عن جميع الاضرار التي لحقت بي.
والحمد لله رب العالمين.

محمد حسن محمد جواد برويز

*نقلت هذه الرسالة من تغريدات حسين ابن المعتقل محمد حسن جواد برويز



جميع الحقوق محفوظة © 2013
www.al-wafa.org